التاريخ السياسى والعنصرى لمستعمرة
رأس الرجاء الصالح
(١٨٥٣ - ١٩١٠)

دكتور
السيد على أحمد فليفل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

١٩٩٨

الناشر المكتب المصري لتوزيع المطبوعات
٥ ش مصطفى طموم - المنيل القاهرة

التاريخ السياسي والعنصري لمستعمرة
رأس رجاء الصالح
(١٨٥٣ ـ ١٩١٠)

أ.د. السيد علي أحمد فليفل

١٩٩٨

الناشر
المكتب المصري لتوزيع المطبوعات
٥ ش مصطفى طموم - المنيل - القاهرة
ت : ٣٦٥٥٤٨٧

رقم الإيداع ٩٨/٢٩١٨

الترقيم الدولي 977-5841-05-4

إهداء

إلي أبويَّ الكريمين

«كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيَراَ»

المؤلف

كانت مستعمرة الرأس نسيج وحدها. فهي مستعمرة هولندية وقعت تحت الاحتلال البريطاني فى أوائل القرن التاسع عشر. وبهذا كان على الأفارقة فيها أن يعاونوا من استعمارين فى آن واحد، فاكتووا بنار المستوطنين الهولنديين وبنار البريطانيين معا، فكيف كان موقف الأفارقة منهما معا؛ من الهولنديين؛ وهم يمثلون استعمارا محليا استيطانيا ومن البريطانيين؛ وهم يمثلون استعمارا عالميا؟ وكيف ساست بريطانيا الطرفين، الأوربي والأفريقى معا ونجحت في دعم وجودها فى المستعمرة باستمرار؟

لقد نتج عن موقف كل طرف من الأطراف الثلاثة وهم البريطانيون والأفريكانريون والأفريقيون من الطرفين الآخرين ترتيب معين فى نظام الحكم وسياسته فكان للامبراطورية البريطانية السلطة العليا فى المستعمرة، بما يحفظ مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وكان للأفريكانريين السلطة الفعلية فى المستعمرة على كل أمورها الداخلية بما لا يمس المصالح البريطانية. وكان على الأفارقة أن يعانوا من هؤلاء وأولئك. وأدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل طرف إلى وضعية معينة له علي الساحة الاجتماعية. فجنوب أفريقيا هو بلد العنصرية والتقسيمات الحادة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ومن هنا فإن دراسة تاريخ مستعمرة الرأس أمر بالغ الأهمية، بل هوحجر الزاوية فى تاريخ جنوب أفريقيا، وقد قدمت في البحث ردودا عملية علي دعاوي بريطانيا بتحرر سياستها من كل عنصرية، ومساواتها بين رعاياها، هذه المساواة الإسمية التى ليس لها فى عالم الواقع من تأثير .

وهذه التقسيمات الحادة بين عناصر السكان، وتلك التعقيدات الاجتماعية

تبرر سنتي البدء والنهاية في المدة الزمنية التي اختص البحث بدراستها. فسنة البدء، أي ١٨٥٣؛ هي السنة التي منحت المستعمرة فيها الحكم النيابي؛ وهي تمثل البداية لسياسة بريطانية واضحة المعالم تهدف إلى ترك أمور المستعمرة ليديرها المستوطنون، طالما أن بريطانيا تحفظ مصالحها العليا. وسنة النهاية، أي ١٩١٠، هي السنة التي صارت فيها المستعمرة جزءاً من اتحاد جنوب أفريقيا، ومجرد إقليم في تجمع البيض ضد الأفريقيين، وبين سنتي البدء والنهاية أقدم الجزء الأكبر من دراستي للدكتوراه، راجيا أن تستقر بين يدي القارئ العربي الكريم، عساها توضح صفحة من تاريخ الجنوب الأفريقي ذات أهمية خاصة له.

وبعد ذلك فقد قدمت للبحث بتمهيد عالجت فيه أوضاع المستعمرة قبيل منحها الحكم النيابي، والأسباب التي أدت إلى ذلك. فعرضت السلطة البريطانية بعد الاحتلال، وسماح الحكم البريطاني بمشاركة المستوطنين في الحكم تدريجيا، حتى يكون في هذا قدر من التنفيس عن رغباتهم، وقدراتهم، وقد تمثلت هذه المشاركة في إنشاء مجلس استشاري معين في عام ١٨٢٥، وتعيين إثنين من المستوطنين في هذا المجلس في عام ١٨٢٨، ثم إنشاء مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي في عام ١٨٣٣. وقد عرضت طرفا من عمل هذين المجلسين وأثرهما في الحياة السياسية. ومطالبة المستوطنين بالحكم النيابي. وانتقلت بعد ذلك إلى تأثير الحروب التي شنها الأفارقة على المستعمرة في موقف الحكومة البريطانية من منحها الحكم النيابي، وكيف أدت هذه الحروب إلى بدء تحيزها ضد الأفارقة، مما أمد جذور العنصرية الوليدة بأسباب النمو، ثم ألمحت بعد ذلك لمشروعات الدستور المختلفة التي قدمتها الجهات الرسمية والشعبية في المستعمرة. وعرضت محاولة بريطانيا تهجير المسجونين منها إلى المستعمرة ورفض المستوطنين لذلك، وكيف أدى إصرارهم على هذا الرفض إلى توحيد جهودهم لنيل

الحكم النيابى، بغض النظر عن الصراع بين عنصري البيض من بريطانيين وأفريكانريين والمتمثل فى الصراع بين إقليمى المستعمرة الشرقى والغربى، ثم ذكرت أخيرا كيف أدى التغيير الوزارى فى بريطانيا وعودة حزب الأحرار إلى الحكم فى ١٨٥٢ إلى إقرار منح المستعمرة الحكم النيابى فى عام ١٨٥٣.

وبين سنتي البدء (١٨٥٣ - ١٩١٠) عالج البحث فى ستة فصول قضايا بالغة الخطورة فى تاريخ المستعمرة، ولما كان هذا التاريخ مجهولا، أو على أقل تقدير مفرقا وموزعا لم يعمل أحد على بناء هيكله العام، أو جمع أصوله إلى فروعه، فقد خصصت الفصل الأول لبحث : «التاريخ السياسى للمستعمرة فى ظل الحكم النيابى ١٨٥٣ -- ١٨٧٢» ففصلت دستور ١٨٥٣ وهو دستور الحكم النيابى وأهداف بريطانيا منه، والظروف المحلية فى المنطقة، ثم السلطات التى أسسها الدستور، والانتخابات البرلمانية، وانعقاد أول برلمان فى المستعمرة في ٣٠ يونية ١٨٥٤. ثم بحثت سياسة سير جورج جراي في المستعمرة، وأوضحت جهوده الاستيطانية وتشجيعه للهجرة الأوربية، واستيلاءه على أرض القبائل الأفريقية، ومساعدته لدولة الأورنج الحرة وهى دولة بويرية بيضاء ضد قبيلة الباسوتو، مما أدى إلى تذمر القبائل التى كان الاستيطان الأبيض قد دمر قواتها العسكرية، فاستسلمت لنبوءة نتكواز، ودمرت محاصيلها وذبحت ماشيتها فى عام ١٨٥٧. وقد عالجت هذه الأحداث فى دراسة مطولة معللا لها ومحددا الأطراف التى اشتركت فيها والنتائج التى ترتبت عليها.

ثم عرضت سياسة سير فيلب وود هاوس حاكم عام المستعمرة، فيما بين عامى ١٨٦٢ و ١٨٧٠، وهى فترة سادها الجفاف والكساد، وقد فصلت كيف أدار دفة الأمور فى المستعمرة بشكل أدخله فى صراع مع البرلمان، مما دفعه إلى مطالبة الحكومة البريطانية بإلغاء الحكم النيابى، ثم فصلت كيف تغيرت السياسة

البريطانية نحو المستعمرة بعد كشف الماس، وقرارها بالاستيلاء على مناجمه في جريكوا لاند الغربية، مع منح المستعمرة الحكم الذاتي حتى تتحمل مسئولية إدارة المنطقة باسم بريطانيا، ثم شرحت الصراع على جريكوا لاند الغربية.

وفي الفصل الثاني «الحكم الذاتي ووزارة مولتينو ١٨٧٢ - ١٨٧٨ عالجته قيام أول وزارة برئاسة مولتينو في عام ١٨٧٢، وكيف ساس الأمور في المستعمرة مستقلا في قراره عن الحاكم العام البريطاني مما أدى إلى إقالته. وأشرت إلى إستمرار الحكم الذاتي حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩١٠.

وبحثت توسع المستعمرة على تخومها، وضمها العديد من الأقاليم الوطنية الأفريقية مثل كافراريا والترانسكي وجريكوا لاند الغربية وجريكوا لاند الشرقية وتيمبو لاند وخليج والفيش وغير ذلك من المناطق.

وأما الفصل الثالث: «نهضة القومية الأفريكانرية فقد اختص بدراسة بدء اهتمام الأفريكانريين بالسياسة منذ بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، بعد طول إهمال لما يجري في المستعمرة منذ احتلال بريطانيا لها. وقد ذكرت كيف جاء ذلك كرد فعل لاحتلال بريطانيا لجمهورية جنوب أفريقيا ((الترنسفال) وهي جمهورية أفريكانرية. واستعرضت بداية حركة الأفريكانريين النشطة في مسائل اللغة والدين، وكيف دفعهم استقلالهم بلغة فريدة متطورة عن اللغة الهولندية ومختلطة باللغات الأفريقية والمالايوية، وتميزهم بالمحافظة على العقيدة الكالفنية كما ورثوها عن آبائهم قرونا طويلة، بغض النظر عن التعديلات والتطورات الدينية الحادثة في أوربا، إلى اعتبارهم أنفسهم شعبا مختارا يجب أن يحافظ على نقائه العنصري، ثم فصلت نشأة الجمعيات الأفريكانرية للمحافظة على اللغة

الأفريكانرية ولمساعدة المزارعين، ثم نشأة الرابطة الأفريكانرية على يد دوتويت القسى الأفريكانرى، وكيف سيطرت روح التعصب عليها إبان ضم بريطانيا للترنسفال. ثم شرحت كيف أدت الظروف إلى سيطرة جان هوفماير الأفريكانرى المعتدل على الرابطة بفضل ما حققه للأفريكانريين من إنجازات سياسية، وكيف نظم الأفريكانريين فى البرلمان حتى تبوأ قيادة نشاطهم السياسى، ومال به إلى الاعتدال بفضل غياب دوتويت فى الترنسفال. ثم ذكرت كيف نجح هوفماير فى السيطرة على الحياة السياسية فى المستعمرة بالتحكم فى الوزارات برلمانيا، مستنداً إلى ما يتمتع به حزب الرابطة الأفريكانرية من أغلبية، ثم شرحت نشأة سيسل رودس السياسية، وتأييده لهوفماير فى مسائل اللغة والتوسع فى بتشوانا لاند والحماية الجمركية للمنتجات الزراعية، حتى نال ثقته وعقد معه تحالفا سياسية لضمان تنفيذ مصالحهما المشتركة، فيوافق رودس على سيطرة الرابطة على مقدرات الأمور فى المستعمرة وعلى حماية مصالح مزارعى الأفريكانريين، ويوافق هوفماير على دعم نفوذ رودس وتأييد قيام شركة جنوب أفريقيا البريطانية للعمل علي استعمار متابيليلاند وماشونا لاند ودعم احتكار رودس لتعدين الماس. وقد أوضحت كيف بلغ تحالف رودس وهوفماير قمته، حين أجلس هوفماير رودس على كرسي الوزارة بين عامى ١٨٩٠ و ١٨٩٦. وهى فترة كانت الرابطة خلالها أقوى حزب سياسى فى المستعمرة، وكان التحالف بين رودس وهوفماير أبرز ثمار التعاون بين البريطانيين والأفريكانريين إبانها.

واستعرضت بعد ذلك جهود رودس لمقاومة سيطرة الترنسفال ورئيسها كروجر علي اقتصاد جنوب أفريقيا، وكيف اختلفت المصالح بينهما مما حدا برودس إلى تدبير مؤامرة لازاحة الرئيس كروجر من حكم الترنسفال، على مسئوليته الخاصة، وقد عرفت هذه المؤامرة باسم غارة جيمسون، وهى التى نسفت تحالفت

رودس وهوفماير وكست العلاقات بين البريطانيين والأفريكانريين فى المستعمرة بالعداء والصراع.

وأما الفصل الرابع: «الصراع بين البريطانيين والأفريكانرز وقيام اتحاد جنوب أفريقيا فقد اختص بمعالجة العلاقات بين عنصرى البيض فى المستعمرة منذ غارة جيمسون فى أوائل أيام ١٨٩٦ وحتى انتهاء حرب البوير فى عام ١٩٠٢. وقد بحثت موقف الحكومة البريطانية من المستعمرة بعد غارة جيمسون وجهودها لغرض سيادتها على الترنسفال، وموقف الرابطة الأفريكانرية، حيال هذه القضية، وبينت كيف أدت غارة جميسون إلى شيوع روح الكراهية العنصرية بين الأفريكانريين، وكيف راحوا يستعدون للقتال إلى جانب الترنسفال إذا ما حانت ساعة الجد، وبينت كيف أخذ الانجليز أيضا يعدون أنفسهم لهذه الساعة، وكيف أخذت بريطانيا ترسل قواتها إلى المنطقة، ثم شرحت دور المنظمات السياسية فى حض البريطانيين على التصدي للرابطة الأفريكانرية المساندة للترنسفال، وتقديم كل عون للحكومة البريطانية فى سياستها.

ثم بينت دور المندوب السامي ميلنر، حاكم عصر الصراع، فى تنفيذ السياسة البريطانية فى المنطقة، وإقرار السيادة البريطانية على الترنسفال. وأوضحت كيف أن الرابطة الأفريكانرية قد مالت، إزاء عنف ميلنر، إلى التريث والانتظار، ثم شرحت كيف عملت وزارة سبريج الذى خلف رودس فى الحكم على توجيه أمور المستعمرة فى ظل متغيرات عديدة منها الكراهية العنصرية وتحول عدد كبير من أتباع حزب الأحرار فى المستعمرة إلى حزب جديد هو الحزب التقدمى الذى ضم البريطانيين أساسا. ثم عرضت نشاط عصبة جنوب أفريقيا البريطانية ضد الرابطة، وشرحت تأييد ميليز لها خلال جولته في إنحاء المستعمرة وهجومه علي الرابطة، وكيف أدى هذا إلى ترشيح الرابطة لشراينر لرئاسة الوزارة

وعدم اعتراض ميلنر على هذا، حتى يمكن ضمان حياد الوزارة خلال الصراع المرتقب. وشرحت جهود وزارة شراينر فى الوساطة بين بريطانيا والترنسفال ونجاحها فى الدعوة لعقد مؤتمر بليمنونتين بين ميلنر وكروجر. ثم بينت أسباب فشل المؤتمر، وجهود الأفريكانريين بعده لاستمرار الحركة الداعية للسلام والتفاهم، وجهود ميلنر لإفساد هذه الجهود.

وقد شرحت بعد ذلك موقف وزارة شراينر من بريطانيا والترنسفال خلال حرب البوير ومحاولتها تجنب إثارة تصرفات القادة العسكريين البريطانيين لمشاعر الأفريكانريين. ثم عالجت تمرد الأفريكانريين فى المستعمرة على الحكم البريطانى فى المناطق التى احتلتها قوات البوير، وإعلان الأحكام العرفية فى أقسام المستعمرة تباعا، ثم استدعاء الميليشيات للخدمة العاملة، ثم استعرضت العلاقة بين ميلنر وشراينر، وموقف كل منهما من قضايا الحرب والتمرد والأحكام العرفية وأسرى البوير، وفصلت الإجراءات التى اتخذت ضد المتمردين، وموقف الرابطة منها، وتأجيل الرابطة لمؤتمرها السنوى. ثم بينت كيف عمل ميلنر على إبعاد شراينر عن السلطة بعد الانتخابات، وبعد تحسن الموقف العسكرى البريطانى، ثم شرحت دور وزارة سيريج الانجليزية فى تدعيم العسكرية البريطانية فى كل من الترنسفال وأورانج، وحرمان المتمردين الأفريكانرز فى مستعمرة الرأس من حقوقهم الانتخابية.

ثم عرضت بعد ذلك لهزيمة البوير، وسياسة ميلنر بعد صلح فرينيجنج فى ٣١ مايو ١٩٠٢، وظهور حركات سياسية جديدة ، وعودة الأفريكانرز للممارسة السياسية، وحصولهم على أغلبية الأصوات فى الانتخابات البرلمانية فى الأقاليم الأربع: الترنسفال وأورانج والكيب وناتال، وكيف أدى هذا إلى قبول فكرة الاتحاد بين هذه الأقاليم فى ظل الحكم البريطانى، لاسيما بعد ظهور الحركة

الاتحادية، وتكوين جمعيات الاتحاد الوثيق فى مستعمرات الترنسفال والأورانج والرأس وناتال، والمؤتمر الوطنى الذي انبثق عنه مشروع دستور اتحاد جنوب أفريقيا البيضا، فى مواجهة الأغلبية الأفريقية.

أما الفصل الخامس والأخير، وهو بعنوان: «الأفريقيون فى المستعمرة بين نظرة النظام والحقوق السياسية» فإنه عنى بدراسة موقف النظام السياسى فى المستعمرة من الأغلبية الأفريقية ورد فعل الأفارقة إزاء ذلك، ونظرتهم للنظام، ومن ثم فقد درست وضع الأفريقيين - نظريا وقانونيا - فى دستور ١٨٥٣ ووضعهم فى كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ثم عرضنا لتاريخ إهدار الأوروبيين المستعمرين للحقوق السياسية الافريقية، واخيراً عرضنا لتاريخ مطالبة الإفريقيين بحقوقهم السياسية من مغتصبيها. وبطبيعة الحال فيمكن القول بأن النظام السياسى لمستعمرة رأس الرجاء الصالح كان مسلحا بعنجهية بيضاء تمتلك التقدم والقوة العسكرية بينما كان الوعى الحضارى الأفريقى يبدأ فى التفتح والازدهار، وكان الصحفى جابافو ينفض عن كاهل مواطنيه الأفريقيين غبار الجهل وتراب الخمول والسلبية ورأن الهزيمة، حتى وصلنا إلى تأسيس «حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى».

وفيما يتعلق بمصادر الدراسة، فقد توفرت لى الوثائق بغزارة، مما أتاح لى فرصة الغوص فى واقع تاريخ المستعمرة، وجنبنى الذلل فى الحكم، وأبعدنى كثيراً عن النقل عن المؤرخين الأوروبيين، وحين اعتمدت على هؤلاء المؤرخين حرصت على مراعاة الدقة والحيدة، إن دراستى لتاريخ المستعمرة كانت ستختلف نتائجها تماما لو أننى اعتمدت على كتابات المؤرخين الأوروبيين وحدها دون الإطلاع على الوثائق، ذلك أنها بعثت لى التاريخ حيا ينبض، على عكس المراجع التى يحاول أصحابها أحيانا قلب الموازين، لإخفاء حقيقة هامة، أو لتضخيم واقع

ضئيل الشأن قليل الأهمية، وذلك وفق هوى المؤرخين وانتماءاتهم، ومن هنا تأتى أهمية ما توصل إليه البحث من نتائج.

وقد اعتمدت على أربعة عشر رقما من وثائق وزارة المستعمرات البريطانية، يبلغ عدد صفحاتها زهاء خمسة الاف صفحة، بينت من خلالها الهيكل التاريخى لمستعمرة الرأس البريطانية، وقد دخلت هذه الوثائق فى كل صغيرة وكبيرة من حياة المستعمرة، وقد غطت الوثائق فترات طويلة من المدة التى عنى البحث بدراستها، لاسيما فى الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات. أما فترة الخمسينات فقد غطاها كتاب : Bell. K. N. And Morrell. W. P. : Select Documents on British Colonial Policy 1830 - 1860 . Oxford. 1928.

أما كتاب Bettey, J. H.: English Historical Documents 1906 - 1939, London, 1967.

فقد قدم النص الكامل لقانون اتحاد جنوب أفريقيا.

وأما كتاب: Karis, Thomas and Cartere, Gwendolen M.:

From Protest to Challeng, A Documentary History of African Politics in South Africa, 1882 - 1964, Vol. I Protest And Hope 1882 - 1934. U. S. A. 1978.

فقد قام سجلا طيبا لمطالبة مثقفى الأفارقة بالحقوق السياسية، وبخاصة فى الفترة المبكرة التى عالجها البحث، والتى كانت هذه المطالبة خلالها، مجرد

اعتراض على الظلم ورجاء بالإصلاح والعدل، دون دفع الأمور إلى حد الثورة، أو على الأقل الأزمة.

وأما كتاب Betts. Raymond F.: The Scramble for Africa

فقد قدم مقالات للمؤرخين المختصين تعلل لهذه الظاهرة الاستعمارية الفريدة.. ظاهرة التكالب الاستعماري على أفريقيا، وكذلك فعل كتاب Caldwell. Theodore C.: The Anglo- Boer War. Why was it Fought? Who was Responsible?

والذى أضاف الشئ الكبير فيما يتعلق بحرب البوير وأسبابها وتحديد المسئولية الأدبية لطرفي القتال.

أما كتاب The Cambridge. History of British Empire. Vol. 8. South Africa.

فهو تجميع دقيق لمقالات تاريخية متخصصه فى تاريخ جنوب أفريقيا ككل، ومن هنا تأتى أهميته، وتأتى أيضا صعوبة استخراج ما تعلق بمستعمرة الرأس منها. وكان الجزء الأكبر من المقالات فيه من نصيب المؤرخين De Kiweiet و Walker، وان كانا قد كررا الآراء التى أوردها فى كتبهما المختلفة وهى كثيرة دقيقة.

وتقدم دراسة Marais, J. S.: The Cape Coloured People

عملا فريدا فى نوعيته، لا يدانيه سوى عمل

Ross. Robert: Adam Kok's Griquas

البالغ الأهمية فى دراسة تطور حياة إحدى قبائل المستعمرة من الملونين.

وكان كتاب Thompson, L. M. : The Unification of South Africa. دراسة تقدم عملا متكاملا دقيقا عن المحاولة الأخيرة والناجحة لتوحيد جنوب أفريقيا، بعد حرب البوير.

وفضلا عن كل ما سبق كان لكل مرجع وضع فى الرسالة قيمة فى مجال تفرد به دون غيره، سواء كان ذلك فى قيمة ما قدم من معلومات، أو فى قيمة العرض المنهجى، أو فى الإحاطة العامة بالقضايا التاريخية.

وبعد فانني إذ أقدم هذا الكتاب الي القارئ العربي المعني بالشئوت الافريقية فانني أرجو أن أكون قد اهتديت إلى الحقيقة، أو على الأقل لامست جوانب منها، وحسبى أننى لم أدخر جهدا فى بحثى إلا بذلته بغيه توفير معرفه أصيله عن الجنوب الافريقي وتاريخه الصخب. فإن أصبت فبتوفيق الله وفضله، وإن أخطأت فما أنا إلا بشر يجتهد رأيه فيصيب ويخطيء، ولله الحمد فى الأولى والآخرة.

السيد فليفل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر معهد البحوث
والدراسات الأفريقي
جامعة القاهرة

أوضاع مستعمرة رأس الرجاء الصالح
قبل الحكم النيابى

تمهيد

فى عام ١٦٥٢ بدأ الاستعمار الهولندى فى رأس الرجاء الصالح. وبعد قرابة قرن ونصف القرن أدى الصراع بين الثورة الفرنسية وبريطانيا إلى أن وجهت بريطانيا قواتها لاحتلال رأس الرجاء الصالح فى عام ١٧٩٥. وطبقا لمعاهدة اميان Amiens انسحبت القوات البريطانية فى عام ١٨٠٣. ولكن بتجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا ونجاح القوات الفرنسية فى احتلال هولندا وتحويلها إلى جمهورية باتافيا، أصبحت مستعمرة الرأس مكانا ملائما للانتقام من الجمهورية الوليدة. فاحتلتها بريطانيا فى يوليو ١٨٠٦من جديد. وقد تعددت على المستعمرة كافة أنظمة الحكم البريطانى فى أفريقيا تقريبا، بدءً من الاحتلال العسكرى والحماية، ومرورا بحكم مستعمرة التاج، أى الخضوع للحكم البريطانى المباشر، ثم الحكم النيابى فى عام ١٨٥٣، فالحكم الذاتى، فى عام ١٨٧٢، وانتهاءً بالاتحاد مع عدد من المستعمرات البريطانية.

كانت مستعمرة الرأس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مستعمرة يسيطر عليها المستوطنون البريطانيون وحامية بريطانية قوية، ويحتل كبار الموظفين والتجار والمزارعين والمثقفين فى كيب تاون، مكانة اجتماعية مرموقة فيها. واعتمد هؤلاء الانجليز وكذا المستوطنون الهولنديون على خدمة الملونين والأفارقة [1].

(١) Davenport. T. R. H.: South Africa. A Modern History. London 1978. P. 75.

وقد استهدفت السياسة البريطانية القضاء على الطابع الهولندى للمستعمرة، بعدما اطمأنت إلى قوة سيطرتها عليها. فألغت المجالس المحلية والقضائية والعسكرية التى اعتادها المستوطنون الهولنديون[1]، وأحلت بدلا منها حكما عسكريا مباشرا، يتمثل فى قائد الحامية والحامية، ثم المجلس الاستشارى[2] . وفى عام ١٨٢٥ أنشئ مجلس استشارى معين، بهدف مساعدة الحاكم فى الاضطلاع بمهام الحكم، وكبح بعض سلطاته المطلقة، فى المجالين التنفيذى والتشريعى[3]. وفى عام ١٨٢٨ عين اثنان من المستوطنين فى المجلس الاستشارى بدلا من عضوين من الموظفين[4]. وفى نفس العام استقلت السلطة القضائية فى المستعمرة عن السلطة القضائية البريطانية. ولئن كان هذا الاستقلال القضائى يمثل تقدما للمستعمرة، فإنه كان مصبوغا بالصبغة الانجليزية[5]. وأدخلت اللغة الانجليزية فى كل صغيرة وكبيرة من حياة المستعمرة، بعد ما كانت لغة الإدارة الحكومية فقط، منذ عام ١٨٢٢. وقد أدى هذا إلى إبعاد غالبية

---

(١) هى مجالس اللاندد روست والهيمرادين والفيلدكورنت، وعن هذه انظر:
السيد على أحمد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧ - ١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٢.
وكذا : Cope, John: South Africa, London, 1965, P. 83.

(٢) Mandelbrote, H. J. : The Constitutional Development, 1834 - 1858, P. 366 (Thee Cambridge History of British Empire, Vol. 8 South Africa, London, 1963)).
هذا وسيرمز لهذا المرجع بالحروف الأولى، على سبيل الاختصار وكما هو متبع فى الإشارة إليه فى المراجع الأجنبية، على النحو التالى (C. H. B. E.)

(٣) Brett, S. Reed: A History of the British Empire And Commonwealth, London, 1961, P. 383.

(٤) Johnston, Harry H.: A History of the Colonization of Africa By Alien Races, London, 1913, P. 258.

(٥) De Klerk, W. A.: The Puritans in Africa, A Story of Afrikanerdom, London, 1978, P. 31.

المستوطنين البيض من الأفريكانريين[١] عن الحياة السياسية فى المستعمرة حيث كانوا، فى الغالب، يعملون بالرعى والزراعة، ولا تتوفر لهم وسائل تعلم اللغة الانجليزية[٢].

ساعد على إبعاد الأفريكانريين عن الحياة السياسية كذلك كون المستعمرة، حتى السبعينات من القرن التاسع عشر، مستعمرة استراتيجية، تهتم بريطانيا بها فقط لما لها من أهمية على طريقها البحرى إلى الهند، مما جعل بريطانيا تقلع عن تحمل المسئوليات التى تفرضها متطلبات القيادة الاستعمارية، باعتبار أن مستعمرة الرأس مستعمرة مكلفة، من الناحية الاقتصادية. كذلك كانت طبيعة البوير كشعب انعزالى عنصرى، يعتقد أنه شعب مختار يحيى وسط محيط من الأعداء الملونين والأفريقيين والبريطانيين[٣]. وقد كان إعراض الأفريكانريين عن المشاركة فى الحياة السياسية مدعاة ارتياح كبير للحكام البريطانيين، فإنه لو أضيفت مصاعب سياسية، بمشاركة الأفركانريين في الحياة العامة، إلى نفقات إدارة

---

(١) لفظا الأفريكانريين والبوير يشيران إلى عنصر سكانى واحد فى جنوب أفريقيا. فالبوير تعنى فى اللغة الهولندية المزارع. ولكن إطلاق هذا اللفظ على عموميته يعنى زراع جنوب أفريقيا من أصل هولندى. أما الأفريكانريون فهى تسمية سياسية يقصد بها تحول هؤلاء البوير من التبعية السياسية للوطن الأم هولندا إلى الاعتماد على أنفسهم، باعتبارهم هولنديين ينتمون إلى أفريقيا أكثر من انتمائهم إلى هولندا، فتاريخهم بدأ فى أفريقيا، وفيها درجوا وعلى خيراتها نشأوا. وقد جاء تحول البوير من القومية الهولندية إلى القومية الأفريكانرية بعد تخلى هولندا عنهم واحاطة البانتو والبريطانيين بهم، ولولا ذلك ما وجدت القومية الأفريكانرية. انظر:
Paton, Alan: Hope for South Africa, New York, 1958, P. 21. Denoon, Donald: South Africa Since 1800, New York, 1973, P. 34.

(٢) Southgate, George W. : The British Empire And Commonwealth, London, 1972, P. 149.

(٣) Marten, G. H. K.: The Groundwork of British History, Part II, P. 704.

المستعمرة، التى ليست لها أهمية اقتصادية كبيرة، لكانت الأمور أكثر تعقيدا(١).

نظام مستعمرة التاج والمشاركة فى الحكم:

على أن التطور والاصلاح فى بريطانيا ذاتها، فى ثلاثينات القرن التاسع عشر، وإصدار قانون الاصلاح Reform Bill فى سبتمبر ١٨٣٢، ثم إبطال الرق فى المستعمرة، فى عام ١٨٣٣، كل ذلك، أدى إلى تطور هام فى مستعمرة الرأس تمثل فى قيام نظام حكم مستعمرة التاج Crown Colony وإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى معين. ووصل سيربنجامين دوربان Benjamin D'urban ليضع النظام الجديد موضع التنفيذ(٢).

تكون المجلس التنفيذى من الحاكم العام وأربعة من كبار الموظفين أما المجلس التشريعى فكان يتكون من نفس الموظفين، بالإضافة إلى النائب العام، ومن خمسة إلى سبعة أعضاء معينين، وقد أجتمع المجلس، لأول مرة فى الثانى من أبريل عام ١٨٣٤. ولكن المجلس التشريعى لم يحظ بشعبية تذكر لعدة أسباب؛ منها: أن الحكام درجوا على تعيين الأشخاص الذين يستجيبون لهم فيه، ولم يكن الحكام يعينون السبعة أعضاء حتى تكون للموظفين أغلبية فى المجلس، كما كان من سلطة الحاكم عزل الأعضاء الذين لا يتعاونون معه. وأخيرا فقد دب الصراع الاقليمى بين الأعضاء من سكان الإقليم الشرقى والإقليم الغربى، فقد كان الإقليم الشرقى، وغالبيته بريطانيون، يسعى إلى الإنفصال عن المستعمرة

---

(١) Curtin Philip, Feireman, Steven And Others: African History, London, 1978, P. 310.

(٢) Greswell, William Parr: The Growth And Administration of The British Colonies, 1837 - 1897, London, 1898, P. 221.

حتى لا يخضع لحكم الأغلبية الهولندية في الإقليم الغربي[١]. وعلى الرغم من عدم تحقيقه هدفه هذا قط، فإن الحركة الإنفصالية لعبت دورا هاما في سياسات المستعمرة.

وفي ظل هذه الظروف حدثت مشاكل جمة تتعلق بالصراع بين البيض والسود ومحاولة الأفارقة وقف التوسع الأبيض في بلادهم. ويمكن القول بأن الصراع ساد جميع عناصر السكان في المستعمرة[٢].

ورغم هذا فقد أدى إنشاء المجلس التشريعي المعين إلى حماس كبير، ونمو رأي عام، على الأقل في كيب تاون وضواحيها، إذ طفقت الصحافة المحلية تتابع الجلسات وتسجلها، وسمح للجمهور بحضورها. ولكن، من ناحية أخرى، ظل الإقليم الشرقي يجهل ما يدور في العاصمة، وإذا حدث وحضر بعض أثريائه جلسة للمجلس بدوا فيه كالغرباء، وإذا عرض فيه أمر يخص أمورهم، كانت المنازعات التي تثرى سجلات المجلس بأسباب الإنقسام، لا بوشائج الوئام[٣].

دخل المجلس في ظل النسيان، بعد قليل من إنشائه، حين لم يعمل أعضاؤه على معالجة المشاكل الحقيقية للمستعمرة، وحين قصروا عملهم في صياغة القوانين، وفق مشيئة الحكومة، واهتموا فقط بالإعداد للقانون تلو القانون، ومحاولة تجنب الإطناب أو الغموض. وبسيطرة الروتين على المجلس قلت أهميته السياسية، وكلما حاول بعض الأعضاء تغيير الأوضاع أحبط الحكام تدبيرهم، وأبطل قوانينهم[٤].

(١) Walker Eric A.: A History of South Africa, London P. 174

(٢) C. O. 48. 444. P. 662.

(٣) Mandelbrote, H. J. : Op. cit. pp. 369 - 370.

(٤) Ibid

إزاء نشاط بعض قادة الإقليم الشرقى فى المطالبة بالاستقلال عن المستعمرة اتخذت الإجراءات لتلافى عيوب المركزية. فقسمت المستعمرة إلى إقليمين هما: الاقليم الغربى والاقليم الشرقى. وكان هذا منسجما مع تزايد أهمية المنطقة الشرقية، وبخاصة حول ألبانى Albany[1] كما صدر القانون رقم تسعة لسنة ١٨٣٦ والخاص بالمجالس المحلية والبلدية، مخولا كل خمسة وعشرين مستوطنا «أبيضا» من أصحاب المنازل المتجمعين فى مكان واحد أن يؤسسوا مجلسا محليا، وكفل حق التصويت لهذا المجلس بامتلاك منزل قيمته، أو إيجاره السنوى عشرة جنيهات، ويدفع مبلغ جنيه واحد من الضرائب سنويا. ولم يمنع السكان الأفارقة من العمل على التمتع بهذا الامتياز الجديد دون تفرقة على أساس اللون أو الجنس[2].

قسمت المستعمرة، بعد هذا، إلى وحدات للحكم المحلى والقروى والبلدى، وبدأت القرى تكتسب التدريب السياسى، وتناقش مشاكلها المحلية، وتعمل على حلها، ولكن المناطق الرعوية لم تتمكن من الاستجابة للتطور الجديد، وكذا الحال بالنسبة للأفارقة، واستمر كلاهما بعيدا عن المشاركة السياسية، ومن ثم استمروا يخضعان للحكم البريطانى المباشر، والمتمثل فى الحكام والشرطة والقضاء وجامعى الضرائب[3]. ولم يكن تعثر الحركة الديمقراطية فى المناطق الرعوية هو العائق الوحيد. فقد كانت الهجرة الكبرى Great Trek فى عام ١٨٣٦، والتى اندفع خلالها أكثر من عشرة آلاف مستوطن أبيض مهاجرين من المستعمرة إلى وسط المنطقة الداخلية من أفريقيا الجنوبية [4]، سببا فى إفراغ مناطق كامله من

(١) Johnston, Harry H. : Op. cit., P. 258.

(٢) Mandelbrote, H. J.: Op. Cit., P. 370.

(٣) Mandelborte, H. J. : Op. Cit., P. 371.

(٤) عن الهجرة الكبرى أنظر السيد على أحمد فليفل: المرجع السابق، الفصل الأول.

سكانها البيض، والضغط على القبائل الأفريقية إلى الشمال من المستعمرة، فلم تجد مفرا من التوجه جنوبا، حيث اكتسحت كل ما يقابلها من مزارع ومنازل، واستولت على ما يفوق مائة ألف رأس من ماشية المستوطنين[١].

المطالبة بالحكم النيابى:

تعثرت الحركة الديمقراطية نتيجة لاستمرار الحكام فى فصل الأعضاء المعارضين لهم فى المجلس التشريعى المعين، وإعادة تعيين أعضاء المجلس مع مقدم كل حاكم جديد. وفى ظل هذا الإحباط بدأت الصحافة والمجالس البلدية والهيئات المختلفة فى مدينتى كيب تاون وجراهامزتاون، عاصمة الأقليم الشرقى، فى المطالبة بانشاء جمعية تشريعية منتخبة[٢]. وأدى النشاط الدينى والتعليمى والتطور الاقتصادى إلى دفع الحركة الشعبية وتشجيع المشاركة فى الادارة المحلية، وإن لم يؤد هذا إلى تحريك الأغلبية البيضاء من الهولنديين إلى الاضطلاع بدور هام. فمن الناحية الدينية تكونت عدة أسقفيات، فى كيب تاون فى عام ١٨٤٧، وفى الأقليم الشرقى، وقد توصلت إلى تعاون فيما بينها، وعقدت مجمعا دينيا موحدا، ثم أعلنت استقلالها عن سلطة الكنيسة الانجليزية[٣].

ومن الناحية التعليمة فقد شكلت في المدارس إدارة شارك فيها أولياء الامور، ثم أنتخبت المجالس المدرسية مجلسا مدرسياً في كل إقليم[٤]. ومن الناحية الاقتصادية أنشئت مجالس للإشراف علي الطرق في المراكز والأقسام

(١) C. O. 8. 444. P. 662.

(٢) Ibid. Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 243.

(٣) Mandelbrote, H. J.: Op. Cit., PP. 371 - 372.

المزيد من التفاصيل عن الدين راجع: فصل الحياة الاجتماعية، فى رسالتنا للدكتوراه وموضوعها مستعمرة الرأس البريطانية، غير منشورة، معهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٨٣، و نلمح هنا فقط إلى دوره فى التطور السياسى الذى أدى إلى منح الحكم النيابى للمستعمرة.

(٤) Walker, Eric A. : Op. Cit., PP. 246 - 247.

الإدارية. ثم أنشئ المجلس المركزي للطرق[1]. وكان هذا دليلاً علي أن المستعمرة بدأت تتخلص من الآثار السيئة للهجرة الكبرة ، وتتحسن حالتها الاقتصادية[2].

في ظل هذه الظروف المواتية نشطت حركة عقد الاجتماعات العامة لمطالبة الحكومة البريطانية بمنح المستعمرة حكما نيابياً، وانتخاب برلمان يتولى مسئولية التشريع للمستعمرة ، وفق ظروفها. وقد رأى حاكم عام المستعمرة، سير جورج نابير(١٨٣٨ - ١٨٤٤) ان عقد الاجتماعات كتنفيس عن طاقات المستوطنين، وأوصي لورد ستانلي، وزير المستعمرات(١٨٤١ - ١٨٤٥)، بقبول طلب المستوطنين، خوفا من ان يؤدي رفضه، مع عدم ممارسة المستوطنين للنشاط السياسي تعبيراً عن أنفسهم وتلبية لحاجتهم الطبيعية، إلي كبت لا تحمد عقباه[3].

كان لورد ستانلي مترددا في إجابة الطلب. فقد رأي أن نقص العمالة، وصراع الاقليمين الشرقى والغربى، وصعوبة تحديد مكان البرلمان، نتيجة لذلك، وتوقف الهجرة البيضاء، وبدائية الطرق، وبطء البريد، واحتمال عدم مقدرة مستعمرة الرأس على تحمل النفقات والاعباء التى يفرضها وجود برلمان منتخب، واحتمال سيطرة رجال المدن مقاليد الامور، لإمكانية مشاركتهم فى ممارسة الحقوق السياسية بشكل يفوق إمكانية الريف، كلها أمور تدعو إلي التروي وإعادة النظر مرارا . ثم هو، فوق كل هذا ومن قبله، يشعر بأن المشكلة الحقيقية، التى تكد ذهنه، هى مشكلة العداء العنصرى بين الأفارقة والملونين والهولندين والانجليز

(١) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 3 73.

(٢) Lumb, D.V. : A Short History of Central And Southern African , Third Edition, Cambridge, 1969, PP. 21 - 31.

(٣) Bell, K.N. And Morrell, W.P. : Select Documents on British Colonial Policy, 1830 - 1860, Oxford, 1928, PP. 47-48, Despatch from Stanly to Napir, Downing Street, 15 April 1842.

جميعا. فماذا عن الحقوق السياسية للأفارقة والملونين ؟ وكيف يمكن منح المستوطنات مجلسا تشريعيا منتخبا مع وجود أغلبية افريقية تخضع تماما للاقلية البيضاء ؟[1] وكيف يمكن وقف طلب البيض اللحوح على الأرض الأفريقية، والذى يتبعه، بالضرورة طلب شديد على العمالة الأفريقية؟[2]

نصح لورد ستانلى نابير بالإهتمام بالحكم المحلى، عسى أن يساعد على جذب اهتمام المستوطنين وطموحهم بعيدا عن مسائل يصعب تحقيقها إلا بعد وقت طويل ودراسة متأنية، يقصد البرلمان المنتخب[3]. لكن مخاوف ستانلى، من ناحية ثانية، بدأت تخف تدريجيا، فقد صدر قانون السادة والخدم Masters And Servants Ordinace، بأمر تنفيذى، فى السابع والعشرين من أغسطس عام ١٨٤٢، متضمنا مبادئ القانون رقم خمسين، ومتجنبا كل إشارة إلي اللون. وكان هذا ضمانا لمعاملة كافة الأجناس على قدم المساواة، وأعقب هذا انتخاب أحد الملايويين قائداً للحرس، Ward Master مما كان يعنى أن المصاعب القائمة على طريق ممارسة الحقوق السياسية، بشكل متساو، بين كل الأجناس، ليست مستعصية الحل، أو هكذا بدت لحين[4].

---

(١) Walker, Eric A. :Op. Cit., P. 244.

(٢) Omer-Cooper J.D.: South Africa from The Great Trek to Unification. P.374. (Anene, Joseph C. And Brown, Godefrey N.: Africa In The Nineteenth And Twentieth Centuries, Ibadan, London 1968).

(٣) Bell, K. N. And Morrell, W. P. : Op. Cit., P. 109, The Monorandum of Montagu.

(٤) Ibid, Mandelbrote, H. J.: Op. cit., PP. 373 - 374.

بنشوب حرب الكفار، فى ١٨٤٦ - ١٨٤٧، ضمت الحكومة البريطانية منطقة كافراريا[١]، وتحملت بالتالى، أعباءا جديدة، وصار عليها أن تدافع عن مستعمرتها، وعن الوجود الأبيض فى منطقة القتال، أمام موجة جديدة من موجات الهجوم الأفريقى، وكان معنى هذا أن تقع نفقات الحملات العسكرية على عاتق دافع الضرائب البريطانى[٢]. وكان هذا التوسع البريطانى مسبوقا بتوسع ناتال، وملحوقا بتوسع فيما وراء نهر الأورنج وهى المنطقة التى سميت بمنطقة السيادة البريطانية فى نهر الأورنج Orange River Soverignity. وقد استقرت مناطق الحدود، بعد ذلك، نسبيا، على حساب زيادة الإنفاق العسكرى البريطانى، ورفع عدد رجال الحامية البريطانية إلي قرابة ستة آلاف جندى، واضطربت العلاقات بين البيض والسود، وأدين بعض التجار البيض الذين كانوا يمدون الأفارقة بالأسلحة بتهمة الخيانة، وكانت هذه الحرب فى غير صالح الأفارقة فى مسألة الحقوق السياسية[٣].

كانت النفقات التى تكبدتها الحكومة البريطانية فى هذه الحرب دافعا لها لقبول منع المستوطنين بعض الحرية فى إدارة شئونهم بما يكفل تحملهم نفقات حروبهم ضد القبائل الأفريقية، وفي نفس الوقت كانت التطورات السياسية، فى الامبراطورية البريطانية، تيسر حصول الأقلية البيضاء على هذا التطور البرلمانى المنشود، فقد بدأت تجارب شبيهة فى نيوزيلندا وكندا، كان هدفها الرئيسي هو

---

(١) كافراريا هي المنطقة التي تقع بين نهر الكي Kei والكيزكاما Keiskamma وقد قسمت في ظل الاحتلال البريطاني إلي قسمين إداريين

(٢) C.O. 24. 444, P. 662.

(٣) Theal, George Mc Cal: History of South Africa From 1795 to 1872,

تخليص بريطانيا من الأعباء الإدارية والمالية التى تسببها لها المستعمرات، دون التخلى عن هذه المستعمرات ذاتها، وقدقيل، فى هذا، إن الحكومة البريطانية كانت أشد شوقا لمنح الحكم النيابى، من المستوطنين أنفسهم[1]. ولكن الحكومة البريطانية كانت مترددة. فى هذا الصدد، لعلمها برفض المستوطنين أن ينال الملونون حق التصويت، مما كان سيسبب لبريطانيا تعقيدات جمة، مع الملونين وأنصار حقوق السكان الأصليين فى بريطانيا ذاتها[2]. وبين الموقفين ترددت سياسة الحكومة البريطانية كثيرا، لكنها أخيرا طلبت إلى حكومة المستعمرة أن ترتب أمورها لكى تتحمل كل نفقاتها فى المستقبل القريب [3].

تردى اوضاع المجلس التشريعى المعين:

هذا ومن ناحية أخرى وصل المجلس التشريعى المعين إلى وضع مزر، فإن حاكما مثل جورج نابير كان يتجاهل وجود المجلس ولا يستشير الأعضاء غير الموظفين بل إنه قال لأحدهم ذات مرة: "لا تتشنج ولا تكدن نفسك، إن المسائل الهامة تسوى فى مكان آخر غير المجلس التشريعى"[4].

أما سير هارى سميث (١٨٤٧ - ١٨٥٢) فكان حاكما عاما للمستعمرة ومندوبا ساميا لجنوب أفريقيا، وكان لقبه هذا يعنى إضفاء درجة من السيادة البريطانية على كل دول المنطقة، وقد أمرته الحكومة البريطانية بأن يعمل، ومن هذا المنطلق على إقرار الأوضاع على الحدود، وكان هذا المنصب تقدما ولا شك

---

(١) Johnston, Harry H.: Op. Citt., P. 263.
Mandelbrote, H.J.: cit., PP. 374- 375

(٢) Marais, J. S.: The Cape Coloured People, 1652 - 1937. Johannesberg, 1962, P. 209 .

(٣) Macmillan, W.M.: Bantu, Boer And Briton, The Making of The South African Native Problem, oxfrd, 1963, P . 306 .

(٤) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 375.

للنفوذ البريطانى، ولكن ألتقدم الفعلى احتاج أيضا إلى الانفاق المالي، وهذا ما لم تأمر الحكومة البريطانية سير هارى سميث به [1]. وفى المستعمرات اعتمد سميث على النائب العام بورتر Porter وآرائه القانونية، متجاهلا الأعضاء غير الموظفين مما أثار حفيظتهم.، فبدأوا فى تسجيل أسباب خلافهم مع الموظفين، والإعتراض على القوانين والإجراءات التى تتم بأساليب غير ديمقراطية [2].

وسرعان مادب الخلاف بين سميث والمستوطنين، فأكد سميث أن مشكلات حدود المستعمرة ومشكلات حكمها تنبع جميعا من العلاقات الأفريقية البيضاء، وبخاصة بعدما تمزق الوجود الأبيض إلى مجتمعات ضعيفة بعد الهجرة الكبرى [3].

مشروعات الدستور:

أدت حالة الضعف التى عانى منها المجلس التشريعى المعين إلى حركة قام بها الأعضاء غير الموظفين والصحفيون والمؤيدون لتمتع المستعمرة بمزيد من الحرية للاعتراض على كبح جماح الديمقراطية، والمطالبة بالحكم النيابى، وتركزت قيادة المطالبين بالحكم النيابى فى عدد من الشخصيات العامة والسياسيين والصحفيين، ومن أبرزهم بورتر النائب العام، وبراند Brand وفيربيرن Fairbairn وصول سولومون Saul Solomon وجود لونتون Godlonton مدير تحرير جريدة Graham's Town Journal وداعية إنفصال الإقليم الشرقى عن المستعمرة. ويضاف إلى هؤلاء رؤساء المجالس البلدية [4].

---

(1) Brett, S. Reed: A History of the British Empire And Common- Wealth, London, 1961, P . 383 .

(2) Macmillan, W . M .: Op. Cit., P. 306 .
Brett, S. REED: OP. CIT., P .383

(3) July, Rpbert W.: A Hisory of the African, People, London, 1970.372.

(4) Davenport, T . R . H .:Walker, Eric. A .: Op . Cit., P. 244 . Op. Cit., P .77 .

وضع الساسة الشعبيون، غير الموظفين، تصوراتهم حول شكل الحكومة والسلطة التشريعية التى يقترحون تعديل أوضاع المستعمرة لتحقيقها، وأدت شدة حملتهم على مسئولى الحكومة وإصرارهم على نيل الحكم النيابى إلى ضيق هؤلاء المسئولين بهم. وشهدت الصحف المحلية معارك كلامية بين الجانبين، بدأت شخصية بين الصحفيين ومونتاجو مدير شئون المستعمرة بمكتب المندوب السامى Colonial Secretary (١٨٤٣ - ١٨٥٣) ثم تطورت إلى خلاف حول شكل البرلمان المقترح وسلطاته، وتوزيع مقاعده بين الإقليمين الشرقى والغربى، وأعداد الأعضاء، والشروط الواجب توافرها فيهم، وكانت مسألتا شروط ممارسة الحقوق السياسية وتوزيع مقاعد البرلمان من أكثر المسائل الخلافيه، فالأولى تتعلق بالأفارقة، والثانية تتعلق بالصراع بين الشرق الانجليزي والغرب الهولندى، وكانت الحكومة البريطانية ومسئولوها يريدون أن تكفل الحقوق متساوية لجميع السكان لممارسة حق التصويت دون اعتبار لأى من اللون أو الجنس، واختلفت مع المستوطنين ليس فقط على مدى هذه الحقوق، بل على المبدأ نفسه[١].

رفضت الحكومة البريطانية أن تسجل فى أية وثيقة اقرارها لمنع الأفارقة من التصويت على أساس الحاجز اللونى[٢]. فطالب المستوطنون باشتراط ملكية الناخب للممتلكات مرتفعة القيمة، وتمتعه بقدر من المدنية، وبحفظ العلاقة بين السيد والخادم، وبين العامل وصاحب العمل، وكان هذا يعنى تعرض الطرف الأضعف، الأفريقى، للظلم وحرمانه من التصويت وبشكل عملى، حيث كانت

---

(١) Mandelbrote,HJ.:. Ci t., P. 376

(٢) Crewell, William Parr: Op. Cit,. P. 288.

Macmillan. W. M.: OP. Cit ., P. 20 .

الأرض الأفريقية مشاعا بين البطون القبلية وليست ملكية خاصة بالأفراد، هذا فضلا عن أنهم، فى منتصف القرن التاسع عشر، كانوا ما يزالون يحيون حياة بدائية، ويدخلون أبواب الحضارة بحذر[1].

وافق الجميع على اشتراط ملكية الناخب لملكية ثابته أو منقولة، ولكنهم اختلفوا حول قدرها وقيمتها، أما توزيع المقاعد فكان مجالا للأخذ والرد حيث مال سكان الإقليم الشرقى من البريطانيين إلى الاستقلال، فقد كانوا يحيون فى ثراء ورغد بفضل موقع أقليمهم على الطريق التجارى بين موانئ مستعمرة الرأس الشرقية وجمهوريات البوير الداخلية، وبسبب سيطرة سكان الإقليم الغربى على المجلس التشريعى المعين، وبسبب حدوث ما يشبه الانفصال، فعلا، بين الإقليمين الشرقى والغربى، نتيجة استقلال حكام الإقليم الشرقى فى إدارة شئونه، للتباعد المكانى وبطء البريد[2]. وقد رفض سكان الإقليم الغربى محاولة الانفصال هذه، وهددوا بوقف مشاركتهم فى التصدى للهجمات الإفريقية، على حدود الإقليم الشرقى، واعترضوا كذلك على فكرة نقل عاصمة المستعمرة إلى الإقليم الشرقى، كحد أدنى يقبله سكانه، للبقاء داخل المستعمرة، وأكدوا أن هذا لا معنى له مع وجود خمس سكان المستعمرة فى كيب تاون[3].

أدت هذه الخلافات إلى وضوح مواقف الأطراف المختلفة، فصارت تتحزب فى جماعات متفاهمة، قدمت كل منها مقترحاتها حول الأوضاع السياسية، إلى الحاكم العام سير هارى سميث، ثم تقدم النائب العام بورتر برأيه فى المقترحات

---

(١) Bell, k. N. And Morrell, W.P.: Op. Cit., P. 108-109. Memorandum of Montagu, April 10. 1848.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 244-247 .

(٣) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., PP. 369 - 370

المختلفة، وقدم فى نفس الوقت، مقترحاته، التى حاول أن يسترضى بها جميع الأطراف، ويحقق أهداف السياسة البريطانية فى ذات الوقت، وكان تقرير بورتر يحمل البذور الأولى لدستور الحكم النيابى لمستعمرة الرأس، فقد قام سير هارى سميث برفع تقرير، إلى وزير المستعمرات والدفاع، عرض فيه لكل المقترحات ورأيه فيها، فى عام ١٨٤٨(١).

رغم ظهور إصرار المستوطنين على نيل الحكم النيابى، فقد ظهر أيضا مدى الإنقسام والاختلاف الإقليمى والعنصرى المدعوم باختلاف المصالح، وكان هذا مدعاة تردد من جانب الحكومة البريطانية، فى إقرار الحكم النيابى، ولكن أمرا واحدا طفا على سطح الأحداث، أقنع جميع الفئات والعناصر البيضاء بالاتحاد وحثها على الترابط للحصول علي الحكم النيابي. كان هذا الأمر متعلقا برغبة الحكومة البريطانية فى جعل مستعمرة الرأس إحدي المحطات التى ينفى إليها المجرمون والسجناء، وهو ما رفضه المستوطنون والحكام مرارا من قبل(٢).

تهجير المسجونين وتهيئة الراي العام فى المستعمرة للحكم النيابى:

كان رفض المستوطنين استقبال هؤلاء المجرمين يرجع إلى تعقد حياة المستعمرة الاجتماعية، والخوف من أن يؤثر هؤلاء على العلاقات بين البيض والسود فى المستعمرة. أما الحكومة البريطانية فرأت أن نفى السجناء إلى المستعمرة، سيخلصها منهم، من ناحية، ويفتح لهم مجالا جديدا فى الحياة، من

---

(١) Macmillan, W. M.: Op. Cit., P. 310.

(٢) Wilson, Monica And Thompson, Leonard : The Oxford History of south Africa, vol. i, South Africa to 1870 Oxford, 1970, p. 321.

ناحية أخرى، ويمكن المستعمرة من حل مشكلتى نقص العمالة وشق الطرق، من ناحية ثالثة. ودون انتظار لرأي الحاكم العام، أمر وزير المستعمرات والدفاع بترحيل نحو ثلاثمائة منهم، إلى المستعمرة، على ظهر السفينة نبتون Neptun كدفعة أولى. ولكن المستوطنين هبوا جميعا يعترضون، لدي علمهم بهذا، واشتد اعتراضهم لما علموا بأن السجناء من الايرلنديين المقبوض عليهم في عصيان ١٨٤٨ [١].

بدأت حركة منظمة لجمع التوقيعات على عرائض تتضمن اعتراض المستوطنين على قرار وزير المستعمرات والدفاع. وعقدت الاجتماعات العامة التى تحدث فيها ممثلون عن كل فئة وأقليم. وهكذا اجتمع سكان الحضر والريف، انجليز الشرق وهولنديو الغرب، رجال دين وسياسة، ونسى جودلونتون وفيربيرن وبراند خلافاتهم، وكانت كيب تاون قلب الحركة، وجون فيربيرن الروح الملهمة لها. وتشكلت جمعية مناهضة السجناء Anti - Convict Association، وانتشرت فروعها فى بعض أنحاء المستعمرة، ذات الأهمية. وقد استهلت الجمعية نشاطها بتوجيه عريضة إلى الملكة والبرلمان والحكومة الانجليزية والشعب البريطانى، تطالبهم جميعا بوقف تهجير المساجين. وكررت الجمعية ارسال عرائض إلى الملكة، بهذا الخصوص فى جملة مناسبات متقاربة [٢].

وبينما وقف وزير المستعمرات والدفاع ايرل جراى، فى مجلس اللوردات، يدافع عن قراره، فأعلن أن المستوطنين ليس لهم أن يعترضوا عليه وقد انفقت

(١) كان معنى هذا أن السجناء من الكاثوليك، بينما المستوطنون والافريكانريون بروتستنت.
Johnston, H.: Op. Cit., P. 264
(٢) Bell, K.N. And Morrell, W .P .: Op. Cit ., PP. 312-314 Resolutions of Public Meeting At Capetown, July 4, 1849 .

حكومته مليون جنيه فى حرب الكفار الأخيرة، وقف عضو مجلس العموم اديرلى C. B. Adderly يدافع عن رأي المستوطنين[1].

حاول الحاكم العام سير هارى سميث تهدئة ثائرة المستوطنين، حين علموا بقرب وصول السفينة نبتون إلى خليج سيمون، حاملة السجناء الذين وصفهم المستوطنون بالوباء الخطير[2]، فوعد أن لايرسو سجين واحد حتى يتلقي ردا من داوننج ستريت على اعتراضاته، وفى نفس الوقت نظمت الصحف حملة قوية ضد حكومة المستعمرة، ودعت المستوطنين إلى مقاطعتها. وبالفعل أغلقت جميع المحلات فى شبه جزيرة الرأس، وعقدت الاجتماعات الصاخبة، واستقال عدد من المستوطنين، وضباط الفيلدكورنت[3]، وأعضاء المجلس التشريعى المعين، وتأزم الموقف تماما، أمام هارى سميث ، الذي اجتهد فى توفير السلع بعد إغلاق المحلات[4].عين سير هاري سميث عددا من الأعضاء الجدد فى الأماكن الشاغرة بالمجلس التشريعى، باستقالة المعترضين على تهجير السجناء،، فاندفع جمهور من العامة إلى مبنى المجلس التشريعى، وأحاطوا به وهتفوا ضده، ثم اندفعوا إلى منازل الأعضاء الجدد، وراحوا يحطمون نوافذ منازلهم. ولم تنته الاضطرابات ومظاهر الإحتجاج، إلا بإعلان الحاكم العام قرار رحيل نبتون عن خليج سيمون وجنوب أفريقيا، فى فبراير ١٨٥٠[5].

---

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 72-78.)

(٢) Gresiwell, William Parr : Op. cit., P . 223 .

(٣) انظر فصل نظام الحكم.

(٤) Theal, G. M.: Op . Cit., PP. 223

(٥) Walker, Eric A.: Op. Cit, P. 250. Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., PP. 378 - 379

على هذا النحو أثبت المستوطنون البيض مقدرتهم على إنقاذ مشيئتهم، فى أول استعراض للقوة بينهم وبين الحكم البريطانى، وقدموا الدليل على جدارتهم بنيل الحكم النيابي، ووجود قدر قوى من المصالح المشتركة بينهم. كانت تلك هى المرة الأولى التى يجتمع فيها السكان الانجليز والهولنديون لمعارضة الحكومة. فهم مختلفون، حول كثير من الأمور، ولا يجمعهم سوى المسائل المصيرية المتعلقة بالحرب المشتركة ضد الأفارقة(١).

الإعداد الحكومى النيابى:

قررت الحكومة البريطانية، أخيرا الاستجابة لمطلب الحكم النيابى. إن وحدة الرأي العام الأبيض فى المستعمرة، ورغبتها فى التخلص من النفقات المتزايدة التي تثقل كاهل دافعى الضرائب فى بريطانيا يبرران ذلك. فصدرت فى ٢٣ مايو ١٨٥٠ الموافقة الملكية على دعوة الهيئة التشريعية للمستعمرة لإعداد دستور بإنشاء حكومة نيابية، وذلك بقيام برلمان منتخب، إلى جانب سلطة الحاكم وحكومته التنفيذية القوية(٢)، على أن يكون مشروع بورتر أساسا لمشروع الدستور المقترح، مع إدخال تعديلات طفيفة، تتعلق بوجوب تشكيل البرلمان من أعضاء من الموظفين والمنتخبين، ومنع تقدم الموظفين للترشيح للجمعية التشريعية(٣). وطلب كذلك زيادة مدة عضوية المجلس التشريعى إلى عشر سنوات، وزيادة قيمة الممتلكات المشترطة للمجلس التشريعى عن تلك المشترط للجمعية التشريعية، واستنادا إلى هذا زيدت شروط الملكية، بصفة عامة، عما

(١) Theal, G. M.: Prpgress of South Africa In The Century, Lodon, 1902 , 324.

(٢) Johnston, Harry H.: op . Cit., p.2.

(٣) Walker, Eric A.: Op . Cit ., P . 250 .

كانت عليه فى مشروع بورتر، وذلك لتضييق نطاق ممارسة الحقوق السياسية أمام الملونين والأفارقة، وحتى لا تهتز سطوة البيض[1]. وصدرت الأوامر إلى سير هارى سميث بإكمال المجلس التشريعى المعين ودعمه، حتى يتمكن أعضاؤه من صياغة مشروع قانون دستور المستعمرة، مسترشدين بمشروع بورتر والتعديلات المقترحة من الأطراف الأخري[2]. وهكذا كانت مذكرة بورتر النائب العام، ومذكرات الأعضاء الشعبيين أو الموظفين، أساس دستور المستعمرة وتحول المجلس إلى لجنة لمناقشة صياغة الدستور[3].

وإزاء التعقيدات التى تكتنف الموقف السياسى فى المستعمرة، من حيث تعدد عناصر السكان واختلاف مصالحها، ارتأى سير هارى سميث أن يطلب إلى الجمعيات المحلية والمجالس البلدية ومجالس الطرق تقديم مقترحاتها، بشأن شغل المقاعد الخالية فى المجلس التشريعى المعين، وذلك فى مذكرة حكومية بعث بها إليهم فى ٦ مايو ١٨٥٠[4]. وطبقا لهذه المشاركة رشحت عدة شخصيات، وكان الخمسة الأول، الذين حازوا علي أعلى الأصوات هم: كريستوفل براند محرر جريدة Zuid Afrikaan وسيراندريس ستوكينستروم Andries Stock enstrom الحاكم العام السابق للإقليم الشرقى، وريتز F. W. Reitz، والد رئيس دولة الأورنج الحرة، فيما بعد، وجون فيربيرن، وويتشت J. H. Wicht وقد استجاب سير هارى سميث لنصح مجلسه التنفيذى، فعين الأربعة الأول، تحت اسم «أعضاء شعبيين» وعين روبرت جودلونتون خامساً لهم، وذلك رغم أن ترتيبه في

(١) Mandellrote , H J.: Op. Cit. PP .379 - 380 .
Gresmell, William Parr: Op. Cit., P. 224.

(٢) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 251 .

(٣) Theal, G.M.: History of South Africa, PP. 119-122.

(٤) Theal, Marais, J,S.: Op Cit, P. 211 G.M.: Progress of South Africa, P. 325.

قائمة المرشحين كان الحادي عشر واحتفظ ويليم كوك W. Cock بمقعده، وكان عضوا عن الإقليم الشرقى[1]. وأضيف إلى المجلس الأعضاء المعينون الذين يدخلون المجلس بحكم مناصبهم وهم جون مونتاجو، والمراقب العام ويليم هوب W. Hope ومدير الجمارك ويليم فيلد W. Field. ومدير عام الخزانة هارى ريفرز Harry Riverss والنائب العام بورتر[2].

كان هدف سميث من تخطى ويتشت واختيار جودلونتون أن يكون فى المجلس الذى دُعى لإصدار الدستور رجل يحظى بثقة الإقليم الشرقى ودعاة الإنفصال فيه، وحتى يمكن الموازنة بين تمثيل الإقليمين الشرقى والغربى، وساعد علي اختيار جود لونتون كذلك، تأييد الصحافة له، وبخاصة الأوبزرفر Observer فى عددها الصادر فى ١١ يونيو ١٨٥٠[3].

صمم الأعضاء الأربعة الأول على العمل كفريق واحد يمثل الحزب الشعبى، واصروا على عدم مناقشة شيء فى المجلس سوى الدستور، وقاطعوا جودلونتون لأنه نفض يديه من الحركة المضادة لنفى المجرمين إلى المستعمرة فى مراحلها الأخيرة، وحينما تبنى أحدهم، وهو ستوكينستروم، مشروعا لفصل الإقليم الشرقى عن المستعمرة بدا أن انفصالا قد تم فعلا، بين الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون الأقليم الغربى، وهم : فيربيرن وريتز وبراند وبين ممثل الأقليم الشرقى، فاستقال ستوكينستروم وتبعه ثلاثتهم، فتعطل المجلس التشريعى المعين من جديد، ودعت بلدية كيب تاون خامس الفائزين فى القائمة، المدعو ويتشت، بأن يتقدم بمشروع دستور جديد. وعندما تم هذا، حمله فيربيرن إلى لندن باعتباره

---

(١) Davenport, T.R.H.: Op. Cit., PP. 76-77.
Wilson, Monica And Theompson, Leonard: Op. Cit., P. 323.

(٢) Teal, G.M.: Progress of South Africa, PP.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 251

الصياغة الشعبية للدستور، التي شارك فيها شعب كيب تاون وممثلوها المنتخبون، بالاضافة إلى خمسين مالايويا من الملونين. ثم لحق به ستوكينسستروم ليعرض قضية الإنفصال بين الإقليمين الشرقي والغربي، ولكن جهودهما لم تسفر عن شيء[1].

بينما كانت الصياغة الشعبية أقل مشروعات الدستور تحيزا ضد الملونين والأفارقة حدث تدهور في العلاقات بين البيض والسود والملونين، أدى إلى تحول الرأي العام الأبيض لصالح قضية التمييز بين الطرفين . ففي نهاية عام ١٨٥٠ نشبت حرب وطنية جديدة، حين تمرد الهوتنتوت، الذين كانوا على الولاء من قبل، في أكثر الحروب الوطنية ضراوة، والتي عرفت باسم حرب الكفار الثامنة، أو بحرب سانديل .Sandile War واستمرت حتى عام ١٨٥٣. ويرجع السبب الرئيسي لنشوبها إلى ازدياد نفوذ قبيلة الفنجو. في إقليم فيكتوريا ايست Victoria East بقيادة زعيمهم كالدير وود Calderwood علي حساب نفوذ الزعيم سانديل زعيم قبيلة الجايكا Gaika، والذين دأب الانجليز، منذ ضم كافراريا البريطانية في عام ١٨٤٧ على النكاية لهم، بتقريب الفنجو ومنحهم الأراضي في ممتلكات الجايكا، وقد اعترض سانديل مرارا على الإجراءات البريطانية هذه، ورفض التنازل عن أرضه لا للفنجو الأفارقة ولا للمستوطنين الأوربيين[2].

ولما شرع سانديل يقاوم استيلاء الفنجو والمستوطنين على أرضه أرسل إليه المندوب السامي سميث يستدعيه إليه في أكتوبر ١٨٥٠، فرفض سانديل

---

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 328.

(٢) C.O. 48. 444. PP. 559-560.

المثول بين يديه، حتي لا يناله ما نال أباه هنتزا، Hintza من قبل، حين أجاب استدعاء مشابها[1]. فعزله سميث وعين بدلا منه زعيما آخر هو تشارلز براونلي Charles Brownlee. ولكن قبيلة الجايكا رفضت الاعتراف ببرونلى، فقدم إليه سميث على رأس القوات البريطانية، حيث تعرضت كتيبة من قواته لهزيمة منكرة، فى ممر بومه Boomah Pass وهبت القبائل الواحدة، تلو الأخري، ضد الحكم البريطانى، وأرسل الزعيم كريلى Kreli[2]، زعيم قبيلة الجاليكا Galika قواته لمساعدة سانديل، وتبعته قبيلة التمبو Tembo أما هوتنتوت ثيوبوليس Theopolis ونهر كات Kat River فقد تجمعوا حول زعيمهم ويليم أوثالدر W. Uithaalder الذي دعاهم إلى العمل من أجل استقلال أمة الهوتنتوت. ولما وصلت أنباء القتال إلى زغيم الباسوتو الكبير موشيش، هاجم منطقة السيادة البريطانية فى نهر الأورنج O. R. S. وتمكن من هزيمة القوات البريطانية فى موقعة فييرفوت Viervoet فى يونيو ١٨٥١. بعد هذا النصر أرسلت الحكومة البريطانية ليفتتانت جنرال سير جورج كاثكارت G. Caathcart ((١٨٥٢ - ١٨٥٤) ليحل محل سميث كمندوب سام وحاكم عام للمستعمرة. فقام كاثكارت بتشديد ضرباته فى كافراريا البريطانية ضد كريلى وسانديل، وأوقف توسع الباسوتو فى منطقة نهر الأورنج. ثم أتبع هذا بزحزحة كريلى وتخصيص مزيد من أرض الجايكا والجاليكا لتوطين الفنجو والمستوطنين البيض[3].

فى ظل هذه الظروف كانت المجموعات المكلفة بوضع الدستور، والمتطوعة بوضعه، تميل إلى تضييق مجال المشاركة السياسية أمام الأفارقة إن لم يكن

---

(١) Macmillan, W.M.: Op.Cit., PP.

(٢) ورد اسم كريلي في بعض المراجع سيرلي Serli

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP.

حرمانهم منها. ويمكن القول بأن الذين عهد إليهم وضع الدستور لم يكن فى مخيلتهم السماح للبانتو الأفارقة بدخول البرلمان، أو التصويت له، فهم، فى نظرهم يسببون للمستعمرة مشكلة على الحدود، وهى مشكلة خارجية، لا مشكلة داخلية، ولا يجب أن يسمح لهم بأن يكونوا سببا لمشكلة داخلية[1]. ومن ثم كانت الحرب ذات نتائج ملموسة على حقوق الأفارقة الانتخابية، منذ يوم نشوبها، فحين انتقل سير هارى سميث إلى ميدان القتال فى كافراريا، ترك كيب تاون تعج بالمسئولين، الذين يميلون إلي منع الأفارقة من ممارسة حق التصويت، على عكس ما تقضى به الأوامر الصادرة إليه من لندن. وقد شاركت بعض جموع الملونين فى الثورة الأفريقية، فأصبح الذين يضعون الدستور يميلون إلي اضافتهم إلى الأفارقة رغم مشاركتهم فى كثير من أوجه النشاط، ورغم أنهم كانوا أكثر تحضرا من الأفارقة. وبينما كان تركيز العسكريين البريطانيين على جمع المستوطنين فى مستوطنات شبه عسكرية، على الحدود، وطرد القبائل الأفريقية وراء هذه الحدود، فإن السياسيين عملوا على وضع حواجز أمام مشاركة الأفارقة الذين يعيشون بين ظهرانيهم[2].

سارع مونتاجو نائب سميث فى إدارة المستعمرة، خلال الحرب، بتعيين أربعة أعضاء فى الأماكن الشاغرة فى المجلس التشريعى المعين، واختارهم، بالطبع، ممن يوافقون هواه من الجليز الأقليم الغربى، والذين لم يحظوا بتأييد أي من الإقليمين. وقد اجتمع المجلس الجديد فى ١٠ أكتوبر ١٨٥١ وسط مقاطعة تامة من الهولنديين[3]. وبينما الحرب دائرة فى مناطق حدود الإقليم الشرقى،

---

(١) Marais, J.S.: Op. Cit., PP. 211-213.

(٢) C.O. 48.444. P. (. 2.

Bell, K.N. And Morrell, W.P. Op. Cit., PP. 518-519.

(٣) Theal, G.M.: History of South Africa. P. 128.

سرت إشاعة عن ثورة محتملة قد يقوم بها الملونون فى الإقليم الغربى، تعاطفا مع الهوتنتوت المتمردين فى منطقة نهر كات، وكانت النتيجة المباشرة لهذا أن أعلن مونتاجو زيادة قيمة الملكية المشترط توافرها لدى الناخبين من خمسة وعشرين جنيها فى العام، طبقا لمشروع دستور بورتر، إلى خمسين جنيها، حتى يمنع أكبر عدد ممكن من الملونين من التصويت[1]. وقد أيد المزارعون البيض مونتاجو، فيما ذهب إليه، فى نفس الوقت الذى جاء كاثكارت إلى البلاد لينتهج سياسة متشددة تجاه القبائل الأفريقية، مع العمل على إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن، حتى لا تتحمل الخزانة البريطانية مزيدا من النفقات، ويعمل كذلك على بحث امكانية سحب القوات والسلطة البريطانية، من كل مكان ممكن فى جنوب أفريقيا، على أساس أنه، فيما عدا أمن المحطة البحرية فى رأس الرجاء الصالح، فليس لدى التاج البريطانى أية مصالح فى إبقاء السيطرة البريطانية، على أية أقاليم فى جنوب أفريقيا. أما رغبة البرلمان البريطانى فى مراعاة رعايا الملكة المخلصين، ومد الحضارة بين الوثنيين، فهى أمور تأتى فى منزلة متأخرة، وبعد ضمان خفض الإنفاق إلى أقصى حد[2].

حدث هذا التغير فى السياسة البريطانية بتغير وزارة الأحرار، وتولى وزارة المحافظين برئاسة لورد ديربى فى مارس ١٨٥٢، والتى تولى لورد بكنجهام Pakingham فيها وزارة المستعمرات، وصار علي كاثكارت أن ينفذ سياسة الإنسحاب من جنوب أفريقيا، كما يراها لورد بكجنهام[3] وكان معنى هذا منح

(١) Ibid. Marais, J.S.: Op. Cit., PP. 213-4.

(٢) Bell, K.N. And Morrell, W.P.: Op. Cit., PP. 528-530, Despatch from Lord Grey to the Hon. G Cathcart, February 2, 1852.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 251.

الاستقلال للبوير شمال نهرى الأورنج والفال[١].

توجه كاثكارت إلى الحدود لتنفيذ سياسة الإنسحاب، وترك ليفتنانت جنرال دارلنج، Darling، الحاكم العام الجديد للإقليم الشرقى لمعالجة مشاكل الموقف السياسى في كيب تاون، وقد استقى دارلنج سياسته من النائب العام بورتر، بعدما رحل مونتاجو، مدير شئون المستعمرة. مع سير هارى سميث، وتعطلت الحركة الديمقراطية بطبيعة الحال، حتى يتم تنفيذ سياسة الانسحاب، وبعد نجاح الانسحاب من الترنسفال، التى كانت السلطة البريطانية فيها اسمية فقط، وقبل أن يتم الانسحاب من الأورنج، سقطت وزارة المحافظين فى ديسمبر ١٨٥٢، وعاد الأحرار إلى الحكم، وتولى دوق نيوكاستل Newcastle وزارة المستعمرات، فعمل على دفع الحركة الدستورية، وعلى عجل أعدت التعديلات المطلوبة على مشروع بورتر، وأرسلت مع الدساتير المقترحة الأخرى إلى لندن، لفحصها وتعديلها والاختيار بينها، وبحث مدى موافقتها للسياسة البريطانية[٢]. وأخيرا وفى الحادى عشر من مارس عام ١٨٥٣ صدر الأمر التنفيذى بقانون دستور مستعمرة الرأس[٣]:

---

(١) Mandelbrote, H.J. : Op. Cit., P. 382.

(٢) Mandelbrote, H.J. Op. Cit., P. 383

(٣) Theal, G.M.: History of South Africa, P. 132.

الفصل الأول
التاريخ السياسى للمستعمرة
فى ظل الحكم النيابى
١٨٥٣ - ١٨٧٢

أدركت الحكومة البريطانية أن اعترافها باستقلال البوير شمال نهر الفال سيؤثر حتما على أوضاع مستعمرة رأس الرجاء الصالح، وبصفة خاصة وهى تدرك أن غالبية سكانها من البيض ينتمون لأصول بويرية. ومن هنا فإنها بعد توقى اتفاق نهر الساند مع بوير الترنسفال فى عام ١٨٥٢، بدأت تستجيب لمطالب المستوطنين البيض فى مستعمرة الرأس بالحكم النيابى .

ويعرض الفصل - هنا - للتاريخ السياسى للمستعمرة تحت الحكم النيابى، وإصدار دستور ١٨٥٣، وافتتاح أول برلمان للمستعمرة، وسياسة أول حكام المعهد النيابى سيرجورج جراى George Grey، وموقفه من حالات قتل الأفارقة لماشى تهم وإحراقهم لمزارعهم فى عام ١٨٥٧، وأثر ذلك على توسع المستعمرة فى كافراريا ثم سياسة خلفه سير فيليب وودهاوس Philip Wood house، والأزمة الاقتصادية، التى تلتها أزمة برلمانية، أدت إلى تغير سياسة برى طانى ا إزاء المستعمرة، وبصفة خاصة بعد إكتشاف الماس فى منطقة جرى كوالاند الغربية .Griqua land West.

دستور مارس ١٨٥٣:

كان دستور مارس ١٨٥٣ فى مستعمرة الرأس بداية مرحلة جديدة فى تاريخها، زادت فيها مشاركة المستوطنين البيض فى الحياة السياسية، عما كانت عليه من قبل. وقد جاء صدور الدستور بأمر تنفيذى حسما للخلاف المستمر بين فئات المطالبين بالدستور النيابى من ناحية، وتلبية لرغبة بريطانيا فى التخلص من أعبائها الإدارية والمالية، والذى تمثل فى أمرى ن هما: إخلاء الترنسفال

والأورنج، ومنح الحكم النيابى لمستعمرة الرأس، من ناحية أخرى[1]، وكان معنى هذا أن بريطانيا، التى زعمت أنها تتوسع فى المنطقة لحماية الوطنى ين[2]، قد قررت تركهم تحت رحمة البوير، وشجعت بعض القبائل على أن يذبح بعضها بعضا، ثم قررت أيضا أن تمنح مستعمرة الرأس الحكم النيابى، حتى تتولى قيادة المنطقة باسم بريطانيا[3].

ومنذ الخمسينات انقسمت جنوب أفريقيا إلى مستعمرتين بريطانيتين كبيرتين هما: مستعمرة الرأس ومستعمرة ناتال، وجمهوريتين هولندى تين هما: جمهورية جنوب أفريقيا أو الترنسفال، ودولة الأورنج الحرة[4] ثم انقسمت كل واحدة من الأربع، مستعمرة أم مستقلة إلى عنصرين سكانيين أساسيين هما: البيض والسود. وبذا تنازعت العناصر السكانية الكبرى، وهى: البانتو والبوير أو الافريكانريون والبريطانيون السادة فى جنوب أفريقيا[5]. وعلى الرغم من أن هذا الانقسام العنصرى كان موجودا، منذ الهجرة الكبرى فى عام ١٨٣٦، إلا أن بريطانيا لم تكن تعترف به، وكانت تعامل البوير كرعايا لها، ثم جاء انسحابها من الترنسفال وتوقيع معاهدة نهر الساند فى ١٨٥٢ وانسحابها من الأورنج وتوقيع معاهدة بليمفونتين فى ١٨٥٤، إعلانا رسمياً من بريطانيا بالتخلى عن سلطتها الاسمية عن البوير، وتكريسا للانقسام العنصرى فى جنوب أفريقيا[6].

---

(١) Walker, Eric A. : Op. Cit., PP. 260-261.
Sowden, Lewis: The Union of South Africa. New York, 1943, P. 34.
وقد اعترفت برى طانى ا باستقلال الترنسفال طبقاً لاتفاق نهر الساند وباستقلال دولة الأورنج طبقاً لاتفاق بلى مفونتى ن، فى عامى ١٨٥٢و١٨٥٤.

(٢) نقصد بالوطنيين هنا الافارقة من الأهالى Natives الأصليين للمستعمرة، وليس المنتمين لوطنها بشكل عام

(٣) Kruger, Paul: The Memeries of Paul Kruger, Four times President of the South African Republic. Vol. I London, 1902, P. 41.
Williams, James A.: The Foundation And Growth of the British Empire, London, 1956. P. 277.

(٤) Oliver, Roland And Atmore, Anthony: Africa Since 1800, Cambridge, 1967, P. 61.

(٥) Macmillan, W.M.: Op. Cit., P. 328.

(٦) De Klerk, W.A.: Op. Cit., P. 50.

وجاء منح ناتال فى عام ١٨٥٦ نظام مستعمرة التاج متسقا مع ما خططت له وزارة المستعمرات، تخلصا من كافة الالتزامات والأعباء، ومحافظة على القاعدة البحرية الاستراتيجية فى خليج سيمون[١].

كانت هذه هى الظروف المحلية فى المستعمرة وجنوب أفريقيا، التى قررت بريطانيا فى ظلها منح مستعمرة الرأس الحكم النيابى، وهى ظروف غير مواتية لممارسة الأفارقة لأية حقوق سياسية، وقد كانت جمعية حماية السكان الأصليين فى لندن تضغط، فى نفس الوقت لعدم تشجيع الحكومة البريطانية على الاستجابة لمطالب المستوطنين البيض بإقرار حرمان الأفارقة من حق التصويت على أساس من لون البشرة، وبين هذه الجمعية ذات النفوذ القوى وبين المستوطنين تردد الموقف البريطانى. فكيف خرج دستور المستعمرة الجديد؟

نص دستور المستعمرة الذى ظل معمولا به، هو وتعديلاته، حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٠[٢]، على تأسيس برلمان من مجلسين، هما: المجلس التشريعى والجمعية التشريعية، بيد أن هذا البرلمان لم يكن من حقه التصويت على الثقة بالحكومة، والتى كانت تتكون من الحاكم العام وكبار موظفيه.

وبهذا لم تكن الحكومة مسئولة أمام البرلمان، بل أمام وزارة المستعمرات، ومن ثم كان الحكم النيابى تنقصه المسئولية[٣]. وكان هذا الوضع يضمن لبريطانيا تجربة تصريف البرلمان المنتخب للأمور، تمهيدا لإطلاق سلطات الحكم النيابى، ويضمن لها أيضا مراقبة تصرفات المستوطنين، فى مستعمرتها الهامة على الطريق إلى الهند.

روعى فى عضوية مجلس البرلمان المساواة التقريبية بين الإقليمين الشرقى والغربى، فلم تكن الأغلبية لصالح الإقليم الغربى، فى هما، كبيرة، كما كانت فى الواقع، كان الإقليم الغربى ممثلا فى المجلس التشريعى بثمانية أعضاء، بينما مثل الإقليم الشرقى بسبعة أعضاء. أما فى الجمعية التشريعية، المكونة من

---

(١) Paton, alan: Hope For South Africa, Great Britain, 1958, P. 30.

(٢) سنعرض لهذا تفصيلا فى فصلى نظام الحكم والحياة الإجتماعية.

(٣) Omer Cooper, J.D.: Op. Cit., P. 388.

ستة وأربعين عضوا ، فكان للإقليم الغربى فيها أغلبية صوتين، وكان الإقليمان الشرقى والغربى هما الدائرتين الإنتخابيتين الوحيدتين فى المستعمرة، وكانت شروط عضوية المجلس التشريعى تتطلب خبرة وملكية أكبر من شروط عضوية الجمعية التشريعية التى خفضتها الحكومة البريطانية على عكس ما أراد المستوطنون(١).

أعلنت بريطانيا رغبتها فى أن يوجد رعاياها، فى المستعمرة، رباط من الولاء والمصالح المشتركة، ومن ثم فإن كل مذكر بالغ يستطيع التصويت، بل والترشيح لأحد المجلسين، إذا ما تحققت فيه الشروط المطلوبة، ودون أية تفرقة على أساس اللون أو الجنس أو الوضع الطبقى، وكانت هذه الميزة هى السمة التى اختلفت بها مستعمرة الرأس عن بقية دول جنوب أفريقيا البيضاء، التى انتهجت سياسة عنصرية، ونصت دساتيرها على ذلك صراحة(٢). كانت سياسة مستعمرة الرأس، طبقا لدستورها، تقوم على المساواة القانونية، التى تعتمد على الحضارة أكثر مما تقوم على لون البشرة، ولقد مكنت عددا من غير الأوروبيين، لاسيما الملونين منهم، من المشاركة فى الحياة السياسية(٣). وهذه السياسة كانت امتدادا منطقيا لفكرة المساواة التى تضمنها القانون رقم خمسين، الذى صدر فى يوليو ١٨٢٨(٤).

كانت المساواة، إذاً، مقررة دستوريا، بغض النظر عن لون البشرة، بيد أنه يمكن القول بأن المساواة كانت سياسة نظرية سطحية وغير واقعية،إذ اقتضى منح الأفريقى حق التصويت المرور بتعقيدات بالغة، فلم تتعد الممارسة الفعلية للحقوق السياسية الأوروبيين إلى الأفارقة أو ملونى الكيب Cape Coloured(٥) ذلك أن

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 252.
Theal, G.M. :Progress of South Africa, P. 329

(٢) Jr. William Henry Vatcher: White Laager, The Rise of Africa, Thr Rise of Afrikaner Nationalism, London, 1965, P. 14.
انظر سى اسة الترنسفال العنصرى ة البغيضة فى : السيد على أحمد فليفل:رسالة ماجستير سابقة.

(٣) Roux, Edward: Time Longer than Rope, A History of the Black Man's Struggle for Freedom In South Africa, U.S.A. 1966, P. 53.

(٤) السيد على أحمد فليفل: المرجع السابق، ص ٦-٧.

(٥) ملونو الكيب عنصر سكانى فى المستعمرة، انظر من رسالتنا ، للدكتوراه التى سبق ذكرها. الفصل السابع.

المساواة القانونية لا تعنى، بالضرورة، المساواة الإجتماعية[١]. وكانت لهذا أسباب تتعلق بالسيطرة التامة للبيض على مقدرات الأفارقة، من ناحية، وعدم نضج الأفارقة ثقافيا وسياسيا، من ناحية أخرى[٢]. وكانت النتيجة واحدة، على أية حال، بإقرار الحاجز اللونى Colour Bar أو الحاجز الحضارى، فكلاهما أبعد الأفارقة عن صناديق الانتخاب، ثم إنه مع بداية تفتح الأفارقة ونضجهم وإدراكهم لأهمية ممارسة الحقوق السياسية، بدأت السلطات البيضاء فى المستعمرة فى تضييق نطاق هذه الممارسة[٣].

جرت الانتخابات البرلمانية فى المستعمرة بين شهرى يناير ومايو من عام ١٨٥٤. ولم تكن هناك أحزاب سياسية واضحة المعالم، رغم أن بعض مرشحى الإقليم الشرقى أعدوا برنامجا تضمن عدة نقاط منها الإنفصال بين الإقليمين،أو نقل العاصمة إلى الشرق، وإعداد قانون لمنع تشرد الوطنيين VagrancyLaw وتعديل حقوق الإنتخاب، بحيث يمنع الملونون من المشاركة فيها، وفى الحقيقة، فرغم أن الأفارقة والملونين كانوا يفوقون الأوروبيون عددا، فإن أعداد من سجلوا منهم فى القوائم الانتخابية كانت قليلة جدا، ولذا فلم يكن ثمة مبرر للخوف منهم[٤].

فى ٣٠ يونيو ١٨٥٤ افتتح نائب الحاكم العام دارلنج Darling (مايو - ديسمبر ١٨٥٤) أول برلمان لمستعمرة الرأس[٥]. وبدأ مجلسا البرلمان، من

---

(١) Curtin, Philip, Feireman, Steven And Others: Op. Cit;, P. 312.

(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 331.

(٣) Mandelbrote, H.J. : Op. Cit., P. 386.

(٤) Ibid.

عن قواني ن التشرد، التى صدرت لتقييد حرية انتقال الأفارقة والملونين، وتدعيم سلطات البيض عليهم، لإرغامهم على العمل فى مزارعهم أنظر:

السيد على أحمد فليفل : المرجع السابق،رسالة الماجستير، ص ٨.

(٥) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 331

فورهما، فى إقرار اللائحة الداخلية، والتى جاءت على نمط اللائحة الداخلية والاجرائية للبرلمان البريطانى . ثم كانت أول كلمة ألقيت فى البرلمان مطالبة بحرية الرأى ، وحصول البرلمان على الخطوة الطبيعية التالية، وهى الحكم الذاتى، وتشكيل وزارة مسئولة أمام البرلمان(١) .

شهد دور الإنعقاد الأول للبرلمان خلافا بين مجلسيه، وخلافا بين ممثلى الإقليمين الشرقى والغربى، وخلافا بين مجلسى البرلمان من ناحية والحاكم ومجلسه التنفيذى من ناحية أخرى ، وترجع الخلافات المستعرة هذه إلى دخول نفس أعضاء المجلس التشريعى السابق إلى البرلمان بنفس خلافاتهم القديمة، وبخاصة قضية إنفصال الإقليم الشرقى عن المستعمرة، كما كانت الحرية الجديدة، التى صار المجلس التنفيذى يتمتع بها، فى إدارة وتصريف شئون المستعمرة، دون الرجوع إلى وزارة المستعمرات، فى كل صغيرة وكبيرة، لا ترضى أعضاء البرلمان، وبالذات فى ناحية الإنفاق المالى(٢). ومن أبرز قرارات البرلمان التى تم إقرارها فى هذا الصدد، إقراره لسياسة حرية التجارة، فى جلسة ٤ مايو ١٨٥٥، وحصوله على موافقة البرلمان البريطانى على قراره هذا، وطبقا لذلك ألغى التفضيل الممنوح للسلع البريطانية جمركيا، وكانت هذه السياسة متفقة مع روح حرية التجارة، التى سادت فى هذا الوقت(٣).

انحصر العمل السياسى، لفترة، فى البرلمان، الذى صار قائدا للنشاط السياسى، باعتبار اهتمام الصحف والمستوطنين بأمره، وشغفهم بالتطور الجديد، واستجاب البرلمان للروح الجديدة، بتشجيعه لنشأة وتطور المؤسسات البلدية فى

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 252.

(٢) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., PP. 386-387.

(٣) Theal, G.M.: History of South Africa, P. 149.

المستعمرة على أساس الانتخاب والمسئولية، فمن عدة قوانين، بهذا الخصوص، منها القانون رقم خمسة لسنة ١٨٥٥، والخاص بتقسيم المستعمرة إلى وحدات للحكم المحلى والبلدى والريفى، وقسمت المستعمرة إلى أقسام إدارية، لكل منها مجلس قسم Council of Division يتم انتخابه من قبل المستوطنين، وكانت الوحدات المحلية مطابقة للدوائر الإنتخابية، وكذا كانت شروط التصويت والترشيح لها، مطابقة لتلك الخاصة بالبرلمان، وقد ورثت هذه المجالس صلاحيات مجالس الطرق القديمة، واللجان المدرسية[1]، وهذا ما صدر به القانون رقم تسعة لسنة ١٨٥٨ والذى يخضع عمل مندوب الطرق Commissioner of Roads فى كل قسم لإشراف مجلس القسم، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٨٥٨ والذى يخضع عمل اللجان المدرسية المنتخبة لإشراف مجلس القسم. وعين أيضا للإقليم الشرقى حاكم عام عهد إليه بتولى قيادة القوات العسكرية على الحدود، إلى جانب إشرافه على الإدارة المدنية، وفى هذا الوقت امتدالعمل بنظام محاكم المحلفين إلى المستعمرة، طبقا للنظام الإنجليزى[2]. وأدخلت تحسينات على ميناء خليج تيبل Table bay، وربطت المستعمرة، بخط بريد بحرى، ببريطانيا، على سفن شركة الإتحاد للبواخر Union Steamship Co.[3].

سياسة جراى ١٨٥٤ - ١٨٦١:

كانت المستعمرة تسعى إلى تحديث الحياة فى أرجائها المختلفة، ومنذ بدأ البرلمان دورته الأولى، وفى ظل حكم سير جورج جراى (١٨٥٤ - ١٨٦١) كانت المحاولات جادة وقوية، فى هذا الصدد، وكان جراى رجلا طموحا ومقتدرا، حظى

---

(١) عن مجالس الطرق أنظر فصل الحياة الإقتصادية، فى رسالتنا للدكتوراه.
وعن اللجان المدرسية أنظر فصل الحياة الإجتماعية، فى نفس الرسالة.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 252-253

(٣) Theal, G.M.: History of South Africa. PP. 158-160.

بشعبية كبيرة بين المستوطنين. وكان أول حاكم للمستعمرة فى عهد الحكم النيابى، وكان كذلك أول حاكم مدنى للمستعمرة، وإن كان قد بدأ حياته فى السلك العسكرى، وكان حاكما مجربا فى شئون المستعمرات، فى استراليا ونيوزيلند، يحسن التعامل مع القبائل البدائية، وإن كان قد انتهج سياسة ثورية تجاهها فراح ينقل بعضها إلى أماكن بعض[1].

وقد اجتهد جراى فى تشجيع الزراعة والتجارة والهجرة البيضاء إلى المستعمرة، وقدم مساعدات للمبشرين لتعليم الأفارقة، بيد أن سياسته تجاه الوطنيين أدت إلى نتائج خطيرة، لقد راح يتصرف تجاههم بحرية كبيرة، واثقا من خبرته فى معالجة شئون القبائل الوطنية فى استراليا، ونيوزيلند، ولكن القبائل الأفريقية كانت شيئا مختلفا، إنها أكثر عددا وميلا للحرب من القبائل التى تعامل معها من قبل. ثم إنه راح يتدخل فى شئون قبيلة الباسوتو المستقلة، على الرغم من أنه جاء ليضع سياسة الانسحاب البريطانى، من الترنسفال والأورنج، موضع التنفيذ، وكان تدخله فى شئون الباسوتو يعنى التدخل فى شئون دولة الأورنج الحرة، التى دخلت مع الباسوتو فى صراع مرير، وزاد جراى الطين بلة بانتهاج سياسة توسعية فى كافراريا البريطانية، فراح يغرس المستوطنين البيض كالسرطان بين التجمعات القبلية، ويحيطها بمستوطنات شبه عسكرية، وتعرضت القبائل للانكماش والتدمير، بمنح مزيد من مزارعها ومراعيها للمهاجرين البيض، الذى كان عليهم أن يصيروا خط الدفاع الأول عن مستعمرة الرأس ضد قبائل كافراريا القوية[2]. ورغم أن كافراريا البريطانية كانت مستعمرة تاج

(1) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 336.
Wilson: Manico and Thomson, Leonard: The Oxford History of South Africa, Vol.I. South Africa to 1870, Oxford,., P. 260.

(2) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 295.
Davenport, T.R.H.: Op. Cit., P. 101.

تخضع لحكم جراى باعتباره مندوبا ساميا[١]، فإن السبب الرئيسى لضمها كان نابعاً من مستعمرة الرأس، ويهدف إلى حمايتها من الغارات القبلى[٢]. وجاءت السياسة البريطانية فى كافراريا لتثير قبائلها، لقد كانت سياسية توطين البيض سببا فى نشوب حرب ١٨٤٦ - ١٨٤٧، ثم حرب ١٨٥٠ - ١٨٥٣. وكانت الحربان، بالتالى، سببا فى فرض شروط قاسية للتسوية تمثلت فى تقديم أعداد ضخمة من الماشية ودفع ضرائب كبيرة، فانفلت عدد كبير من رجال القبائل الأحرار داخل المستعمرة يبحثون عن عمل فى مزارع المستعمرة، وانفلتت نساؤهم معهم ليعملن فى منازل البيض[٣].

تركزت سياسة جراى فى كافراريا وفى المستعمرة، فى إعادة توزيع القبائل، ووقف تحركاتها بعد ذلك، ورفضت القبائل مغادرة أوطانها أو وقف التحرك، الذى يعنى ببساطة، تدمير حياتها القائمة على الرعى والزراعة الموسمية، كما نظرت القبائل بعين القلق إلى المستوطنات شبه العسكرية التى أقامها الحكم البريطانى فى مدينة كنج وليامز تاون،. وامتلك الشك القبائل أزاء محاولات جراى القوية لفرض الثقافة والحضارة الغربية عليهم[٤].

وعندما بدأت القبائل تتحرك للتصدى لسياسة جراى، ربط جراى بين تحركها وبين الصراع الدائر بين الباسوتو ودولة الأورنج الحرة، وطالب دول جنوب أفريقيا البيضاء، وهى مستعمرتا الرأس وناتال وجمهوريتا الترنسفال والأورنج، بالتعاون فيما بينها، فى محاولة لانتهاج سياسة موحدة تجاه القبائل الأفريقية،

---

(١) De Kiewiet, C.W.: The Period of transition In South Africa, 1854-1870, P. 401, (C.H.B.E. Vol. 8, Chapter XVII.).

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 264, 298.

(٣) De Kiwiet, C.W.: Op. Cit., P. 403.
Ibid.

(٤) Bell, K.N. And Morrell, W.P.: Op. Cit., PP. 336-337.

حيث اختلفت كل منها عن الأخرى فى سياستها الوطنية، أى سياستها تجاه الأفارقة. وطور جراى فكرته سريعا، فأرسل إلى وزير المستعمرات هنرى لابوتشير Henry Labouchere ((١٨٥٥ - ١٨٥٨) يقول له بأنه ما لم يتم توحيد السياسات الوطنية للدول البيضاء، فى جنوب أفريقيا، فسوف تحدث حرب وطنية عامة تهدد الوجود الأبيض كله بالدمار[١]. ولكن لا بوتشير نصحه بالتزام الحياد فى أى صراع يدور بين أى من جمهوريتى البوير والقبائل الوطنية، أو محاولة تخفيف حدة التوتر، طبقا لسياسة الإنسحاب التى استهدفتها اتفاقيتا نهر الساند وبليمفونتين، ورد جراى على نصيحة رئيسه بتخطئة سياسة الإنسحاب وتكرار التحذير من اتحاد جمهوريتى البوير فى الترنسفال والأورنج، لما له من آثار سيئة على الأفارقة، وبالذات على قبيلة الباسوتو، وعلى الوجود الأبيض[٢].

بانتهاء حرب القرم نظم سير جورج جراى فى عام ١٨٥٦ حركة لتهجير مجموعة كبيرة من الجنود الذين تم تسريحهم بعد الحرب، ومجموعة من المهاجرين الألمان، كانوا أيضا من الجنود السابقين، ووجه جراى هؤلاء إلى نفس المنطقة، وهى كافرارى ا البريطانية[٣]. وبينما ازداد تذمر القبائل الأفريقية فى كافراريا، وعمتهم الفاقة بعدما صادروا عمالا زراعيين فى أرضهم السابقة، التى آلت إلى المستوطنين البيض[٤]، فإن رئيس دولة الأورنج اضطر إلى الاستقالة بسبب هزائم

(١) Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 296.

(٢) Marlow e, John: Cecil Rhodes, The Anatomy of Empire, London, 1972, P.37.
De Kiewiet, C.W.: Britain's Goal - A United South Africa. P. 59 (Caldwell, Theodore, C.: The Anglo Boer War, Massachusettes, 1968.) Lumb, S.V.: Op. Cit., PP. 57-8.

(٣) De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition. P. 406.

(٤) Bundy, Colin: The Emergence And Decline of A South African Peasantry, P. 74. (African Affairs, Journal of the Royal African Society. Vol. 71, No. 285, October, 1972).

جيشه على أيدى رجال الباسوتو الأشداء[١]، وأعقب هذا امتداد ثورة القبائل الأفريقية فى كل مكان من جنوب أفريقيا، من الترنسفال شمالا، إلى الترانسكى جنوبا، ومن ناتال شرقا، إلى ناماكوا، داماراالاند غربا. وتبادل البيض فى الدول المختلفة التعاون فيما بينهم، بفضل سياسة جراى، بشكل لم يسبق له مثيل[٢].

كان الموقف الوطنى خطيرا ويائسا فى نفس الوقت، إن كل ثورة أو حرب مصيرها التدمير وضياع مزيد من الأرض، وإن الاستكانة تعنى شطط السلطات البريطانية فى حملتها الاستيطانية وجهودها لفرض حضارتها على الأفارقة، زاد جراء من جهوده التعليمية والتبشيرية، وحارب السحرة والمتنبئين الذين كانوا يقفون حجر عثرة فى سبيل المبشرين، واجتهد فى شق الطرق المؤدية إلى التجمعات القبلية، حتى يسهل تحرك القوات العسكرية إليها، يتبعها جباة الضرائب، وبدأ المهاجرون الألمان يصلون إلى المنطقة، بصحبة بعض السرايا البريطانية التى اشتركت فى حرب القرم، واستمر جراى يعين قبيلة الفنجو ضد قبيلة الاكسوزا بفروعها المختلفة، لاسيما الجاليكا، بقيادة الزعيم كريلى، الذى امتكله الغضب، وأشيع بأنه يرتب الأمور للثورة ومهاجمة المستعمرة، وتوغل موشيش زعيم الباسوتو، فى أراضى الدولة الحرة، وهاجم الزولو مستعمرة ناتال، ووسط كل هذا الجو المضطرب انتشرت الأوبئة والطاعون فى كافراريا[٣].

نبوءة ننكواز:

استعد جراى لإرسال قواته إلى ناتال لمساندة حاميتها أمام هجمات

---

(١) Wilson, Derek: A History of South And Central Africa, Cambridge, 1975, P. 109.
(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 281.
(٣) Ibid., PP. 297-298
De Kiweiet, C.W. : The Period of Transition. P.412.

الزولو، وإلى دولة الأورنج الحرة لمجابهة توسع الباسوتو، ولكن الخطر المنتظر لم يأت من مناطق الاضطراب البعيدة هذه، بل من داخل المستعمرة ومن حدودها الشرقية، فخلال إحدى محاولات جراى لنقل إحدى البطون القبلية إلى منطقة جدباء، لأخذ أرضها ومنحها للمستوطنى ن الجدد، الذين يعملون كخط دفاع أول[١]، شاع بين قبيلة الأكسوزا بكافة بطونها أن فتاة صغيرة تدعى ننكواز Nonquase قد رأت فى منامها، ذات صباح من عام ١٨٥٦، أرواح الموتى المقاتلين مع رجال غرباء، قد جاءوا جميعا لإلقاء الرجل الأبيض فى البحر، واشترطت الأرواح لذلك عدم زراعة الأرض وتخريب المزروع منها، وحرق المحاصيل وقتل الماشية. وحددت الأرواح يوم تنفيذ وعدها بطرد الانجليز فى فبراير من عام ١٨٥٧، وذكرت علامات معينة كطلوع الشمس من غير مشرقها، ووصول سفن أعداء انجلترا من البحر[٢].

كانت قبائل الاكسوازا تخشى السحرة، وتستجيب للمتنبئين والمتنبئات، وتخاف من الموت. وقد تأثرت، فى هذه الفترة، بدعوات المبشرين، وأخذت عنهم عقيدة البعث والخلود وقيام الساعة، إلا أنها فسرت ذلك وفق مفهوم أفريقى مرتبط بالبيئة[٣]. ونتيجة لهذا استجابت قبائل الاسكوزا للنبوءة المزعومة، بينما كان أعداؤهم الفنجو، أكثر تعلى ما، بحكم اتصالهم بالمبشرين والحكم البريطانى مبكرا، ومن ثم كانوا أقل إيمانا بالنبؤات واستجابة لها[٤].

---

(١) Omer- Cooper, J.D.: Op. Cit., P. 391.

(٢) وافق ننكراز فى نبؤتها هذه عمها الكاهن مهلاكازا Mahlakaza، مما دفع القبائل إلى تصديقها. وقد احتلت الفتيات اللاتى اشتهرن برواية الأحلام مكانة هامة فى مجتمع الاكسوزا، وهو أكبر التجمعات الوطنية فى المستعمرة عدداً، انظر فصل الحياة الإجتماعية، وكذا:

Theal, G.M.: History of South Africa, P. 766.
Maquard, Leo: The Story of South Africa, P. 164.

(٣) Pieres, J.B.: Nxele, Ntsikana And the Origins of the Xhosa Religious Reaction, P. 56 (The Journal of African History, Vol. 20 1979, Nc. I).

(٤) Roux, Edward: Op. Cit., PP. 36-37.

أمر الزعماء رجالهم بذبح الماشية وحرق المحصولات، واستجابت بعض القبائل بجدية، لاسيما فى المنطقة الواقعة بين نهرى الباشى Bashee للكارثة الندلامبى Ndhlambi، والجايكا، اتباع الزعيم سانديل، والجاليكا، اتباع الزعيم كريلى، الزعيم الأعلى للاكسوزا جميعا، وأغلب قبائل التمبو، إلى الشمال الشرقى من المستعمرة، والذين لم يكونوا يخضعون للحكم البريطانى، وجاء اليوم الذى حددته الأرواح، فى النبوءة المزعومة، فى شهر فبراير من عام ١٨٥٧، ولم يتحقق شىء من العلامات التى وعدت بها الأرواح، وعندما استدعى زعماء الاكسوزا مقاتليهم لطرد الرجل الأبيض، كان الضعف قد حل بهم، بحيث لم يستجب منهم أحد، وأسرع الحاكم العام جراى بإرسال القوات البريطانية لكبح جماح القبائل، خوفا من أن تخرج فى عمل يائس ضد البيض[1].

لم تجد القوات البريطانية من تقاتله، فتحول عملها إلى إغاثة القبائل وتقديم المؤن للمشردين، كانت نسبة الوفيات مخيفة، وليس معروفا، على البعض تقديرا خرافيا بنحو عشرين ألف نسمة[2]. أما فى كافراريا البريطانية فقد تناقصت أعداد البانتو من أكثر من مائة وخمسة آلاف نسمة إلى أقل من سبعة وثلاثين ألف نسمة ودخل ثلاثون ألفا من المتشردين إلى مستعمرة الرأس، للعمل فى خدمة المستوطنين، سواء فى الحقول أم المنازل[3].

لعل هذه الأحداث بحاجة إلى وقفة محصة، للبحث عن السبب الحقيقى، وراء أقدام شعب كامل على تخريب موارده بيده، فليس منطقيا تجاهل خطورة

---

(١) Hoagland, Jim: South Africa, Civilization in Conflict, P.XXVII.
(٢) C.O. 48.444, PP. 546-550.
Ibid. PP. 456-550.
(٣) Bundy, Colin: Op. Cit., P. 374.
(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 298-299.
De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition, P. 413.

هذا التصرف ونتائجه الرهيبة، دون معرفة المعرضين عليه، أو على الأقل إثارة الشكوك إذا غاب الدليل القاطع، وبخاصة أن الأوروبيين أثاروا الشكوك حول الأطراف الوطنية المختلفة، ولم يفعل الوطنيون فعلهم.

اتهم الحكام البريطانيون، وعلى رأسهم جراى، زعيم الباسوتو الكبير موشيش بتدبير ونشر النبوءة، والتسبب، بالتالى، فى ما نجم عنها من خراب[1]. كان لاتهام جراى لموشيش ما يبرره، فموشيش يعلم أنه مهما تكن خلافات البيض، فإنهم ينسونها، إذا كان العدو هو الأفارقة، ويعلم أيضا أن النزاع بين بلاده والدولة الحرة سيدخل مرحلة أكثر دموية، فمال جراى إلى القول بأن موشيش ابتدع هذه النبوءة لشغل مستعمرة الرأس عن مساندة دولة الأورنج الحرة، بأن يخلق لها مشكلة داخلية تلفت جنودها وجنود الحامية البريطانية عن التدخل ضد بلاده[1]،ويزداد الاتهام البريطانى لموشيش قوة بموافقته على تصرف القبائل هذا، وإرساله البعوث إليها لإزكاء نيران ثورتها، ورغم وجاهة هذه الإتهامات، فإن حدتها خفت بالتدريج ولم يكررها جراى[2].

تتجه أصابع الأتهام أيضا إلى الزعيم كريلى، زعيم قبيلة الجاليكا والزعيم الأعلى للاكسوزا، والذى كان وطيد الصلة بموشيش، وكان من دعاة مقاتلة الرجل الأبيض، وقد اتهمه المستوطنون بإزكاء فكرة النبوءة لإغراء قبيلته على دخول الحرب ضد المستعمرة. ولا يجد هذا الاتهام ما يدعمه من أدلة، وليس معقولا، أيضا، أن يدمر الزعيم رعاياه وموارده من أجل هدف كان يمكنه أن يسعى إليه بطرق مختلفة أقل تدميرا. ثم إن كريلى، أخيرا، طرد مع من تبقى من قبيلته،

---

(١) Wilson, Monica And Thompson, Leonard: Op. Cit., P. 259.

(٢) Ibid. Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 298.

وراء نهر الكيى، حى ظل يعانى، مع شعبه، حتى الموت[1].

وإذا ما أعملنا الاستفهام القانونى الذى يتردد، دوما بعد كل حادثة مجهول فاعلها، ألا وهو: من المستفيد؟ فإن أصابع الاتهام تتجه، بلا تردد، إلى الحاكم العام جراى نفسه، ذلك أنه استراح بهذا الحدث المأساوى من كل مشاكل الحدود الشرقية لمستعمرة الرأس[2]، والتى امتدت لأكثر من قرن من الغارات والغارات المضادة بين المستعمرة والاكسوزا، حتى سميت حرب المائة عام الأفريقية، وكانت أحد بنود الانفاق المالى البريطانى الدائمة[3]. وقد استفاد جراى من المأساة، قبل أن تجف دماء الماشية المذبوحة أو تخمد نيران المحاصيل المحروقة، لقد أرسل قواته، لإجلاء بعض البطون من المناطق التى أرادها، من قبل، للمزارعين البيض والمهاجرين الجدد، كما أرسل رجال المساحة، لاستطلاع المناطق الخالية، ومسحها، وحساب المسافات بين الأنهار، والكثافة السكانية، وخصوبة الأرض[4]، ثم قام بتجميع القبائل المشردة والمنكوبة فى معازل ضيقة، وأوقع بينها الفتن، فجعل بعضها يذبح بعضا، فى المناطق الممتدة بين مستعمرتى الرأس وناتال. واتفق جراى مع شركة Hamburg Firm of Caeser Godeffroy على تهجير قرابة أربعة آلاف ألمانى وسويسرى وإيطالى عرفوا باسم الفيلق الألمانى واستقدم لهم زوجات ايرلنديات، ووجه الجميع إلى المنطقة المنكوبة، فاستوطنوا جزءا منها، بعد زحزحة الأفارقة المتبقين فيها إلى الشرق من المستعمرة[5].

---

(1) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 413.

(2) Pieres, J.B.: Op. Cit., P. 57.

(3) Hammond - Tooke, David: The "Other Side" of Frontier History, A Model of Cape Nguni political Process, P. 230 (Thompson, Leonard: African Societies in Southern Africa, Historical Studies, London, 1972.).

(4) C.O. 48. 444. PP. 546-547.

(5) C.O. 879.46. PP. 482-483. Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 299.

وعلى الرغم من أن جراى قام بإرسال عدد كبير من هؤلاء المهاجرين العسكريين إلى الهند، لقمع تمرد ١٨٥٧، فإنه، فى عام ١٨٦٠ صار هناك ستة آلاف أوربيى ستوطنون كافراريا البريطانية، مع تطبيق قاعدة الحيازة الأوربية الشهيرة فى جنوب أفريقيا، وهى مزرعة لكل رجل(١). ولم يكن تحقيق هذه المخططات الطموحة ممكنا، دون وقوع هذه النكبة، إلا بانفاق أموال طائلة، وهو ما رفضته الحكومة البريطانية(٢). ويزداد قبول اتهام جراى، ليس فقط لأنه استفاد من النكبة بتحقيق برنامجه التهجيرى الضخم، بل أيضا لأن هذه الأحداث وافقت زمنيا توسع البيض الأمرى كان فى الغرب الأمريكى، وإبادة الهنود الحمر(٣).

مع كل هذا يظل الأمر غامضا، فمهما اختلف المؤرخون فى تحديد المخطط الحقيقى لما حدث، فلا خلاف أن السحرة الأفارقة من قبيلة الاكسوزا كانوا وسيلته. ولا يعقل أن يقبل هؤلاء تدمير قبيلتهم لصالح الحاكم البريطانى، الذى شن حملة تعليمية على قبيلتهم استهدفت، فى ما استهدفت تخليص الوطنيين من وهم السحر وسيطرة السحرة، لإعاقتهم لجهود المبشرين، وقد بلغت مكافحة جراى لنفوذ السحرة مبلغها بإنشائه مستشفى جراى فى مدى نة كنج ويليامزتاون فى عام ١٨٥٦، مما ساعد على إغلاق مجال عمل السحرة كأطباء(٤). وربما ضاق السحرة بالنفوذ البريطانى المتزايد فى بلادهم، فاخترعوا مسألة النبوءة لإقناع شعبهم بها، ولدفع الزعماء لمقاتلة الرجل الأبيض، قبل أن يقضى على البقية

(١) Theal, G.M.: History of South Africa, P. 176

(٢) De Kiewiet, C.W. Op. Cit., PP. 406-414.

(٣) Hartz, Louis: The Founding of New Scocieties, Studies In the History of the United States, Latin America, South Africa And Australia, New York, 1964, PP. 94-97.

(٤) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 337.

انظر عن السحر والكهانة دراسة مقارنة بين مجتمعات متخلفة ومجتمعات متحضرة

Parrinder, Geoffrey : Witchcraft, Great Britain, 1958, Chapter 10.

الباقية من نفوذ السحرة، وبخاصة أن الزعماء هم وحدهم الذين يمكنهم توجيه المقاتلين إلى ميدان القتال، بينما لا يملك السحرة هذه السلطة، فاحتالوا لذلك بفكرة النبوءة هذه.

ورغم ذلك يبقى تساؤل أخير، لماذا كانت استجابة القبائل الأفريقية شاملة وعامة، على هذا النحو؟ يبدو أن خسائر الاكسوزا فى حربين متقاربتين فى ١٨٤٦ - ١٨٤٧ وفى ١٨٥٠ - ١٨٥٣، وضياع أرضهم وماشيتهم وانتشار الأوبئة والطاعون بين ماشيتهم، ثم حشرهم فى معازل ضيقة، مع عدم توفر امكانية المقاومة المسلحة، كل ذلك أسلم العقل الأفريقى إلى السحر، والايمان المطلق بالقوى الغيبية والأرواح، وتمنى الأفارقة أن يتحقق بالخيال والغيب ما لم يتحقق لهم من انتقام رهيب من أعدائهم البيض فى عالم الواقع والشهادة، واستعانوا بعقيدة البعث والخلود، وعودة الروح، فألبسوها ثوبهم الفكرى، وفهمهم البسيط للأمور[1]، فإن لم تعد الأرواح، فإن انتحارهم جماعيا وذبح ماشيتهم خر من الاستعباد وتقديم الضرائب للأعداء[2].

كان هذا على الصعيد القبلى والمحلى، أما على الصعيد الدولى، فقد أعاد الاكسوزا تصور الأوضاع وفق ظروفهم، يظهر هذا فى ما ذكرته النبوءة المزعومة عن مقدم أعداء انجلترا من البحر لمحاربتها فى جنوب أفريقيا، كانت حرب القرم دائرة فى أوربا، فصور الأفارقة لأنفسهم أن الروس قوم سود مثلهم وسوف ينتصرون فى الحرب ضد انجلترا، ثم يحضرون ليساعدوا السود الأفارقة فى طرد الانجليز إلى البحر، ولكيى تحقق انتصار الروس يجب أن يقدم الأفارقة القرابين

(١) Pieres, J.B. Cit., P. 57.

(٢) Bundy, Colin: Op. Cit., P. 372

(٣) لاحظ تكرار ظاهرة الانتحار الجماعى ، عبر التاريخ، لاسباب مختلفة أهمها الأسباب العقيدية، ومن ذلك ما حدث لطائفة معبد الشعب الامريكية فى جيانا حين انتحر ٩١١ شخصاً بقيادة الأب جونز.

والأضاحى على مذابح الآلهة جميعا، حتى يكون النصر ونجدة الأفارقة، ولتكن هذه الأضاحى كثيرة جدا، حتى يكون النصر حاسما والنجدة سريعة، لتكن الأضاح محاصيل القبيلة وماشيتها. واستمع الاكسوزا لمتنبئيهم ومتنبئاتهم. إن هذه الأضاحى الكثيرة لن تجلب الروس إلى جنوب أفريقيا فقط، بل ستبعث الأجداد والمقاتلين الموتى من قبورهم، وسوف تعيد الشباب إلى المسنين، إن الأمر، على هذا النحو، يقترب كثيرا، من تشبيه نتيجة النبوءة بيوم القيامة!! والواقع أن هذا كله كان رد فعل مجتمع بدائى تجاه الضغوط الاستعمارية التى يتعرض لها من أقوى دول العالم فى هذا الوقت، بعدما تكررت هزائم الاكسوزا فى أعوام ١٨١١ و ١٨١٩ و ١٨٣٥ و ١٨٤٧ و ١٨٥٠. فى ما عرف بسلسلة حروب الكفار Kaffir War. وكان رد الفعل أيضا منسجما مع الغزو الفكرى الذى تقوم به الكنائس المسيحية وعقيدة البعث والخلود ويوم القيامة[١].

بعد أحداث كافراريا البريطانية هذه توفرت العمالة فى مستعمرة الرأس، وتشدد الحاكم العام جراى فى سياسته تجاه الأفارقة، وكان من أوائل من وضعوا سياسة الفصل العنصرى موضع التنفيذ، حتى فى المدن الكبرى، التى يختلط فى ها البيض والسود، كما قام بتحديد المعازل، من جدد، بعد تطورات كارثة ١٨٥٧، وأرسل إلى ها الحكام البريطانيين والقضاة لى حلوا محل الزعماء، أو على الأقل يرثون سلطتهم الفعلية ويبقونهم صورة ومظهرا لإرضاء البقية المتبقية من المشاعر القبلية[٢].

وقد ترتب على أحداث كافراريا حدوث خلخلة سكانية فى المنطقة الواقعة فى أقصى الشمال الشرقى من المستعمرة، فانتهزت قبيلة الجرى كوا، وهى قبيلة

(١) Wilson, Monica And Thompson, Leanard: Op. Cit., PP. 255-260.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 297.

مستقلة يقودها آدم كوك Adam Kok تقيم على حدود المستعمرة الشمالية الغربيتو انتهزت فرصة خلو المنطقة، وهاجرت، فى أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، واستقرت فيها نهائيا، منذ بداية الستينات بعدما صار وجودهم، ككيان مستقل ومنظم لجموع الملونين، يعانى آثار امتداد الإستيطان الأبيض، ويخشى أن يخضع استقلالهم لضغوط مستعمرة الرأس أو دولة الأورنج الحرة. كما لم يعد بوسعهم منافسة الزراع البيض وتصريف إنتاجهم المشابه للإنتاج الأبيض. وقد عرفت منطقة هجرتهم الجديدة باسم جريكوا لاند الشرقية تمييزا عن موطنهم القديم الذى صار ى عرف باسم جرى كوالاند الغربية، لاستمرار بعض العشائر فى الإقامة بها، ممن يخضعون لزعيم آخر ى دعى ووتر بوير Waterboer[1].

كانت أحداث كافراريا، أيضا، فرصة للرئيس الترنسفالى برى تورى وس، أنتهزها لإرسال قواته إلى دولة الاورنج الحرة، لمساعدتها فى حرب الباسوتو، توطئة لتوحيد دولتى البوير فى دولة واحدة[2]. وخاف جراى من نتائج محاولات برى توريوس على النفوذ البريطانى فى مستعمرة الرأس، ذات الأغلبية البويرية، ولما كانت الحامية البريطانية، فى جنوب أفريقيا قد تأثرت بإرسال جراى لجزء كبير منها إلى الهند لإخماد ثورة ١٨٥٧، فإن جراى لم يملك سوى أن يحذر الدولتين من اتخاذ أية اجراءات اتحادية، باعتبار ذلك مخالفا لاتفاقيتى نهر الساند ويلى مفونتين[3]. وكان معنى هذا أن جراى يهدد بانتهاك استقلال الدولتين[4].

(١) Ross, Robert: Adam Kok's Griquas, A Study In The Development of Stratification In South Africa, London, 1976, P. 94.

(٢) Kruger, Paul : Op. Cit., PP. 61-69.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 301.

(٤) دأبت برى طانى ا على تهديد الدولتين بالقضاء على استقلالهما، على اعتبار أن اتفاقى نهر الساند فى ١٨٥٢ وبليمفونتين فى ١٨٥٤، كانا منحة منها، حتى قضت بالفعل على استقلال الدولتين فى مطلع القرن العشرين.

كانت دولة الأورنج الحرة تتلهف لعقد أى تحالف يمكنها من التصدى للباسوتو، الذين أثبتوا، بقيادة الزعيم موشيش، أنهم يتمتعون بقدرة تنظيمية وعسكرية كبيرة[(١)]. فقدم جراى، لدولة الأورنج الحرة، البديل عن رفضه لاتحادها مع الترنسفال، وذلك بوساطته بينها وبين الباسوتو، ونجاحه فى عقد معاهدة أليوال نورث الأولى Alival North First Treaty فى ٢٩ سبتمبر ١٨٥٨، بين دولة الأورنج الحرة وبين الباسوتو[(٢)].

وقد فكر جراى، فى أثناء ذلك، فى توحيد دولة الأورنج الحرة مع مستعمرة الرأس، ولكن محاولته فشلت بسبب رفض برلمان المستعمرة لذلك، وإعتراض وزارة المستعمرات عليه، لعدم استشارته لها، ومن ثم عزلته الحكومة البريطانية فى عام ١٨٥٩[(٣)]. ومن قبيل المصادفة أنه بدأ حكمه فى عام ١٨٥٤ وقد انتشر بالمستعمرة وباء الطاعون، وغادرها فى عام ١٨٥٩ وقد سادها الجفاف[(٤)]، وقد أعيد جراى مرة أخرى لحكم مستعمرة الرأس، فوصلها فى ٦ يونيو ١٨٦٠، ولكنه غادرها إلى الأبد، فى أغسطس ١٨٦١، بعد توليته حكم نيوزيلند[(٥)].

وتعد فترة حكم سير جورج جراى أكثر الفترات رخاء، بالنسبة للبيض، فى المستعمرة، فى عصر ما قبل الماس، ويرجع هذا إلى الاستقرار السياسى، نتيجة طول مدة حكمه، وقوة شخصيته، واسترضائه للبيض وتشجيعه للاستيطان الأبيض، على حساب الأفارقة، الذين تعرضت كبرى قبائلهم لكارثة أراحت الأقلية البيضاء من التعرض لغاراتهم. كل هذا جعل الحكم البرلمانى فى المستعمرة

---

(١) Wilson, Derek: A Histor of South And Central Africa,P. 109.

(٢) Saunders, Christopher: Black Leaders In Southern African History, P. 102.
Curtin, Philip And Feireman, Steven And Others: African History,, P. 328.

(٣) عن أفكار جراى الاتحادية، انظر الفصل الرابع.

(٤) Theal, G.M.: History of South Africa, PP. 153-176.

(٥) Theal, G.M.: Progress of South Africa, PP. 333-334.

لا يتعرض لنفس الهزات القوية التى تتعرض لها النظم البرلمانية، إذا ماافتقد البرلمان حق ممارسة الضغط على الحكومة، أو حق الاقتراع بالثقة عليها.

بيد أن الصراع بين البرلمان والحكومة، أو بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كان منعدما فقط بفضل مقدرة جراى وتفهمه لظروف المستعمرة وإرضائه للأقلية البيضاء، ومن ثم تغير الموقف تماما بعد رحيله [١].

سياسة فيلب وود هاوس(١٨٦٢ - ١٨٧٠):

فى يناير ١٨٦٢ وصل إلى المستعمرة حاكمها الجديد والمندوب السامى البريطانى لجنوب أفريقيا، سير فيلب وود هاوس وسط جو من الإضطراب السياسى والاقتصادى، فقد دبت الحياة فى الحركة الإنفصالية بين الاقليمين الشرقى والغربى، كما بدأ المستوطنونى طالبون بالحكم الذاتى، وتعديل الدستور لاقرار مسئولية الوزارة أمام البرلمان، وعدم تولى الحاكم رئاسة الهيئة التنفيذية، وأن يعهد بذلك لأحد الساسة البرلمانيين، حتى يمكن للبرلمان محاسبته وانتقاده، وطرح الثقة على حكومته، كذلك فقد ساد الجفاف والقحط مساحات واسعة من المستعمرة. وبذا قدر لوود هاوس أن يكون نذير الصراع والخصومات والفاقة [٢].

كان وود هاوس من أقل حكام المستعمرة شعبية لأنه اضطر إلى تقوية سلطته لكبح المطالبين بالحكم الذاتى، وعلى رأسهم جون موليتنو John Molteno، من الإقليم الغربى، وإلى اللعب على قضيته الإقليمية والصراع بين الشرق والغرب فى المستعمرة، وإلى فرض الضرائب لمواجهة العجز المستمر فى ميزانيته، وإلى تجاهل البرلمان فى كثير من قراراته [٣]. ولذا افتقد وود هاوس

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 303, 310.

(٢) Ibid., P. 311. De Kiewiet, C.W. : Op. Cit., P. 420.,

(٣) Theal, G.M.: Progress of South Africa. P. 344.
Davenport, T.R.H.: Op. Cit., P. 78.

تعاطف ساسة المستعمرة ومساعديه والأفارقة جميعا، بسبب نهجه الأوتوقراطى، وعناده [1].

انتهج وود هاوس سياسة توسعية تقوم على ضم الترانسكى لكافراريا، وضمهما إلى مستعمرة الرأس [2]. وتصدى بحزم لغارات قبائل الكورونا، فرع قبيلة الجريكوا فى شمال المستعمرة [3]، وانتهج سياسة استرضائية نحو الإقليم الشرقى، فدعا إلى عقد جلسات البرلمان، بالتبادل، بين عاصمتى الإقليمين الشرقى والغربى، وهما جراهامز تاون وكيب تاون. كما طلب فرض ضرائب جديدة على المنتجات الزراعية المصدرة، وعلى الأخص الخمور والصوف. غير أن البرلمان رفض ضم كافراريا للمستعمرة، كما رفض تبادل الجلسات بين الإقليمين أو فصلهما، أو فرض ضرائب جديدة. وقد تكتل أعضاء البرلمان عن الإقليم الشرقى كذلك، لرفض اقتراح مولتى نو الخاص بالحكم الذاتى. وعلى هذا، ومنذ أولى جلسات البرلمان فى عام ١٨٦٣ بدأت الأزمة الدستورية، التى استمرت طوال عهد وود هاوس [4].

وفى عام ١٨٦٤ بدأ سير غوردون سبريج Gordon Spring دعوته السياسية التوفيقية [5]، التى تقضى بأن يقبل البرلمان ضم كافراريا البريطانية إلى المستعمرة، مقابل الحصول على الحكم الذاتى [6] كذلك اتفق وود هاوس مع ممثلى الإقليم الشرقى، اتفاقا ضمنيا، على إقرار برامجه المالية، مقابل عقد دورة البرلمان فى عام ١٨٦٤ فى عاصمتهم جراهامز تاون، وإنشاء فرع للمحكمة العليا فيها، ونقل مقر المركز الشرقى للحامية البريطانية اليها من مدينة كنج ويليامز تاون، ورغم أن وود هاوس نجح فى الحصول على مراده من تحالفه هذا، إلا أنه

---

(١) C.O. 48. 444, PP. 42-44.

(٢) Marlowe, John: Op. Cit., P. 48.

(٣) Ross, Robert: The Ikora Wars on the Orange River, 1830-1880. P. 561 (Journal of African History, Vol. XVI, 1975, No.4).

(٤) De Kiewit, C.W. : Op. Cit., PP. 420-421.

(٥) امتازت شخصية سبريج بمحاولاته الاسترضائية والتوفيقية بين الأحزاب والسياسات وتغلب على الوزارات التى شكلها، كما يظهر فى الفصول التالية، صفة واحدة هى أنها وزارات انتقامية.

(٦) Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 314.

سرعان ما انهار هذا التحالف، ورفض ممثلو الإقليم الغربى ضم كافراريا للمستعمرة[1]، بل إن افتتاح فرع المحكمة العليا فى جراهامزتاون قوبل بالمعارضة، حتى من القاضى المعين لرئاستها[2].

غير أن الحكومة البريطانية رأت تدعيم موقف مندوبها السامى فى صراعه مع برلمان المستعمرة، لكى تتخلص من النفقات الكبيرة التى تتكبدها فى كافرايا، وبخاصة إزاء رفض الزعيم كريلى زعيم الجاليكا دخول منطقة الترانسكى، ومغادرة موطنه فى كافراريا، حيث خصص له جراى معزلا ضيقا فى جزء من وطنه، عقب حادث ذبح الماشية، وقد خافت وزارة المستعمرات من احتمال تجدد المعارك، أو على الأقل إثارة كريلى للمتاعب، ومن هنا أمرت وزارة المستعمرات بإخلاء الترانسكى من العشائر المقيمة بها، ومنحها لكريلى ليقيم فيها كزعيم للجاليكا، ونقل الفنجو، أنصار الحكم البريطانى، كذلك، إلى الترانسكى، حتى لا يكون حرا طليقا. ثم أعلنت وزارة المستعمرات مشروع كاردويل E. Cardwell (١٨٦١-١٨٦٦) لخفض اعداد الحامية البريطانية فى جنوب أفريقيا، وبذا تقع أعباء الإمبراطورية البريطانية والعسكرى ة على عاتق المستعمرة[3].

لم يكن المشروع نهاية المطاف بل البداية لخطوات أخرى. ذلك أن البرلمان البريطانى أصدر قانونا بضم كافراريا إلى مستعمرة الرأس، وعلق تنفيذه على فشل برلمان مستعمرة الرأس فى إصدار قانون، من لدنه، بضمها، وحتى يستجيب برلمان المستعمرة عرض وود هاوس زيادة عضوية مجلسى البرلمان، بمايمكن الإقليم الشرقى من السيطرة عليهما، وأنعش آمال الاستيطان الأبيض، الذى كان جراى

---

(١) Ibid. De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 422.

(٢) C.O. 48.440. PP. 39-41

(٣) C.O. 48. 444. PP. 560-568.
Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 314.

قد خطط لها ونفذ جزءا منها، فعرض فتح أراضى قبيلة التمبو المهاجرين Emegrant Tembo عند نهر اندوى Indwe River للإستيطان ولكن هذا العرض لم يخدع سياسيين محنكين مثل جون مولتينو وسولومون Solomon فى البرلمان، كما أن عدم تعاون هذين السياسيين وزملائهما لم يمنع إصدار برلمان قانونا بضم كافراريا، فى ٧ يونيو ١٨٦٥، وتمت الإجراءات الرسمية لذلك فى إبريل ١٨٦٦[١].

لم يكن بوسع القادة البرلمانى ين الدخول فى صدام مع البرلمان البريطانى، ولكنهم حاولوا تحميل الحكومة البريطانية ديون خزانة كافرارى ا العامة، وجزءا من نفقات إدارتها السنوية، على أساس عدم رغبة البرلمان فى تحميل هذه المسئولية، التى أجبر على حملها، بضغط حكومة الإمبراطورية وبرلمانها، ولكن وود هاوس أوضح للبرلمان أن حكومتى الامبراطورية والمستعمرة مسئولتان مسئولية مشتركة عن الإدارة الحكومية فى المناطق القبلية الافرى قية، التى يجرى ضمها، وكفى بمعارك الحامية البريطانية لصالح المستوطنين دليلا[٢].

أعقب ضم كافراريا للمستعمرة عملية منظمة تهدف إلى تدعيم الحكم الأبيض ومد أجهزة الإدارة إليها، وتشجيع المستوطنين على الاستحواز على مناطق منها على هيئة مزارع، مع تمثيلهم فى البرلمان[٣]. وأعلن مد العمل بقوانين المستعمرة إلى كافراريا، بعد الضم بأقل من عام، وطبقت فيها اللوائح

---

(١) De Kiweiet, C.W.: Op. Cit., P. 426.

(٢) C.O. 48. 440. P. 106 C.O. 48. 444 PP. 557-9.

(٣) زيد أعضاء البرلمان، طبقاً لهذا، كما سيأتى فى فصل نظام الحكم، كما ضمت ناتال ما عرف باسم اقليم الفريد Alfred، حيث أراضى قبيلة الأكسيبى Xesibe بأعتباره نصيباً من نومانزلاند، فى يناير ١٨٦٦. ونومانزلاند هى المنطقة الوطنية الواقعة بين مستعمرتى الرأس وناتال، والتى استوعبتها المستعمرتان تدرى جياً، وهى لم تكن مفرغة من السكان كما توحى التسمية الاجنبية، بل قصد أنها تعانى فراغاً سياسياً انظر: C.O. 48. 441. P.

الانتخابية المعمول بها فى المستعمرة. وكانت كافراريا، فى هذا، فريدة بين غيرها من الأقاليم القبلية الأفريقية التى ضمت، فى ما بعد، إلى المستعمرة مثل باسوتولاند والترانسكى وغيرهما، والتى لم يكن امتداد الإستيطان الأبيض إليها ممكنا، بسبب كثافة وقوة سكانها الوطنى ين، وقد نتج عن تمثيل كافراريا برلمانى ا أن صارت أكثر اندماجا فى المستعمرة من الأقاليم الأفريقية الأخرى[١].

وفى الوقت الذى تحملت فيه المستعمرة نفقات إدارية جديدة كانت تعانى الجفاف وكسادا اقتصاديا، وتترقب بعين القلق نتائج إفتتاح قناة السويس الوشيك على تجارتها. وعجزت المستعمرة عن سداد ديونها، وتوقفت الأعمال العامة واجتهد الحاكم العام وود هاوس فى تنظيم سداد الديون بالاتفاق مع الدائنين[٢]، ودعا وود هاوس البرلمان إلى التعاون معه لمجابهة المشاكل المالية، وإبداء روح التفاهم والإيجابية[٣] وبينما لم يستجب البرلمان لورد هاوس، استقال النائب العام بورتر، فى سبتمبر ١٨٦٦، مما جعل وود هاوس يبدو وحيدا، والأزمة الدستورية تبدو مستعصية[٤].

ولكن الأزمة الاقتصادية لم تمنع الحكومة البريطانية من الاستمرار فى التوسع، حين اضطرتها الظروف السياسية إلى ذلك. فقد كانت دولة الأورنج الحرة تخوض حربا مريرة ضد الباسوتو، الذين صار زعيمهم موشيش شيخا مسنا، يتنافس أبناؤه على وراثته، وهو بعد حى يرزق. وقد ساعد هذا دولة الأورنج على اجتياح مساحات كبيرة من بلاد الباسوتو، حتى وقفت عند القلعة

---

(١) Wilson, Derke: Op. Cit., P. 113.
C.O. 48. 513. P. 332.

(٢) C.O. 48. 444. PP. 89-90. Johnston Harry Jop. Cit., P. 268.

(٣) انظر النص الكامل لخطاب رويد هاوس فى ١٧ ى ناير ١٨٦٧، لإعلان دور الإنعقاد البرلمانى العادى، لعام ١٨٦٦ فى C.O. 48. 444. P. 103.

(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 315.

الجبلية الحصينة، حيث مقر الزعيم، فى ثابا بوسيجو Thaba - Basigo [١]. وقد أعلنت مستعمرتا الرأس وناتال تأى يدهما لدولة الأورنج الحرة، باعتبار أنها تقاتل معركة الرجل الأبيض ضد البرابرة والكفار، وبهذا وجد وود هاوس نفسه يواجه ما كان يخشاه جراى من قبل، وهو اتحاد البيض معا ضد السود، الذين سيضطرون، بالتالى، إلى الاتحاد معا، وتدعمت مخاوف وود هاوس بحدوث معارك بين ناتال وكل من الباسوتو والزولو، ثم بين الترنسفال والأفارقة فيها[٢]. وكانت معارك الترنسفال مع الأفارقة المقيمين إلى الشرق منها، وهم قبيلة البيدى، مما كان يخشى معه أن يشق البوير طريقهم إلى الساحل الشرقى لجنوب أفريقيا، ويحصلون لهم على ميناء يجذب إلى هم إحدى الدول الأوروبية الكبرى، فتصبح جنوب أفريقيا ميدانا من ميادين الصراعات الأوروبية[٣].

أصر وود هاوس على عزل باسوتولاند، حتى لا تنتشر الثورة الأفريقية خارجها، وتبقى الحرب محدودة النطاق، فرفض السماح لمستعمرتى الرأس وناتال بإرسال مستطوعين إلى الأورنج، وهدد بوقف إمدادات الذخائر إلى الأورنج، وبفرض أقصى عقوبة، يتيحها القانون، على المستوطنين الذين يقاتلون إلى جانب دولة الأورنج، وظل وود هاوس على حياده، ينتظر سنوح الفرصة المناسبة لتدخل القوات البريطانية فى باسوتولاند، مؤكدة وجودها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى جنوب أفريقيا وصاحبة الهيمنة عليها[٤]. وهكذا حاربت الدولة الحرة، وجنت بريطانيا الثمرة، بحجة أن هدفها الوحيد هو حماية الباسوتو من سوء معاملة البوير[٥].

---

(١) Theal, G.M.: Progress of South Agrica, PP. 356-7.

(٢) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 429.

(٣) كان هذا أحد المخاوف البريطانية الدائمة، ومن ثم كان منع البوير من الوصول إلى مياه المحيطين الاطلنطى والهندى أحد الأهداف الاستراتيجية البريطانية، التى لم تتغير الوزارات والاحزاب، أنظر : السيد أحمد فليفل: المرجع السابق.

(٤) Atmore, Anthony: The Passing of the Soth Independence 1865- 70, PP. 286-7.

(٥) De Klerk, W.A.: The Puritans In Africa, A Story of Afrikanerdom, P. 57.

طالبت ناتال الباسوتو بدفع تعويضات عن انتهاك رجالها لأرضها، واستيلائهم على بعض ماشيتها، وكانت ناتال تطمع فى الحصول علي مكاسب فى أرض الباسوتو(١). فرد موشيش معتذرا ومقدما التبريرات، ثم أرسل قليلا من الماشية على سبيل المجاملة، لقد كان موشيش يسعى إلى عدم تكدير علاقاته مع بريطانيا، بل ويدخرها للحظة الحرج الأخيرة، فى حالة فشله فى الحرب مع دولة الأورنج الحرة، وكانت ناتال مرشحة، من قبل لندن، لتولى مسئولية الإدارة البريطانية فى باسوتولاند، إذا طلب موشيش الحماية(٢).

بفشل الدولة الحرة فى الإستيلاء على قلعة موشيش فى ثابابوسيجو، وفشل موشيش فى ردها، عرض رئيس الأورنج براند، Brand شروطا قاسية، رفضها موشيش. ثم أسرع يطلب إلى المندوب السامى وود هاوس حماية بلاده، التى قال إنه يضعها، دون ما تحفظ، بين يدى ملكة بريطانيا(٣). ولكن موشيش اشترط شرطا هاما، وهو أن تكون بلاده تحت إشراف الحكومة البريطانية مباشرة، وليس إحدى مستعمراتها(٤).

كلفت وزارة المستعمرات وود هاوس بالدخول فى مفاوضات مع الطرفين المتقاتلين، الباسوتو والأورنج، لترتيب إعلان الحماية على باسوتولاند، مع مراعاة عدم إحراج دولة الأورنج الحرة، منعا لجرح كبريائها وتعقيد الأمور معها(٥)، عرض وود هاوس وساطته بين الطرفين، فرفضت دولة الأورنج الحرة تدخله، فأعلن قطع إمدادات البارود عن الطرفين، وإزاء لهجة وود هاوس شعرت الترنسفال

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 326.

(٢) C.O. 48. 444. PP. 6-8.

(٣) Ibid. Amore, Anthony: Op. Cit., Pp. 293-4.

(٤) Keppel - Jones, Arther: South Africa, A Short History, London, Fifth Edition, 1975, P. 29.

(٥) C.O. 43. 440 PP. 9-11.

حليفة الأورنج فى حرب الباسوتو، بأن شيئا يلوح فى أفق السياسة البريطانية، قد يهدد استقلالها، فتخلت عن الأورنج، وسحبت قواتها من جبهة القتال. وبدأ موقف الأورنج يتدهور عسكريا. وطلبت وزارة المستعمرات إلى وود هاوس سرعة التحرك للاستيلاء على باسوتولاند، التى وصفتها بأنها مفتاح السياسات الوطنية فى جنوب أفريقيا[١]. فأعلن وود هاوس فى ١٢ مارس ١٨٦٨ ضم باسوتولاند إلى الإمبراطورية البريطانية، كمحمية، وأرسل شرطة [٢] مستعمرة الرأس إليها بعدما رفض موشيش الخضوع لحكم ناتال[٣]. ثم اتخذت الإجراءات لتحديد الحدود بين باسوتولاند ودولة الأورنج الحرة، التى نالت كثيرا من مزارع الباسوتو، التى كانت تطمع فيها، كنوع من الاسترضاء[٤]وقد أعلن لورد كيمبرلى وزير المستعمرات (١٨٧٠ - ١٨٧٤) أنه يجب أن يكون مفهوما أن باسوتولاند ستؤول فى النهاية، إلى مستعمرة الرأس، وأنها ستحمل مسئولياتها، دون مساعدة خارجية[٥].

الأزمة الاقتصادية والبرلمانية:

لم يوافق برلمان مستعمرة الرأس على السياسة التى انتهجها وود هاوس بضمه باسوتولاند. ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا إزاء الصلاحيات الواسعة التى يتمتع بها الحاكم. ولكن ضم باسوتولاند، على حساب دولة الأورنج الحرة، بعد ضم كافراريا للمستعمرة، جعل التعاون بين البرلمان والحاكم العام مستحيلا،

---

(١) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 430, 433.

السياسة الوطنية هنا لا تنصرف إلي سياسة الوطن العامة، بل إلي سياسة المستعمرات والجمهوريات الأوروبية في جنوب افريقيا تجاه الأهالي الوطنيين الأفارقة أصحاب الأرض الحقيقيين.

(٢) ليست هذه القوات شرطة بالمعني المألوف، كما سيأتي في فصل نظام الحكم.

(٣) Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 328-329.

Thompson Leonard: African Societies in southern Africa, P. 22.

(٤) Saunders, Christopher: Op. Cit., PP. 103-104.

(٥) C.O. 48. 512. P. 108.

فأصر البرلمان على أن يتخذ الحاكم الإجراءات الكفيلة بالاقتصاد فى الانفاق الحكومى، وفصل عدد كبير من الموظفين والقضاة ودمج الوظائف المتشابهة. فرد وود هاوس برفض اقتراحات المجلس وعدم الموافقة عليها(١). ثم أعقب هذا باقتراح إلغاء البرلمان، ضمن برنامج أعده للاقتصاد فى الاتفاق، يخالف برنامج البرلمان ولم تستجب له وزارة المستعمرات، وفضلت التريث، حتى تجرى الانتخابات البرلمانية، وبعد ذلك بدأ البرلمان الجديد دورة ١٨٦٩ برفض اقتراحات وود هاوس فى غالبها، وفصل عددا من الحكام توفيرا لمرتباتهم، والمطالبة بسحب شرطة المستعمرة من باسوتولاند، على اعتبار أنها محمية للإمبراطورية البريطانية وليس لحكومة، كما طالبت بعدم إنفاق بنس واحد على باسوتولاند. وبدأ الأعضاء يوجهون نقدا لاذعا للحاكم، أقنعه بضرورة حل البرلمان، وتشكيل مجلس استشارى(٢).

قرر وود هاوس فى مايو ١٨٧٠، حل برلمان مستعمرة الرأس، بعد أن ظلت الخلافات بينهما قائمة طوال عهده، لقد كان البرلمان يسعى إلى الحد من صلاحيات الحاكم العام، ويعمل من أجل الحصول على تعديل للدستور يسمح بتشكيل وزارة برلمانية، تكون مسئولة أمام البرلمان، وكان وود هاوس أيضا، يميل، بالطبع والفطرة، إلى الاستبداد، وقد سبق له أن ألغى المجلس التشريعى فى جامايكا، وحول الجمعية التشريعية فيها إلى مجلس استشارى، وذلك حينما كان حاكما لها(٣).

بذا وصلت تجربة الحكم البرلمانى فى مستعمرة الرأس إلى نهايتها

---

(١) C.O. 48. 444. PP. 111-114.

(٢) C.O. 48. 444 P. 101.

Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 316.

(٣) De Kiewier, C.W.: Op. Cit., PP. 43-2.

الطبيعية، لتؤكد أن عدم مسئولية الحكومة أمام البرلمان يجعل الصراع سمة الحياة السياسية، فيطمح البرلمان إلى توسيع مجال نفوذه، وتطمع الهيئة التنفيذية فى المحافظة على سلطتها[1]. وكانت سنوات الحكم النيابى سنوات عجفاء، حفلت بأحداث رهيبة وحروب دامية، وفشل دستورى، وعدم نضج الاطراف السياسية فى المستعمرة وعدم نجاحها فى التكتل فى أحزاب لها قاعدة شعبية وبرامج سياسية، بل استمر الانقسام بين عناصر المستعمرة السكانية البانتو والبوير والبريطانيين، ولم تخمد حركة الإقليم الشرقى الانجليزى للإنفصال عن الإقليم الغربى البويرى[2].

بيد أن هذه الضربة التى تعرض لها الحكم الأبيض فى المستعمرة، بحل البرلمان، حملت فى أحشائها أصول التغير الذى حدث فى بداية السبعينات من القرن التاسع عشر، وبخاصة حين أدى كشف الماس، قبل حل البرلمان بثلاث سنوات، إلى التبشير بعهد جديد من الرخاء الاقتصادي، يزيل غبار التدهور الذى ساد فى عهد وود هاوس، ويكشف عن المستعمرة حجب الإهمال التى كان افتتاح قناة السويس، قد بدأ يلقيها على المستعمرة . لقد استبان للحكومة البريطانية أن من المفيد لها، أن تستولى على مناجم الماس المكتشف فى شمال المستعمرة، وتضمها إليها فتستطيع بذلك أن تجد عونا اقتصاديا علي الاضطلاع بدور إدارة كل الممتلكات البريطانية، فى جنوب أفريقيا نيابة عن بريطانيا، بل وتقود بقية الدول البيضاء فى المنطقة، فى اتحاد أبيض قوى، فليس من حل لمشاكل الحكم البريطانى، فى المنطقة، وما يتطلبه من انفاق، ولا لمشاكل المنطقة ذاتها، فى نظر بريطانيا، إلا بقيام اتحاد جنوب أفريقيا البريطانية، الذي يضم ناتال والترنسفال

---

(١) راجع ما سبق في هذا الفصل.

(٢) C.O. 48. 444. P. 135.

والأورنج وإقليمى مستعمرة الرأس الشرقى والغربى[1].

وقد ظهر جليا مدى العقم الذى وصلت إليه تجربة الحكم النيابى فى المستعمرة، فبرلمانها لا يملك شيئا إزاء صلاحيات الحاكم العام الشمولية، والفقر المدقع، بسبب القحط يخيم على المزارعين، وقد أخر هذا، بدوره إمكانيات مشاركة الغالبية الهولندية فى الحياة السياسية، بينما منعت الأوضاع السائدة الغالبية الأفريقية من مجرد التفكير فى هذه المشاركة، وكان على وزارة المستعمرات أن تدخل تعديلا على نظام الحكم فى المستعمرة لمعالجة سلبيات الصراع بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية، وكان وود هاوس قبل إقالته قد طلب إلغاء البرلمان ومساواة مستعمرة الرأس بمستعمرة جامايكا دستوريا. وكان هذا منسجما مع خبرته كحاكم لجامايكا ومع طبيعته الإستبدادية[2].

تغير السياسة البريطانية تجاه المستعمرة:

رأى المسئولون البريطانيون، فى وزارة المستعمرات أن تنفيذ اقتراح وود هاوس سيكون مخيبا لآمال المستوطنين، وربما أدى لعدائهم للحكم البريطانى. كما أن ظروف مستعمرة الرأس كانت مختلفة تماما عن ظروف مستعمرة جامايكا، التى كان يجب أن تكون السلطة البريطانية فيها قوية إزاء المذابح التى يتعرض لها المستوطنون البيض بتدبير الزنوج، على عكس مستعمرة الرأس، حيث إن شوكة المستوطنين البيض قوية لدرجة يخشى منها على الزنوج[3]. وعلى هذا كان يجب على الحكومة البريطانية أن تعترف بالأمر الواقع، وتطلق للبرلمان فى

(١) C.O. 48.444. P. 135.

(٢) C.O. 48.444. P. 42- 44.

Maquard, Leo: The Story of South Africa, P . 162.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 316.

De Kiewiet, C.W./ A History of South Agrica, Social And Economic, PP. 431-432.

مستعمرة الرأس مزيدا من الصلاحيات، وتسمح له باختيار حكومة المستعمرة وإسقاطها. ولكن كان لابد من الإجابة على سؤال هام ودائم فى السياسة البريطانية؛ ما هو المقابل؟ إن منح الحكم النيابى كان تنفيذا لسياسة الإنسحاب البريطانى من جنوب أفريقيا، والتى تمثلت فى إخلاء الترنسفال والأورنج، طبقا لاتفاقى نهر الساند فى ١٨٥٢ وبليمفونتين فى ١٨٥٤، وكان الحكم النيابى ضمانا لتخفيض الانفاق الإدارى والعسكرى أيضا، فما هو المقابل لمنح الحكم الذاتى؟

فى هذه الفترة تبينت الحكومة البريطانية مدى خطأ سياسة الإنسحاب، التى ميزت توجيهاتها فى جنوب أفريقيا فى الخمسينات وأغلب الستينات، حتى ضم باسوتولاند[١]. وقد جاء كشف الماس فى شمال المستعمرة ليجعل بريطانيا راغبة فى الاستيلاء على مزيد من الأرض الأفريقية، ولكن ماذا عن إدارة المناطق التى سيتم الاستيلاء عليها؟ هنا تأتى أهمية الحكم الذاتى لمستعمرة الرأس. إنها بضم المناطق الجديدة ستفيد من إمكانياتها الاقتصادية فى تحمل أعباء الإدارة الجديدة، ويمكن، فى حالة تفوق المستعمرة وثرائها، أن تقود اتحاد دول جنوب أفريقيا البيضاء فى اتحاد تظلله السيادة البريطانية[٢]. هكذا إذاً عدل كشف الماس من السياسة البريطانية، بشكل شبه فورى، وعدل أيضا وضع المستعمرة السياسى، فلم تعد السياسة البريطانية تعتبر مستعمرة الرأس مستعمرة استراتيجية على طريق الهند تكلفها الكثير، وتعرض خزانتها للاهتزاز مع كل حرب ضد الأفارقة فتؤثر بالتالى فى تصويت دافعى الضرائب ضد الحكومة

---

(١) Kruger, D.W.: The Britisgh Imperial Factor In South Africa, From 1870 to 1910,PP. 326, 7 (Gann L.H.A. And Duignan, Peter: Colonialisim In Africa, 1870-1960, Vol 1 (1870-1914) Gamb. 1969.

(٢) Robinson, Roland And Gallagher, John: Africa And tehe Victorians, New York, 1968, P. 54.

القائمة[١]، بل إن الماس جذب السلطة البريطانية شمالا وأدى بها إلى الإهتمام بالمنطقة الداخلية من الجنوب الأفريقى، وبهذا لابد أن تضمن لمستعمرتها الكبرى مستعمرة الرأس وضعا سياسيا متفوقا، وحبذا لو قادت اتحاد الدول البيضاء جميعا[٢]. هذا الاتحاد سيتمكن من دفع العمالة الأفريقية من وسط القارة، إلى المناجم والمزارع البيضاء فى مستعمرة الرأس، لتزداد قوة إلى قوتها[٣]. وفى ظل هذه الظروف تكونت اللجنة الاستعمارية Colonial Committee من حكام المستعمرات السابقين، لتقديم النصح لمجلس شورى الملكة Privy Council ومجلس الوزراء البريطانى حول إمكانيات تخفيض الأعباء الإدارية والمالية للمستعمرات، بدمج وربط بعضها ببعض، وربطها جميعا بالإمبراطورية[٤].

قررت وزارة المستعمرات إذا الاستحواذ على مناجم الماس، كبداية لمشروعاتها على أن تضم مناجم الماس لمستعمرة الرأس، مقابل منحها الحكم الذاتى[٥]. ولابد أيضا من تدعيم نفوذ الامبراطورية البريطانية على المجتمعات المستقلة فى جنوب أفريقيا بويرية كانت أم أفريقية، فهذا سيمهد لاتحادها، ويقلل فرص نشوب الحروب[٦]، كما سيساعد على محاصرة القبائل القوية، وتحطيم قوتها العسكرية، وتحويل مقاتليها إلى عمال فى مناجم الماس والمزارع البيضاء

(١) Kepple- Jones, Arther: South Africa, pp. 90-94.

(٢) Etherington, Norman A: Labour Supply And The Gansis of South African Confederation in the 1870 S.P. 235 (Journal of African History Vol. 29, 1979, No.2).

(٣) De Keiwiet, C.W.: Op. Cit., P. 436.

(٤) Bodelsen, C.A. : Studies In Mid - Victorian Imperialism, P. 143, London, 1960.
Ibid., PP. 132-135.

(٥) C.O. 48. 444, PP. 656-657.

(٦) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 432.
كان التحول في السياسة البريطانية راجعاً، بالإضافة إلي ظروف الإمبراطورية البريطانية وظروف جنوب افريقيا وظروف مستعمرة الرأس، إلي جهود سر تشارلز ادبرلى C.Adderley الذى كان معارضا لسياسة الانسحاب والاخلاء، وأصبح وكيلاً برلمانياً لوزارة المستعمرات، انظر :
C.O. 48. 444. PP. 658-662. De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, P. 436.

فى مستعمرة الرأس ومستعمرة ناتال[١]. ويمكن، فى ظل ظروف كهذه، منح جمهوريتى البوير، بعد ضمهما، حكما ذاتيا، مما يعطيهما قدرا من التعبير عن مطامحهما، ويقلل فى نفس الوقت من الإنفاق على إدارتهما[٢].

كانت هذه هى الخطة، فكيف كان التنفيذ؟ وما هى آثاره على منح مستعمرة الرأس الحكم الذاتى؟ طلب وزير المستعمرات لورد بكنجهام (مارس ١٨٦٧ - ديسمبر ١٨٦٨) إلى الحاكم العام وود هاوس أن لا يكرر طلب إلغاء برلمان مستعمرة الرأس مرة أخري، ورفض رفضا باتا المساواة بين مستعمرة الرأس وجامايكا دستوريا، وطلب إليه طلبا بديلا، وهو: أن يأخذ فى اعتباره وتقديره السبل الكفيلة بإدخال جمهوريتى الترنسفال والأورنج، بشكل أو بآخر، تحت السلطة البريطانية[٣]. وفى إطار السياسة البريطانية هذه نظمت وزارة المستعمرات حملة ضد ما أسمته الرق الترنسفالي، كنوع من الدعاية التى تكفل هز صورة مجتمعات البوير فى المنطقة، وتبرر إجراءات بريطانيا التوسعية، دوليا[٤].

طلب وزير المستعمرات لورد بكنجهام، كذلك، أن يعمل وود هاوس على دعم مشاركة بريطانيا فى السيطرة والإشراف على العلاقات الدائرة بين الأطراف المختلفة فى المنطقة الداخلية[٥]، تمهيدا للاستحواذ على مناطق مناجم الماس المكتشفه أخيرا، واستغلال مواردها فى تحقيق أهداف السياسة البريطانية فى كل

---

(١) Etheringron, Norman A.: Op. Cit., PP. 236.

(٢) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 436.

(٣) C.O. 48. 442. PP. 226-228.

Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 333.

(٤) C.O. 48. 443. PP. 183-188.

(٥) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 436.

جنوب أفريقيا[١].

وفى نهاية ١٨٦٨ أصبح لورد جرانفيل وزيرا للمستعمرات خلفا للورد بكنجهام[٢]، وقد بدأ جرانفيل (١٨٦٨ - ١٨٧٠) معالجته للموقف السياسى فى مستعمرة الرأس، وقد أظهرت نتيجة الانتخابات البرلمانية فى المستعمرة أن الحاكم العام وود هاوس سوف يلقى معارضة أشد من سابقتها فى البرلمانا[٣]. ووافق جرانفيل وود هاوس على أنه ينبغى أن يستسلم أحد الطرفين للآخر، وأن يحل الموقف بأحد أمرين: إما العودة إلى نظام حكم مستعمرة التاج وإنقاص الوضع الدستورى للبرلمان المنتخب إلى وضع مجلس تشريعى معين، أو القفز إلى نظام الحكم الذاتى وإقرار قيام وزارة مسئولة أمام البرلمان[٤].

أوضحت نتيجة الإنتخابات فى المستعمرة، والتى زامنتها حملة اعلامية فى الصحافة البريطانية تطالب بتمثيل المستعمرات فى البرلمان البريطانى، حتى لاتتكرر تجربة المستعمرات الأمريكية، تلاقى أهداف السياسة البريطانية الجديدة مع مطامح المستوطنين فى مستعمرة الرأس[٥]. ومن ثم كـان حل وود هاوس للبرلمان يهدف إلى تسجيل سابقة يتعين على برلمان المستعمرة، فى ظل الحكم الذاتى المقترح أن يتذكرها دائما، والتأكيد على أن بريطانيا إنما تمنح المستوطنين حريتهم، وتستطيع أن تسترد ما منحت، وكان على بريطانيا، تحقيقا للتغيير المنشود، أن تعين حاكما مختلفا عن وود هاوس، حتى يمكن أن تنمو السلطة الذاتية للمستعمرة، بعيدا عن استبداده وديكتاتوريته[٦]. كما كان على الحاكم الجديد أن ينجز مهمة ضم مناجم الماس التى راحت دول جنوب أفريقيا البيضاء تتصارع عليها، وبخاصة أن معالجة وود هاوس لمسألة مناجم الماس كانت غير مرضية للحكومة البريطانية، إلا أنها طلبت إلى وود هاوس إعداد الأوضاع

(١) Fage, H.D.: A History of Africa, Lobdon, 1978, P. 375.
(٢) C.O. 48. 442. P. 172.
(٣) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 386.
(٤) C.O. 48. 512 P. 114.
(٥) Bodelsen, C.A.: Op. Cit., PP. 132-135.
(٦) C.O. 48. 512 P. 114.

للحاكم الجديد، ريثما يكون ضم مناجم الماس ميسورا[١]. فكيف عالج وود هاوس مشكلة مناجم الماس، فى منطقة جريكوالاند الغربية؟

الصراع على منطقة جريكوا لاند الغربية:

عندما كانت مستعمرة الرأس ومنطقة جنوب أفريقيا كلها تعانى من كساد اقتصادى ناتج عن القحط فى الستينات، وبينما يرتعد مستوطنوها خوفا من الآثار الاقتصادية المتوقعة من افتتاح قناة السويس، اكتشف الماس صدفة، فأزال الكساد وأشاع الأمل وبدأ ثورة فى حياة السكان جميعا بيضهم وسودهم، غيرت حياتهم عما كانت عليه من قبل. وبدأ أيضا عهداً جديداً من الخلافات السياسية[٢].

جاء كشف الماس، أول الأمر، داخل حدود المستعمرة، وكان لهذا أثره فى معالجة المسئولين البريطانيين للقضية، ذلك أنهم اعتبروا أن المسألة مسألتهم، ولا يحق أن يتدخل فيها أحد من مسئولى دولتى البوير، فلما كشف الماس، بعد ذلك، فى مناطق كانت تخضع للحكم القبلى الأفريقى، ومناطق أخرى كان يعتقد بخضوعها لحكم دولتى البوير لم تتغير معالجة الحكومة البريطانية للمشكلة إطلاقا، فتجاهلت دولتى البوير وأعلنت حمايتها على القبائل، زيادة على هذا فبريطانيا كانت تملك القوة التى تمكنها من إمضاء عزمها[٣].

كُشفَ الماس بالصدفة، فقد التقط طفل حصاة ليلهو بها، فى إحدى المزارع

---

(١) De Kiewiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government In Cape Colony, 1870-1872, C.H.B.E.pp. 439-440.

(٢) Maquard, Leo; Op. Cit., PP. 177-178.
July, Robert W. : Op. Cit., 373.

(٣) C.O. 48.444.PP. 219, 443.

البيضاء فى أقصى شمال مستعمرة الرأس[١]، على الضفة الجنوبية لنهر الأورنج علي بعد نحو ثلاثين ميلاً شمال هوب تاون، ثم اتضح أنها حجر كريم. وقد تمكن ريتشارد سوثي R. Southy سكرتير الحاكم العام وود هاوس لشئون المستعمرات من العثور علي ماستين كبيرتين اكتشفتا عند ضفتي الاورنج، قرب هوب تاون، وارسل بهما إلي المسئولين في لندن، للتحقق من قيمتهما الحقيقية، وتثمينهما. فبدأ هؤلاء المسئولون يحسبون لاحتمالات وجود كميات اقتصادية، مما قد يكون له تأثير علي المنطقة كلها، خاصة وقد بدأت الصحف المحلية تتحدث عن الماسات التي التقطت. وتعجب المسئولون البريطانيون أن لا يخبرهم وود هاوس بكشف علي هذه الدرجة من الأهمية[٢]. ولكن وود هاوس لم يكن قد استبان الحقيقة بعد، وشكك في الإمكانيات الإقتصادية للماس كثير من مستشارية[٣]. ولكن لورد بكنجهام وزير المستعمرات وجه النظر إلي ضرورة تركيز الإهتمام علي المنطقة التي كشف بها الماس، وبخاصة إذا عثر علي كميات أخري[٤].

وبدأ الناس يركزون عيونهم علي الارض ويلتقطون كل حصاة ويفحصونها. وسرعان ما عثر أحد المستوطنين في المنطقة، يدعي فان نيكيرك، في مارس ١٨٦٩، علي حجر كريم كبير، لدي أحد السحرة الأفارقة، كان يستخدمه كطلسم فاشتراه منه بماشية قدرت بألف دولار، وكان هذا هو الحجر الذي عرف باسم نجمة جنوب افريقيا THE STAR OF SOUTH AFRICA، وبعد ذلك بقليل حدث أن تسابق المستوطنون إلي جريكوالاند الغربية ثم أعقبهم المهاجرون

(١) كان هذا في مزرعة السيدة جاكوبس Jacobs، وتوجه جارها سكالك فان فيكرك S. Van Viekerk بالحجر اللامع إلي جراها مزتاون ثم إلي كيب تاون لفحصه، فتبين أنه من الماس. فباعه بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه اقتسمها والسيدة جاكوبس، وكان الذي اشتراه هو المندوب السامي سير فيليب وود هاوس.
Theal, G.M.: Prc ess of South Africa, P. 383.

(٢) انظر صورتي الماستين في : C. O. 48.443. PP. 64-52.

(٣) C.O. 48. 444. P. 713.

(٤) C.O. 48. 443 PP. 47-48.

الأوربيون، فيما عرف باسم الإندفاع الكبير The Creat Rush، صوب حقول الماس، حيث الثراء المخبؤ والحظ العظيم[1].

كانت نتيجة هذا الإندفاع توسع مجال البحث عن الماس، فعثر عليه في مناطق متقاربة علي ضفتي نهر الفال الادني[2]. وشيئاً فشيئاً اتضح أن التجمع الإقتصادي لحقول الماس يتركز في منطقة جويكوالاند الغربية. وكانت هذه المنطقة قريبة من الطريق الهام الممتد بين مستعمرة الرأس والمنطقة الداخلية من جنوب افريقيا، حتي الزمبيزي، والذي سلكه المبشرون والتجار والصيادون، وعرف باسم طريق الشمال العظيم أو طريق المبشرين[3]. وكان هذا الطريق ميدان صراع طويل بين البوير والبريطانيين والقبائل الوطنية، وبخاصة قبيلة الجريكوا، والتي تنسب منطقتا جريكولاند الغربية والشرقية اليها[4]. وكان الجريكوا شعباً مخلطاً من عدة أصول قبلية وأسيوية. ممن يطلق عليهم المخلطين أو الملونين. وقد كان شعباً منظماً وعلي قدر من الحضارة، وتعد مدينة فيلبيوليس Philippolisمن أبرز مدنهم المتقدمة[5]، وتزداد أهمية هذا التقدم إذا علم بأن منطقة إقامتهم كانت ارضا رعوية قاحلة، ليس فيها مطمع كبير[6]. ونتيجة لتقدم الاستيطان الابيض تعرضت قبيلة الجريكوا للتشتت، وانقسمت إلي عدة دويلات، هاجرت إحداها، بقيادة الكابتن آدم كوك إلي الشرق، إلي جريكوالاند الشرقية. ولم يبق من الموطن الأصلى لجريكوا سوى عشيرة صغيرة في جريكواتاون Griquatown بقيادة

---

(١) Theal, G.M.: Progress of South Africa, PP. 383-384.
Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 333-7.

(٢) De Kiewiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government, P. 439.
Wlison, Derek: A History of South And Central Africa, P. 138.

(٣) انظر النقل في الفصل السادس.

(٤) راجع ما سبق عن هجرة قبيلة الجريكوا إلى المنطقة الشمالية الشرقية من المستعمرة.

(٥) Saunders, Christopher: Black Leaders of Southern Africa, PP. LL 4-117.

(٦) C.O. 48.444, P. 560.

نيكولاس ووتربوير، وكانت سيادته علي المنطقة الواقعة إلي الغرب من نهر الفال الأدنى لا خلاف عليها، واعترفت بها الدولة الحرة ، كما اعترفت أيضاً بسيادته علي شريط من الأرض إلي الشرق من هذا النهر. ومنذ ثورة البحث عن الماس طالب نيكولاس ووتر بوير، ووكيله ديفيد آرنوت David Arnot بمنطقة جريكوالاند الغربية. وتتابعت مطالبة الدولة الحرة وجمهورية جنوب افريقيا والقبائل المجاورة بالمنطقة[١]. وطالب هنري هاري Henry Harvy وكيلاً عن آدم كوك ، قائد الجناح الشرقي لقبيلة الجريكوا، بنفس المنطقة، علي اعتبار أنها موطنه الأصلي، قبل انتقاله إلي جريكوالاند الشرقية، رغم أنه باع اجزاء كبيرة منها لمزارعي الدولة الحرة. ويظهر من التطور التاريخي لزعامة آدم كوك أن أحد الأسباب الرئيسية لهجرته هو رغبته في المحافظة علي استقلال دولته من الخضوع لحكم أو سيادة، دولة الأورنج الحرة[٢]. وقد دفع ديفيد آرنوت بأن آدم كوك لم يكن سوي زعيم أحد البطون ويخضع لنيكولاس ووتر بوير كزعيم أعلي للقبيلة[٣].

بحث المسئولون البريطانيون في مستعمرة الرأس في سجلاتهم عن وثيقة تبرر تصرف ديفيد آرنوت، فوجدوا بغيتهم في المعاهدات التي عقدت مع دويلات الجريكوا بمعرفة د. جون فيلب المبشر الشهير[٤]. أما دولة الأورنج الحرة، ورئيسها براند، فاستندت إلي ما أسمته حقوقها التاريخية وانتهاء العمل بمعاهدات جون فيلب، وشراء بوير الأورنج مزارع الجريكوا من آدم كوك، وبخاصة في المنطقة

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 335-336. Maquard, Leo: Op. Cit., PP. 180-181.

(٢) Ross, Robert: Op. Cit., PP. 95-96.

(٣) ليس مجدياً هنا استعراض التفصيلات المطولة الخاصة بادعاء كل طرف بأحقيته في مناجم الماس، وتهمية هذا الزعيم لذاك الزعيم علي أساس التقسيم القبلي، حيث أكد وكلاؤهم الأوربيون، بعد أن قضي الأمر، بأنهم زوروا كثيراً من أدلتهم، أنظر عن هذا
C.O. 48. 444, P. 562-8.
Saunders, Christopher: Op. CIT., PP. 441-442.

(٤) Patterson, Sheila : The Last trek, A Study of the Boer People And the Afrikaner Nation, London, 1957, PP. 12-13.

المسماة أراضى كامبل Campbell Land علي الضفة المجاورة لدوله ... ج من نهر الفال، وهو ما لم يلق أية معارضة من السلطات البريطانية في مستعمرة الرأس، في أي وقت من الأوقات. وقدم براند عدداً من صكوك الملكية وعقود البيع إثباتاً لحق دولته[1].وغير مجد، هنا، أن نعرض لما جري عليه بعض المؤرخين من تتبع هذه المعاهدات، وتلك الصكوك، حسب اقدميتها وأولويتها، وتحديد كذب هذا الطرف، وصدق ذاك أن المطالبين بحقوق آدم كوك أو نيكولاس ووتر بوير لم يكونوا يطالبون بها حباً فيهما ولا حرصاً علي شعبيهما، بل لأن القبائل الوطنية هي أضعف الأطراف جميعاً، وبالتالي يمكن أن تنتزع منها حقوقها بشكل أسرع وأقل تعقيداً من الأطراف الأوربية. فالقوة هي التي تحدد مصير النزاع، أخيراً، بيد أن للسند القانوني أهمية واعتباراً أدبيين. ثم إنه نظراً للطبيعة الرعوية للقبائل في المنطقة، وتبادلها الأماكن باستمرار، حسب توفر العشب، وحسب قوة كل منها وسيطرتها علي مصادر المياه، فإن تحديد أيلولة الارض يبدو مستبعداً وخاصة إذا كان أبرز المتنازعين من قبيلة الجريكو، آدم كوك ونيكولاس ووتر بوير، اللذين يقف وراءهما في وآرنوت، أو بمعني أصح دولة الأورنج وبريطانيا. ويزيد الأمر تعقيداً إذا علم أن كل هذه المعاهدات كانت تقضي بتنازل القبيلة عن أرضها موسمياً في فترة الجفاف، ولم تكن تنازلاً مطلقاً عن الأرض[2].

باكتشاف الماس علي الضفة الشمالية لنهر الفال، قرب التقائه بنهر الهارتس Harts River دب الصراع بين كل من الترنسفال والزعيمين ووتر بوير

(1) De Kiewiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government, P. 442.
Keppel - Jones, Arther: South Africa, A Short History, P. 85.

(2) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 335-336.

وماهورا الذي كان زعيماً لقبيلة الباتلابن Bathapin والذي كانت الترنسفال قد عينته بدلاً من جازيبوني. وقد بدأ اهتمام الترنسفاليين بامر الماس متاخراً، كما لم يطالبوا بالسيادة علي المنطقة الواقعة إلي الشمال من نهر الفال إلا بعد ما امتلأت بالمنقبين الانجليز[١]، وذلك علي الرغم من أن معاهدة نهر الساند التي وقعوها مع بريطانيا نصت صراحة علي عدم تدخل بريطانيا في شئون القبائل في شمال الفال. كما استند الرئيس الترنسفالي بريتوريوس إلي ممارسة دولته للسيادة علي الزعيمين مزيلكاتزي وماتشنج[٢]. واعتقاداً من بريتوريوس بوضوح قضيته أصدر إعلاناً طويلاً يحدد حدود دولته، كما يراها، ويضم بمقتضاه مناطق شاسعة إلي الشمال والشرق والغرب من دولته. فهب المسئولون البريطانيون في مستعمرتي الرأس وناتال وفي لندن بشئون حملة شعواء ضده وضد ما أسموه جرائم الاسترقاق التي ارتكبها ضد الأفارقة[٣].

وترجع سرعة رد الفعل البريطاني ألي أمرين: أولهما استراتيجي، حيث كان ضم بريتوريوس للمناطق الشرقية من الترنسفال يعني حصولها علي ميناء علي الساحل الشرقي لافريقيا، مما يدعم استقلالها، وقد يجلب الدول المنافسة إلي المنطقة. وثانيهما تجاري، إذ كان الإعلان تهديداً لتجارة مستعمرة الرأس وتجارة المرور البريطانية مع المناطق الداخلية من القارة[٤]. وطالبت مستعمرتا الرأس وناتال بأن تتخذ بريطانيا الإجراءات اللازمة لإعادة سلطتها علي

---

(١) Kruger, Paul: Op. Cit., P. 119.

(٢) C.O. 48. 441, P. 334.

عن هذين الزعيمين انظر السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق.

(٣) C.O. 48. 44é, P. 213.

هذا وكانت تهمه الاسترقاق هي سبق العصر، وقد احسنت بريطانيا استخدمها لتدعيم سلطاتها، وتوسيع امبراطوريتها على حساب الشعوب الأخرى في كل القارة الأفريقية، ورغم صحة ما ذكر عن بريتوريوس فإن هذا الاتهام الصحيح أريد به وقف محاولات بريتوريوس التوسعية. كما أن ممارسات بريطانيا، التي أبطلت الرق، كانت لاتقل عنفا عن ممارسات البوير، وكانت استعباداً فعليا لقبائل عظيمة الجموع وسلبا لثرواتها.

(٤) C.O. 48. 442, PP. 39-40.

جمهوريتي الترنسفال والأورنج. وحذرت بريطانيا الترنسفال من اتخاذ أي أجراءات لضم خليج دالجوا، وكان التحذير مشفوعاً بسفينة حربية أرسلت إلي هذا الخليج، الذي كان واقعاً في شرق افريقيا البرتغالية، في منطقة لم تهتم البرتغال بتدعيم سلطتها عليها[١].

وقد استمرت بريطانيا في ضغطها علي الترنسفال. فسمحت وزارة المستعمرات لعدد من الشركات والأفراد الذين حصلوا علي بعض الامتيازات في المنطقة الشرقية من الترنسفال، والساحل الشرقي لجنوب افريقيا ببدء العمل في المنطقة، بغرض قطع الطريق علي الترنسفال إلي المحيط الهندي[٢]. وبدأت أهمية مستعمرة الرأس تتزايد كقاعدة للاستعمار البريطاني في المنطقة، مع بدء هجرة الأوربيين إليها متجهين صوب حقول الماس، فلم تعد هي تلك القاعدة البحرية الاستراتيجية علي طريق الهند، والتي تقارن بعدن ليس إلا[٣].

أسرع بريتوريوس بإعادة النظر من إعلانه التوسعي، ورأي من الحكمة ألغاءه حفاظاً على استقلال الترنسفال، مع استمرار التفاوض مع بريطانيا بشأن مطالبه في الاراضي المختلفة التي يرجو ضمها لبلاده. وأدي هذا التراجع، بالطبع، إلي تدعيم مطالب ديفيد آرنوس باسم نيكولاس ووتر بوير في المنطقة التي تقع بين نهري الفال والهارتس. فغضب ماهوراً الزعيم الذي أعلن استقلاله عن الترنسفال، والذي كان آرنوس وكيلاً له أيضاً، وسحب توكيله له، وأعلن قبوله لتوكيل ثيودورد ومز Doms Theodor، الذي لم يكن يتمتع بشهرة آرنوت، وإن لم يكن أقل منه جرأة[٤]. تفاوض بريتوريوس مع دومز للوصول إلي اتفاق، دون جدوي. فمنح احتكار تعدين الماس في المنطقة، لثلاثة من أصدقائه، لمدة

---

(١) C.O. 48. 443. PP. 41-43.

(٢) C.O. 48. 444, P. 523.

(٣) Schrender, D.M.: Cladstone And Kruger, Liberal Government And Colonial Home Rule, 1880-85, London, 1969, P. 297.

(٤) De Kiewiet, C.W.: Responsible Government, P. 443.

واحد وعشرين عاماً تبدأ في يونيو ١٨٧٠[١]. فرد دومز وآرنوت بمنح امتيازاتالمنقبين يعيشون فعلاً في مناطق تعدين الماس [٢]. وبينما أدي إجراء بريتوريوس إلى وقوع خلاف بينه وبين الفولكسراد، أعلن الأوربيون، في مناطق التعدين قيام جمهورية حرة تحت اسم جمهورية المنقبين The Diggers Republic عاصمتها كليب دريفت Klipdrift وأول رئيس لها ستافورد باركر Darker Stafford وهو بحار بريطاني سابق. وأزدادت الكثافة السكانية الأوربية في المنطقة بين نهري الفال والهارتس ومعزل بنيل وكليبذريف[٣].

بدأت المحاولة الأولى لعقد تسوية للمنازعات، في المنطقة الواقعة علي ضفتي نهر الفال، حين بدأت الجمهوريتان، الترنسفال والأورنج، المفاوضات مع الزعماء الوطنيين ووكلائهم، في مؤتمر نويتجيداختNooitgedacht الذي عقد في أغسطس ١٨٧٠. وحضرة الرئيسان براند وبريتوريوس والزعيم ووتر بوير ووكيله آرنوت ودمز نائباً عن ماهورا. ولكن عقد تسوية، مع رغبة كل منهم في الاستحواذ علي المنطقة لنفسه، كان مستحيلاً. فرحل آرنوت ليشكو لحكومة مستعمرة الرأس، بينما قام بريتوريوس بزيارة جمهورية المنقبين، ووعد قادتها بالحكم الذاتي، ولكنهم رفضوا عروضه، وراح دومز يمنح الامتيازات للمنقبين البيض، باسم من ولكوه ن زعماء البانتو[٤].

اقنع ديفيد آرنو ووتر بوير بطلب الحماية البريطانية. وفي نفس الوقت عشر

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 339.

(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 385.

(٣) Kruger, Paul: Op. [illegible]t., PP. 119-120

Maquards, Leo: P. 180

والفولكسراد هو مجلس الشعب أو برلمان جمهورية الترنسفال

(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 399, 341.

علي الماس في مزرعة دورز تفونتين Dorstfontein[١]، إلي الجنوب من المناجم الموجودة بقرب الأنهار، وفي منطقة يسيطر عليها كورنيلس كوك Cornelus Kok، أحد زعماء الجريكو، ولما كانت هذه المناجم تقع في منطقة جافة فقد سميت Dry Diggings تمييزا لها عن تلك الواقعة قرب الأنهار والتي سميت River Digginge.

وقد عمل وود هاوس قبيل رحيله عن المنطقة علي تشجيع الزعماء الوطنيين ووكلائهم الأوربيين، علي طلب الحماية البريطانية وتجاهل محاولات الجمهوريتين البويريتين، وعرقلة عقد أية تسويه لاتشرف عليها وتوجهها الحكومة البريطانية، وترك الساسة البريطانيون في مستعمرة الرأس للاستحواذ على مناجم الماس، لما توفره من فرص الاستثمار، ولأن غالبية المنقبين فيها بريطانيون، ولأن هذا ينسجم مع توجيهات وزارة المستعمرات، لجعل مستعمرة الرأس أغنى وأقوى وحدة سياسية في المنطقة[٢].

ولما غادر وود هاوس جنوب افريقيا في ٢٠ مايو ١٨٧٠ تولي القائد العام هاي Hay مسئوليات الحكم والمندوب السامي بصفة نائب حتي ٣١ ديسمبر من نفس العام. وقد أحجم هاي عن التصرف في النزاع حول جريكوالاند الغربية، حتي يصل المندوب السامي الجديد. ولكن مستشاريه، وعلي الأخص ريتشارد سوثي مستشار شئون المستعمرات[٣]. حذروه من أن اتجاهه السلبي قد يؤثر علي السلام في المنطقة. وفي سبتمر ١٨٧٠ عقب طلب ووتر بوير الحماية البريطانية حذر هاى الرئيس براند من محاولة فرض سلطته علي رعايا بريطانيا، وحذر

(١) في أحد المراجع دتزويتزبان Dutoitspan، أنظر

Dr Kiewiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government, PP. 443, 446.

(٢) Ibid., PP. 444-446.

(٣) شغل سوثي هذا المنصب منذ عام ١٨٦٤، وكان استعمارياً نشطاً، مزيداً لمد السلطة البريطانية. ولم ير بأساً من استخدام القبائل الافريقية ضد جمهوريتي البوير، اللتين لم تحظيا بأي قدر من احترامه، واعتبرهما عقبة كأداء في سبيل توسيع الإمبراطورية البريطانية في جنوب افريقي. وكان سوثي يسلم بادعاءات ديفيد آرنوت رغم علم كليهما بكذبها، وقبلها المسئولون البريطانيون لتحقيق أهدافهم

Walker, Eric A.: Op. Cit., 341.

الرئيس الترنسفالي بريتوريوس من الاعتداء علي القبائل الحليفة لبريطانيا[1].
ثم أرسل هاي چون كـامـبل John Campbell إلي كليبد ريفت، في ديسـمبر ١٨٧٠ لتولي حكم مناطق التعدين، واستند في اجرائه هذا الي قانون عقوبات رأس الرجاء الصالح Cape of Good Hope Punishment Act، والذي صدر في اعقاب الهجرة الكبري لمد الحكم البريطاني على كل المهاجرين البوير، والذي نقضته معاهدتا نهر الساند وبليمفونتين. واللتان قضتا بإستقلالهم[2]. وقد نشر هاي بيانا مطولاً يدعو العاملين في مجال التعدين إلى مقاومة سلطة دولة الأورنج، وتأييد السلطة البريطانية، ووعد المنقبين بتحسين وسائل التعدين ومد المواصلات[3].

وبعد تعيين كامبل بأيام وصل المندوب السامي الجديد سير هنري باركلي Sir Henry Barkly في ٣١ ديسمبر ١٨٧٠. وكان اختيار باركلي يعني أن التغيير في السياسة البريطانية، قد وصل إحدى قممه. فقد كان باركلي مختلف الاتجاه والخبرة عن وود هاوس. فباركلي من دعاة الإمبراطورية ومن أنصار الحكم الذاتي، ومن ثم كان يرجى منه أن يوفق بين رغبات الإمبراطورية والمستعمرة[4]. وقد بدأ حكمه وسط اعتقاد بأن عهده سيكون بداية لتغيير الأوضاع أشمل من أوضاع المستعمرة ورغبتها في الحكم الذاتي، أوضاع الإمبراطورية البريطانية ذاتها وظروفها السياسية والاقتصادية وعلاقتها بمستعمراتها، ورغبتها في السيطرة عليها دون التورط في الاتفاق، وذلك في عصر أزدادت فيه أهمية

---

(١) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP. 445-446.
(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 386.
(٣) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 445.
C.O. 48. 512, P. 14
(٤) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 386.

المستعمرات كمجال لتصريف المنتجات والسلع بعد أن حققت الثورة الصناعية زيادة كبيرة في الإنتاج[1].

وجد باركلي، لدي وصوله، الرئيس الأورنجي براند في انتظاره، يطلب تسوية النزاع عن طريق التحكم الأجنبي[2]. ورفض باركلي الاقتراح لأنه يسمح بالتدخل الأجنبي في شئون منطقة مارست فيها بريطانيا سيادتها المطلقة وهينمتها المنفردة، منذ عهد بعيد، وتأبي بريطانيا، بقوة، نقل الصراعات الدائرة في أوربا إلي جنوب افريقيا، في وقت كانت الحرب السبعينية تدور رحاها بين فرنسا والمانيا[3].

وقد اشتط كل طرف في منطقة المناجم في دعم سلطته، وهؤلاء الأطراف هم: الرئيس باركر في عاصمته الصغيرة في كليبد ريفت، والزعيم ووتربوير، الذي يأباه الأوربيون، واللاندد روست أولوف تروتر Olaf Trutor حاكم الدولة الحرة على بنيل Pniel، والذي عينته فى فبراير ١٨١٧، ثم چون كامبل، ممثل السلطة البريطانية. وقد كان أنجحهم چون كامبل، باعتباره ممثلاً للحكومة البريطانية. وقد تعهد بمساعدة زعماء الجريكوا ضد الدولة الحرة، وكان يقصد ضم بلادهم بأنه يحمل اتجاها بريطانيا محدداً حيال الموقف[4]. وقد أقنع باركلى الرئيس الترنسفالي بريتوريوس بالاحتكام إلى محكمة تعقد في بليمهوف Blocmhoff R.W. Keateحاكم عام ناتال علي أن يكون حكمه نهائياً. وقد أبى الرئيس براند الأنصياع لأقتراح باركلى، وأصر على التحكيم الأجنبى لدى ملك

---

(١) Wilson, Derek: Op. Cit., P. 150.
Davenpor, T.R.H.: Op. Cit., PP. 78-79

(٢) Theal, C.M.: Op. Cit., P. 388.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 342-344.

(٤) De Kiewiet, C.W. Op. Cit., P. 445.

هولندا أو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وشكك فى عدالة الأحتكام إلى حاكم بريطانى، يكون خصماً وحكماً فى آن واحد، مما سيكون غالى الثمن، وبخاصة فى ظل التهديد البريطانى بتسليح قبيلة الباسوتو، وبإرسال مسئولين بريطانيين لحكم مناطق تابعة للدولة الحرة، تبعية لا نزاع عليها(١).

بدأت المحكمة عملها فى ٤ أبريل ١٨٧١، دون اعتبار لموقف الرئيس براند، فأرسل براند قواته إلى المنطقة، فرد باركلى بإرسال شرطة مستعمرة الرأس إلى كليـيد رفت في نفس الشهر، وهدد بأنه سيرد على القوة بالقوة(٢). وقام كامبل، من جانبه بالإعلان عن الحاجة إلى متخصصين لبناء سجن فى بنيل، حيث يقيم تروتر، ممثل الدولة الحرة، حتى يشجع المنقبين على تجاهل سلطته. ثم حرم كامبل على المنقبين بيع تراخيص الحفر لأى أحد سوى السلطة البريطانية(٣).

رغم إجراءات باركلى فقد حذرته الحكومة البريطانية من ضم أية منطقة ترفض مستعمرة الرأس تولى حكمها دون أدنى مساعدة من حكومة بريطانيا. وكان صعباً على باركلى الاستجابة لأوامر حكومته بالتوسع دون الإنفاق علي المناطق الجديدة(٤). وعلى الرغم من أن باركلى أرسل شرطة مستعمرة الرأس إلى المنطقة، فإنه لم يكن بوسعه ضمها مالم يقدم مقابلاً معقولاً، بسبب رفض البرلمان الاستجابة لإجراءاته. ومن ثم تأكد له أن تجربة ضم كافراريا لمستعمرة الرأس لن تتكرر ثانية، ما لم تنل المستعمرة الحكم الذاتى(٥).

على كل، كانت الخطوة التالية من الرئيس براند هى نقل ممثله لانددروست

(١) Hofemeyer, J.H.: Political Development, 1872-1886, P. 499. (C.H.B.E.).
(٢) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 343
(٣) De Kiewiet, C.W.: Op. P.
(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 343-344
(٥) De Kiewiet, C.W. Op. 447.

تروتر من بنيل إلى منطقة المناجم الجافة، حيث بدأ فى إعلان تنظيمات جديدة فى يونيو ١٨٧١. ويكشف الماس في كوليسبرج كوبجي Colesberg Kopje، بدأت الهجرة الجديدة New Rush فى يوليو ١٨٧١، إلى المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم منجم كيمبرلى، الذى أعطى اسمه بعد قليل لمدينة كيمبرلى الشهيرة[١]. بدأ بعض المهاجرين يلمعون، فى عامل البحث عن الماس، مثل سيسل رودس وبارنى بارناتو، وكلاهما جاءَ فقيراً لا يملك من حطام الدنيا إلا القليل، وأولهما ابن قس انجليزى، وثانيهما ابن صاحب حانوت صغير يهودى[٢].

بعد إجراءات براند وكشوف كوليسبرج أمرت الحكومة البريطانية باركلى أمراً صريحاً بضم جريكوالاند الغربية استناداً إلى كل سند قانونى يظاهر مصالح الزعماء، بشرط التأكد من أن مستشاره ريتشارد سوثى جهداً كبيراً، فى الجمعية التشريعية للمستعمرة، فى يوليو ١٨٧١، فطالب الأعضاء بضرورة ضم آراضى ووتر بوير، مؤكد على مراعاة حكومة المستعمرة للوضوح والدقة، وعدم التصرف فى شئ إلا بإذن الأعضاء. وكانت اللهجة الجديدة مشجعة. فوافق البرلمان بمجلسيه على تخويل الحاكم العام باركلى سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على النظام وجمع الضرائب فى مناجم الماس، حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية[٣]. وبهذا ضمنت بريطانيا عدم تحمل دافع الضرائب فى بريطانيا أية أعباء جديدة، ولكنها أكدت، فى نفس الوقت، بأنه ما دام على المستوطنين

---

(١) Maquard, Leo: Op. Cit., PP. 182-184.

(٢) Lumb, S.V.: A Short History of Central And Southern Africa, Cambridge, 1969. P. 55.

(٣) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 344.

فى المستعمرة أن يدفعوا، فلهم أيضاً أن يسيطروا على سياسة الهيئة التنفيذية للمستعمرة(١).

استمر الرئيس براند في معالجة المشكلة بأسلوب ردود الأفعال، فكرر طلب التحكم الأجنبي، وأرسل ممثلاً له إلي لندن لشرح وجهة نظره. وفي نفس الوقت لم تصل محكمة بليمهوف إلي قرار للفصل في النزاع، فأحيلت القضية كلها إلي حاكم عام ناتال، وسط اعتراض بوير دولتي الترنسفال والأورنج، وقدمت الترنسفال إلي الحكم الجديد، كيتي، فض اتفاقيتها مع بريطانيا، وهي اتفاقية نهر الساند في ١٨٥٢، والتى تعهدت فيها بريطانيا بعدم التدخل فى شئون القبائل شمال نهر الفال(٢). فأرسل باركلي إلي لورد كيمبرلي، وزير المستعمرات (١٨٧٠-١٨٧٤) ينصح بعدم السماح لأي من دولتي البوير بالاستحواذ علي مناجم الماس، وإلا أثرتا على وضع مستعمرة الرأس، وكانتا بثرائهما أقل قبولاً لدخول اتحاد جنوب افريقيا المقترح(٣). وأكد باركلي أن المسألة لم تعد حقوق معينة لهذه القبيلة الضعيفة، أو تلك الجمهورية المتدهورة، بل مسألة حكم الجموع الجديدة من الأوربيين، وقيادة جنوب افريقيا سياسياً. وعبر عن مكنون نفسه فقال إن تأييد بلاده لحقوق ووتر بوير ليس سوى خدعة مفيدة تمكنها من الاستحواذ على مناجم الماس. وليس هناك، بالتالي، مجال للتردد أمام دولة الأورنج الحرة أو الترنسفال على اعتبار أنهما لاتقلان خضوعاً للمندوب السامي البريطاني في جنوب افريقيا، وفي علاقاتهما الخارجية، عن المستعمرات البريطانية ذاتها، لأن معاهدتي نهر الساند في ١٨٥٢ وبليمفونتين في ١٨٥٤ لم تكن من قبيل

---

(١) De Kiwiet, C.W.: OP. Cit., P. 451.

(٢) Kruger, Paul: Op. Cit., PP. 119-121.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 344.

المعاهدات بين دول متكافئة ومستقلة، بل هما من أعمال المنحة والهبة. وعلى هذا فضم جريكوالاند الغربية إلى الممتلكات البريطانية، كفيل بإنهاء الصراع بين كامبل وتروتر وغيرهما، وأكد باركلي بأنه مادامت بريطانيا تنتهج سياسة تقوم على الإقدام وعدم التردد، فإن أي طرف معارض ليس أمامه خيار سوى الإعتراض الشفهي ثم الإستسلام للأمر الواقع[1].

وسط حملة إعلانية تدين إخلاء منطقة الأورنج، سادت لندن، حصل وزير المستعمرات، كيمبرلي، علي موافقة مجلس الوزراء البريطاني، برئاسة جلادستون، علي ضم جريكوالاند، علي أن تتحمل مستعمرة الرأس نفقات إدارتها وحفظ النظام بها والدفاع عن حدودها بقواتها هي، وكذلك ضم باسوتولاند، حتى تتمكن المستعمرة من مد سلطتها علي المنطقة الداخلية في وسط جنوب افريقيا، مقابل شئ واحد هو الحكم الذاتي، وتعديل الدستور لإقرار قيام وزارة مسئولة أمام البرلمان يكون له حق سحب الثقة منها. وهكذا انجلي الموقف عن ظهور الوجود الإمبراطوري علي ساحة الجنوب الافريقي كله، إلا أن هذا الظهور لم يكن متعارضاً مع الوجود الاستعماري في مستعمرة الرأس[2]. ولكن من ناحية أخري فقد قدم الافريكانريون في مستعمرة الرأس للإهانة التي تعرضت لها دولة أورنج الحرة، بحجة المحافظة علي حقوق قبيلة الجريكوا.

(١) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 450-451.

(٢) De Kiewiet, C.W.: A History of South Africa, PP. 451-452.

(٣) De Klerk, W.A.: The Puritans in Africa, P.57.

الفصل الثانى

الحكم الذاتى ووزارة مولتينو

١٨٧٢ - ١٨٧٨

بينما قررت الحكومة البريطانية ضم مناجم الماس إلى حكمها كانت مستعمرة الرأس تموج بمشاعر متناقضة، تتراوح بين الرغبة فى التوسع إلى المناطق الجديدة، وبين الرغبة في التمهل إرضاءً لدولة أورانج الحرة.

وفى تلك الأثناء قررت الحكومة البريطانية تعديل سياستها فى الجنوب الأفريقى، بشكل عام، فصحب قرار التوسع آنف الذكر قرار آخر بتعديل نظام الحكم فى المستعمرة صوب الحكم الذاتى.

ويدرس هذا الفصل كيف منحت المستعمرة الحكم الذاتى، وتشكيل أول وزارة مسئولة أمام البرلمان، والتوسع الاستعمارى للمستعمرة فى ظل هذا الوضع، وخوضها حربا ضد القبائل الأفريقية على مسئولياتها الخاصة، وانتهاز بريطانيا لذلك فى التخلص من أول رئيس وزراء مشاكس وهو چون مولتينو John Molteno.

منح الحكم الذاتى للمستعمرة:

وصلت رسالة كيمبرلى بالموافقة على ضم جريكوالاند الغربية لتجد فى انتظارها حملة قوية مصممة، يتولى قيادتها مولتينو وأنصاره من سكان الإقليم الغربى، الذين طالبوا من قبل بالحكم النيابى، بالإضافة إلى سير غوردون سبريج، ممثل إقليم كافراريا فى البرلمان، تطالب هذه المرة بمنح المستعمرة الحكم الذاتى[1]. ومن حسن حظ مولتينو أن الظروف كانت مواتية هذه المرة أكثر من ذى قبل، ذلك أن أهمية المستعمرة تزايدت باكتشاف الماس، وإمكانية ضم مناجمه إليها، ولم تعد مجرد قاعدة بريطانية على طريق الهند[2]. كما أن الحكومة البريطانية ومندوبها السامى، على عكس سلفه وود هاوس، كانا يؤيدان الخطوة الجديدة، ولم تكن لمعارضة الهيئة التنفيذية فى المستعمرة، وأقطاب الإقليم الشرقى دعاة الإنفصال عن المستعمرة، خوفا من سيادة الغرب الهولندى وتفوقه فى ظل الحكم الذاتى، أية آثار معاكسة، كذلك فقد انتهى الجفاف وبدأ التحسن الاقتصادى يسود المستعمرة، كما سحب عدد كبير من رجال الحامية البريطانية، وكانوا أحد العقبات الرئيسية فى سبيل الحكم الذاتى[3].

غير أن الصراع بين الإقليمين الشرقى والغربى ، ورفض بعض البرلمانيين فى المستعمرة الموافقة على تحملها نفقات إدارة مناطق جديدة، يجب أن تتولى الحكومة البريطانية أعباءها، قد عطلا الحكم الذاتى بعض الوقت. فقد رفض برلمان المستعمرة فصل الإقليم الشرقى عن المستعمرة، والحكم الذاتى معا فى ٢٠ يونيو ١٨٧١. وذلك لأن كلا من الطرفين، أنصار الإنفصال وأنصار الحكم

(١) De. Kiewiet. C.W.: The Imperial factor In South Africa, P. 12.

(٢) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 348.

(٣) July, Rober W. Op. Cit., PP. 373-374.

الذاتي، علق موافقته على مشروع الطرف الآخر، على إقرار هذا الطرف لمشروعه وكون البرلمان لجنة اتحادية The Federation Commies كان من أبرز أعضائها مولتينو وجودلونتون وجون هنرى دي فيليرز J. H. de Villierss. ونص قرار تكليف اللجنة بالعمل على قيام اتحاد فيدرالى بين الإقليمين الشرقى والغربى لمستعمرة الرأس، وأضيفت بتأثير كارنار فون فقرة تدعو لبحث اتحاد الوحدات السياسية فى جنوب أفريقيا. وكان هذا موافقا للسياسة البريطانية تماما[1].

وضغطت الحكومة البريطانية من أجل منح المستعمرة الحكم الذاتى فى مقابل تحملها مسئولية حكم المناطق التى ضمتها بريطانيا، وقد اطمأنت إلى ما أحدثه ضم حقول الماس من زيادة أعداد المستوطنين البريطانيين، وزيادة أهمية دورهم فى المنطقة، وبخاصة فى التجارة والتعدين[2]. وقدم باركلى، فى مناورة تجريبية تظهر نفاد صبره وتعجله، قدم للبرلمان اقتراحا بضم باسوتولاند، ولم يكن الرأي العام الأوربى فى المستعمرة مختلفا حول مزايا ضم المناطق الوطنية الجديدة، والسيطرة على قبائل الحدود بقوتها الذاتية، فوافق مجلسا البرلمان على قانون بضم باسوتولاند للمستعمرة، فى أغسطس ١٨٧١[3]. ولكن عدداً من الأعضاء أعلنوا تخوفهم من عدم مقدرة المستعمرة على تحمل أعباء ضم مناجم الماس أيضاً[4]، خوفاً من حرج يتعرضون به بأغضاب بني جلدتهم في جمهوريتي الشمال البويريتين، وهم أفريكانريون مثلهم[5]. ورفضوا فى الوقت نفسه تأجيل

---

(١) De kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, P. 452.
Johnson, Harry H.: Op. Cit., P. 280.

(٢) Fage, J. D.: Op. Cit., P. 377.

(٣) حكمت المستعمرة باسولاتولاند حكماً مباشراً، بحيث عملت علي خلع الزعماء، أو علي الأقل إضعاف سلطتهم واستبدال محاكمهم البدائية بمحاكم القضاة وهو ما لقي معارضة الزعيم ماسوقا
Saunders, Christopher: Op. Cit, P. 142.

(٤) Wilson, Derek: Op. Cit., P. 142.

(٥) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 347-348.
Etherington, Norman A.: Op. Cit., P. 246.

الحكم الذاتى. وخشى المندوب السامى باركلى أن يقدم لبرلمان المستعمرة مشروع قانون جديد يضم جريكوالاند الغربية، لأن احتمالات رفضه قائمة، وهذا سيسبب له حرجا شخصيا بالغا، كما سيحدد حرية الحركة بالنسبة للحكومة البريطانية إزاء ضم مناجم الماس المتصارع عليها(١).

فى السابع عشر من أكتوبر ١٨٧١ أصدر كيتى؛ حاكم عام ناتال حكمه فى نزاع جريكوالاند الغربية لصالح الزعيم الأفريقى ماهورا، زعيم قبيلة البارولونج، معلنا بطلان المعاهدات التى استندت إليها الترنسفال، بعد ذلك أصدر باركلى إعلانا بالحماية على المنطقة، وبذلك دمر كل فرص الاتحاد، ورفعت شرطة مستعمرة الرأس العلم البريطانى على حقول الماس، وسحب الرئيس براند موظفيه من المنطقة عندما دخلتها شرطة مستعمرة الرأس، وأرغم الرئيس الترنسفالى بريتوريوس على الإستقالة(٢).

انتقلت حمى الغضب من جمهوريتى البوير إلى مستعمرة الرأس. فانتقد جون ميريمان John X. Merriman وهو من أبرز المطالبين بمسئولية الحكومة أمام البرلمان انتقد بعنف تصرف باركلى، وندد الهولنديون فى البرلمان بالمعاملة القاسية التى لقيتها الدولة الحرة، وعندما قدم ريتشارد سوشى مشروع قانون بضم جريكوالاند الغربية لمستعمرة الرأس، قوبل بحملة عنيفة اضطرته إلى سحب المشروع(٣).

وعندما اجتمع البرلمان فى ١٨ إبريل ١٨٧٢ تحدث الحاكم العام باركلى

---

(١) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 453.

(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 390-396.
Walker, Eric A. Op. Cit., PP. 345-346.

(٣) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., P. 457.

فأكد أهمية منح الحكم الذاتى للمستعمرة، وإقرار مسئولية الوزارة أمام البرلمان. وقال إنه لا يوجد أساس لعدم الثقة فى حسن استخدام المستوطنين للسلطة السياسية، فإن تجربته معهم أكدت له مقدرة المستوطنين على إدارة شئونهم الداخلية دون سيطرة خارجية. وأكد ضرورة تعاون سكان الإقليم الشرقى، فى هذا الصدد، ووعدهم بالحصول على مقاعد فى أول مجلس وزراء للمستعمرة. وبإعادة النظر فى توزيع المقاعد فى البرلمان لإحداث التوازن المناسب بين الإقليمين الشرقى والغربى. وعلى هذا أقر البرلمان فى اجتماع مشترك لمجلسيه قانون الحكم الذاتى، وسط جو الترحيب والتعاطف من كل المستوطنين فى المستعمرة. ولكن البرلمان ثنى ذلك برفض ضم مناجم الماس، وثلث برفض فصل الإقليم الشرقى عن المستعمرة. وتلقى كيمبرلى بضيق بالغ نبأ رفض البرلمان ضم مناجم الماس، ووجه اللوم إلى باركلى لأنه وافق على السماح بإقرار قانون الحكم الذاتى قبل ضم مناجم الماس، متجاوزا بذلك الأوامر الصادرة إليه[١].

رغم كل هذا فقد صدر فى ٢٨ نوفمبر ١٨٧٢ القانون رقم واحد لسنة ١٨٧٢ متضمنا تعديلا للقانون الذى منح مستعمرة الرأس دستور الحكم النيابى، فأقر نظام الحكم الذاتى ومسئوليته الوزارة أمام البرلمان[٢]. واضطرت بريطانيا، بسبب موقف برلمان مستعمرة الرأس، إلى تحويل جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة تاج، وعينت لها مجلسا تشريعيا صغيرا، وآخر تنفيذيا، وعينت ريتشارد سوثى حاكما عاما لها، فى ١٨٧٣[٣].

---

(١) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP. 457-458.

(٢) Roux, Edward: Op. Cit., P. 45.

(٣) Headlam, Cecil; The Failure of Confederation, 1871-1881, P. 462, (C.M.B.E.).
De Kiewiet, C.W. : Op. Cit., PP. 17-22.

وزارة مولتينو:

كان على سير هنرى باركلى أن يواجه مشكلة اختيار أول رئيس وزراء للمستعمرة وقد رغب أن يعهد بذلك إلى أحد كبار مساعديه كريتشارد سوثى. ولكن سوثى كان معروفا باتجاهه المعارض للتطور الدستورى للمستعمرة، وبالتالى كان تأييد البرلمان له مستحيلا، فرفض الدخول فى التجربة، ورفض ويليم بورتر أيضا تولى رئاسة أول وزارة لأسباب شخصية. أما البرلمانى صول سولومون فطلب شروطا مسبقة استحال على باركلى قبولها، وعلى هذا صار على جون تشارلز مولتينو أن يصبح أول رئيس للوزراء فى المستعمرة، بعدما جاهد لنيل الحكم الذاتى، بمناسبة وبغير مناسبة، وكان مولتينو إداريا فذا ومتحمسا[1] .وجاء اختياره لتأييد الإقليم الغربى له، ولصدق تمثيله للعنصر الهولندى، الذى يشكل أغلبية بين المستوطنين البيض، من حيث التحفظ والتزمت، وكان مولتينو. فوق هذا كله، رجلا خشنا، مصرا على رأيه، صريحا، وقد كان لكل هذه الصفات دور كبير فى إعاقة المشروع الاتحادى البريطانى فى جنوب أفريقيا[2].

جاء تشكيل الوزارة معبرا عن رغبة مولتينو فى تهدئة المعارضة الشديدة للحكم الذاتى وله شخصيا، من مستوطنى الإقليم الشرقى الانفصاليين، فرأي موليتنو أن من الحنكة والسياسة أن يختار بعض الوزراء المحافظين من أعداء الحكم الذاتى، ومن منطقة كافراريا، حتى يبدو المجلس معبرا عن كل الاتجاهات السياسية فى المستعمرة ويمثل مصالح جميع أقاليمها[3]. ومن ثم شكلت الوزارة

---

(١) كان لقب مولتينو بين الساسة المحليين اسد بوفورت.
Davenport, T.R.H.: Op. Cit., P. 80 (Lion of Beaufort).

(٢) De Kiewiet, C.W. : Op. Cit., P.60..

(٣) Hofemeyer, J.H.: Op. 498. Walker, Eric A: Op. Cit. P. 349.

على النحو التالى: مولتينو، رئيسا للوزراء ووزيرا لشئون المستعمرات[1]، ود. هوايت Dr. T. White وزيرا للخزانة، ودى فيليرز نائبا عاما Attorney[2]، وثلاثتهم من الأقليم الغربى، ثم ابير كرومبى سميث C. Abercrombie Smeith وزيراً للأشغال العامة وأراضى التاج، وتشارلز برونلى Charles Brownly وزيرا للشئون الوطنية، وكلاهما من كافراريا[3].

كان لمولتينو هدفان سياسيان أساسيان هما: دعم الحكم الذاتى وإنهاء الصراع بين الإقليمين الشرقى والغربى، وقد بدأت الوزارة العمل فى ظروف طيبة. لقد انتهت فترة الكساد، التى سادت عقد الستينات، وبدأ عصر من الرخاء يسود المستعمرة، بتأثير من استثمار مناجم الماس، وعملت الوزارة على تطوير وسائل المواصلات وبإقرار ملكية الدولة لها، وبدأت عملية مد الخطوط الحديدية، وخطوط التلغراف لتربط بين الموانئ الهامة وحقول الماس، ونظمت رحلات بالسفن البخارية بين المستعمرة وأوربا، كما أنشأت أول جامعة فى الجنوب الأفريقى فى ١٨٧٣، وهى جامعة رأس الرجاء الصالح[4] وصارت لقوات المستعمرة المسلحة أزياؤها الخاصة المميزة[5] وبدأ المزارعون البيض يشعرون بالتحسن الاقتصادي، حتى فاقت أعداد ماشيتهم المليون والمائة ألف رأس، وقاربت أغنامهم العشرة ملايين رأس، وبدأت الحكومة تنشى مدرسة فى كل قرية ذات أهمية، ومستشفى

---

(١) هذا المنصب Colonial Secretary عرفناه في فترة الحكم النيابي مستشار شئون المستعمرة، وهو منصب تنفيذي، كان صاحبه مساعداً للمندوب السامي لشئون مستعمرتي الرأس وناتال. ولكن مع الحكم الذاتي صار صاحبه عضواً في وزارة ذاتية ومسئولاً عن ادارة المسترطنات والمستعمرات الوطنية التي تضمها المستعمرة تدريجياً.

(٢) كان دي فيليرز، ، وهو من مواليد المستعمرة، أول من تولى هذا المنصب ثم منصب القاضي الأكبر من المستوطنين، بعد أن كانت لندن تعين بريطانيين بصفة مستعمرة وهذا يظهر عزم مولتينو علي تدعيم الحكم الذاتي. Hofemeyer, J.H. Op. Cit., P. 499.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 349.

(٤) أقرت ملكية الدولة للسكك الحديدية القوانين أرقام ١٨،١٥ لسنة ١٨٧٢، ١٩ لسنة ١٩٧٣، بينما أقر القانون رقم ١٦ لسنة ١٨٧٣ قيام جامعة رأس الرجاء الصالح، انظر Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 499.

(٥) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 349.

فى كل إقليم[1]. كذلك شكلت الحكومة لجنة منتخبة للشئون الوطنية Selected Committee for Native Affairs فى نفس عام تشكيلها. وكانت أهم توصيات هذه اللجنة توصية بمد الحكم البريطانى فى جريكوالاند الشرقية، حيث استقرت قبيلة الجريكوالاند من أتباع آدم كوك، منذ أوائل الستينات، وحاولت إقرار سلطتها فى شمال شرقى مستعمرة الرأس، مستغلة الصراع القبلى فى الترانسكى، فرأت اللجنة أن مد الحكم البريطانى إليها سيمنع تفجر الصراع القبلى. وقد عين مندوب بريطانى مقيم Resident Commissioner فى جريكوالاند الشرقية. وأعلن سير هنرى باركلى ضم بلاد آدم كوك إلى الحكم البريطانى عام ١٨٧٤، على أن تتولى مستعمرة الرأس حكمها. ولكن مولتينو تجاهل اجراء باركلى، لأنه لم يستشره[2].

بعد صراع طويل فى البرلمان صدر القانون رقم ثمانية عشرة لسنة ١٨٧٤، والذى يقضى بإعادة توزيع الدوائر الإنتخابية، وزيادتها إلى سبع دوائر بدلا من اثنتين هما الشرق والغرب. وقد مثلت كل دائرة انتخابية بثلاثة أعضاء. وبذا بدأ الصراع الأقليمى يتضاءل. وساعد على ذلك تطور العمل فى مناجم الماس، إذا أنشغل الساسة بمعالجة المشاكل الجديدة الناجمة عن آثار دخول الصناعة إلى مجتمع ريفى، ثم امتداد السكك الحديدية، والتزايد المستمر فى أعداد البيض المهاجرين إليها على أساس غير زراعى، وفي أعداد السود المهاجرين إليها على أساس غير قبلى[3]. وقد رفض مولتينو الاستجابة لطلب الحكومة البريطانية بأن تضم حكومته جريكوالاند الغربية، على أساس مبدأ أخلاقى هو عدم إغضاب الدولة الحرة، وقال بعضهم إن الحكم الذاتى ليس الثمن الملائم لضم إقليم متنازع

(١) Leonard, Charles: Papers on the Political Situation in South Africa, P. 12.

(٢) Ross, Robert: Op. Cit., PP. 126-129.

(٣) Theal, C.M.: The Progress of South Africa, P. 394.
Hofemery, J.H.: Op. Cit., P. 499.

عليه كثير المشاكل، وقد تصدى مولتينو أيضا لسياسة كارنارفون الاتحادية بنجاح، رغم حملة المؤرخ فرويد ضده. ولكن مولتينو اضطر أخيرا إلى ضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس، خوفا من إلغاء بريطانيا للحكم الذاتي، وإن استمر فى مقاومة السياسة الاتحادية للورد كارنافورن[١]. وقد انتهزت الحكومة البريطانية فرصة تورط مولتينو فى حرب الجاليكا، ورفضه قبول المساعدة من القوات البريطانية فى المنطقة، على أساس أنه رئيس وزراء مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى، وقررت التخلص منه، فأعلن المندوب السامى فرير اعتراضه على تصرفات مولتينو، فهدد مولتينو بالاستقالة، وهو أمر دأب عليه فى كل أزمة، مع تحميس البرلمان لتأييده. وقد رفض فرير قبول استقالة مولتينو، وكذا أعلن البرلمان التمسك بمولتينو، ولكن مع تجدد الاشتباكات مع الجايكا، واستمرار رفض مولتينو قبول مساعدة القوات البريطانية، فقد تعاطف البرلمان. فهزم فى اقتراع بالثقة على وزارته، بواحد وعشرين صوتا مقابل سبعة وثلاثين، فأقاله فرير، بعد يومين فقط من رفض قبول استقالته، وبذا تخلصت بريطانيا من رئيس وزراء كبرى مستعمراتها المشاكس[٢].

استدعى الحاكم العام فرير سير غوردون سبريج وكلفه، كزعيم للمعارضة بتشكيل ثانية وزارات الحكم الذاتى فى فبراير ١٨٧٨. وقد تتابعت الوزارات طوال عهد الحكم الذاتى، على نحو ما سيأتى تفصيله، حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا، الذى كان تطورا سياسيا هاما فى حياة مستعمرة الرأس، إذا غدت إقليما داخل الاتحاد[٣].

---

(١) راجع هذا مفصلاً في الحديث عن توسيع المستعمرة من هذا الفصل، والحديث عن سياسة كارنارفون الاتحادية فى فصل اتحاد جنوب افريقيا.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 375.
Davenport, T.R.H.: Op. Cit., P. 130.

(٣) راجع تفصيلات ذلك في الفصل الثاني (يقظة القومية الافريكانرية) والفصل الرابع (اتحاد جنوب افريقيا).

توسع المستعمرة:

لم تعرف حدود مستعمرة الرأس الثبات إلا لفترات محدودة، لقد كانت رغبة المستوطنين البيض في التوسع على حساب الأغلبية الأفريقية رغبة جارفة، بسبب نظام حيازة الأرض لدى البيض، والذي يصر على المزرعة الضخمة، التى يزرع جزء منها ويترك أغلب الباقى لرعى الأغنام والماشية، وعلى تخصيص مزرعة مستقلة لكل شاب يزمع الزواج. وقد ترتب على إصرار البيض على هذا النظام أن أرغموا القوات البريطانية على دخول معارك ومناوشات عديدة ضد القبائل الأفريقية صاحبة الأرض. ومن هنا لم يكن للمستعمرة خطوط حدود بالمعنى المعروف، وإنما كانت هناك منطقة عازلة بينها وبين القبائل الأفريقية، بحيث يمكن القول بأن حدودها كانت تخوما ومناطق بأكملها، وكانت هذه التخوم تزحف نحو الشرق باستمرار توسع المستوطنين فى أرض الأفارقة، ومن ثم كانت مناطق وبلاد الأفارقة تتراجع شرقا هى الأخرى. وعلى هذا يصعب تحديد منطقة اقامة الفنجو أو التمبو والجايكا أو الجاليكا أو غيرهم، فهى تختلف من عقد لعقد حسب ضغط الاستيطان الأبيض وسياسة اعادة التوطين فى معازل مختلفة أما الحدود الثابتة كحدود الأورنج وتلك التى وافقت الخطوط الجغرافية، كحدود بتشوانالاند فقد احيطت بالأسلاك الشائكة[1].

كانت المستعمرة قبيل منحها الحكم النيابى تضم أقليمين فقط هما الأقليم الغربى وهو الجزء الأول والقديم من المستعمرة والأقليم الشرقى، الذى ضمته المستعمرة بعد الاحتلال البريطانى، لكى تستوعب المهاجرين البريطانيين، وكانت أول المناطق الوطنية التى توسعت فيها المستعمرة وضمتها إليها هى كافراريا

(1) C.O. 48. 772. 534, PP. 47-5

راجع ص ص ١٧،٧ من هذا الفصل.

البريطانية، وهى المنطقة الواقعة بين نهرى الكبى والكيزكاما. فقد ترتب على حرب الكفار فى عامى ١٨٤٧ - ١٨٤٨ أن ضمت بريطانيا هذه المنطقة كمستعمرة مستقلة تحت اسم كافراريا البريطانية British Kaffraria[١] وقد كانت تضم ميناء ايست لندن East London الشهير، والذى مد منه خط حديدى باتجاه حقول الماس، وكانت عاصمة كافراريا البريطانية هى مدينة كنج ويليامز تاون Kingwilliams town وقد ترتب علي ضمها هذا أن بدأ المهاجرون من المستعمرة فى استيطانها بشكل كثيف مع دفع القبائل الوطنية لاسيما الجايكا والجاليكا وراء نهر الكبى فى منطقة الترانسكى، وفى إطار مشروع كاردويل لسحب جزء من الحاميات البريطانية من المستعمرات تخفيضا للانفاق اصدر البرلمان البريطانى قانونا بضم كافراريا البريطانية إلى مستعمرة الرأس وعلق تنفيذه على فشل برلمان المستعمرة فى اصدار قانون، من لدنه، بضمها، وقد تم ذلك فى ٧ يونيو عام ١٨٦٥، وتمت الاجراءات الرسمية لذلك فى أبريل ١٨٦٦[٣].

وقد أعقب ضم كافراريا للمستعمرة عملية منظمة تهدف إلى تدعيم الحكم الأبيض فيها. فمدت إليها الطرق وأرسل إليها الجنود. وزيد عدد الحكام، وأعيد تنظيمها إداريا، ووزعت مزارع من أرضها على حساب الأفارقة، الذين ابعدوا إلى الترانسكى ومثلت كافراريا برلمانيا، ومد العمل بالقوانين المعمول بها فى المستعمرة[٤]. وكانت كافراريا بهذا أكثر اندماجا فى المستعمرة من الأقاليم

---

(١) C. O. 48. 772. 54, PP. 5.

(٢) راجع ص ٧، ١٧ من هذا الفصل.

(٣) راجع أيضاً ص ٤٠ من هذا الفصل. C. O. 48. 444. PP. 560-568.

De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition, P. 426.

(٤) C.O. 48. 441. P. 405.

الأفريقية التى ضمت بعدها مثل باسوتولاند والترانسكى وغيرهما، على نحو ما سيأتى تفصيله، حيث لم يكن استيطانها متاحا مثل كافراريا[١].

وعندما ثارت منازعات الحدود بين الدولة الحرة وزعيم الباسوتو موشيش خافت بريطانيا أن تتمكن دولة الأورنج الحرة من السيطرة على باسوتولاند، وهى منطقة وطنية حصينة، مما قد يؤدى إلى انقلاب فى توازن القوى فى جنوب أفريقيا لصالح دولتى البوير، فأمرت المندوب السامى وود هاوس بالعمل على ترتيب إعلان الحماية على باسوتولاند مع عدم تعقيد الأمور مع الدولة الحرة[٢] وبعد قطع إمدادات البارود عن طرفى الصراع الباسوتو والأورنج، طلب الزعيم موشيش الحماية البريطانية، فأعلن وود هاوس فى ١٢ مارس ١٨٦٨ ضم باسوتولاند إلى الامبراطورية البريطانية، كمحمية، بيد أن الاحتلال لم يتم على أيدى الجنود البريطانيين، بل على أيدى قوات المستعمرة، وكان هذا توطئة لتسليمها للمستعمرة، فى أقرب فرصة، على أساس أن تتحمل مسئولياتها كاملة دون أية مساعدة خارجية[٣].

وقد طالب برلمان المستعمرة وود هاوس بسحب قوات المستعمرة من باسوتولاند، على أساس أنها محمية للإمبراطورية البريطانية، وليس لحكومة المستعمرة، ولذا فلا ينبغى إنفاق بنس واحد فيها[٤]. وفى إبان الحملة البريطانية القوية الرامية إلى تحميل مسئوليات الامبراطورية البريطانية لمستعمرة الرأس، مع منحها الحكم الذاتى[٥]، أمرت الحكومة البريطانية المندوب السامى باركلى بضم

(١) C.O. 48. 513. P. 332.

(٢) C.O. 48. 440. PP. 9-11.

(٣) C.O. 48. 512. P. 108.

(٤) C.O. 48. 444. P. 101.

(٥) راجع ص ٥١ وما بعدها.

جريكوالاند الغربية للحكم البريطاني، وضم باسوتولاند لحكم مستعمرة الرأس. ولم يجد برلمان المستعمرة، إزاء الضغط البريطاني، إلا أنه يقبل ضم باسوتولاند في أغسطس ١٨٧١. وعلى هذا ظلت شرطة المستعمرة في باسوتولاند، وزيدت بالتدريج، كما قسمتها المستعمرة إلى أقاليم صغيرة ليسهل التعامل مع زعمائها كل على حده. وأدخلت النظم الإدارية والقضائية إليها، وحكمتها حكما مباشر[1].

ولم يرض زعماء الباسوتو الأحرار بالضغوط والإهانات التي أوقعتها بهم حكومة المستعمرة، وهم الذين أبلوا بلاءا حسنا في مواجهة دولة الأورنج الحرة، وهم الذين اشترطوا الخضوع لحكم بريطانيا مباشرة، لا مستعمرة من مستعمراتها. وقد ازداد الموقف صعوبة حينما أرادت وزارة سبريج نزع سلاح الباسوتو وقد فشلت قوات المستعمرة في إحراز نصر حاسم على الباسوتر، فتوسط المندوب السامي روبنسون، في يناير ١٨٨١، بين سبريج وزعماء الباسوتو. وقد حكم روبنسون، في أبريل ١٨٨١، بعدم المساس بباسوتولاند، فلا يقتطع منها أي جزء للاستيطان الأبيض، وبترخيص البنادق بدلا من تسليمها[2]. وعندما تولى توماس سكانلين رئاسة الوزارة، في مايو ١٨٨١، كثالث رئيس وزراء للمستعمرة، اتفق مع الحكومة البريطانية على إعادة باسوتولاند، مرة أخرى، للحكم البريطاني المباشر، بعد أن قضت عشر سنوات تحت حكم مستعمرة الرأس بين عامي ١٨٧١ و ١٨٨١. ولكن هذا لم ينفذ إلا في عام ١٨٨٤، حين تولى مندوب بريطاني مقيم حكم باسوتولاند[3].

---

(١) Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 105.

(٢) راجع أيضاً ما ورد في الفصل الثاني عن حرب نزع السلاح.

(٣) Theal, G.M.: Prpgress of South Africa, P. 462.

كانت المنطقة الجديدة التى توسعت فيها المستعمرة هى جريكوالاند الغربية، التى كانت تضم مدينة كيمبرلى وحقول الماس، وقد جاء ضم بريطانيا لها أولا، بسبب رغبتها فى الاستحواذ على هذه الحقول، وكانت تأمل أن تقنع برلمان المستعمرة بتحمل مسئولية حكمها، ولكن البرلمان كان رافضا لهذا، حتى لا يجرح كبرياء دولة الأورنج الحرة، وان كان برلمان المستعمرة قد وافق، أمام اغراء نيل الحكم الذاتى، على تخويل الحاكم العام باركلى سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على النظام فى جريكوا لاند الغربية وجمع الضرائب فى مناجم الماس، حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دولتى البوير، الأورنج والترنسفال[1]. ووسط حملة إعلامية فى بريطانيا تدين إخلاء منطقة الأورنج فى عام ١٨٥٤، حصل وزير المستعمرات البريطانى لورد كيمبرلى على موافقة مجلس الوزراء البريطانى، برئاسة لورد جلادستون، على ضم جريكوالاند الغربية إلى الممتلكات البريطانية، على أن تتحمل مستعمرة الرأس نفقات إدارتها، وحفظ النظام بها، والدفاع عن حدودها بقواتها هى[2]. وأرسل لورد كيمبرلى أوامره إلى المندوب السامى باركلى بذلك غير أن مستعمرة الرأس رفضت إتمام ضم جريكوالاند إليها لعدم احراج دولة الأورنج التى اعتراها الغضب بعد قيام السلطات البريطانية بضم حقول الماس، إثر صدور حكم كيتى[3].

وقد كان الحل الوسط الذى لجأت إليه الحكومة البريطانية لمشكلة جريكوالاند الغربية هو الضم وإعلان قيام نظام حكم مستعمرة تاج فيها، برئاسة ريتشارد سوثى ولكن كان على سوثى أن يعتمد اعتمادا كبيرا على شرطة

---

(1) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 344.

(2) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, P. 452.

(3) راجع ص ٦٥ و ٦٦.

مستعمرة الرأس وقواتها فى حفظ النظام فى مستعمرة جريكوالاند، وعلى تأسيس قوات خاصة بجريكوالاند الغربية، وقد اضطر المندوب السامى باركلى إلى إجراء التعديل فى دستور مستعمرة الرأس، بحيث تمنح الحكم الذاتى، دون ربط ذلك بضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس. بسبب شدة رفض البرلمان لهذا الربط. وبعد ما نال البرلمان فى مستعمرة الرأس التعديل المطلوب رفض ضم جريكوالاند الغربية. ورفض فصل إقليمى المستعمرة الشرقى والغربى، وقد أغضب هذا وزير المستعمرات البريطانى أيما غضب، فوجه اللوم للمندوب السامى باركلى[١].

وقد رفض أول رئيس وزراء فى المستعمرة مولتينو، بإصرار، ضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس.، بعدما تفاقمت المشاكل فى المناجم، وتطورت بشكل سريع مما كان يوحى بأن ضمها سيجعل مستعمرة الرأس تعانى مشاكل لا قبل لها بها، وأكد مولتينو أنه لن يتولى مسئولية حكم المناجم، بينما يسودها الصراع بين المنقبين بعضهم البعض، وبينهم جميعا وبين السلطة البريطانية. وبينما بدأ لورد كارنارفون سياسته الاتحادية فى المنطقة[٢]، احتكم عدد من المنقبين فى مناجم الماس إلي القضاء للفصل بينهم فى خلاف حول ملكية المناجم، وكان بعضهم قد اشترى أرض مناجم فى جريكوا لاند الغربية من الزعيم ووتربوير، بينما اشترى البعض الآخر من الزعيم ماهورا. وفى مارس ١٨٧٦ حكم القاضى البريطانى الشهير فى جريكوالاند الغربية، سير اندريس ستكوكينستروم Andris Stockenstrom بأن كل ادعاء بالملكية فى منطقة المناجم، استغل فيه اسم ووتر بوير، سواء بالمنح أو البيع أو التأجير، شمال نهر المودر Modder يعتبر

(١) De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., 457-458.

(٢) انظر الفصل الرابع، اتحاد جنوب افريقيا، ص ٢٠١.

لاغيا وباطلا، بعدما توفرت الأدلة، لدى المحكمة بأنه ليس لووتر بوير حق المنح أو البيع لأية أرض وراء نهر الفال، وأن أراضى كامبل التى أخذت من الدولة الحرة، لم تكن أبدا خاضعة لسلطته، وبذا نسف القاضى البريطانى الأساس الأول الذي استند عليه حكم كيتى فى القضية، والذي طبقا له ضمت السلطات البريطانية أرضا كانت خاضعة لدولة الأورنج الحرة، فأسرع الرئيس براند إلى لندن يجدد مطالبته بالمناجم(١).

كان موقف الحكومة البريطانية حرجا. فهى لا تستطيع التنازل عن أرض ضمتها، وأغلب مستوطنيها بريطانيون يثقون فى حكومة ملكة المملكة المتحدة. ثم هى منطقة غنية، قد يؤدى استحواذ البوير عليها إلي قلب ميزان القوى فى المنطقة لصالحهم. وفى نفس الوقت كانت الدولة الحرة تخشى تولى حكم منطقة صناعية. لا دراية لها بأمورها، ولا هى تستطيع قبول هذه الجموع البريطانية المخالفة لشعبها الهولندى الزراعى، ليسيطروا على مقدرات أمورها. ومن هنا قبل الرئيس براند، فى ١٤ يوليو ١٨٧٦، تعويضا ماليا مرضيا، مع وعد بمبلغ آخر فى حالة سماح بلاده بمد خط حديدى مِن مستعمرة الرأس أو من ناتال عبر أراضيها، خلال خمسة أعوام. وكانت النتيجة المباشرة لهذه التسوية، أن زالت مشاعر الحرج التى يجدها أفريكانريو مستعمرة الرأس فى ضم حقول الماس، خشية إغضاب أفريكانرى الدولة الحرة(٢).

وقد أعقب هذه الترضية للدولة الحرة، اجتهاد لورد كارنارفون فى محاولته لتوحيد جنوب أفريقيا، وهى محاولة رفضها رئيس الوزراء مولتينو، وفى أعقاب فشل مؤتمر لندن الاتحادي، الذى حضرته بعض بلاد جنوب أفريقيا، آثر مولتينو،

---

(١) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 392.
Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 462.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 368.

على مضض، أن يقبل ضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس، خشية أن يقوم لورد كارنارفون بإلغاء امتياز الحكم الذاتي في المستعمرة[1]. وعلى هذا وافق برلمان المستعمرة في ١٨٧٦ على ضم جريكوالاند الغربية، ووافق البرلمان البريطاني على ذلك في أبريل عام ١٨٧٧[2].

كانت المنطقة الجديدة التي توسعت فيها مستعمرة الرأس، بعد ضم جريكوالاند الغربية هي خليج والفيش Walvish Bay وكان رئيس الوزراء مولتينو قد عمل على ضمه إلى المستعمرة، وأستأذن في ذلك وزير المستعمرات البريطاني لورد كارنارفون. ولكن كارنارفون رفض إجابة مولتينو إلى ذلك، لرفض مولتينو ضم جريكوالاند الغربية، ولكن بضم المستعمرة الجريكوالاند الغربية وافقت حكومة بريطانيا على ضم حكومة المستعمرة لخليج والفيش. وقد صدر قانون عن برلمان المستعمرة بضم هذا الخليج في عام ١٨٧٧، ولم يصدق عليه سوى في عام ١٨٧٩، ولم يوضع موضع التنفيذ إلا في أكتوبر ١٨٨٠. وكان خليج والفيش ملجأ للتزود بالمياه للسفن الحربية البريطانية. وكانت هذه السفن تزوره لتقديم العون للمبشرين الألمان العاملين بالقرب منه، قبل أن تضمه المستعمرة إليها، ثم صار هذا العمل مسئولية حكومة المستعمرة[3].

وافق ضم جريكوالاند الغربية لمستعمرة الرأس حركة منظمة لمد سلطة المستعمرة وراء نهر الكبي، في المنطقة التي سماها المستوطنون البيض نومانزلاند، والتي ضمت عددا من المناطق الأفريقية بين مستعمرتي ناتال والرأس، أهمها جريكوالاند الشرقية وتيمبولاند، واللتان صارتا من أهم الأقاليم

(1) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 473; 477, 479.
(2) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 372.
(3) C.O. 48. 442, PP. 153-155.
Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 463.

الوطنية التى تحكمها المستعمرة، مع باسوتولاند والترانسكى، ولم يكن التوسع، هذه المرة مطلبا بريطانيا، كما كان الحال فى جريكوالاند الغربية، وإنما كان بتوصية من لجنة برلمانية رأسها سيرغوردون سبريج على أساس أن التوسع فى شرق المستعمرة سيمنع غارات الأفارقة عليها، ويتيح فرص الاستيطان الأبيض فيها(1).

وقد صادف التوسع الأبيض فى جريكوا لاند الشرقية وتيمبولاند بداية يقظة ونهضة عشائر الاكسوزا أو النجونى، وبخاصة الجاليكا تحت قيادة الزعيم كريلى، فى الترانسكى، حيث تخلصوا تدريجيا من آثار كارثة قتل الماشية فى عام ١٨٥٧. وطوال عشرين عاما منذ هذا التاريخ ظلوا يحيون شبه مستقلين. إذ لم تتعد سلطة المستعمرة عليهم أمرين هما: تحديد مرتبات الزعماء الشهرية، وتأمين طرق التجار والمبشرين، أما الفنجو فعاشوا تحت حماية وإشراف المستعمرة ولما كان الجاليكا يعيشون فى أرض ضيقة فى الترانسكى بين نهرى الكيي والباشى، فقد نظروا إلى أرضهم السابقة التى وطن البريطانيون الفنجو فيها، وأرادوا استعادتها، للتخلص من الجفاف الذى ساد معزلهم، وقد تكررت غارات الجليكا على الفنجو، وبخاصة بعد تزايد ضغط الاستيطان الأبيض فى شرق المستعمرة، عليهم وعلى التمبو من ناحيتى مستعمرة الرأس ومستعمرة ناتال. وبتوالى المصادمات الفردية بدأت الغارات تشتد فى هذه المنطقة الضيقة، بحيث تهدد الوجود الأبيض فيها(2).

أرسل المندوب السامى فرير يستدعى إليه الزعيم كريلي (3)، ولكنه تذكر

---

(1) C.O. 48. 444, PP. 562-563.
Ross, Rober: Op. Cit., P. 129.

(2) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 479.
De Keiwiet, C.W.: Imperial Factor, PP. 161-162, 168.

(3) تذكر بعض المراجع أن برونلي Brownlee حاكم كنج ويليامزتاون في الإقليم الشرقي من مستعمرة الرأس هو الذي استدعي كريلي:
Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 344.

مصير كل زعيم استجاب لنداء السلطات البريطانية، وبخاصة والده هو شخصيا، لما لبى نداء الحاكم العام دوربان[1]، ورفض إجابة فرير، وفى نفس الوقت لم يستطع كريلى كبح الشباب من محاربته، فبدأت الحرب رسميا فى أكتوبر/ نوفمبر ١٨٧٧، وانتهى بذلك عصر طويل من السلم المسلح بين الاكسوزا والبيض بدأ في عام ١٨٥٧، واستمر نحو عقدين من الزمان[2].

كانت هذه الحرب آخر حروب الكفار، وكانت أقل خطورة من سابقاتها، وكانت قوات المستعمرة أكثر عدة وعددا، واستقلالا فى القرار عن القوات البريطانية، وكانت هذه الحرب آخر محاولة قام بها الاكسوزا للتصدى للسيطرة البيضاء، بعدما أحيط بهم من كل جانب[3]. ومع توتر الموقف اضطرت حكومة المستعمرة إلى إعلان الأحكام العرفية فى منطقة القتال[4]. وزاد من خطورة الموقف أن جريكوا الشرقى فى جريكوالاند الشرقية قد ثاروا هم أيضا، تعبيرا عن سخطهم وعدم رضاهم على الخضوع للحكم البريطانى، بعد عهد من الإستقلال، وبخاصة أن بريطانيا حكمتهم عن طريق إحدى مستعمراتها، مستعمرة الرأس[5].

كانت هذه أول حرب تخوضها قوات المستعمرة مستقلة، وأصر مولتينو، خلالها، على إثبات قوة ومقدرة الحكم الذاتى، وحين تطلب الموقف العسكرى

---

(1) Macmillan, W.M.: The Frontier And Kaffir Wars 1792-1836 P. 317 (C.H.B.E.).

(2) Kruger, D.W.: Op. Cit., P. 330.

(3) Karis, Thomas And Carter, Grwendlem M. From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa 1882-1964, Vol. I Protest And Hope. 1882-1934, U.S.A. 1978. P. 2.

(4) C.O. 879. 46. P. 163.

(5) Ross Robert: Op. Cit., PP. 130-132.

تدخل قوات الحامية البريطانية طلب المندوب السامى فرير وضع إمكانيات المستعمرة تحت تصرف القائد البريطانى جنرال سير آرثر كنجهام A. Cunynghame، تمسك مولتينوا بخطه السياسى، باعتباره رئيسا لوزراء مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى، فرفض تسليم قوات المستعمرة للقوات البريطانية، وطالب بإدارة الحملات بطريقته الخاصة، وقام بنقل أعداد من قادة الجاليكا الثائرين إلى خليج سانت هيلانه، ومنح الفنجو مزيدا من أرض الجاليكا. وقد اعترض فرير على هذا العنف الذى لا مبرر له، وطلب معاملة الجاليكا كرعايا. لا كأعداء. ووسط أمطار كثيفة أنهت الجفاف، قامت القوات المشتركة، من الحامية البريطانية وقوات المستعمرة والمتطوعين وقبيلتى الفنجو والتمبو الطامعتين فى ماشية الجاليكا، بهزيمة قوات كريلى، وطرد قبيلته عبر نهر الباشى، ودمرت قوات الترانسكى الميدانية بقيادة تشارلز جريفث C. Griffth مقر الزعيم كريلى فى سبتمبر ١٨٧٧، ولكن كريلى لم يكن موجودا به.

وقد مارست قوات المستعمرة أبشع أعمال العنف ضد الجاليكا، فقتلت حتى الأسرى الذين استسلموا بعد إلقاء السلاح، وقد اعترض قادة الحامية البريطانية على ذلك باعتباره عملا منافيا لقواعد الحرب وشرف الصراع ومبادئ المسيحية[١]. وبذا اختتم الجاليكا فترة القحط، بفقدان ماشيتهم وأرضهم، وتحطم تجمعهم القبلى، ولم يكن الصراع، فى بدايته، إلا قلاقل معتادة، نتيجة الضغط الاقتصادى والجفاف، الذي أوشك أن يدمر حياة الجاليكا، ولم تشأ حكومة المستعمرة أن تقدم لرعاياها، على حد قول فرير، عونها المادى، بل أسرعت إليهم بالموت السريع من فوهات مدافعها[٢]، وأخيراً استبيحت معازل الاكسوزا،

(١) Wood, Sir Evelyn: Winnowed Memories, London, 1918, P. 47.

(٢) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, P. 163.

انتقد المؤلف المؤرخ ثيل لعدم فهمه لأصول المشاكل الوطنية وأبعاد الصراع بين البيض والسود وأثره على الحياة الافريقية، والوجود الافريقي.

وفقدت قبيلتهم استقلالها ووحدتها، وتشردت بطونها، أمام الزحف البيض[1].

بدا أن الحرب قد انتهت بنقل الجاليكا وراء نهر الباشى، ولكن أعدادا منهم انتهزوا فرصة عدم حراسة بعض مخاضات نهر الباشى، فعبروه، واندفعوا صوب نهر الكيي، حيث عبروه إلى معزل بن عمومتهم الجايكا، داخل الجزء القديم من المستعمرة، حيث أقنعوا الزعيم سانديل بإعلان ثورته، وقد ترتب على هذه التطورات أن انسحبت قوات المستعمرة، مؤقتا، من المناطق التى ضمتها فى الشرق فى جريكوالاند الشرقية وتيمبولاند[2].

كانت ثورة الجايكا هذه مقدمة وسببا لأزمة دستورية. فقد رأي مولتينو ووزيره ميريمان اغتنام الفرصة لدخول معزل الجايكا وتأديب ثائريهم. وقضى النائب العام ستوكينستروم بإعدام المتمردين الذين يؤسرون بأسلحتهم رميا بالرصاص، دون محاكمة[3]. وكرر المندوب السامى «اعتراضه» على هذا العنف، واحتج على تصرفات ميريمان، الذى كان قائما بأعمال وزير الدفاع فى المستعمرة، وأكد أن وجود قوات شرطة منظمة وحكومة صالحة متعاطفة يمكنه إصلاح الأمور، وبخاصة أن الوطنيين رعايا وليسوا أعداء. واستمر مولتينو على موقفه وتمسكه بسلطاته كرئيس وزراء يتمتع بالحكم الذاتى. فأصدر قرارا بتعيين جريفث قائدا لقوات المستعمرة، للقيام بحملة مستقلة عن القوات البريطانية ودون الرجوع إلى الحاكم العام فرير[4].

لم يكن جريفث هذا قائدا نظاميا تدرج فى الرتب العسكرية، ومن ثم لم يحظ باعتراض الضباط البريطانيين به، من الناحية القانونية، وعارض فرير هذا

(١) Perham, Margery: Ten Africans, London, 1963. P. 121.
(٢) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 375.
(٣) Ibid. Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 480.
(٤) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, PP. 171-172.

الاجراء ووصفه بمخالفة المنطق والقانون معا. ولم يعبأ مولتينو، وسارع بإرسال المستوطنين البورغرز إلى شمال المستعمرة لمجابهة ثورة قبيلة الكورونا، والزعيم الباسوتى موروسى، ولكن تشتت قوات المستعمرة أدى إلى إضعاف موقف مولتينو[1]، واضطر إلى طلب عون قوات جريكوالاند الغربية، قبيل ضمها لمستعمرة الرأس بصفة رسمية، وكانت هذه المساعدة من مستعمرة صغيرة لمستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى، وتأبى، فى نفس الوقت، قبول مساعدة قوات الإمبراطورية البريطانية، أمرا ضاق به المندوب السامى فرير، فأعلن، بقوة هذه المرة، اعتراضه على تصرفات مولتينو وعدم قبوله لها. فلجأ مولتينو إلى تكتيك برلمانى أحسن إستخدامه عدة مرات وهو شحن البرلمان مع عرض تقديم استقالته. ورفض فرير قبولها، وكذا أعلن أغلب أعضاء الجمعية التشريعية تمسكهم بمولتينو وتأييدهم لوزارته، ولكن القلق ساد المستعمرة، حينما أرسل كريلى بعض قواته، مجددا، للمشاركة فى إعانة الجايكا ضد قوات المستعمرة فى معركة كينتانى Kentani، مع استمرار رفض مولتينو مساعدة الحاكم له بإرسال قوات الإمبراطورية للمشاركة فى القتال. وبذا فقد مولتينو تعاطف الجماهير البيضاء معه. وكان الحال مماثلا فى البرلمان. وفى اقتراع بالثقة هزمت وزارة مولتينو بواحد وعشرين صوتا مقابل سبعة وثلاثين. وهكذا أقال فرير الوزارة، بعد يومين فقط من رفضه قبول استقالة مولتينو[2]. وبذا تخلصت بريطانيا من رئيس وزراء كبرى مستعمراتها المشاكس، الذى حال بينها وبين تنفيذ مشروعها الاتحادى[3].

(1) Ross, Rober: The Ikora Wars on the Orange River. 1830-1880, P. 253 (The Journal of African History, Vol. XVI, 1975, No. 4.

والبورغرز تعني المواطنين البيض في المستعمرة، وكانوا يتطوعون للخدمة العسكرية، راجع فصل نظام الحكم.

(2) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 375.

(3) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, P. 10.

Davemport, T.R.H.: Op. Cit., P. 130.

استدعى فرير سير غوردون سبريج وكلفه، كزعيم للمعارضة، بتشكيل ثانية وزارات الحكم الذاتى فى فبراير ١٨٧٨[١]. قرر سبريج مواصلة القتال ضد القبائل رغم سابق معارضته لها، ورغم ما عرف عنه من ليبرالية، وتأييده لمنح الحقوق الانتخابية لمن ينطبق عليه شروطها من الأفارقة[٢].

ولم تستمر الحرب بعد هذا إلا قليلا، ونجح جنرال سير آرثر كنجهام وجنرال تسيجر Thesiger، لورد تشيلمفورد فيما بعد، على رأس أكثر من ألفى جندى من القوات النظامية والشرطة والمتطوعين، فى إنزال الهزيمة بالثوار، وقتل زعيمهم سانديل، وهرب زميله كريلى، وذلك فى يوليو ١٨٧٨[٣]. ولكن هذه الحرب كانت ذات أهمية فى تاريخ المستعمرة، إذ أقبلت بعدها على ضم المناطق الوطنية الواقعة بينها وبين مستعمرة ناتال[٤] كذلك تخلصت بريطانيا من مولتينو، رغم أن برلمان المستعمرة كان يؤيده بقوة، حتى استغل فرير فرصة معالجة مولتينو للموقف العسكرى وأعاد ترتيب الأوضاع فى البرلمان، حتى يطيح به، وكان هذا استجابة لتوصية سابقة من المؤرخ فرويد بأنه لن تقوم للاتحاد فى جنوب أفريقيا قائمة ما بقى مولتينو فى منصبه بصلاحياته الواسعة[٥]

بيد أن الإطاحة بمولتينو لم تكن فى صالح الاتحاد بالضرورة. فقد تجمعت نتائج ضم بريطانيا للترنسفال، والإطاحة بحكومة مولتينو الأفريكانرى، وتشكيل حكومة سبريج «الانجليزى» لتقود الأحداث فى اتجاه آخر، مما قضى على المشروع الاتحادى البريطانى. ولكن المستعمرة من ناحية أخرى، فى ظل يقظة الشعور

(١) Walker, Eric A. Op. Cit, P; 375. De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, PP. 173-174.

(٢) C.O. 48. 513, PP. 232-233.

(٣) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 481.

(٤) De Kiewiet C.W.: Op. Cit., P. 174.

(٥) Walker, Eric A. Op. Cit., PP. 356, 375.

السياسى للافريكانريين بدأت فى التوسع فى الأنحاء التى يمكن لها التوسع فيها، خلال موجة التكالب على القارة الأفريقية، فقد رأت وزارة ابنجتون أن تشارك فى هذا التكالب الاستعمارى، وبخاصة فى المناطق الحيوية للمستعمرة، والتى هددها التوسع الألمانى. فدعمت حكومته نفوذها فى خليج والفيش على الساحل الغربى للجنوب الأفريقى فى عام ١٨٨٤، وظل هذا الخليج محاطا بمستعمرة جنوب غرب أفريقيا من كل الجهات، عدا الجهة الغربية المحاذية للساحل الأطلنطى، وضمت حكومة المستعمرة كذلك فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ بوند ولاند إلى الشرق منها، وضمت فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٥ كلا من تيمبولاند وبومفانالاند وجاليكالاند. وأدمجت كذلك إقليم الأكسيسبى Xeseibe الذى يضم جبل ايليف، فى جريكوالاند الشرقية، بعد أن صدق البرلمان البريطانى على ذلك فى أكتوبر ١٨٨٦[1]، وكان برلمان المستعمرة قد وافق علي ضمها فى ١٣ يوليو ١٨٨٦. ونتيجة لهذه السلسلة من الإجراءات التوسعية أصبحت المنطقة الواقعة بين نهر الكيي وحدود ناتال، والتى تأرجحت سياسة المستعمرة إزاءها طويلا بين الضم والإخلاء، أصبحت جزءا من مستعمرة الرأس، وإن ظلت على وضعها كمعازل وطنية متجاورة، مما يؤكد أن التوسع فيها كان إجراءاً وقائياً، لمنع وقوعها فى أيدى المستعمرين الألمان[2]

ومن هذا القبيل أيضا ما قام به سيسل جون رودس، خلال فترة رئاسته للوزارة فى المستعمرة، حين ضم منطقة بوند ولاند Bondoland علي الساحل الشرقى، بعد تزايد النفوذ الألمانى فيها، وكان هذا الأقليم الصغير يضم ميناء سان جون الهام، والذى كان يطمع فيه الرئيس كروجر، وكان آخر الأقاليم الوطنية

---

(١) C.O. 48. 512, PP. 120-123.
De Kiewiet, C.W. Op. Cit., PP. 317-318.

(٢) C.O. 48. 512, P. 34.

التى ظلت على استقلالها منذ عام ١٨٧٩[١].

أما بتشوانا لاند البريطانية والتى كانت الحكومة البريطانية قد ضمتها فى عام ١٨٨٥ وما بعده إثر محاولة التوسع الترنسفالى فيها، لملاقاة التوسع الألمانى فى جنوب غرب أفريقيا، فقد كان على مستعمرة الرأس أن تتحمل مسئوليتها بعد عشر سنين من ضمها رسميا فى عام ١٨٩٥[٢]. وقد حاول رودس التعجيل بضم بتشوانا لاند البريطانية إلى مستعمرة الرأس، حتى يتمكن من تنفيذ برنامجه للإعداد لغارة جيمسون على جمهورية جنوب أفريقيا، لإسقاط نظام حكم الرئيس كروجر، وقد نجح رودس فى ٢٠ أكتوبر ١٨٩٥ فى الحصول على شريط من الأرض يوازى حدود الترنسفال لشركة جنوب أفريقيا البريطانية. أما بتشوانالاند البريطانية فقد أدمجت فى مستعمرة الرأس، فى أواخر عام ١٨٩٥، ونقلت عاصمتها من فرايبورج إلى مافيكنج، وصدر بهذا القانون رقم ٤١ لسنة ١٨٩٥، والأمر التنفيذى فى ٣ أكتوبر ١٨٩٥[٣].

على هذا النحو يتضح مدى حرص حكومة المستعمرة على السيطرة على الأقاليم الوطنية المستقلة خارج حدودها، وبعد ما كانت لا تضم سوى إقليمين هما الإقليم الغربى والإقليم الشرقى، صارت تضم تجمعات قبلية كبيرة لقبائل شتى، وكان لهذا مغزى هام، وهو أن حكومة المستعمرة كانت ترفض استقلال القبائل الأفريقية وتسعى إلى فرض سلطتها عليها، فماذا كان موقف بريطانيا وحكومة المستعمرة والانجليز والأفريكانرين فى المستعمرة من حقوق الأفارقة السياسية[٤].

---

(١) Tindall, P.E.N.: Op. Cit., PP. 154-155.

(٢) راجع ص ٤٥ ص ١٤٥-١٤٧.

(٣) C.O. 879. 45. PP. 24-25, No. 45. Sallery, A.: Op. Cit., P. 78.

(٤) سنعالج هذا فيما يلي في فصل مستقل.

الفصل الثالث

نهضة القومية الأفريكانرية

ذكرنا من قبل مرارا أن غالبية السكان البيض فى جنوب أفريقيا كانوا من البوير - أو الافريكانرز. وذكرنا أن أول رئيس وزراء لعهد الحكم الذاتى كان منهم. لكن الوزارة - مع هذا - تعاقب عليها وزراء انجليز أو من ذوى الأصول المختلطة من البيض. ولعلنا بحاجة إلى دراسة موقف الافريكانرز من ممارسة الحقوق السياسية، ومن ممارسة السلطة، فى ظل الحكم البريطانى.

ويعرض الفصل الذى يلى هذه السطور لتطور نظرة الافريكانرز إلى أنفسهم، وبدء إحساسهم بالتمايز السياسى، حتى تتبلور لديهم - فى أتون العمل السياسى - شعور قومى بالأفريكانرية، أى كبيض جنوب أفريقيين، ولعل منح بريطانيا الحكم الذاتى للمستعمرة، كان بداية لهذا الشعور، لكن من ناحية أخرى فإن محاولات بريطانيا - وزير مستعمراتها لورد كارنارفون - توحيد جنوب أفريقيا، كانت بداية حاسمة فى نظرة الأفريكانرز إلى المنطقة ككل، ومحاولتهم - للمرة الأولى - بلورة مستقبل محتمل للمنطقة فى ظل تفوقهم العدوى، سواء مع وجود الحكم البريطانى أم مع زواله.

ومع ضم بريطانيا للترنسفال فى عام ١٨٧٧ بدأت مشاعر الأفريكانرز تتجه شمالا، وبدأت عجلة التاريخ تدور بالمستعمرة دورة سريعة صوب التفوق الأفريكانرى.

فشلت بريطانيا فى تحقيق مشروعها لاتحاد جنوب أفريقيا بالاعتماد على مستعمرتها؛ مستعمرة الرأس المتمتعة بالحكم الذاتى، فضمت الترنسفال لتحقق مشروعها بالاعتماد على جمهورية مستقلة. ولكن الضم كان الضربة القاضية لكل الآمال الاتحادية فى نظر الافريكانريين فى كل مكان فى جنوب أفريقيا، ولعب رئيس الوزراء الأفريكانرى مولتينو دورا هاما فى إحباط توحيد جنوب

أفريقيا فى ظل العلم البريطانى[1]. كان ضم الترنسفال إلى بريطانيا بداية لتحول جديد فى مستعمرة الرأس كان بعيد الأثر فى مجريات أمورها، ألا وهو يقظة القومية الأفريكارنية، التى بدأت، أولا، بتأييد أفريكانرى الترنسفال فى الاستقلال إن هم أرادوا ذلك، ثم انتقلت، ثانيا، إلى النظر فى أوضاع أفريكانرى مستعمرة الرأس، وعلاقتهم بالسلطة البريطانية، وبحثهم عن إطار سياسى للتعبير عن مكنونات أنفسهم[2].

تبرم الأفريكانرز فى مستعمرة الرأس من ضم بريطانيا للترنسفال:

كان الافريكانريون فى مستعمرة الرأس، وهم ينتمون لنفس الاصول الهولندية والفرنسية والالمانية، التى ينتمى اليها أبناء العمومة فى الترنسفال والأورنج[3]، يشاركونهم مشاعرهم وموقفهم من الضم، فساءهم أن تعتدى بريطانيا على استقلال الترنسفال. وشهد الإقليم الغربى من المستعمرة، حيث الأغلبية الهولندية احتجاجا عاصفا على تصرف سيرثيوفيلس شيبستون، وبذا جمعت أحداث ضم الترنسفال بين أفريكانرى جنوب أفريقيا كلهم[4]. ولم يكن الاحتجاج قاصرا على بعض المتطرفين كالقس دوتويت S. J. du Toit، الذى كان يشن حملة لصالح المتحدثين بالأفريكانية، بل امتد إلى رجال معتدلين كالقاضى الأكبر دى فيليرز[5]، والصحفى جان هوفماير، الذى كان يؤيد، وأتباعه، اتحاد جنوب أفريقيا تحت قيادة بريطانيا كزعيمة للوطنية البيضاء فى المنطقة، ومنذ

---

(١) عن المشروع الاتحادى البريطانى فى جنوب افريقيا راجع الفصل الرابع وانظر ايضا:
Patterson, Sheila: The Last Trek, A Study of the Boer People And the Afrikaner Nation, P. 26.

(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 432.

(٣) Hatch, John: A History of Post War Africa, 1967, P. 70.

(٤) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 372.

(٥) Shreuder, D.M.: Gladstone And Kruger, P. 104.

البداية أدان ضم الترنسفال باعتباره ضربة قاتلة لآمال الافريكانريين[١]. ووصف هوفماير إجراءات شيبستون فى الترنسفال بأنها إبادة لإحدى جمهوريتى الأفريكانريين، وهما رمز عظمة الافريكانريين، على حد قول المؤرخ فرويد، وذكر هوفماير أنه ربما كانت جمهوريتا الافريكانريين ضعيفتين، إلا أنهما كياناهم اللذان يجدان فيهما أنفسهم، وقال هوفماير أن ضم الترنسفال، أخيرا أكد بأن الدم أكثف من الماء[٢].

وبينما راحت السياسة البريطانية تتخبط بفعل تردى الأوضاع الدولية، حيث مشاكل الحدود بين روسيا وأفغانستان، والحركة الاستعمارية الناشئة فى ألمانيا، وتردى الموقف فى ايرلندا، وحدوث مصاعب فى الترنسفال ودخول حرب ضد الزولو لصالح بويرها، وتعرض القوات البريطانية لهزيمة قاسية من الزولو فى معركة ايزاندلوانا[٣]، فإن بوير الترنسفال وقد تخلصوا من خطر الزولو بعد هزيمتهم[٤]، بدأوا يتنبهون لضياع استقلالهم، ويطلبون إحياء الجمهورية، وسط تعاطف بوير الأورنج ومستعمرة الرأس. واقترح القس دوتويت تأسيس الرابطة الافريكانرية على قواعد ومبادئ معادية للبريطانيين[٥].

وقد جاءت الضربة القاضية للمشروع الاتحادى بحدوث تغيير وزارى فى بريطانيا واستقالة لورد كارنافون من وزارة المستعمرات، وخلفه سير هيكس بيتش M. Hicks Beach (١٨٧٨ - ١٨٨٠) فى وزارة لورد دزرائيلى فى ١٨٧٨. وقد كانت الوزارة الجديدة ترغب فى إقالة المندوب السامى فرير، ولكنها

---

(١) Hancock, W.K.: Smuts The Sanguine Years, 1870-1917, Cambridge, 1962, PP. 26-72.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 372.

(٣) عن حرب الزولو انظر السيد علي أحمد فليفل: جمهورية جنوب افريقيا، فصول التطور السياسى للجمهورية.
وايضاً Headlam, Cecil: The Failure of Confederation, 1871-1881, PP. 482.

(٤)

(٥) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 384.

اكتفت بتوجيه اللوم إليه لسوء تصرفه فى حرب الزولو، بسبب تعاطف الملكة فكتوريا معه. وخشيت الحكومة البريطانية من أن يتحد البيض ضدها فى وقت أغضبت فيه السود فى حربها ضد الزولو. وإزاء الموقف فى ذولولاند عينت الحكومة البريطانية فى ٢٨ مايو ١٨٧٨ سير جارنت ولسلى G. Wolseley مندوبا ساميا لشرق أفريقيا. وكان هذا بالطبع توطئة لعزل فرير، إلا أنه قصر سلطة فرير على مستعمرة الرأس المتمتعة بالحكم الذاتى. ولم يكن هذا فى صالح قضية الاتحاد، على الرغم من صدور أوامر صارمة إلى فرير بدفع وزارة سبريج، هذا الجواد المطواع للمندوب السامى، على طريق الاتحاد[١]. ولكن هذه الأوامر، فى هذه الظروف، ووسط جو التعاطف مع الترنسفال فى مستعمرة الرأس، كانت واقعية[٢].

بدء اهتمام الافريكانريين بالسياسة:

نجحت القوات البريطانية فى ٤ يوليو ١٨٧٩ فى تحقيق النصر على الزولو، فى معركة يولوندى Ulundi، واطمأن بوير الترنسفال إلى زوال خطرهم، وكان هذا بداية مطالبتهم باستقلال بلادهم، ولكن النصر، من ناحية أخرى، جعل وزارة سبريج البريطانية تميل إلى نزع سلاح القبائل التى تتولى حكمها، بعد أن نزع البريطانيون سلاح الزولو، ونزع الناتاليون سلاح قبيلة الهلوبى[٣]. ونجح سبريج فى تنفيذ قانون صدر بهذا الصدد على قبيلتى الجاليكا المهزومة والفنجو الصديقة، وبخست القبيلتان فى أثمان الأسلحة[٤]. وبدأ سبريج يخطط لمد تنفيذ

(١) Kruger, D.W.: The British Imperial Factor In South Africa, PP. 330-331.
Davis, Richard W.: Disrali, PP. 211-212.

(٢) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 488-489, 493.

(٣) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 462.

(٤) Wilson; Derek: A History of South And Central Africa P. 157.

القانون على قبيلة الباسوتو، ولم تكن هذه قبيلة مهزومة أو تابعة، بل قبيلة جبلية محبة للاستقلال، وعلى الرغم من محاولات حكومة المستعمرة، منذ ضم باسوتولاند، لدعم سلطتها هناك، وإرسال الموظفين والمبشرين والقضاة، فإن وجود السلطة البيضاء كان محدودا، ولم يكن ذا تأثير يذكر[1].

وقد قدم الباسوتو العون للقوات البريطانية فى إخماد ثورة لانجليا ليل فى ناتال، وفى محاربة الزولو، ومن ثم تعجبوا أن يجازيهم حكامهم البيض بأخذ بنادقهم الغالية[2]. ثم إن هذه البنادق تم شراؤها بعد أيام من الكدح والعمل الشاق فى مناجم الماس، وبعد ليال من الحرمان والغياب عن الوطن والأهل، وقد أشعرت البنادق فرسان الباسوتو بالفخر بامتلاكهم سلاح العصر، فأنى لهم أن يقدموها غنيمة باردة، إن الموت دونها أو إلقاء الرجل الأبيض إلي البحر، هو الرد المناسب الذى يجب أن تسمعه وزارة سبريج[3].

وكانت هزيمة القوات البريطانية فى ايزاندلوانا قد حركت روح المقاومة بين القبائل الأفريقية، وقد ثار الزعيم الباسوتوي مورروسى Morosi، زعيم بطن كوثنج Quthing فى جنوب باسوتولاند. واضطرت وزارة سبريج أن تخوض حربا مريرة قبل أن تحتل قلعته الجبلية فى نوفمبر ١٨٧٩، وتقدم سبريج باقتراح فى البرلمان بإصدار قانون بنزع سلاح الباسوتو أجمعين، وتنفيذه علي وجه السرعة، وأيده المندوب السامى فرير. الذى رأي فى نزع سلاح الباسوتو تقدما حضاريا يقارن بترك نبلاء أوروبا للسيوف[4]، وإن كان قد طالب بهدوء المعالجة، حتى لا يؤدى تشدد الحكومة إلى إثارة المشكلة الوطنية برمتها[5].

(١) Theal, G.M.: OP. Cit., P. 461.
(٢) Theal G.M. Op. Cit., P. 426.
Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 387.
(٣) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 490.
(٤) Ibid., Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 384, 587.
(٥) C.O. 48. 512, P. 108.

أوضحت الحكومة البريطانية لسبريج استحالة تنفيذ نزع سلاح الباسوتو ما لم تضم وزارته فعليا الأقاليم التى طالبت وزارة مولتينو بضمها من قبل فى شرق المستعمرة، والمحصورة بينها وبين ناتال، وبخاصة فنجولاند، وبقية أنحاء جريكوالاند الشرقية عدا مونت ايليف Mount Ayliff [(١)]، ولما طلب سبريج ضم منطقة جاليكالاند الغنية حاول وزير المستعمرات هيكس بيتش أن يحمله على العمل وفق السياسة الاتحادية التى تستهدفها الحكومة البريطانية، وأرغم سبريج على دفع جزء من نفقات حرب الجاليكا، واضطر برلمان المستعمرة إلى إصدار قانون يؤكد قانونه السابق والقاضى بضم جريكوا لاند الغربية، ولكن سبريج، من ناحية أخرى رفض أن يتورط فى مسألة الاتحاد حتى يرى نتيجة التسويات التى يجريها ولسلى المندوب السامى لشرق أفريقيا مع بوير الترنسفال الغاضبين، ومع الزولو، بعد هزيمتهم. كانت تلك هى قضايا الساعة، لا قضية الاتحاد، لسوء حظ بريطانيا[(٢)]. وحذر فرير حكومته من أن السياسيين الهولنديين فى المستعمرة، رغم أنها قلة قليلة، يعملون، بدأب وقوة، على دعوة مستوطنيهم إلى معارضة التدخل البريطانى فى الترنسفال، ويحذرون وزارة سبريج من تقديم أى تأييد لقضية الاتحاد[(٣)] وأحس سبريج بأنه مضطر إلى الإستماع لتحذيرهم، حتى لا يفقد كرسى الوزارة، على الرغم من أن هذا يعنى إغضاب بريطانيا، وهكذا لم تختلف وزارة سبريج الانجليزية عن وزارة مولتينو الهولندية حيال القضية الاتحادية والسياسية البريطانية[(٤)]. وإزاء ذلك طالبت الصحافة البريطانية بإلغاء دستور الحكم الذاتى فى مستعمرة الرأس، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة للوصول

---

(١) C.O. 48. 513, PP. 245-246.

درجت حكومة المستعمرة علي تغيير مناطق إقامة القبائل باستمرار، مما يترتب عليه صعوبة تحديد مكان فنجولاند، علي سبيل المثل، بدقة كافية لاختلاف معزلها من عام لآخر لاستمرار زحزحتها شرقاً مع ضغط الاستيطان الأبيض.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 385.

(٣) Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 415, 418.

(٤) Schreuder, D.M.: Op. Cit., PP. 66, 265.

إلى الاتحاد[1].

كان على وزارة سبريج أن تنزع سلاح الباسوتو إذاً وسط الضغوط البريطانية عليها لإرغامها على دخول الاتحاد وقيادته. وواجهت الوزارة موقفا حرجا على الصعيد العسكرى، بفضل ثبات وشجاعة الباسوتو، الذى لم يستسلموا، بعد قليل من التهديد، كما كان متوقعا. وأرغم سبريج على المضى حتى النهاية، حتى لا يتراجع أمام ثباتهم[2].

وفى أبريل ١٨٨٠ عاد الأحرار فى بريطانيا إلى الحكم برئاسة جلادستون، وتولى لورد كيمبرلى وزارة المستعمرات (١٨٨٠ - ١٨٨٢). وبدأ كيمبرلى من فوره بالضغط على وزارة سبريج، لتحقيق أهداف بريطانيا الاتحادية فى جنوب أفريقيا. فأظهر تعاطفه مع الباسوتو وأنكر تحمل أية مسئولية عما يفعله سبريج بهم، وذكر أن المستعمرة، التى تتمتع بالحكم الذاتى، حرة فى استخدام قواتها، ولكنه رفض حقها فى استخدام قوات الإمبراطورية البريطانية فى هذه المعارك مطلقا، سواء ضد الباسوتو أو غيرهم من القبائل. واحتفظ لنفسه بحرية الحركة فى أية تسوية تتم[3].

دب الوهن فى وزارة سبريج، فهى وزارة انجليزية لا يتعاطف معها الهولنديون والإقليم الغربى، وتضغط عليها حكومة الامبراطورية البريطانية، وتعانى الضعف فى موقفها إزاء الباسوتو، وتصارعها ناتال فى السيطرة على تجارة المناطق الداخلية من الجنوب الافريقى[4]. ولتعويض خسائره زاد سبريج

(1) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 385

(2) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Cecil Rhodes, The Colossus of South Africa, New York, 1963, PP. 70-71.

(3) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 490-491.

(4) C.O. 48. 512: P. 48.

الضرائب المفروضة على الباسوتو، وأبدى عزمه على مصادرة جزء من باسوتولاند، هو أقليم كوثنج، كتعويض عن النفقات التى تكبدتها المستعمرة فى حرب سيده موروسى [١].

أبدى ليتسى Letsie ابن موشيش، والزعيم الأعلى للباسوتو ميله للاستجابة لنزع سلاح القبيلة، تجنبا لدخول الحرب. وقد حدد البرلمان أبريل ١٨٨٠ كآخر موعد لتقديم الأسلحة، ولكن ليروثودى Lerothodi ابن ليتسى وعميه مولابو Malapo وماسونا Masupha ثم الزعيم ليزوانا Lesoana أبوا جميعا تسليم الأسلحة. فدخلت شرطة مستعمرة الرأس باسولاتولاند، ولم يعد ثم سوى القتال وإراقة الدماء [٢]. وقد حاول الباسوتو تجنب الحرب. فأرسلوا وفدا إلى برلمان مستعمرة الرأس، ولكن إصرارهم على المحافظة على أسلحتهم، واصرار البيض على أخذها أدى إلى فشل مهمة الوفد، وتوتر الموقف حتى اندلعت الحرب فى سبتمبر ١٨٨٠، بصفة رسمية [٣]. وأمتدت أعمال العنف إلى جريكوالاند الشرقية وتيمبولاند، وبعض القبائل الأخرى جنوب جبال دراكنزبرج، فارتبك سبريج ووزراؤه، بينما بدأ الباسوتو يحرزون انتصارات خاطفة باهرة، على قوات الحرس الوطنى. وسمحت الدولة الحرة للمستعمرة باستخدام أراضيها كقواعد لعملياتها ضد الباسوتو، بل وأرسلت بعض قواتها، لمساعدة القوات المستعمرة فى ميدان القتال [٤].

حاول سبريج تخطى الازمة والحصول على تأييد بريطانيا العسكرى بتأييد المشروع الاتحادى أخيرا. ولكنه قوبل بمعارضة الساسة الهولنديين، وقد حاول

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 387.
(٢) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 491.
(٣) Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 106.
(٤) Theal, G.M.: Progress of South Africa. PP. 421, 426.

سبريج إقناع البرلمان، فى جلساته بين ٢٢ و ٢٦ يونيو ١٨٨٠، بأنه قد آن الأوان أن تولد مواطنة جنوب أفريقيا البيضاء فى كل الدول البيضاء فى المنطقة، وأن ينتهى بمولدها الانقسام القائم. وذكر إن التعاطف مع الترنسفال هو دليل على الاتحاد، لا على الانقسام، ووصف ضم الترنسفال بأنه كان خطأ، إلا أنه صار واقعا، يجب استثماره لصالح قضية الاتحاد، على أمل منح الترنسفال حكما ذاتيا، استجابة لمشاعرها الاستقلالية، وأكد سبريج أن الاتحاد سوف يمكن البيض من معالجة المشكلة الوطنية علاجا جذريا متكاملا. ورغم جهاد سبريج فقد رفض الافريكانريون التخلى عن استقلال الترنسفال، أو الاضطلاع بمهمة توحيد جنوب أفريقيا نيابة عن بريطانيا، لأن هذا كفيل بأن تبوء مستعمرة صغيرة بعبء إمبراطورية كبيرة. وتمكن هوفماير من جمع الأصوات الكفيلة برفض اقتراح سبريج، وأكد أنه على قدر ما تنفق بريطانيا فهى تتحمل المسئولية، وليس لها أن تطلب إلى مستعمرة الرأس أن تتحمل مسئولياتها أو أن تقدم لها المساعدة فى إضاعة استقلال الترنسفال. وهكذا دمر هوفماير اقتراح سبريج ودمر معه آخر فرصة لقيام اتحاد جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية [١].

فى ١٢ أغسطس ١٨٨٠ عزل جلادستون سبريارتل فرير، رغم غضب الملكة فيكتوريا، وعين بدلا منه سيرهيركليز روبنسون فى منصب المندوب السامى لجنوب أفريقيا وحاكم عام مستعمرة الرأس وقد جاء عزل فرير تتمة لعمليات الفشل المتوالى الذى انتاب المشروع الاتحادى البريطانى فى جنوب أفريقيا، الذى كان قد عين لتنفيذه [٢].

وفى نفس الوقت، وبعد فشل سبريج فى مسألة الاتحاد، لم يعد أمامه

(١) Shrender, D.M.: Op. Cit., PP. 74-77.

(٢) راجع الفصل الرابع اتحاد جنوب افريقيا.

سوى أن يدعم تعاونه مع الافريكانريين إن أراد بقاء وزارته فى الحكم. ومن ثم فإنه فى اجتماع فى بيت هوفماير فى كيب تاون، ضم سبريج وقائدى الترنسفال كروجر وجوبرت والبرلمانيين الافكريكانريين فى مستعمرة الرأس، أعلن سبريج تأييده لعودة استقلال الترنسفال. وبهذا صار سبريج الجواد المطواع للمندوب السامى أكثر طواعية لقادة الافريكانريين [١]، وصار هوفماير، فى نفس الوقت، يضطلع بدور قيادة الافريكانريين فى برلمان المستعمرة، وفى مزارعها على السواء[٢].

استهل المندوب السامى روبنسون عمله، فى ٢٢ يناير ١٨٨١ بالاهتمام بأمرين، أولا: حل المشاكل الناجمة عن ثورة البوير فى الترنسفال ضد الحكم البريطانى، بما يكفل بقاء هذا الحكم، ثانيا: الوساطة بين مستعمرة الرأس وزعماء الباسوتو[٣]. ولكن لما فقد البوير أملهم فى تعديل الموقف البريطانى، فى ظل وزارة جلادستون، الذى كان يؤيدهم، قبل اعتلائه كرسى الوزارة، بدأوا الحرب ضد الحامية البريطانية ونجحوا فى اختطاف نصر باهر فى معركة ماجوبا Majuba، مما مكنهم من توقيع اتفاق بريتوريا، فى ١٨٨١، مع الحكومة البريطانية. وكان هذا النصر كبير التأثير على الأحداث، فلم تستعد الترنسفال استقلالها فقط، بل التهبت أيضا مشاعر أفريكانرى مستعمرة الرأس، واستيقظ فيهم إحساسهم الوطنى وزهوهم القومى، وتنبهوا إلى أن بوسعهم، ما داموا يشكلون أغلبية البيض فى المستعمرة، أن يقودوا ويوجهوا المستعمرة البريطانية[٤].

وبينما كانت الحياة تدب في الروح الوطنية الافريكانرية، فإن وزارة سبريج

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 386.
J.R., William Henry Vacher: Op. Cit., P. 16.

(٢) Hofemeyer, J.H.: Political Development, 1872-1886, P. 504.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 390.

(٤) Schreuder, D.M.: Op. Cit., PP. 94, 180-182.

«الانجليزية» كانت تترنح، فهى لم تحقق نصرا حاسما على الباسوتو، الذين اثبتوا صلابة فى القتال، مثلما أثبتوا من قبل صلابة فى التفاوض، قبل الحرب، وحتى عندما بدأت قوات المستعمرة تحقق الإنتصارات، كان هذا بالاستغلال الذكى لخلافاتهم والوقيعة بين زعمائهم، كما تميزت هذه الانتصارات بفداحة خسائر المستعمرة فى الأرواح(١).

قبل زعماء الباسوتو وساطة المندوب السامى روبنسون وتحكيمه، وقد جاء الباسوتو تحكيم روبنسون استجابة لثقتهم فى الحكومة البريطانية فوق ثقتهم فى أية قوة أوربية فى المنطقة، وهى ثقة المضطر للقبول، لا الساعى للترحيب بأى وجود أبيض. أما سبريج فقد قبل الوساطة بعد أن طلب إليه روبنسون، باسم حكومته، أن يوقف تردى الأوضاع، حتى لا يتحرج الموقف البريطانى بخوض حرب أخرى ضد الباسوتو بعد حربها ضد البوير، فى وقت تعانى فيه من تفجر الأزمة الايرلندية ، ومن قلب البوير فى مستعمرة الرأس ظهر المجن لبريطانيا، مطالبين بحرية الترنسفال، ومهددين بتكوين جمهورية أفريكانرية موحدة، وهو الحلم الذي بدأ الافريكانريون يتغنون به بإلحاح، وقد أراد روبنسون حل مشكلة باسوتولاند ومشكلة الترنسفال، حتى لا تؤثران على ولاء الأفريكانريين فى مستعمرة الرأس لبريطانيا(٢).

فى أبريل ١٨٨١ حكم روبنسون بعدم اقتطاع أى جزء من باسوتولاند، ووعد برد بنادق المحاربين المستسلمين إليهم، بعد دفع مبلغ بسيط من المال كرسم ترخيص لكل سلاح، وقضى بدفع غرامة قدرها خمسة آلاف رأس من الماشية، وبعض التعويضات للتجار البيض، وعند التنفيذ لم يسلم الباسوتو سوى بعض

(١) Theal, C.M.: Op. Cit., P. 461.
(٢) Schreuder, D.M.: Op. Cit., PP. 147, 149, 164.

البنادق القديمة. وبذا أصابوا هيبة الحكومة البيضاء في الصميم، ونالوا شرف القتال، واحتفظوا بأسلحتهم. وكان هذا فشلا ذريعا لوزارة سبريج التى انفقت أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات على هذه الحرب[١].

كسرت حرب نزع السلاح العمود الفقرى لوزارة سبريج إلا أنها لم تقض عليها كان هذا يتطلب ضربة أخيرة جاءت من أحدث الأقاليم انضماما إلى المستعمرة، وهو جريكوا لاند الغربي، فقد تآلف الأعضاء البرلمانيون لهذا الإقليم مع جان هوفماير وسيسل رودس، فى مايو ١٨٨١، لرفض نفقات مد أحد الخطوط الحديدة إلى المنطقة. وبرفض هذا الطلب تم التصويت على طرح الثقة بالوزارة، وقذف بسبريج خارج السلطة[٢]، بفضل أصوات الأفريكانريين، فى أول تعاون بين رودس وهوفماير[٣]، وفوق كل هذا كان التصويت اختبارا حقيقيا لهوفماير، الذى نجح في جمع الأفريكانريين من حوله، باعتباره معبرا حقيقيا عنهم، وقائدهم المنتظر[٤].

والواقع أن وزارة سبريج قد فقدت الثقة، لسبب آخر غير مشكلات السكك الحديدية، وهو المشروع الاتحادي. لقد كان، كانجليزى، مؤيدا له من كل قلبه، وكان حياده عنه سياسة وحفاظا على الكرسى، وكان الافريكانريون يخشون أن يستجيب سبريج للضغوط البريطانية، ولكنهم كانوا من الحرص بحيث لم يسقطوا وزارة سبريج بسبب الاتحاد، بل بسبب السكك الحديدية، حتي لا يصطدموا مع الحكومة البريطانية. وبذا يمكن القول بأن الحركة الوطنية الافريكانرية أوتيت قدرا من النفاق توارى به الامبراطورية البريطانية، فلم يكن نمو هذه الحركة نموا حرا طليقا، بل كان فى ظل الضغط البريطانى[٥].

---

(١) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 491.
Saunders, Christopher: Op. Cit., PP. 106-8.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 390.
Marlowe, John: Cecil Rhodes, P. 49.

(٣) راجع تحالف هوفماير ورودس في هذا الفصل.

(٤) Hofemeyer, J. H. :op. cit., P. 505.

(٥) Rofinsn, Roland and Gallagher, John: Africa and the Victorians, P. 66.

جاءت ثالثة وزارات المستعمرة، وهى وزارة سير توماس سكانلين Thomas Scanlen إلى الحكم فى مايو ١٨٨١. وقد اتفق مع الحكومة البريطانية على إعادة باسوتولاند، مرة أخرى، إلى الحكم البريطانى المباشر، مستقلة عن مستعمرة الرأس. وهكذا احتفظ الباسوتو باستقلالهم، ولم يذوبوا، كغيرهم من القبائل، فى الحكم الأبيض، ولم يخضعوا، بالتالى، لحكم جمهورية جنوب أفريقيا المعاصرة(١). وقد عينت الحكومة البريطانية لباسوتولاند مندوبا مقيما Resident Commissioner فى مازيرو، كان يتلقى أوامره من المندوب السامى، مباشرة، ابتداء من عام ١٨٨٤(٢). وبذا تخلصت مستعمرة الرأس من مشكلة ادارة وحكم باسوتولاند،. وتفرغ ساسة الرأس لشئون مستعمرتهم وقد حكمت بريطانيا باسوتولاند بعد ذلك معتمدة على الزعماء على عكس نظام مستعمرة الرأس الذى كان مباشرا(٣).

نشاط الافريكانريين السياسى:

كان سقوط وزارة سبريج الانجليزية الروح، أمرا منطقيا يتمشى مع ما ميز هذه الفترة من نمو الشعور الوطنى بين الافريكانريين، وهزيمة بريطانيا فى ماجوبا، وفشل مشروعها الاتحادى(٤).

لم ينجح الحكم النيابى ثم وزارة مولتينو الذاتية فى دفع جموع الافريكانريين إلي المشاركة فى الحياة السياسية بشكل فعال. ولم يكن التدريب

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 398-400.
Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 100

كانت حكومة سكانلين قد استعانت بجنرال غوردون في تنظيم قواتها في باسوتولاند، ولكنه اختلف مع وزير الشئون الوطنية سوير Sauer، وذلك لمحاولته لتقسيم باسوتولاند، مما كان سيحدث حرباً بالضرورة. وقد انسحب غوردون إثر هذا الخلاف، وفضل رئيس الوزراء سكانلين الاستجابة لطلب الباسوتو بأن تحكمهم بريطانيا حكماً مباشراً، وكذا طلب الرئيس الاورنج براند بمنع الباسوتو من دخول دولته، طبقاً لمعاهدة الهوال نورث.

(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 462.

(٣) Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 109.

(٤) Headlam Cecil: The Race for the Interir, 1881-1895, P. 518(C.H.B.E.).

السياسي الذى قدمته مجالس الاقسام إلا أمرا محليا. غير ذى جدوى على المستوى العام(١). فهم لم يكونوا يعبأون بالسياسة إلا قليلا، بينما تشغلهم الخلافات الدينية ومشاكل الرعى والزراعة بشكل أكبر، ومن ثم كان تمثيلهم فى البرلمان قليلا من ناحية، وفاترا، من ناحية أخرى، ولم يشعروا بصدق تعبير البرلمان عن آرائهم ومشاعرهم، وقد زادت هذه المشكلة فى ظل إجراءات الحكم البريطانى بعدم الاعتراف بأنظمتهم ولغتهم، فصار صعبا على المستوطنين الافكريكانريين الذين لا يعلمون من اللغة الانجليزية إلا قليلا، أن يعبروا عن أنفسهم سياسيا. كذلك فقد كانوا يحيون منعزلين فى مزارعهم، لا يهتمون بالعالم الخارجى القريب والبعيد على السواء(٢). وهكذا تجمعت عوامل الجهل بلغة الغالب البريطانى ونقص الدربة والتنظيم السياسيين وعدم الاهتمام بالأمور العامة، لتجعل مساهمة الافريكانريين فى الحياة السياسية ضئيلة. فلم يتقدم كثير منهم لقيد أسمائهم فى القوائم الانتخابية، وحتى الذين فعلوا هذا منهم لم يكلفوا أنفسهم عناء التصويت. وفى عديد من الدوائر لم تحظ فكرة ترشيح أفريكانرى بقبول كبير. ونتيجة لهذا كان أغلب أعضاء البرلمان من سياسى المدن الكبرى الثلاث، وهى: كيب تاون وبورت اليزابيث وجراهامز تاون. وعلى هذا فرغم أن ثلثى السكان البيض كانوا من الأفريكانريين فإن أقل من ثلث أعضاء البرلمان كانوا يحملون أسماء هولندية، وكان أغلبهم من العائلات المتنجلزة، أى التى تقلد الانجليز والتى تعيش فى المدن(٣).

وقد سيطر على الأفريكانريين، قبل سبعينات القرن التاسع عشر شعور بالاستكانة للحكم البريطانى. ولكن شعورهم بالتميز عبر عن نفسه فى التمسك

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 393-394.
(٢) Williams, Basil: Botha, Smuts And South Africa, London, 1946, PP. 10-11
(٣) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 510.

القوى بأهداف العقيد البروتستنتية، على مذهب جون كالفن، كما ورثوها عن أجدادهم من القرن السابع عشر. فكانوا يصوغون حياتهم، فى مزارعهم المنعزلة طبقا للأنماط الحياتية المذكورة فى العهد القديم، وكانت المسيحية الكالفنية بالنسبة لهم ديانة وطنية فى آن واحد، وذلك بسبب وجودهم فى وسط تسوده الجموع الأفريقية الوثنية[1].

كانت الكالفنية هى مفتاح الشخصية الأفريكانرية، بحيث يجب أن تبتدى به محاولة فهم القومية الأفريكانرية، ولكن ليست الكالفنية الأولى، ولا المجردة، ولا حتى ما تطور عنها فى أوربا. أنها كالفنية أخرى خاصة، كالفنية فرضتها بيئة جنوب أفريقيا والخبرة الموروثة للافريكانرين، جيلا بعد جيل، فأوصلتهم إلى العنصرية البحتة والتبرير الفلسفى لها[2]. إنهم، فى نظر أنفسهم، شعب مختار، عليه أن يضطلع بعبء إدخال الحضارة إلى المتبربرين، مع المحافظة على نقاء دم هذا الشعب لأداء مهمته المقدسة، وحتى لا يذوب فى المتبربرين. وليس أحد بحاجة إلى تكذيب هذا الاختيار للشعب الأفريكانرى ولا تكذيب رسالته المزعومة، فحقيقة تكوينه من هولنديين وفرنسيين وألمان وبلجيك، تثبت أن النقاء المزعوم أمر مستبعد، وحقيقة إبادة قبائل أفريقية بكاملها ومعاناة الجوعى والمطحونين فى المعازل الجرداء، تثبت أية رسالة حملها الأفريكانريون إلى الأفارقة فى الجنوب الموبؤ، ولكن عنصرية الأفريكانرين أدت إلى نتيجة هامة هى استكانتهم للحكم البريطانى القوى، وليس الذوبان فيه[3].

(1) Hexham, Irving: Dutch Calvinism And The Development of Afrikaner Nationalism, PP. 195-6 (African Affairs, Vol. 79, No. 315, April 1980).

(2) De Klerk, W.A.: The Puritans In Africa, A Story of Afrikanerdom, London, 1978, PP. XIV, 125.

(3) Legum, Colin: Nationalism In South Africa, PP. 424-425 (Anene, Joseph C.& Brown, Godefrey N. Africa In the Ninteenth And Twentieth Centuries, Ibadan And London, 1968).

ولكن، فى السبعينات، ومع الحكم الذاتى، ومع ضم بريطانيا لمناطق وطنية أفريقية على حساب دولتى البوير، ثم ضم الترنسفال بدأت حلقات الجمود السياسى الأفريكانرى تتحطم، وبدأ الأفريكانريون يعبرون عن أنفسهم عن طريق الجمعيات الزراعية، التى أنشأوها على غرار جمعيات المزارعون الانجليز، الذين سبقوهم كثيرا فى هذا المجال[1].

على أن يقظة القومية الأفريكانرية كانت وثيقة الصلة بمشاكل الدين واللغة أكثر منها صلة بمشاكل الحكم والسياسة[2]. لقد بدأ القس دوتويت حركة تهدف إلى جعل اللغة الأفريكانرية لغة أدبية، تترجم إليها الكتب المقدسة والأعمال الأدبية الكبرى[3]. وكان هذا أمرا قوبل باستغراب، بل وبالرفض أحيانا حتى من الافريكانريين. فقد كانت اللغة الهولندية الأم، أو الفصحى هى لغة العبادة فى كنائس الافريكانريين، فى كل جنوب أفريقيا. ولكن لغة الحديث انحرفت كثيرا عن الهولندية الأوربية. وقد بدأ ناظر إحدي مدارس الافريكانريين المدعو ارنولدى بانيفيس Arnoldus Pannevis ، بالتعاون مع دوتويت، فى بارل حملة للدفاع عن المزارعين الافريكانريين، ولكنهما اختطا لنفسيهما خطا جديدا، هو استخدام اللسان الذى يلهج به الافريكانريون اللغة الهولندية، في الجمعيات والصحف، للدفاع عن مصالحهم[4]، علي أساس أن استخدام لغة الحديث سيسهل تقبل الافريكانريين، الذين لا يفهمون الهولندية الفصحى إلا فى مجال الدين والكنيسة، للأفكار الجديدة ويشجعهم على ممارسة دور نشط فى الحياة السياسية. وقد انشا كلاهما جمعية سكان جنوب افريقيا الأصليين[5]، Di

---

(١) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 501-2.
(٢) Hexham, Irving: Op. Cit., P. 196. Deklerk, W.: Op. Cit., P. 71.
(٣) Marais, J.S.: Op. Cit., P. 16.
(٤) Schreuder, D.M.: Op. Cit., PP. 111-113. Ward, W.E.F.: A History of Africa, P. 125
(٥) Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 25. Davenport, T.R.H.: Op. Cit., PP. 80-1.

Genoatskap Van Regte Afrihaners وحددا هدفها في "الدفاع عن لغتنا وشعبنا وأمتنا".وذلك في عام ١٨٧٥. وأفسحت جريدة Die Afrikaanse Patroit، التي كانت باكورة أعمال الجمعية، والتي كان يحررها أخود وتويت، جل صفحاتها للدعوة الافريكانرية(١). وهكذا جاء الرد علي محاولات بريطانيا لنجزة الافريكانريين. صحيح أنه جاء متأخراً، إلا أنه كان حاسماً وقوياً، ومصمماً علي الحفاظ علي التراث الافريكانري وتقويته(٢).

علي أن الطريق لم يكن معبداً أمام القومية الافريكانرية، بل كان شاقاً طويلاً فهي تنمو في ظل الحكم البريطاني وحرب الباسوتو، ويمكن القول بأن الانجليز والوطنيين هما العدوان التقليديان للافريكانرية(٣). ومن ذلك زادت حاميتها في المستعمرة، مع انتعاش الوطنية الافريكانرية(٤). ولهذا راعي القادة الافريكانريين عدم التطرف، وكانت ممارستهم السياسية، طوال القرن التاسع عشر تكتسي ببعض النفاق. وقد كان هناك خلاف بين الافريكانريين أنفسهم، فعارض بعضهم بجعل اللغة الافريكانرية لغة أدب وصحافة. وانضم المتحمسون للغة الهولندية الفصحى إلى المتدينين، ليعارضوا جميعاً دعوة الجمعية لترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الافريكانرية. وكان من بين المعارضين، للسببين معا، الثقافة العالية والتدين، جان هوفماير(٥)، النجم الصاعد في عالمى الصحافة والسياسة. ولكن بعض الكتب صدرت ، باللغة الافريكانرية محدثة آثارها الثقافية والسياسية(٦).

---

(١) C.O. 879. 46, P. 385.

(٢) Kruger, D.W.: Op. Cit., P. 335.

(٣) Legum, Colin: Nationalism In South Africa, P. 424.

(٤) Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 223.

(٥) ينتمي هوفماير لأسرة هولندية الأصل، كانت تعيش على الزراعة والرعى فى ضواحى كيب تاون، منذ منتصف القرن الثامن عشر، وقد بدأ يظهر نجمه في عالم الصحافة في الستينات، وكان من المخلصين للكالفنية، على صفحات جريدة De Volksfriend أي صديق الشعب، والتي كانت تصدر بالهولندية منذ تأسيسها في عام ١٨٦٢. وقد صار محررها الحقيقي في سن السابعة عشرة، ونجح في تطويرها حتي صارت من القوة بحيث ضمت جريدة هولندية أقدم هي Afrikaan في عام ١٨٧١. وقد كرس هوفماير نفسه للعمل من أجل تعاون عنصرى البيض، رغم الظروف المؤدية إلى صدامهما. وكان متحفظاً بالفطرة، لا يميل إلى توجبة القومية الافريكانرية المتيقظة ضد بريطانيا، الإمبراطورية القوية.

(٦) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 503.

وفي عام ١٨٧٨ أسس هوفماير، تبرماً من فرض وزارة سبريج ضرائب مرتفعة على المزارعين المنتجين للخمور في الإقليم الغربي، جمعية فرنيجنج لحماية المزارعين الافريكانريين. The Beoren Beschermings Vereeniging ولم يكن هذا هو هدفها الوحيد. فلقد أراد هوفماير وضع حد للخمور والعجز عن التعبير عن الذات، الذي ميز المستوطنين الافريكانريين. وسرعان ما صارت هذه الجمعية منتداه السياسي الذي صعد به، بعد أول انتخابات برلمانية، وبعد عام واحد، إلى البرلمان، ليصبح بعد عدة مناقشات برلمانية قائد الحزب الافريكانري فيه، والذي ضم كل النواب المتحدثين بالافريكانرية[١].

في أعقاب لوم الحكومة البريطانية لمندوبها السامي فرير، أصدر دوتويت إعلاناً بالمبادئ لما صار، فيما بعد، أقوى الأحزاب السياسية في مستعمرة الرأس البريطانية، وهى الرابطة الافريكانرية The Afrikaner Bond وقد اختلفت الرابطة الافريكانرية في كثير من الوجوه، عن الجمعيات التي سبقتها إنها ليست جمعية محلية لحماية المزارعين، وهي تهتم بهذا بالطبع لكنها حركة بأسرها، لأعضائها إدارك واسع وأهداف محددة، أنها حزب سياسى يقوم على قواعد العقيدة الكالفنية[٢]. ويعلم الافريكانريون منذ اليوم الأول لتأسيس الرابطة، أنها مفتوحة لبني عمومتهم في جمهورية الأورنج، وفي الترنسفال، سواء بسواء مع أفريكانريي مستعمرة الرأس، وأن هدفها ليس اتحاد جنوب افريقيا فقط، بل اتحادها تحت علم الافريكانريين . ورغم فتور حركة الانضمام إلى الرابطة، في

(١) Ibid., Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 395.

(٢) C.O. 879. 46. P. 385, No. 388 A.
Theal, G.M.: Op. Cit., P. 471. Hexham Irving: Op. Cit., PP. 197-198.

أيامها الأولى، فإن حرب الترنسفال وفرت لها وقود الانطلاق حتى اعتبرها البعض مسئولة عن ميلاد القومية الافريكانرية. لقد بعثت حرب الترنسفال في الافريكانر، وبخاصة بعد نصر ماجوبا، شعوراً جديداً، لقد ايقظت حسهم القومي وانتشر التآلف والتعاطف بينهم كالنار في الهشيم، بحيث لم يعد في المستعمرة أقليم ليس به فرع للرابطة الافريكانرية[1]. وتلاشت أمام هذه المشاعر حدود مستعمرة الرأس مع دولة الأورنج، وحدود دولة الأورنج مع الترنسفال، لقد صار الافريكانريون يشعرون بأنهم أمة واحدة. واستمر التيار القومي مندفعاً في القنوات الجمهورية، بحيث تلاشت أمام اتجاه دي ويت والرابطة الافريكانرية كل دعوة للتعاون والتعايش مع البريطانيين، وهذا هو اتجاه جان هوفماير[2].

كانت هذه المشاعر القومية من القوة، بحيث طلبت وزارة المستعمرات أن تتجنب القوات البريطانية المتجهة إلي ميدان القتال في الترنسفال المرور بأراضي مستعمرة الرأس، وأن تمر من مستعمرة ناتال، وقد زاد من صعوبة الموقف بالنسبة للحكومة البريطانية، أنه كان عليها في نفس الوقت أن تواجه مشاكل أوروبية أكثر أهمية لها من مشاكل جنوب افريقيا، وعلي رأس هذه المشاكل تأتي المشكلتان المصرية والايرلندية. ومن ثم استجابت لرغبات الترنسفال الاستقلالية، حتي لا تصير هناك ايرلندا أخري في جنوب افريقيا[3]. وقد كان تلازم هذه المشاكل من أكثر العوامل تأثيراً علي قرار جلادستون، رئيس الوزراء البريطاني، بالاستجابة لمطالب الترنسفال الاستقلالية، بحيث كان مستحيلاً أن ينتهج هذا النهج، لو لم يكن يجابه مشكلتي مصر وايرلندا، في نفس الوقت[4].

---

(١) C.O. 879. 45. P. 144, No. 323.

(٢) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., PP. 503-504.

(٣) Schrender, D.M.: Op. Cit., PP. 112, 327.
And Maquard, Leo: Story of South Africa, PP. 196-197.

(٤) Robinson, Roland And Gallagher, John: Op. Cit., PP. 68-72.

لم يكن خط دوتويت هو الذي سيطر على الرابطة الافريكانرية، فيما بعد، ولكن خط هوفماير المعتدل. ولكنه كان معتدلاً بحكم الظروف المحيطة به، التي تدفعه لعدم إظهار ما يؤمن به، وليس بحكم الطبع والنشأة. فكلا الخطين يستهدف رفعة القومية الافريكانرية. وكلاهما لا يبتغي الإبقاء على سيطرة أحد عليها، ولكن مواجهة كل خط منهما لهذه السيطرة هو الذي اختلف، أما القومية الافريكانرية ذاتها فواحدة. إنها نشأت في احضان المسيحية والكنيسة الهولندية المستصلحة. لقد كانت استلها ما بوبريا للمسيحية والكتاب المقدس، طوعها إلي إطار فكري ثابت، عمل على صياغة حياة الافريكانريين في شكل ديني له قداسة معينة، وطوع الكتاب المقدس لقبول أفكار العنصرية والقومية الافريكانرية[1].

وقد نظمت الرابطة نفسها في أنحاء المستعمرة، وافتتحت لها فروعاً في أقاليمها جميعاً، حتي ذات الأغلبية البريطانية. وعقدت اجتماعها السنوي للجمعية العمومية، مكوناً من ممثلي الفروع المختلفة، واختارت أميناً للصندوق وسكرتيراً عاماً، ثم انتخبت أعضاء اللجنة التنفيذية، وكونت بالتالي أول حزب سياسي منظم في المستعمرة[2].

كان أول فرع للرابطة، خارج مستعمرة الرأس، قد نشأ في دولة الأورنج الحرة في عام ١٨٨٠، بعدما أعلنت الرابطة تأييدها للترنسفال، وانتهاجها خطاً معادياً للبريطانيين، بكل وضوح، مؤيداً لكل افريكانري الجنوب الافريقي[3]. وقد تزعم فرع الرابطة في دولة الأورنج القاضي الأكبر ريتز Ritz والصحفي بوركينهجين Borckenhagen. وفي الترنسفال رفع بول كروجر شعار افريقيا للافريكانريين. ولكن في مستعمرة الرأس، صار هوفماير وزيراً في وزارة توماس

(١) Hexham. Irving: Op. Cit., P. 197.
(٢) C.O. 879, PP. 374-375.
(٣) Marais, J.S.: The Threat of An Independent South Africa. P. 83.

سكانلين، التي خلفت وزارة سبريج، بينما أصبح دوتويت وزيراً في أول وزارة ترنسفالية بعد نيل الاستقلال في ١٨٨١. وقد دعا دوتويت إلي تدعيم الاستقلال الافريكانري، وقيام الولايات المتحدة لجنوب افريقيا، تحت العلم الافريكانري. ومن هذا المنطلق هاجم الرئيس الأورنجي براند والصحفي جان هوفماير باعتبارهما أداة طيبة في أيدى السلطة البريطانية، واتهما بالتردد، ودعا افريكانري مستعمرة الرأس إلى لفظ كل ما هو بريطاني ورفع العلم الافريكانري علي كيب تاون، وإن كانوا حقاً افريكانريين[1].

كان طبيعياً أن يختلف موقف دوتويت، عضو وزارة حكومة الترنسفال المستقلة عن موقف هوفماير عضو وزارة مستعمرة الرأس البريطانية. كان هوفماير ينتهج خطاً يتعايش مع الوجود البريطاني الذي يرفضة دوتويت، وأزداد له رفضاً بعد أن توغل إلى أقصى الشمال، في الترنسفال. وقد أكد هوفماير أن أهداف دوتويت الانفصالية ستجلب المخاطر إلي المنطقة. إن هوفماير، كدوتويت، يقبل الرأي القائل بأنه يوماً ما ستنفصل جنوب افريقيا عن الإمبراطورية البريطانية ، ولكنه يعتقد أن هناك الكثير الذي يجب أن يفعل قبل أن يصبح هذا الرأي واقعاً سياسياً. وأن أهم شئ يجب أن يفعل هو تحقير هذه الفكرة الإنفصالية، في هذا الوقت، علي أساس تهديدها الخطير للتطور السلمي والتدريجي لمستعمرة الرأس[2]. ورأي هوفماير تركيز نشاطه السياسي للوصول إلي هدفين بسيطين، هما: المساواة التامة بين البريطانيين والافريكانريين، واتحادهما معاً اتحاداً وثيقاً لتحقيق المصالحة والترابط والتعاون، على النمط السويسرى أو الكندي، حيث تتعايش عناصر سكانية مختلفة القوميات[3].

---

(1) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 395.
Cook, E.T.: A Far Ranging Boer Conspiracy PP. 40-42. (Caldwell, Theodore C. The Anglo-Boer War, Massachusettes, 1968).

(2) Hofemeyer, J. H. Op. Cit., P. 504.

(3) Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 24.

تركزت القوة الفعلية للرابطة الافريكانرية في مستعمرة الرأس، علي الرغم من انتشار فروعها في الترنسفال والأورنج. ولم يكن لدوتويت أن يدير أمور الرابطة من الترنسفال. كان الترنسفال دولة افريكانرية بالفعل، أما مستعمرة الرأس فكانت أرضاً بريطانية يعيش فيها مستوطنون بيض غالبيتهم من الافريكانريين ومن ثم كانت الرابطة هي إطارهم السياسي الذي يعبرون، من خلاله، عن أنفسهم، تماماً مثلما كانت الدولة تعبيراً سياسياً عن افريكانرى الترنسفال، ولئن تمكن هؤلاء من الاستقلال عن بريطانيا، فإن مستعمرة الرأس لا تستطيع الإفلات من قبضة الإمبراطورية البريطانية، لما لها من موقع استراتيجي تتمسك به هذه الامبراطورية، فضلاً عن الحامية والمستوطنين البريطانيين، ورباط المصالح المشتركة بين المستعمرة والامبراطورية في مواجهة الأفارقة. من هنا كان الولاء الافريكانري لبريطانيا ولاء اكتسبوه بالمولد، لا بالعاطفة القومية، كولاء الفرنسيين في كندا. فالافريكانريون يؤكدون أنهم سوف يقاتلون مع بريطانيا ولأجلها أية دولة في العالم، عدا دولة تتكون من شعب تربطهم به رابطة الدم، كشعب الترنسفال أو شعب الأورنج. والافريكانريون متأكدون أنهم لن يحظوا بما يتمتعون به من حرية في ظل العلم البريطاني ، لو ساق الصراع الدولي إليهم فرنسا أو المانيا[1].

امتلك هوفماير الغضب، هو ومؤيديه المثقفين، حين رأي أعضاء جمعيته في فيرينيجنج ينضمون إي الرابطة الافريكانرية، بقيادة دوتويت، وفشلت محاولات هوفماير لاستعادتهم. ولكن ابتعاد دوتويت عن الخط الديني المحافظ، الذي ينتجه غالبية الافريكانريين، أفقده تعاطف زملائه في حزب الرابطة

(1) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 470.
Jr., William Henry Vatcher: Op. Cit., P. 25.

الافريكانرية، الذي كان حزباً سياسياً كالفنيا في آن واحد، فراحوا يتراجعون عن تأييده إلي أن التقوا بمنافسه جان هوفماير[1]. وقد اكتسب هوفماير حبهم بما حقق من انتصارات في قضية استخدام اللغة الهولندية في البرلمان، ثم كلفة تعليم في المدارس العام، ومساواتها باللغة الانجليزية، بعد تعديل القانون بالقانون رقم واحد لسنة ١٨٨٢، ويدفاعه المستمر عن مصالح المزارعين الهولنديين، في مواجهة مصالح التجار والمعدنين، وهم بريطانين أساساً[2].

مال هوفماير إلى التحالف مع الرابطة الافريكانرية، علي الرغم من اختلافه مع الروح الذي بثه دوتويت بين صفوف رجالها، والداعي إلي الاستقلال عن بريطانيا، صاحبة الولاء علي الافريكانريين، والتي نشأوا في ظل علمها[3]. وعلى الرغم من عدم قبوله التعاون مع كروجر الرئيس الترنسفالي، ونائبه جوبرت، لتطرفهما وعدم تقديرهما لظروف الافريكانريين فى مستعرة الرأس. وكان هدف هوفماير من التحالف مع الرابطة هو انتهاز فرصة غياب رجلها الأول دوتويت في الترنسفال لاحتواء الرابطة.وقد نجح هوفماير في عقد مؤتمر مشترك بين الرابطة الافريكانرية وجمعية فيرنيجنج في ريتشموند Richmond، حيث تم تحقيق الاتحاد بينهما، وصارت لهوفماير يد مطلقة في الرابطة الافريكانيرية، بحيث نجح في تحويلها تدريجياً عن روح العنف الذي غرسه دوتويت[4].

وبهذا فقد دو تويت سيطرته علي الرابطة، بل ونفوذه القوي في المستعمرة مما سبب له ضيقاً شديداً من هوفماير[5]. ومنذ ذلك الحين نجح هوفماير في إقناع

---

(١) Hexham, Irving: Op. Cit., P. 198.

(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 470.
Johnston, Harry H.: Op. Cit., P. 276.

(٣) Hancock, W.K.: Op. Cit., PP. 26-27.

(٤) De Klerk, W.: Op. Cit., P. 71.
Marlowe, John: Op. Cit., PP. 74-5.

(٥) C.O. 879; P. 385.

أتباعه بأن يقظة القومية الافريكانرية لا يعني التخلص من الرباط الامبراطوري البريطاني، بل أن يجد الافريكانريون وسائل التعبير السياسي عن مكنونات أنفسهم وعن رغباتهم الطبيعية، حتي يمكن أن يتعاملوا مع البريطانيين علي قدم المساواة[1]. مستغلين في ذلك هذا القدر الكبير من الحرية الذي يتيحه لهم نظام الحكم البريطاني[2].

هيمنة الرابطة الافريكانرية على الحياة السياسية:

تشكلت وزارة سكانلين، بعد سقوط وزارة سبريج، من عناصر مختلفة مما يجعلها وزارة انتقالية مهدت للسيادة المطلقة للرابطة الافريكانرية، فقد ضمت إلى جانب رئيس الوزراء سكانلين مولتينو، بطل الحكم الذاتى الهولندى وهوفماير، النجم الساطع، وميريمان الانجليزى الليبرالى، وقد استقال مولتينو سريعا، لكبر سنه، واستقال هوفماير، لاستحالة تعاونه مع ميريمان، إلا أن هوفماير استمر يؤيد الوزارة بعد ذلك[3]. ومنذ ذلك الحين مال هوفماير إلى عدم تحمل مسئولية الحكم مباشرة، بل يترك أحد المؤيدين له يتولى الوزارة، ويدعمها بوزراء من الرابطة، وطالما ظلت الوزارة تسترضيه وتطيعه، استمرت فى الحكم، وإلا أطاح بها حزبه القوى[4]. وكان تكتيك هوفماير هذا دليلا على نضج سياسى وحنكة. ذلك أنه كان يعلم أن تولى حزبه الحكم سيثير عداء العنصر الانجليزى المدعوم بقوة الامبراطورية كلها. ومن هنا فضل تحقيق أهدافه عن طريق الآخرين ،مثلما فعل مع رودس فيما بعد[5].

---

(١) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 503.
(٢) Cock, E.T. Op. Cit., P. 43.
(٣) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 505
(٤) C.O. 48. 5-3, PP. 4-12
Theal, G.M.: Op. Cit., P. 471.
(٥) Flint, Hohn: Op. Cit., P. 158.
Marlowe, Hohn : Op. Cit., P. 75.

تمكنت الرابطة الافريكانرية، فى عهد وزارة سكانلين، وحتى ١٨٩٦ من السيطرة على الحياة السياسية فى المستعمرة. ويمكن القول بأنها كانت الحزب السياسى الوحيد ذى التنظيم الفعال المتغلغل فى كل دوائر المستعمرة الانتخابية، خلال ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر(١). وكان على هوفماير أن يختار رئيس وزراء المستعمرة، مرة بعد أخرى، منذ وزارة توماس سكانلين فى ١٨٨١. وكان على رؤساء الوزارات الانصياع لما تمليه عليهم الرابطة وإلا اقترعت بسحب الثقة، واستبدلت بمن لا ينصاع مطواعا موافقا لآرائها وبرامجها(٢). وفى ظل هذه السيطرة بدأ نفوذ العنصر الانجليزى يتضاءل فى مواجهة تزايد النشاط السياسى المتيقظ للافريكانريين(٣).

وجه رئيس الوزراء سكانلين نظر المسئولين البريطانيين إلى أن عصرا جديدا قد بدأ فى كبرى مستعمراتهم فى الجنوب الأفريقى، وأن على بريطانيا أن تعلم بهذا مبكرا، حتى تحسن التعامل مع العصر الجديد وفقا لروحه. وأكد سكانلين لهؤلاء المسئولين أن بريطانيا تواجه فى المنطقة المسألة الهولندية، جريا على مسميات العصر، كالمسألة الايرلندية والمسألة المصرية. وبالتالى فعلى بريطانيا أن تسمع، جيدا، للرابطة الافريكانرية، ليس فقط فى المسائل التى تهم مستعمرة الرأس، بل أيضا فى قضية الترنسفال، وإذا كان ذلك كذلك فالرابطة تؤيد استقلال الترنسفال(٤).

أحرزت الرابطة عدة انتصارات، فى ظل وزارة سكانلين، تتعلق بالمساواة

---

(١) Marais, J.S.: The Fall of Kruger's Republic, Oxford, 1961, P. 51.

(٢) Davenport, T.R.H.: Op. Cit., P. 82.

(٣) Johnston, Harry H. : Op. Cit., P. 276.

(٤) Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 373.

عن استعادة استقلال الترنسفال، ومفاوضات ١٨٨٤، انظر السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق.

بين اللغتين الانجليزية والهولندية، وحماية المزارعين الافريكانريين جمركيا. وقد ازدادت الرابطة، في الانتخابات البرلمانية في ١٨٨٤، قوة إلى قوتها، وحصلت على مزيد من المقاعد، وزادت بالتالي سيطرة هوفماير على الرابطة، وسيطرة الرابطة علي البرلمان، وسيطرة البرلمان على الحكومة. وتضاءلت بالتالي، امكانيات المعارضة في التصدى للقوة النامية للرابطة. وقد تركزت المعارضة في حزبين رئيسيين، وهما حزبان انجليزيان أولهما، وأقواهما مجموعة سير غوردون سبريج، والتى تضم المزارعين المتحدثين بالانجليزية في الأقليم الشرقى، وفي الموانئ الشرقية، وبخاصة في ايست لندن وبورت اليزابيث، وكان هذا الحزب معاديا للهولنديين والوطنيين، مثلما يعادى حزب الرابطة الانجليز والوطنيين معا. أما الحزب الثانى، فهو حزب الأحرار بقيادة جيمس روز اينز James Ross Innes وميريمان وسوير Sawr. وكان أضعف الأحزاب الثلاثة، ومؤيدا لحقوق الأفارقة السياسية، وإلى حزب الأحرار هذا ينسب ما شاع عن الانجليز من ليبرالية وعدم عنصرية، ولكن الواقع إن هذا الحزب إنما مثل فقط قلة من علية المثقفين. أما غالبية انجليز المستعمرة فمثلهم تمثيلا حقيقيا حزب سبريج، وكان انقسام الانجليز إلى حزبين أحد الأسباب الرئيسية في ضعف معارضتهم للرابطة الافريكانرية[١].

وفي أواخر عام ١٨٨٣ وأوائل عام ١٨٨٤ بدأت في لندن المفاوضات بين الحكومة البريطانية ووفد دولة الترنسفال المستقلة، والتى انتهت بتوقيع معاهدة لندن، وحاولت الحكومة البريطانية، خلال مفاوضاتها، أن تحقق حد أدنى من الاتحاد بين دول جنوب أفريقيا البيضاء، فدعت وفودا لها للحضور إلى لندن، وقد ترأس وفد مستعمرة الرأس رئيس الوزراء سكانلين، إلا أنه تنفيذا لتوجيهات

(١) Roux, Edward: Time Longer than Rope. A History of The Black Man's Struggle for Freedom In South Africa . U.S.A., 1966, P. 55.

برلمانه، التزم الحياد بين الامبراطورية والوفد الترنسفالى، باعتبار خضوعه للامبراطورية ومشاعره تجاه الترنسفال[1]. ورفض سكانلين كذلك الموافقة على مشاركة قوات المستعمرة فى حملة بتسوانا لاند العسكرية المقترحة، على أساس أن مستعمرة الرأس تتمتع بالحكم الذاتى، وليس لها شأن بدعم الوجود الامبراطورى فى أفريقيا الجنوبية[2].

جاءت نهاية التعاون بين سكانلين وهوفماير، نتيجة الخلاف حول مشاكل الأقاليم الوطنية التابعة لحكم المستعمرة، وبخاصة فى باسوتولاند الترانسكى، فقد أدى تضارب قرارات حكومة سكانلين إلى ضياع هيبتها، التى كانت تصرفات سبريج، من قبل، قد أضعفتها، وإزاء هذا التردى مال سكانلين إلى العودة إلى أحضان الحكومة البريطانية[3]. فأرسل ميريمان إلى لندن ليخلصه من باسوتولاند والترانسكى، وليسأل داوننج ستريت الموافقة على دمج هذين الإقليمين معا، وتولى الحكومة البريطانية حكمهما كمنطقة وطنية مستقلة[4]. وقد أعترض الحزب الافريكانرى على إعادة تدخل الحكومة البريطانية المباشرة، داخل أراضى تقع فى نطاق حدود المستعمرة[5]، مما يتناقض مع مبادئ الرابطة الافريكانرية، والتى تقوم على اعتماد المستعمرة على نفسها وتسوية مشاكل جنوب أفريقيا دون الحاجة إلى مساعدة خارجية، من وراء البحار، وبالتعاون مع مجتمعات جنوب أفريقيا البيضاء. وقد وافق عديد من السياسيين الانجليز فى المستعمرة على هذه المبادئ من كل قلوبهم، ومن ثم فإنه عندما دارت انتخابات

---

(١) Fitzpatrick, J.P.: The Transvaal From Within, P. 57.

(٢) Ibid, P. 367.

(٣) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 506.

(٤) نجح هوفماير في ارجاع باسوتولاند للإمبراطورية البريطانية، في مارس ١٨٨٤، راجع ما سبق في ص ٧١ وما بعدها، ولكن الترانسكى بقيت كمنطقة وطنية شبه مستقلة تحكمها مستعمرة الرأس، وأيد رودس هوفماير هذا، انظر
Flint, John: Op. Cit., P. 57.

(٥) Marlowe, John: Op. Cit., PP. 72-73.

١٨٨٤، والتى تميزت بمشاركة الافريكانريين فيها بقوة، كانت مسألة التخلى عن الترانسكى هى قضيتها الأولى. ودخل سكانلين البرلمان الجديد ليجد نفسه مواجها بمعارضة حزب الرابطة الافريكانرية القوى المترابط والمنظم، ويجد معارضة البريطانيين له أيضا قد ابتدأت، وشن هوفماير على سكانلين هجوما مريرا، لأنه ساهم فى دفع تكاليف اختصت بها الإدارة البريطانية، وعلى هذا انتهز سكانلين أول فرصة، وهى رفض البرلمان سياسة وزارته فى معالجة إحدى الآفات الزراعية، هذه المرة، وقدم استقالته[1]. وأصرت الرابطة الأفريكانرية، وأيدها حزب سبريج الانجليزى، على عدم التخلى عن الترانسكى وبذا دعمت المستعمرة سيطرتها شرقى نهر الكيى[2].

صار الموقف، بعد سقوط وزارة سكانلين، بيد الرابطة الافريكانرية، لتملى شروطها على رئيس الوزراء المقبل، أو لتنفيذ هذه الشروط، لقد أوضحت أن الأقاليم الوطنية يجب أن تحكم فى ظل الفهم الواضح بأنه يستحيل قبول مبدأ المساواة الفعلية بين البيض والسود، وان على الحكومة المقبلة أن تزيد قيمة الملكية المشترطة لدى الناخب، حتى يصوت للبرلمان، بما يبعد الملونين عن صناديق الانتخاب، حتى فى الترانسكى[3]، وأن تعلم أن توسع المستعمرة فى المناطق الوطنية هو توسع يهدف إلى حماية المستوطنين، وتخوم المستعمرة البيضاء. إنها مناطق عازلة ليس إلا، مناطق دفاع، يمكن الاستفادة من أرضها للاستيطان الأبيض، داخل خطة الدفاع ضد الأفارقة، إن ضم المناطق الوطنية ليس إجراء يستهدف حماية الوطنيين، فهذه أمور تهتم بها الحكومة البريطانية. أما الحقوق

(١) De Klerk, W.A.: Op. Cit., PP. 72-73.
(٢) Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 275.
(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 400.
C.O. 48. 513, PP. 230-1.

السياسية الأفريقية، فهى فى نظر الرابطة الافريكانرية ترف لا مجال له[١].

اختلف موقف الرابطة، والمستعمرة بالتالى، من باسوتولاند عنه من الترانسكى، فتخلت عن باسوتولاند وتمسكت بالترانسكى. لقد كانت باسوتولاند عبئا ماليا تحمله المستعمرة، نيابة عن الامبراطورية البريطانية، كما أن الباسوتو، بعد فشل حرب نزع السلاح، صاروا يأبون الخضوع لحكم المستعمرة، ومن ثم لم يكن الانسحاب من بلادهم متناقضا مع توسع المستعمرة فى الترانسكى، وغيرها[٢] ثم إنه كان على المستعمرة أن تشارك فى التكالب على أفريقيا، وهى الموجة الاستعمارية التى اكتسحت القارة من كل اتجاه، فى طريقها إلى قلبها، وقد جاء حكم هذه الأقاليم قبولا من المستعمرة بضرورة السيطرة على المناطق التى فيها نفوذ، والتى تعتبر مجالها الحيوى. وكان الخوف من أن تسيطر دولة أجنبية، على هذه المناطق، وراء إسراع المستعمرة إلى السيطرة عليها، دون الدخول فى مناقشات مطولة مع الحكومة البريطانية، حول من يحمل العبء ومن يجنى الثمرة، وبخاصة أن هذه المناطق، والترانسكى بشكل أخص، فى متناول المستعمرة، ولها فيها وجود فعلى[٣].

وقد أبى هوفماير أن يأخذ على عاتقه تشكيل الوزارة الجديدة باسم الرابطة الافريكانرية، حتى لا يتحد العنصر البريطانى ضده، مؤيدا بسلطة الحكم البريطانى، فتتعمق جذور الصراع العنصرى، وفوق هذا فإنه كان على رئيس الوزراء المقبل أن يتعامل مع المشكلة المتفاقمة فى بتشوانالاند، نتيجة التوسع

(١) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor In South Africa, P. 299.

(٢) Schreuder, D.M. : Op. Cit., P. 338.

(٣) عن التكالب على افريقيا انظر عرضاً هاماً لعدد من المورخين، يعللون لهذه الظاهرة تعليلات مختلفة وأن تكن متكاملة، كتطور جديد في الرأسمالية الأوربية، أو كجزء من حركة الصراع القوى بين المانيا وفرنسا، أو كنتيجة للاحتلال البريطانى لمصر، وغير ذلك من التعليلات في كتاب:

Betts, Raymand, F.: The Scramble For Africa, Causes and dimensions of empire, Baston, U.S.A. 1966.

البويرى فيها، والذى ترغب الحكومة البريطانية فى التصدى له. ومعنى هذا أنه يحتمل أن يضطر رئيس الوزراء المقبل إلى قتال بنى العمومة فى الترنسفال[١] فضل هوفماير أن يتحكم فى الوزارة، ولا يتولى الحكم. فوجه حزبه إلى تأييد توماس ابنجتون Thoman Upington كرئيس للوزارة. وابنجتون شاب أفريكانرى كان يشغل منصب النائب العام للمستعمرة. وقد استهل حكمه بأن أعلن، فى البرلمان، أن سياسة وزارته تقوم على الاشراف على المجتمعات الوطنية المستقلة على حدود المستعمرة. وأن تمارس الوزارة حقوق الحكم الذاتى كاملة، وتقاوم كل ما من شأنه التقليل من قدر الحريات التى تتمتع بها المستعمرة، بتسليم إدارة شئونها الداخلية للحكم البريطانى من جديد[٢]. كان أمل ابنجتون، والرابطة من ورائه، أن يتجنب ظهور الوجود الامبراطورى، أى السلطة البريطانية، على ساحة الأحداث فى المنطقة، وأن يتصدى لحملة النقد التى تشنها الجمعيات التبشيرية، وجمعية حماية السكان الأصليين فى لندن، ضد سياسة المستعمرة الوطنية، أى سياستها تجاه الوطنيون الأفارقة[٣].

قبل المندوب السامى البريطانى روبنسون مبدأ تقليل دور الوجود الامبراطورى Imperial Factor أو النفوذ والسلطة البريطانية، إزاء النشاط والنفوذ والوجود الاستيطانى Colonial Factor أو الاستعمارى، والمتمثل فى اعتماد المستوطنين على أنفسهم وتحملهم مسئولية تصريف أمور جنوب أفريقيا ككل، وبخاصة فى مواجهة النفوذ الوطنى أو الوجود القبلى الافريقى Native

(١) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, P. 299.
Schreuder, D.M.: Op. Cit., PP. 300, 333.

(٢) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 507.
Sachs, Albie: Justice In South Africa, P. 48.

(٣) C.O. 48. 512. P. 26-30.
Marlowe, John: Op. Cit., P. 85.

Factor وذلك بالتعاون مع القوة الرابعة فى جنوب أفريقيا، وهى النفوذ أو الوجود الجمهورى[1]، ولكن الوجود الامبراطورى كان يعود للظهور كلما تعقدت الأمور وتأزمت المواقف وظهرت عدم رغبة أو قدرة الوجود الاستعمارى فى إنجاز ما يطمح إليه الوجود الامبراطورى[2]. وكانت أبرز أسباب ظهور الوجود الامبراطورى تلك المطامع الالمانية فى جنوب غرب أفريقيا، والتى أثارت اهتمام المستعمرة والامبراطورية على السواء[3].

ائتلاف رودس و هوفماير:

لم تصف الأمور تماما للعامل الاستعمارى والرابطة الافريكانرية. فإنه إذا كان إهدار بريطانيا لاستقلال الترنسفال قد أغضب الشعور الافريكانرى، فإن ترك بريطانيا للترنسفال قد ساء المستوطنين البريطانيين. ثم أضاف نجاح الرابطة الافريكانرية الكبير لأسباب حزن البريطانيين كمدا جديدا[4]. وأخيرا جاء التوسع البويرى غربا فى بتشوانا لاند مع التوسع الألمانى شرقا فى جنوب غرب أفريقيا، فى جو مضطرب، سبق مؤتمر برلين[5]، (١٨٨٤ - ١٨٨٥) ليضيف إلى الموقف أبعادا جديدة. ولما اعترف المؤتمر بالمصالح الالمانية على الخط الساحلى بين نهرى الاورنج وكونين Kunene أصبح احتمال اتصال البوير والالمان فى بتشوانا لاند قائما[6].

---

(١) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 508.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 400.
Macmillan, W.M.: The Road of Self- Rule, PP. 168-169.

(٣) Betts, Raymond, F.: The Schramble for Africa, P. 10.

(٤) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 507.

(٥) Wilson, Derek; A History of South And Central Africa P. 153.

(٦) Bley, Helmut: South - West Africa Under German Rule, 1884-1914, P. XXV.
Sillery, A.: The Bechuanaland Protectorate, Oxford, Cape Town, 1952. PP. 36-46.
Gowe, Sybil E.: The Scramble And The Berlin West African Conference PP. 23-29.
(Betts, Raymand F.: The Scramble for Africa).

قويل التوسع البويرى فى بتشوانالاند بقلق بريطانى كبير، واعتبرت بريطانيا أن بوير الترنسفال يخالفون بتوسعهم هذا اتفاق بريتوريا الذى قيد توسعهم فى هذه الجهات[١]. واعتبر البريطانيون فى مستعمرة الرأس أن استيلاء البوير على بتشوانالاند سيحرم مستعمرتهم من مجالها البحرى، وطريق مرور تجارتها إلى المناطق الداخلية للقارة[٢].

وكانت الحكومة الألمانية قد سألت الحكومة البريطانية، مرارا، حماية مصالحها فى جنوب غرب أفريقيا، ومنع الوطنيين فيها من الإعتداء على المبشرين الألمان، وإلا تولت هى ذلك بنفسها، وقد سألت الحكومة البريطانية بدورها حكومة مستعمرة الرأس، أن تقرر هل ترغب فى مد سلطتها على هذه المنطقة طبقا لمصالحها، أم تتركها للحكومة الالمانية ولم تشأ حكومة مستعمرة الرأس أن تتحمل هذه المسئولية، فردتها إلى الحكومة البريطانية، على أساس أن المنطقة المقصودة بعيدة عن مستعمرة الرأس، والمصالح البريطانية الاستراتيجية فيها أقوى من مصالح المستعمرة، التى لا تريد تجربة جديدة فى مناطق قبلية قوية بعد تجربتها فى باسوتولاند، وفى ظل هذا التردد بدأ الوجود الألمانى فى جنوب غرب أفريقيا يتزايد يوما بعد يوم[٣].

فى هذه الأثناء كان سيسل رودس، الذى بدأ نجمه كرأسمالى فى كيمبرلى يتضخم، وبدأ نجمه كسياسى يصعد، بعد دخوله البرلمان عن إحدى الدوائر الأفريكانرية الريفية باركلى ويست Barkley West بتأييده وجهة نظر الافريكانريين فى كثير من الأمور[٤] وفى عام ١٨٨٠، كان قد أدرك أهمية

---

(١) السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق.

(٢) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, PP. 290-292.

(٣) Johnson, Harry H.: Op. Cit., P. 275.

(٤) Flint, John: Op. Cit., P. 51.

Schreuder, D.M: Op. Cit., 382.

لم يشأ رودس دخول البرلمان عن إحدى دوائر مدينة كيمبرلي، لأنه لم يستطع منافسة الرأسمالي الكبير روبنسون، فآثر دخول البرلمان عن دائرة ريفية فقيرة يضمن الفوز فيها.

بتسوانا لاند لمستعمرة الرأس وللامبراطورية البريطانية، التى أراد لها التفوق على كل الدول الأوربية[١]. وقد حاول إقناع حكومة مستعمرة الرأس بمد نفوذها إلى بتشوانا لاند، ولكن الرابطة الافريكانرية رفضت، حتى لا تغضب الترنسفال وكانت محاولته هذه توافق ضغط الحكومة البريطانية على مستعمرة الرأس بهذا الخصوص، وقد حاول توماس سكانلين أن يجد حلا وسطا لقضية بتشوانالاند، فتقطع الطريق على الترنسفال، ولا تتكبد نفقات الإدارة والاحتلال، وتحفظ مصالح المستعمرة التجارية، ولكن هذه المحاولة لم تكن مجدية[٢].

انضم إلى المعارضين للوجود البويرى فى بتشوانا لاند المبشر جون ماكينزى، وقد حاول جاهدا أن يضمن سيطرة الحكومة البريطانية على بتشوانا لاند مباشرة، وليس عن طريق مستعمرة الرأس. ولكن رودس لايريد بتسوانا لاند للحكومة البريطانية بل لمستعمرة الرأس. وقد أكد رودس أن القضية هى هل تريد مستعمرة الرأس أن تكون القوة الكبرى فى عالم جنوب أفريقيا أم تؤثر الانعزال والضعف[٣]، بالتخلى عن بتشوانا لاند التى وصفها بأنها قناة السويس بالنسبة لتجارة المنطقة الداخلية من الجنوب الأفريقى[٤]. ونصح رودس المستعمرة بقبول عرض الزعيم البتشوانى مانكورانى بيع أعداد كبيرة من مزارعه لمستوطنى المتسعمرة، ولكن لما رفضت الرابطة الافريكانرية الاستجابة لنصحه، لم يكن بوسع حكومة المتسعمرة القبول[٥]. وقد نجح بوير الترنسفال فى تكوين

---

(١) Duignan, P. And Gamm, L.H.: White Settlers In Tropical Africa, P. 47.
Kingsnorth, G.W.: Africa South of the Sahara, P. 74.

(٢) Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 396.

(٣) كرر رودس هذا في برلمان المستعمرة في ١٦ أغسطس ١٨٨٣ وفي ١٦ يوليو ١٨٨٤.

(٤) Headlam, Cecil: The Race for the Interior, P. 523.
Walker, Eric A.: Op. Cit., Op. Cit., PP. 401-402.

(٥) Fitz patrick, J.P. : Op. Cit., P. 50.
Sillery A.: Op. Cit., P. 48.

جمهوريتين فى بتشوانا لاند هما ستيلالاند Stelland وجوشن Ghoshen فطالبتا بالاتحاد مع الترنسفال. وقد رأي بعض قادة الرابطة الافريكانرية فى ذلك أملا لقيام جمهورية أفريكانرية متحدة، تطرد المغتصب البريطانى بقوة السلاح وبمساعدة الدول الأجنبيه، مثل ألمانيا، أو على الأقل تجعل جمهورية الترنسفال أقوى دول جنوب أفريقيا[1].

على أن حدة الشعور القومى الأفريكانرى فى مستعمرة الرأس، ومعاداته لبريطانيا وتطلعاته الاتحادية مع جمهوريتى البوير، الترنسفال والاورنج، قد خفت بسبب سياسة الترنسفال الجمركية المعادية لمستعمرة الرأس. وتدريجيا فقد كروجر تعاطف بوير مستعمرة الرأس، بل ودولة الأورنج الحرة. ومن ثم بدأ الأفريكانريون فى مستعمرة الرأس يركزون اهتمامهم على مصالح المستعمرة[2]. وعلى هذا تزعزع هدف الاتحاد في ظل شخص «كريه» كالرئيس كروجر، وخاف الافريكانريون من استبدال الحكم البريطانى المتعاون بحكم ألمانى غير معروف العواقب[3].

فى نفس الوقت كان الانجليز فى المستعمرة قد ضاقوا بتردد بريطانيا، وتعرض قواتها للهزيمة فى ماجوبا، وتدعيم ألمانيا لوجودها فى جنوب أفريقيا، فدعوا بريطانيا إلى التصدى لمحاولات البوير الاتحادية، ووقف التوسع الاستعمارى الألمانى، وتوحيد جنوب أفريقيا في ظل الامبراطورية البريطانية[4] وحذر رودس أن هدف بسمارك، المستشار الألمانى، هو اختراق القارة من الجرابكوينا في اتجاه الشرق إلى خليج دالجوا[5]. وبدأ رودس يشن هجوما ضد

(١) C.O. 879. 45. P. 281.
(٢) Marlowe, John: Op. Cit., P. 127.
(٣) Headlam, Cecil: Te Race for the Interior, P. 519.
Ibid., P. 521.
(٤) Stead, W.T.: How the British Government Caused the war, P. 46 (Caldwell, Theodore C.) The Anglo Boer War.
(٥) Marlowe, John: Op. Cit., P. 82.

كل القوى المعارضة للامبراطورية البريطانية. لقد وصل بفضل بتشوانا لاند إلى تحقيق تخيل كامل لأهدافه السياسية. إنه لم يجد في حقول الماس حظه من الثراء فقط بل من القوة والنفوذ أيضا. وكان مثالا صارخا على الاقتصادى الذي يسخر كل ما يملك فى سبيل غاية ينشدها. لقد مكنه المال من دخول البرلمان، ومكنه البرلمان من معرفة رجالات السياسة فى جنوب أفريقيا[١]. وهو بعد مشكلة بتشوانالاند، صار مؤمنا إيمانا قريبا فى درجته من روح الحروب الصليبية، بوطنيته البريطانية، على مذهب رأسمالى أسماه الامبريالية، أو السيطرة الامبراطورية البريطانية، وقد أكد أن على أبناء وطنه حمل مشعل الحضارة الانجلو سكسونية إلى العالم، وفتح أسواق جديدة باستمرار وصولا إلى قلب القارة. ودعا رودس مستعمرة الرأس إلي الاضطلاع بدور الامبراطورية البريطانية فى جنوب أفريقيا، تمهيدا لاتحادها فى ظل هذه الامبراطورية[٢].

ولم يكن ذلك كل هدفه. أن هذا الاتحاد، وكل اتحاد آخر داخل الامبراطورية البريطانية، يجب أن يكون وثيق الصلة يوما ما مع الامبراطورية البريطانية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في اتحاد تيوتونى أو جرمانى[٣] أن هدفه هو سيادة العالم كله. وليس هنا مجال للقوى المحلية الأفريقية أو القبائل، إن المجال هو مجال سيادة الاستعمار المسلح والامبراطوريات العظمى[٤].

---

(١) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 73.
Flint, John: Op. Cit., P. 61.

(٢) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 521-2.

(٣) Keppler-Jones, Arther: A test Case for protection by the Mother Country, P.2 (Caldwell, Theodore C.: The Anglo- Boer War).

(٤) Sik, Endre; The Scramble as a Necessary Phase In European Capitalistic Exploitation, PP. 65-6 (Betts, Raymond F.: The Scramble for Africa).
Gann, L.H. And Duignan, Peter: Colonialism In Africa, 1870-1960, Vol. I The History And politicas of Colonialism 1870-1814, Cambridge, 1969, P. 109.

أصبح متوقعا، بالتالي، أن تكون نتيجة إصرار كل من الافريكانريين والبريطانيين، كروجر ورودس، على الانفراد بالسيادة فى جنوب أفريقيا هى الصراع والصدام، وهكذا التقى أسد روستنبرج، كما يلقب كروجر، بتمثال جنوب أفريقيا، كما يلقب رودس(١). ولكن رودس لم يكن رجل المصادمة، بل كان رجل الأعمال الذى يشترى مبتغاه، ويعرف لكل رجل ثمنا. فإن لم يكن الرجل يبيع ما يملك، فليأخذه بالخداع، فان لم ينجح فى ذلك، فلتتقدم الامبراطورية البريطانية لتحقيق أهدافها، التى حاول أن يحصل عليها بوسائله(٢). وإذا كانت الامبراطورية البريطانية لا تعبأ بالمشاكل الداخلية لجنوب أفريقيا، وإذا كان العنصر البريطانى فى جنوب أفريقيا ممزقا، وإذا كان البرلمانيون البريطانيون فى مستعمرة الرأس منقسمين على أنفسهم، فإن الأفريكانريين هم مبتغاه. إنهم القوة السياسية المنظمة، وأصحاب الأغلبية فى البرلمان، ولن يمكن فى يوم ما أن تكون للانجليز مالهم من أغلبية وسيطرة. إذن فلينفذ مشروعاته من خلالهم، وإذا كان لهم زعيم مطاع، هو هوفماير، فليجرب معه وسائله. وإذا كان الرجل ممن لا يشترون لأنه داعية قومى، فلينفذ إليه من هذه الناحية. لقد عبر له، بعد هزيمة القوات البريطانية فى ماجويا بالترنسفال عن فرحته لأن الهزيمة ستعلم الانجليز كيف يحترمون الافريكانريين، وبذا كسب رودس تعاطف هوفماير(٣).

بهذا عقد رودس صفقته السياسية مع هوفماير، وبدأ تحالفه معه، الذى استمر حتى غارة جيمسون فى أواخر أيام عام ١٨٩٥. ولكن رودس لم ينس طموحاته الكبرى، فى ظل التحالف، وعلى الرغم من تنازلاته فقد حقق من التحالف مآربه. وكانت أهم تنازلاته الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية. وقدم

(١) Kepple - Jons, Arther: Op. Cit., P.2.

(٢) Kruger, D.M.: Op. Cit., P. 336.
Flint, John: Cit., P. 53-54.

(٣) Lockhart, J. C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., PP. 74-75.

هوفماير أيضا تنازلا مقابلا تمثل فى تأييد مساهمة حكومات المستعمرة المتعاقبة فى الإنفاق العسكرى البريطانى، بمنحة سنوية[1].

ولكن التحالف كان عرضة للشكوك فى سنينه الأولى. لقد أدرك رودس، ومعه المندوب السامى روبنسون، أنه إذا ضاعت بتشوانا لاند من بريطانيا، بسيطرة الترنسفال عليها، فإن التطور الاستعمارى البريطانى فى جنوب أفريقيا سيصل إلى نهايته. وشاركهما المبشر جون ماكينزى هذا الرأى. وهكذا التقت أهداف رودس الاستعمارية، بجانبيها السياسى والاقتصادى، مع الأهداف التبشيرية، والأهداف الامبريالية البريطانية. وقد قام المبشرون البريطانيون فى الجنوب الأفريقى وفى لندن بشن حملة ضد التوسع البويرى فى طريق الشمال؛ طريق المبشرين بين مستعمرة الرأس وقلب القارة الأفريقية، والذى يخترق أرض بتشوانالاند، كما هاجموا التوسع الاستعمارى الألمانى فى المنطقة. وضغطت الحكومة البريطانية على مستعمرة الرأس للقيام بحملة عسكرية مشتركة بين الحكومة البريطانية وحكومة المستعمرة للسيطرة على بتشوانا لاند. ولكن برلمان المستعمرة لم يسمح لحكومته بالمضى فى هذا السبيل. وعلى هذا لم يجد لورد ديربى Derby أمامه سوى أن يرسل المبشر جون ماكينزى إلى بتشوانا لاند كمندوب مقيم Resident Commissioner وذلك فى أبريل ١٨٨٤[2]. وكان تعيين ماكينزى تتويجا لجهوده وحملته ضد البوير فى لندن وجنوب أفريقيا[3].

لم يضع ماكينزى وقتا. فبدأ العمل، فور تعيينه، خشية أن تسفر

---

(1) Cloete, Stuart: African Portraits, A Biography of Paul Kruger, Cecil Rhodes And Lobengula, Last King of the Matabele, London, 1946, P. 274.

(2) Headlam, Cecil: The Race for the Interiro, P. 523.

(3) Sillery, A.: Op. Cit., PP. 49-52.

Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 331.

المفاوضات الدائرة بين حكومة الترنسفال والحكومة البريطانية، لتعديل اتفاق بريتوريا فى ١٨٨١، عن شيء يقيد جهوده للاستحواذ على بتشوانا لاند، وكانت نظرية ماكينزي تقوم علي السيطرة البريطانية على بتسوانا لاند، بشكل مباشر، وليس عن طريق مستعمرة الرأس. فأعلن الحماية البريطانية على أقليم الزعيم مونتشيوا Moutsiwa، الذى كان يتصدى بنجاح للمستوطنين البوير في جمهورية جوشن. وقد اشترط مونتشيوا الخضوع للحكم البريطانى المباشر، لا حكم مستعمرة الرأس، مما ساعد ماكينزى كثيرا. وأتبع هذا بتنظيم قوة عسكرية، وأحكام السيطرة على المنطقة والتقدم إلى ستيلالاند، حيث رفع علم بريطانيا على عاصمتها[1].

نتجت عن إجراءات ماكينزى هذه ثورة واعتراض بريتوريا، وبوير ستيلالاند، وأولئك الذين أرادوا بتشوانالاند لمستعمرة الرأس. وأسرع رودس، الذى كان يريد بتشوانالاند بأى طريقة، أسرع إلى الجمعية التشريعية للمستعمرة، ليعلن أن من الواجب «أن لا يتواجد الوجود الامبراطورى فى بتشوانا لاند»، وأن تستخلص المنطقة الداخلية من جنوب أفريقيا لمستعمرة الرأس. ورأي المندوب السامى روبنسون ورئيس الوزراء سكانلين إرسال رودس إلى بتشوانا لاند، فى يوليو ١٨٨٤، لكبح جماح ماكينزى، وتهدئة المعارضين لإجراءاته، وهكذا عين رودس مندوبا مفوضا Deputy commissioner فى بتشوانا لاند[2].

لم يكن معنى هذا أن حكومة المستعمرة، برئاسة سكانلين قد غيرت موقفها وقررت التوسع فى بتشوانالاند، فقد أوضح سكانلين أن حكومته لن تفعل هذا إلا

---

(1) Maylam, Paul: Rhoes, The Tswana And The British Colonialism, Collaboration And the Conflict In the Bechuanaland Protectorate, 1885-1899, U.S.A. 1980, P. 150.
Cloete, Stuart: Op. Cit., P. 163.

(2) Flint, John: Op. Cit., P. 62.
Fage, J.D.: A History of Africa, P. 380.

بموافقة حكومة الترنسفال. وبذا اتضح للحكومة البريطانية أن مستعمرتها الكبرى فى المنطقة لن تفعل شيئاً للحفاظ على طرق تجارتها. واعتبرت وزارة المستعمرات أن تصرف المستعمرة على هذا النحو يخلق لها مشكلة الكيب The Cape Problems، إلى جانب المشاكل القائمة فعلا كمشكلتى الترنسفال وبتشوانالاند[١].

توجه رودس إلى ستيلالاند، ليجد بويرها قد أعدوا العدة لقتاله، ولكنه فاجأهم باعتداله نحوهم، وتلبية مطالبهم، فأقر ملكيتهم للأرض الأفريقية التى استولوا عليها، وهو ما كان يرفضه المبشر ماكينزى من قبله وبسلسلة سريعة من الإجراءات اكتسب تعاطف البوير، وأقنعهم بقبول الحماية البريطانية، فى ٨ سبتمبر ١٨٨٤. ولكن فى جوشن انتهى القتال بين مونتشيوا والمستوطنين البوير باستسلامه[٢]. ومن ثم أصدر الرئيس الترنسفالى كروجر، فى ١٦ سبتمبر ١٨٨٤، بينما يعلن فيه ضم كل أرض مونتشيوا، لصالح الإنسانية، هكذا قال، بشرط موافقة الحكومة البريطانية، كما ينص اتفاق بريتوريا. وحوالى هذا الوقت أعلنت ألمانيا حمايتها على ناماكوا - داماralاند فى جنوب غرب أفريقيا، فى أغسطس ١٨٨٤[٣]. وبذا اتضح أن كروجر يستند إلى الوجود الألمانى القريب، وقد يستطيع الطرفان، بتقدم كروجر غربا، وتقدم الألمان شرقا، أن يتصلا أرضيا، ويجد كروجر له ميناء بعيدا عن النفوذ الانجليزى، مما سيعقد الأمور أمام بريطانيا، فى جنوب أفريقيا كلها، وربما هدد وجودها فى مستعمرة الرأس ذات الأغلبية الافريكانرية، كما سيقطع طريق التوسع البريطانى داخل القارة نهائيا[٤].

---

(١) Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 398.

(٢) Cloete, Stuart: Op. Cit., P. 164.

(٣) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, PP. 303-304.

لم يتضمن الإعلان الألماني ضم خليج والفيش الذي ضمته مستعمرة الرأس اليها، بل ضم الإعلان المنطقة بين خط عرض ٢٦، والحدود البرتغالية في انجولا.

Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 405.

Headlam Cecil: Op. Cit., P. 530.

(٤) De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, PP. 310-313 Sakkery, A.: Op. Cit., PP. 52-53.

اعتبرت وزارة المستعمرات البريطانية الموقف خطيرا، وعبرت عن ضيقها لتردد مندوبها السامى روبنسون وامتناع مستعمرة الرأس عن تحمل مسئولياتها، ووصفتها بأنها أكثر المستعمرات البريطانية إقلاقا[1]. وقد التهبت مشاعر البريطانيين فى مستعمرة الرأس ضد كروجر والتدخل الألمانى. وفي ظل هذه الظروف تكونت عصبة جنوب أفريقيا البريطانية The British South African League لمناؤة سيطرة الرابطة الافريكانرية على الحياة السياسية، وللمطالبة بالتدخل البريطانى فى بتشوانالاند، والانتقام لهزيمة ماجويا[2]. واستجابت الحكومة البريطانية لهذه المشاعر، مضطرة، بعد تردد روبنسون ورفض سكانلين. فدعمت حامية مستعمرة الرأس. وجردت حملة عسكرية فى نوفمبر ١٨٨٤، يقودها سير تشارلز وارين، على رأس أربعة آلاف جندى، إلى بتشوانا لاند الجرداء[3]. واستهدف وارين إخراج البوير «قاطعى الطريق» ولتلقينهم درسا ينسيهم نشوة انتصارهم فى ماجويا، وإخضاع البلاد للحكم البريطانى، وحذرت بريطانيا الترنسفال من تحميلها نفقات الحملة، وحذرت الرابطة الافريكانرية تشارلز وارين من مقاومة البوير[4]. وأيد رودس الرابطة الافريكانرية، واعترض على اجراءات وارين باعتبار أنها تسىء إلى العلاقات بين الانجليز والأفريكانريين فى مستعمرة الرأس. واعتبر وارين وجود رودس فى بتشوانالاند تهديدا للسلام. وأيدت الرابطة الافريكانرية موقف رودس، وعارضت بقوة مساهمة حكومة المستعمرة فى نفقات حملة وارين[5].

---

(1) Schreuder, D.M.: Op. Cit., PP. 401-402.

(2) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 406. Theal G.M.: Op. Cit., P. 471.

(3) Flint, John: Op. Cit., PP. 63-64.

(4) Kruger, D.M.: Op. Cit., P. 333.
Ensor, R.C.K.: Chamberlain Did Not Foreknew The Reid, P. 26 (Caldwell. Theadore, C.: The Anglo- Boer War).

(5) Lckhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 92.

كان كروجر مستعدا للتسوية. فهو قد وافق فى اتفاق لندن على وقف توسعه فى بتشواناالاند، الذي كان يستغله للضغوط على الحكومة البريطانية لزيادة السلطات الاستقلالية لدولته[1]، فحذر بوير جمهورية جوشن من أنه لا يملك لهم مساعدة[2]. ثم قابل سير تشارلز وارين وسيسل رودس على الحدود، فى فورتين ستريم Fourteen Streams، حيث اتفق على تحديد الحدود بين الترنسفال وبتشواناالاند[3]. ومنذ هذه اللحظة ازدادت الهوة بين رودس وكروجر عمقا، وبخاصة بعد ما لاحظ كروجر أن رودس يحاول إغراء رجال دولته بأمواله، ويدعوهم إلى التعاون معه، بشكل يهدد كروجر نفسه[4].

هكذا كشر النفوذ والوجود البريطانى عن أنيابه، وتوارت الرابطة الافريكانرية بعدما لطمت والوجود الاستيطانى لطمة قوية، ولم تجد حكومة المستعمرة بدا من إرسال قواتها للمشاركة فى حملة وارين، بعدما تبين بوير الترنسفال أن حملته حملة بريطانية أصلا، وبعدما تبين بوير مستعمرة الرأس أن الترنسفاليين لن يخوضوا حربا ضد بريطانيا، قامت القوات المشتركة بالاندفاع صوب مافيكنج، واحتلال جوشن، التى رحل عنها المستوطنون البوير، عبر نهر المولوبو Molopo River واسترشد وارين بآراء ماكينزى حول تأسيس محمية فى الجزء الشمالى من بتشوانا لاند على خط باسوتولاند حتى لايخضع هذا الجزء لمستعمرة الرأس. ثم راح وارين يمنح الأرض المستولى عليها من الوطنيين للمستوطنين ذوى الأصل البريطانى فقط. وقد اعترضت الرابطة الافريكانرية

(١) انظر تفصيلات ذلك في: السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق ص ٨١.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 480.
Sallery, A.: Op. Cit., P. 56.

(٣) And Healdlam, Cecil: Op. Cit., PP. 524-525.
Cloete, Stuart: Op. Cit., PP. 165-166.

(٤) Headlam, Cecil/ The Race for Interior, PP. 524-525.

على هذا التصرف فى البرلمان، وفى مؤتمرات نظمتها لهذا الغرض، وقد اعترض سيسل رودس أيضا على هذا الاتجاه العنصرى مخافة أن يؤدى إلى إثارة العنصر الهولندى، وقد قوبل هذا الاعتراض بترحيب جان هوفماير، زعيم الرابطة، وتدعم التحالف بين الجانبين بصداقة وطيدة[١].

كان رودس يعلم أنه رغم قوة الوجود الامبراطورى، فإنه سرعان ما سينوء بحمل المسئوليات الإدارية والنفقات العسكرية، ويخلو الميدان للوجود الاستعمارى، الذى تتمثل قوته فى حزب الرابطة الافريكانرية بزعامة هوفماير. ومن ثم استقال من منصبه كمندوب فى بتشوانا لاند، ثم شن حملة عنيفة ليس فقط ضد تصرفات وارين، بل أيضا ضد الوجود الامبراطورى ذاته، وممثلة المبشر ماكينزى، ووجه رودس النظر إلى خطورة ممارساتهما، على العلاقات بين العنصرين الانجليزى والافريكانرى[٢].

ولكن أحدا من المسئولين البريطانيين لم يستجب لرودس. لقد كان التدخل البريطانى ردا حاسما على هزيمة ماجوبا. وعلى التوسع البويرى بتشوانالاند، وفضلا عن هذا كان التدخل البريطاني ردا علي اليقظة الافريكانرية، ونشوء وتأسيس حزب الرابطة الافريكانرية فى مستعمرة الرأس، وهي المنطقة الأكثر أهمية للامبراطورية البريطانية، على الصعيد الاستراتيجى[٣]. وبذا تلاقت معارضة رودس للوجود البريطانى فى بتشوانا لاند مع معارضة الرابطة. وأدان حزب الرابطة الافريكانرية، مسبقا، أي اعتداء على الترنسفال، وأوضح أنه لا مكان للوجود الامبراطورى فى إدارة الشئون الداخلية لجنوب أفريقيا[٤]. ووصل

---

(١) Lockert, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 95.

(٢) Marlowe Hohn: Op. Cit., PP. 88-90.

(٣) Cloete, Stuart: Op. Cit., PP. 174-475.
De Kiewiet, C.W.: The Imperial factors, PP. 290-291.

(٤) C.O. 48. 512, f. 108. Flint, John: Op. Cit., PP. 70-71.

موقف رودس، وميريمان التدقمى، إلى حد التفكير فى الاستقالة من برلمان مستعمرة الرأس والتقدم للترشيح لمجلس العموم البريطانى وتكوين حزب للمستعمرات Colonial Party داخله إلا أنهما تراجعا لاستحالة تنفيذ هذه الفكرة[١].

أعلنت بريطانيا فى مارس ١٨٨٥ حمايتها على المناطق الشمالية من بتشوانالاند والواقعة حتى خط عرض ٢٢ْ جنوبا وشرق خط طول ٢٠ْ أما الجزء الواقع جنوب نهر مولوبو، بما فيه أراضى الزعيمين مونتشيوا ومانكوردانى، وكذا ما بقى من جمهوريتى ستيلالاند وجوشن. فصار مستعمرة تاج بتشوانالاند البريطانية، فى سبتمبر ١٨٨٥[٢]. وقد اضطرت بريطانيا إلى تحمل المسئولية فى المنطقة، بعد رفض حكومة المستعمرة، بسبب موقف الرابطة الافريكانرية، إدارة بلاد رأتها المجال الحيوى لبنى جلدتهم فى الترنسفال، وكذلك بعد رفض زعماء بتشوانالاند الخضوع لحكم كيب تاون[٣]، بيد أنه كان من المفهوم ضمنا، بين الحكومة البريطانية وحكومة مستعمرة الرأس أن هذه الأخيرة سوف تحمل مسئوليات ادارة بتشوانالاند، فى المستقبل القريب، أو على الأقل ستساهم فى تكاليف ادارتها، ولكن السياسة الداخلية لمستعمرة الرأس، وموقف دعاة الانسانية فى لندن أجلا ضم بتشوانالاند لمستعمرة الرأس عشر سنوات كاملة، مما حمل بريطانيا آلاف الجنيهات لحكم إقليم لا يدر سوى عائدا قليلا[٤].

هكذا يمكن القول بأن التوسع البريطانى فى جنوب أفريقيا، فى عصر التكالب، لم يكن فعلا مرغوبا فيه من جانب الحكومة البريطانية، بل إنه كان رد

(١) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 95.

(٢) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 525.

Sallery, A.: Op. Cit., PP. 59-60.

ضك هذا الجزء لمستعمرة الرأس بعد عشر سنوات من هذا التاريخ، انظر توسيع المستعمرة في الفصل الأول.

(٣) Walker, A. Op. Cit., P. 409.

(٤) Maylam, Paul: Op. Cit., PP. 32, 152.

فعل لتكالب القوى الأخرى، لاسيما ألمانيا، وللحفاظ على مصالح الامبراطورية البريطانية فى المستقبل، وحتى لا تغلق أمامها الأسواق التجارية فى قلب القارة[1].

وكانت أهم نتائج حملة بتشوانالاند على مستعمرة الرأس هى التحالف السياسى بين رودس وهوفماير، هذا التحالف الذى جمع بين مستوطن بريطاني ومستوطن أفريكانرى، رأيا أن التعاون بينهما هو سبيل استمرار بقاء وسيطرة الأوروبيين على الجنوب الأفريقي، والمحافظة على المصالح الطاغية للأوروبيين على حساب الأغلبية الأفريقية المشتتة[2]. ولم يكن هذا التحالف يعنى العداء لبريطانيا، بل مخالفتها فقط، والرغبة في أن تدع للمستوطنين، هولنديين وأفريكانرين، تصريف أمور المنطقة من خلال صلاحيات الحكم الذاتى، وليس أدل على صدق هذا الرأي من أن وزارة المستعمرات، رغم عدم استجابتها لتحذيرات رودس من نتائج تصرفات وارين، قد وافقت رودس مخاوفة من اثار هذه التصرفات على التعاون بين عنصرى البيض فى المستعمرة، الانجليز والافريكانرين[3].

ولم يكن معنى رفض مستعمرة الرأس الامتناع عن مساندة الحملة البريطانية على بتشوانا لاند أنها وقفت مكتوفة اليدين فى عصر التكالب الاستعمارى على أفريقيا، إنما كان هذا الامتناع لأسباب خاصة بالرابطة الافريكانرية. ذلك أن وزارة ابنجتون رأت أن تشارك فى هذا التكالب، وبخاصة فى المناطق ذات الحيوية بالنسبة لها، والتى هددها التوسع الألمانى، فضمت

(١) Duignan, P. And ,ann, L.H. Op. Cit., PP. 40-41.

(٢) Keppel- Jones, Arther: A test case for Protection, P.5.

(٣) Schreuder, D.M.: Op. Cot., PP. 457-461.

الحكومة خليج والفش على الساحل الغربى في ١٨٨٤، وظل هذا الخليج محاطا بمستعمرة جنوب غرب أفريقيا من كل الجهات، عدا الجهة الغربية المحاذية للساحل الاطلنطى، وضمت حكومة المستعمرة كذلك فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ بوندولاند، إلى الشرق منها، وضمت فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٥ كلا من تيمبولاند وبومفانالاند وجاليكالاند، وأدمجت كذلك إقليم الأكسيسبى Xeseibe، الذى يضم جبل ايليف، فى جريكوالاند الشرقية، بعد تصديق الحكومة البريطانية فى أكتوبر ١٨٨٦[١]، وكان برلمان المستعمرة قد وافق على ضمها فى ١٣ يوليو ١٨٨٦، ونتيجة لهذه السلسلة من إجراءات الضم أصبحت المنطقة بين نهر الكيى وحدود ناتال، والتى تأرجحت سياسة المستعمرة إزاءها، طويلا، بين الضم والإخلاء، أصبحت جزءا من مستعمرة الرأس، بيد أنها ظلت على وضعها كمعازل وطنية متجاورة[٢].

الصراع بين مستعمرة الرأس والترنسفال:

أكدت مستعمرة الرأس خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر تفوقها السياسي والتجارى على دول جنوب أفريقيا ومستعمراتها، عن طريق إجراءاتها الجمركية، التى راعت فيها مصالحها أولا. وقد تأكد بهذا أن مشاكل المنطقة لها أسسها الاقتصادية القوية[٣]. وقد حاولت جمهورية جنوب أفريقيا، فور استقلالها، تعديل هذا الموقف بكسر سيادة مستعمرة الرأس التجارية، ففرضت ضريبة جمركية على منتجات المستعمرات البريطانية. ولكن مستعمرة الرأس ثارت لنفسها، بفرض ضريبة على الطباق الترنسفالى، فاضطر الرئيس كروجر فى

---

(١) C.O. 48. 512, PP. 120-123.
De Kiewiet, C.W.: The Imperial Factor, PP. 317-318.
(٢) C.O. 48. 512-P. 34.
Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 410-413.
(٣) C.O. 48. 512; PP. 47-48.

١٨٨٥ إلى فتح المفاوضات للاتفاق مع مستعمرة الرأس على الاتحاد الجمركى ولمد خط حديدى من كيمبرلى إلى بلاده[١]. ولكن حكومة المستعمرة، برئاسة ابنجتون، اهتمت بأرباحها الفورية، ورفضت الاتحاد الجمركى، لأنه يعطى لناتال، القريبة من الترنسفال فرصة منافستها، وكرر برلمان المستعمرة هذا الرفض، رغم إلحاح سيسل رودس[٢].

كان إلحاح رودس لقبول الاتحاد الجمركى أمرا يتفق وخطته لتدعيم التعاون الاقتصادى فى جنوب أفريقيا تمهيدا لاتحادها السياسى، فى ظل الامبراطورية البريطانية[٣]، وكانت دعوته للاتحاد تقوم على تلبية الحاجات الضرورية للدول البيضاء فى جنوب أفريقيا، وليس بالفرض والاكراه من جهة لندن، كما أراد كارنارفون، لقد اعتبر رودس أن لهذه الدول البيضاء قدرة على إدارة شئونها الداخلية والتعاون فيما بينها. وأكد رودس مرارا، بعد هزيمة ماجوبا، إن إدارة شئون جنوب أفريقيا لم تعد لعبة السياسيات الحزبية البريطانية، ولم يعد مجلس العموم البريطانى صالحا للتدخل فى شئون المنطقة وهى ليست ممثلة فيه[٤].

وما كادت مستعمرة الرأس ترفض الاتحاد الجمركى مع جمهورية جنوب أفريقيا، حتى اكتشف ذهب الراند فيها، بعدشهور قليلة، وصار خط كيمبرلى الحديدى فى مستعمرة الرأس معبرا لكميات ضخمة من الديناميت الخاص بمناجم الذهب الترنسفالية[٥] وبدأت مستعمرة الرأس تشعر بالندم على رفضها الاتحاد

---

(١) Headlam, Cecil; Op. Cit., PP. 553-554.

(٢) C.O. 48. 512, PP. 44-46.
Cope, John: South Africa, P. 93.

(٣) C.O. 48. 512, PP. 108-114.
Cloete, Stuart: Op. Cit., P. 140.

(٤) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 532-533.

(٥) C.O. 48. 513, PP. 351-757.

الجمركى، بل وتعانى من سياسة جمهورية جنوب أفريقيا فى تفضيل ناتال وموزمبيق عليها. وقد انشغل رودس فى العمل على استثمار أمواله فى تنمية مناجم الذهب، وبهذا كان على هوفماير أن يوجه شئون المستعمرة وحده، وان كان حريصا على التشاور مع رودس، كلما سنحت الفرصة، وحصل بهذا على تأييده وتعاطفه[1].

وبسرعة كبيرة تبوأت جمهورية جنوب أفريقيا مركزا مرموقا فى جنوب أفريقيا على الصعيد المالى والسياسى بالتالى. وصارت بريتوريا، لا كيب تاون، المحور السياسى الرئيسى فى جنوب أفريقيا[2]. ولم يعد هوفماير فى مستعمرة الرأس، ولا براند فى دولة الأورنج الحرة، هو الممثل التقليدى للقومية الافريكانرية، بل اعتلى الرئيس بول كروجر هذه المكانة[3]. وقد حاول كروجر منع دخول خط مستعمرة الرأس الحديدى من كيمبرلى إلى دولة الأورنج الحرة، لئلا يترتب على ذلك وصوله إلى بلاده، وشيئا فشيئا، ومع تعمق الحفر فى مناجم الذهب تعمق الاستقلال الترنسفالى ورسخت قوته، وكلما مضى الوقت، تقدمت الترنسفال خطوة على حساب مستعمرة الرأس. رأس الرئيس كروجر أن سيادة دولته وحماية استقلالها لن يتما إلا بإنشاء خط حديدى يصلها بخليج دالجوا، فى موزمبيق البرتغالية[4].

وبدأت مستعمرة الرأس تعانى ليس فقط من منافسة الترنسفال لها، بل من الصراع الداخلى، لقد أدى انشاء خطوط حديدية إلى كيمبرلى من موانيها

---

(١) Flint, John: Op. Cit., PP. 77-78.

(٢) Schreuder, D.M. : Op. Cit., P. 305.

(٣) Jr., William Henry Vatcher: Op. Cit., P. 21.

(٤) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 534.
Fage, J.D.: Op. Cit., P. 379.

الرئيسية الثلاث، وهى: كيب تاون فى الاقليم الغربى، وبورت اليزابيث وايست لندن فى الاقليم الشرقى، إلى إحياء الصراع بين هذين الاقليمين، على أساس إعادة النظر فى تفوق كيب تاون على الميناءين الأخرين، وطلب الإقليم الشرقى تسوية السياسة الجمركية، لتحقيق العدالة بين الموانى الثلاثة، لاسيما وقد كان ميناءا الشرق أقرب إلى مناجم الماس والذهب من كيب تاون(١).

هكذا، إذا، لم تقدر لجهود رودس، فى هذه المرحلة أن تنجح بسبب أنانية السياسيين فى مستعمرة الرأس، من ناحية، والطموح المضاد للرئيس كروجر من ناحية أخرى. على أن سياسة كروجر فى استقدام الهولنديين من أوربا للعمل فى بلاده لشكه فى أفريكانرى مستعمرة الرأس الخاضعين للحكم البريطانى، جعلهم يركزون نشاطهم فى مطتعمرة الرأس، ولا يجدون بديلا عن الولاء للتاج البريطانى، وقبول التعاون مع أشخاص بريطانيين متفهمين مثل رودس(٢). وهكذا دعم كروجر تحالف رودس وهوفماير، بشكل غير مباشر، وهو ما رحبت به الحكومة البريطانية وتمكن هوفماير، بفضل مواقف كروجر من إحكام كبح العناصر المتطرفة فى الرابطة الافريكانرية، وانتهج المندوب السامى روبنسون، فى نفس الوقت، سياسة موافقة للحكم الذاتى وسيطرة الافريكانريين وتحالف رودس وهوفماير، فعارض الظهور القوى للوجود الامبراطورى على ساحة الأحداث فى بتشوانا لاند(٣). وأكد روبنسون إن الوقت الذى كان المندوب السامى يقيل فيه وزارة المستعمرة قد ولى، منذ إنشاء الرابطة الافريكانريه(٤). وفى لقاء عام فى

(١) C.O. 48. 513, PP. 245-246.

(٢) Omer - Cooper, J.D.: Op. Cit., PP. 401-402.
Flint, John: Op. Cit., P. 158.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 411.

(٤) Schreuder, D.M.: Op. Cit., P. 473.

كيب تاون أعلن روبنسون أنه يعلم مدى إصرار المستوطنين على تسيير أمور جنوب أفريقيا بأنفسهم، دون تدخل من قبل لندن، وأنه يؤيدهم في هذا، لأنه يرى أن الصيغة المناسبة لمعالجة مشكلات التوسع الاستعماري يجب أن تتم من خلال المستوطنين لا الامبراطورية البريطانية(١).

وفي برلمان المستعمرة، خالف رودس مواطنيه الانجليز، وأيد مطالب الرابطة الافريكانرية، في مسائل كثيرة، اكتسابا لتعاطفهم مع مشاريعه، ومن ذلك تعطيل ترام كيب تاون أيام الآحاد، والضرائب والمدارس واللغة والسياسة الوطنية. وفي يونيو ١٨٨٦ قام رودس بزيارة بارل Paarl، مقر الرابطة الافريكانرية الأولى، حيث ألقى خطابا أيد فيه فرض ضرائب جمركية لحماية الزراع الافريكانريين، وهاجم فكرة حماية الصناعات الثانوية في المستعمرة، والتي يديرها الانجليز(٢). وقد تأكدت سيطرة الرابطة الافريكانرية على حكومة المستعمرة، وعلى البرلمان والحياة السياسية جميعا من حقيقة أنه كان لها ثلاثة وثلاثون صوتا في البرلمان مقابل أربعين صوتا لثلاث اتجاهات متفرقة بين سبريج وسوير ميريمان، فضلا عن سيسل رودس ومجموعته الصغيرة التي كانت تؤيد الرابطة أيضا(٣).

كان هذا الارتباط بين رودس وهوفماير يثير قلق كروجر، ومن ثم فأنه ازداد تباعدا عن مستعمرة الرأس. ولكن الظروف التجارية، من ناحية أخرى جذبت مستعمرة ناتال البريطانية إلى الترنسفال، ودفعت بدولة الأورنج الحرة الأفريكانرية، إلى مستعمرة الرأس البريطانية(٤). لقد كسب هوفماير الحماية

(١) Maylam, Paul: Op., Cit., P. 31.
(٢) Flint, John: Op. Cit., P. 81.
(٣) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 183.
(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 414.

Hofemeyer, J.H.: The Problem of Co- operation, 1885-1895 (A) Railways, Customs And the Non - European Question, P. 552 (C.H.B.E.).

لمنتجات مستعمرة الرأس الزراعية ضد الواردات الأجنبية، ووافق هذا دولة الأورنج الحرة التى كانت تصدر مواد زراعية إلى كيمبرلى. وقد أضاف رودس، فيما بعد تعيينه وزيرا للمالية فى وزارة سبريج، التى خلفت وزارة ابنجتون، تخفيض الجمارك على السلع المصدرة إلى الدولة الحرة، بما يعادل الفارق بين ضرائب مستعمرة الرأس الجمركية وضرائب ناتال. وأكثر رودس الحديث عن التعاون بين الوحدات السياسية فى جنوب أفريقيا وجدد دعوته للاتحاد الجمركى[1].

حاول الرئيس كروجر، من جانبه، دعوة الرئيس الأورنجى إلى التحالف معه وعدم الاستجابة لمد خطى السكك الحديدية من ناتال ومستعمرة الرأس إلى دولة الأورنج. ولكن الرئيس براند رفض أن يربط مصير بلاده بالترنسفال، التى اعتبرها أكثر دول الجنوب الأفريقى فوضى، وأكد أنه مع وجود وزارة تؤيدها الرابطة الافريكانرية فى كيب تاون، ومع وجود روبنسون كمندوب سام، فليس هناك ما يخشاه من الجنوب، بل إنه يخشى نفوذ أخيه كروجر فى الشمال[2]. وعلى هذا استجاب براند لدعوة جان هوفماير بعقد المؤتمر الجمركى فى كيب تاون، بين الوحدات السياسية فى جنوب أفريقيا. وفى ٣٠ يناير ١٨٨٨ عقد اتفاق الاتحاد الجمركى، ولم تشارك فيه ناتال والترنسفال. بل إن ناتال طالبت الحكومة البريطانية بحماية مصالحها من طغيان مصالح مستعمرة الرأس عليها. وفى ١٨٨٩ تم التصديق على اتفاق الاتحاد الجمركى بين مستعمرة الرأس ودولة الأورنج الحرة . وفى يوليو من نفس العام عقدت الدولتان اتفاقا لمد خط كيب

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 552.
Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., PP. 187-188.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 413-414.
Marlowe, John: Op. Cit., P. 195.

تاون، وفرعى بورت اليزابيث وايست لندن على الساحل الشرقى لمستعمرة الرأس، إلى العاصمة الأورنجية بليمفونتين ثم إلى نهر الفال، على حدود الترنسفال. واعترض الرئيس كروجر، الذى أراد اتمام خطه الحديدى مع خليج دالجوا، قبل وصول خطى ناتال ومستعمرة الرأس، ولكنه تعثر لوعورة المناطق التى يمر بها الخط، وحاول هوفماير إقناع كروجر بالاستجابة لنداء التعاون فى مجالى السكك الحديدية والجمارك، دون جدوى[1].

تدعمت زعامة كروجر للافريكانريين المتطرفين بعد موت الرئيس بارند فى يوليو ١٨٨٨[2]، وعقد خلفه ويليم ريتز William Ritz تحالفا دفاعيا مع كروجر فى مارس ١٨٨٩. ولكن مصالح دولة الأورنج دفعت ريتز إلى إتمام ما بدأه سلفه. فى وقت كان خط الترنسفال - خليج دالجوا، يتعثر[3]. وفى أول يوليو ١٨٨٩ وضع اتفاق الاتحاد الجمركى بين الاورنج والرأس موضع التنفيذ، وسرعان ما انضمت إليه باسوتولاند وبتشوانالاند، كمنطقتين تخضعان للحكم البريطانى، وليس بهما وجود أبيض كبير، يحسب له حساب. ودعا هوفماير والترنسفال إلى إعادة النظر فى موقفيهما، وانتهاج سياسة متعاونة. وشاركه سبريج، بدعوة كل الأطراف إلى بحث الأوضاع التجارية والسياسية فى ظل نجاح الاتحاد الجمركى بين الدول الجنوبية، الرأس والاورنج وباسوتولاند وبتشوانالاند. وقد رد كروجر على الدعوة بتجديد إصراره على موقفه الاستقلالى، على حساب القواعد السياسية البحتة. أما ناتال فأجابت بكلام عام يحمل من أدب الرد أكثر مما يحمل من موافقة[4].

---

(١) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 551.
Maylam, Paul: Op. Cit., P. 79-80.

(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 448.

(٣) Ibid, Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 536.

(٤) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 413.

كان عقد اتفاق الاتحاد الجمركى واتفاق السكك الحديدية نجاحا، لا ريب، لمستعمرة الرأس فى صراعها مع الترنسفال. إلا أنها كانت أيضا تعانى مأزقا اقتصاديا بفضل إجراءات الترنسفال، مما جعلها تتردد فى حمل عبء إدارة بتشوانالاند، كما سبق أن وعدت الحكومة البريطانية. ولكن تغير الوزارة، وتولى سبريج، وموقف الرابطة الافريكانرية غير الموقف. إن وزارة سبريج لم تكن هى التى وعدت الحكومة البريطانية. وقد ضغط روبنسون على سبريج لضم بتشوانالاند إلى مستعمرة الرأس. وقد مال سبريج، الانجليزى، إلى القبول، ولكن زعماء بتشوانا لاند رفضوا الخضوع لحكم مستعمرة الرأس. مفضلين عليه الحكم البريطانى المباشر، وفى نفس الوقت هب دعاة الإنسانية فى لندن من جمعيات تبشيرية وجمعية حماية السكان الاصليين، يطالبون الحكومة البريطانية بالتصدى لالتزاماتها، وعدم ترك السود تحت رحمة حكومة الرأس غير العادلة. وبالتالى اضطرت الحكومة البريطانية إلي الاستمرار فى حكم بتشوانا لاند[1].

فى هذا الوقت كان سيسل رودس قد تمكن من تدعيم استثماراته فى ذهب الراند الترنسفالى، وتحقيق وضع احتكارى قوى فى كيمبرلى، وعاد ثانية إلى السياسة بعد فتور مشاركته فيها منذ أحداث بتشوانا لاند، ومؤكدا على نظريته فى الاقتصاد السياسى وتداخل الضغط الاقتصادى مع الممارسة السياسية فى تحقيق الهدف الواحد. وقد استهل رودس نشاطه، فى ظل وزارة سبريج، بمحاولة إقناع كروجر بالتعاون فى مسائل السكك الحديدية، ودعاه لقبول مد خط الدولة الحرة، من مستعمرة الرأس، داخل بلاده، عبر جوهانسبورج - بريتوريا، فى طريقه إلى نهر الزمبيزى، حيث رأي رودس إمكانيات اقتصادية ضخمة وأسواقا مفتوحة لسلع بلاده. وبهذا كان التكالب الاستعمارى البريطانى فى أفريقيا الجنوبية

(١) Maylam, Paul: Op. Cit., P. 32.

ينطلق من جهود رودس، ومن مستعمرة الرأس كقاعدة له. ولم تكن هذه الجهود جهودا تتسق والروح التوسعى الذى ساد هذا العصر، بغية تكوين المستعمرات، كمظهر من مظاهر العظمة القومية فقط، بل كانت أيضا ذات أهداف اقتصادية تتسق والروح الرأسمالى، والرغبة فى فتح الأسواق الجديدة والبحث عن الثروات التعدينية فى وسط القارة[1].

وإزاء تعنت كروجر ورفضه التعاون مع مستعمرة الرأس، وتعاون كروجر مع الرابطة الافريكانرية لم تحل الرابطة بين رودس ومطامحه، ومالت إلى التعاون بنشاط معه، سواء فى أمور المستعمرة، أم فى مشروعاته الاستعمارية لتنمية المناطق الشمالية[2] كانت أبرز مشروعات رودس الاستعمارية مشروع خط القاهرة - الكيب. ولما كان كروجر يرفض السماح لهذا الخط بعبور بلاده، اضطر رودس أن يبحث عن حل بديل. وقد وجد ضالته فى مد خط كيمبرلى عبر بتشوانالاند، بطول الحدود مع الترنسفال، وصولا إلى زمبيزيا، واستعمارها عن طريق تكوين شركة جنوب أفريقيا البريطانية، والحصول لها من لندن على براءة ملكية بتخويلها صلاحيات تنفيذية وتشريعية تصبغ عليها الصبغة القانونية، والحماية البريطانية[3]. وكان هذا النظام يلائم الحكومة البريطانية، حيث أنها لا تتحمل إزاء أية مسئولية، اللهم إلا أدبيا، وتترك للشركات كل الأعباء والنفقات إدارية وعسكرية. ثم تجنى هى، بعد ذلك نصيبها من التكالب على القارة، بما يعرض تأخر الحكومة البريطانية عن المشاركة فيه، وبما يعيد لمستعمرة الرأس المبادأة التى انتزعها منها الرئيس كروجر فى عالم جنوب أفريقيا[4]، وبهذا تعود كأكبر

---

(1) Sik, Endre: Op. Cit., PP. 65-67.
Southgate, George W.: The British Empire And Commonwealth, P. 160.

(2) Tindall, P.E.N.: A History of Central Africa, PP. 144 -145.

(3) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 413-418.

(4) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 415-416 Flint, Joh; Op. Cit., PP. 118-182.

وأقوى دول جنوب أفريقيا، بسيطرتها على قلب القارة الواعد(١).

كان المشروع ردا قصيرا حادا وقاسيا على تعنت الرئيس كروجر، وكانت أهدافه التجارية والاستعمارية واضحة. فرودس يريد أن يسبق الدول الأوربية فى الوصول إلى قلب القارة، ويريد أيضا اتباع سياسة موحدة فى المستعمرات البريطانية تقوم على تفضيل التجارة البريطانية، وأعلن شريكه هوفماير، أيضا، فى مؤتمر المستعمرات البريطانية الأول First Colonial Conference تأييده لإقامة حاجز جمركى حول الامبراطورية البريطانية ضد السلع الأجنبية(٢).

بلغ التحالف بين رودس وهوفماير إحدى ذراه. لقد تلاشت الدعوة العنصرية بين البريطانيين والافريكانريين فى مستعمرة الرأس، إلى حد كبير وتلاقت سياسة الرابطة الافريكانرية وسياسة رودس فى الحكم الذاتى الكامل، وفى الاتحاد تحت العلم البريطانى، وفى التحكم فى السياسة الوطنية، بما يكفل كبح الأغلبية الأفريقية(٣). وقد جاءت الشركة الجديدة، شركة جنوب أفريقيا البريطانية، لتضيف إلى التحالف بعدا جديدا، لقد رأى هوفماير أن استعمار زمبيزيا، على أيدى رجال مستعمرة الرأس سيكون أقل ضررا للترنسفاليين مما لو تم ذلك على أيدى جنود الحكومة البريطانية. وأثبت رودس مدى تلازم الاقتصاد والسياسة فى حياته، حين وزع أسهم الشركة الجديدة، على رجال الرابطة الافريكانرية، وبلغ تفاهم الحليفين رودس وهوفماير أن قاوم الأخير رغبة الوزارة، وزارة سبريج، فى فرض ضريبة على الماس(٤). وحضر رودس، مرارا، مؤتمرات الرابطة ليعلن لأعضائها بأن أفكارهم هى أفكاره(٥).

---

(١) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 543-544.
(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 416-427.
(٣) Marlowe, John: Op. Cit., PP. 194-198.
Headlam, Cecil And Walker, Eric A.: The Problem of Co - Operation, 1886-1895, (B) The Jameson Raid, P. 564 (C.H.B.E.).
(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 420-427.
(٥) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M. Cit., P. 195.

كان على الحكومة البريطانية أن تستجيب للروح الجديدة، فى المستعمرة لقد وافقت على قيام الشركة لما تحققه من فوائد لها، فضلا عن أنها تريد، بتحقيق توسع بريطانى فى شمال الترنسفال، أن تعادل التزايد المستمر فى قوة الترنسفال. وكانت أيضا تسترضى المشاعر الانجليزية فى مستعمرة الرأس، ازاء قوة الرابطة، وكانت تخشى كذلك أن يكون لرفضها للشركة تأثير سيء على تحالف رودس وهوفماير فينقلب الطرفان ضدها[٢].

كان على الحكومة البريطانية كذلك أن تختار مندوبا ساميا جديدا مؤمنا بدور الامبراطورية البريطانية، حتى يدعم الوجود البريطانى فى المناطق التى ستتوسع فيها الشركة، فاختارت سير هنرى لوتش Henry Loch ليحل محل روبنسون، الذى كان يميل إلى تقليل دور الوجود الامبراطورى فى جنوب أفريقيا[٢]. ورغم أن ميول لوتش لم تكن تنسجم مع ميول رودس، فإن الجو السياسى العام كان مؤيدا للتطور المقبل، ولفتح طريق مستعمرة الرأس شمالا، إلى وسط القارة والذى تريد الترنسفال قطعه، وفى أوائل ١٨٩٠ وصل لوتش إلى المستعمرة[٣].

حصل رودس على التأييد الكامل من الرابطة الافريكانرية، وفضل هوفماير إمضاء خططه عن طريق رودس[٤]. ونجح كلاهما فى ١٧ يوليو ١٨٩٠ فى هزيمة اقتراح رئيس الوزراء سبريج بخصوص السكك الحديدية المحلية ومد خط كيمبرلى عبر الدولة الحرة إلى حدود الترنسفال، ولكن كروجر لم يفهم تصرفهما جيدا، لقد ظن أن الرفض يرجع إلى استكثار الرابطة الافريكانرية التكاليف التى

(١) Robinson, Roland And Gallagher, John: Op. Cit., 213, 231.
(٢) C.O. 48. 512, P. 108.
Headlam, Cecil: The Race For the Interior, P. 544.
(٣) Ibid., The G.M. Op. Cit., P. 451
(٤) Roux, Roland: Op. Cit., P. 62.

قدرها سبريج لمشروع السكك الحديدية. وكان سببا واحدا للرفض. كان السبب الآخر هو إرضاء مشاعر كروجر، وإظهار مقدرة تحالف رودس وهوفماير على إفشال كل خطة قد تضر بالترنسفال. وبدلا من الاستجابة للإغراء، أكد كروجر أن هدف كل بريطاني، رودس أم سبريج، هو حصار الترنسفال من كل ناحية[1].

أرسل المندوب السامي لوتش هوفماير إلى الرئيس كروجر، كمبعوث رسمي، لبحث التعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك، وكان اختيار هوفماير لهذه المهمة تلميحا من جانب البريطانيين، إلى الرئيس كروجر، بأن أقاربه الافريكانريين في مستعمرة الرأس مقتنعون بخطته، وكان قبول هوفماير للمهمة يعني الإيماء إلى كروجر بأنه وحزبه يقبلون قلبيا رعويتهم البريطانية. حاول هوفماير إقناع كروجر بالاستجابة لآخر نداء يوجه إليه من منطق الصداقة والأخوة. ولكنه وجده مصرا على وقف الخط الحديدي عند بليمقونتين حتى يصل خط خليج دالجوا على بعد مائتي ميل من بريتوريا، فعندئذ فقط سيسمح لخط كيمبرلي بدخول بلاده ويمنح مستعمرة الرأس حرية التجارة[2]. وبهذا بدأ طريق الصراع بين رودس وكروجر يصبح أكثر عنفا. وبدأت مجموعة من المساحين يمسحون بتشوانالاند، تمهيدا لتنفيذ مشروع خط حديدي كيب تاون - كيمبرلي - بتشوانالاند - الزمبيزي ووسط القارة[3]، وأصبح هوفماير مضطرا إلى المضي ضد كروجر، والتعاون مع رودس، خاصة وأن المندوب السامي لوتش، ليس كروبنسون يؤيد دور المستوطنين السياسي، فأوضح هوفماير أنه لن يؤيد أي مرشح للوزارة خلفا لسبريج، الذي أطاح به بتأييد رودس بسبب السكك الحديدية، إلا سيسل رودس. وعلى هذا فشلت جهود لوتش للحيلولة بين رودس وبين الوزارة، والعهد بها إلى سوير، من حزب الأحرار مثلا[4].

---

(1) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 414.

(2) Duignan, P. And Gann, L.H.: Op. Cit., P. 47.

(3) Marlowe, John: Op. Cit., PP. 194-195.

(4) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 471.

Flint, John: Op. Cit., P. 122.

أما سيسل رودس فقد أدت ظروفه المالية إلى تشجيعه على قبول الوزارة. لقد وصل إلى قلب القارة، وصارت شركة جنوب أفريقيا البريطانية تكبده، نفقات طائلة لتأسيس حكمها شمال الزمبيزى. ومن ثم فأن أي إخلال بالوضع السياسى فى المستعمرة جنوبا، سيؤثر على عمل شركته شمالا. وليس أضمن من أن يعمل هو على استمرار وجود وضع مشجع لتوسعه شمالا، وتسهيل مد الخطوط الحديدية على استمرار وجود وضع مشجع لتوسعه شمالا، وتسهيل مد الخطوط الحديدة إلى هناك، وهكذا جاء اعتلاؤه السلطة السياسية تتويجا لبرامجه الاقتصادية[1].

وزارة رودس:

فى ظل هذه الظروف شكل رودس وزارة ضمت أكفأ البرلمانيين والسياسيين فى المستعمرة، حتى وصفت بوزارة كل المواهب، إذ ضمت: سوير، وزيرا للمستعمرات Colonial Secretary وميريمان، وزيرا للخزانه، وجيمس روزاينز، زعيم الأحرار الانجليز، نائبا عاما، ثم وزيرين عن الرابطة الافريكانرية هما: سيفرايت، وزيرا للاشغال العامة، وفور Faure وزيرا للشئون الوطنية[2].

استمرت رئاسة رودس للوزارة من عام ١٨٩٠، حتى الأيام الأولى من عام ١٨٩٦. وقد كانت هذه الفترة تجسيدا حيا لأقوى مراحل حياته، وأقوى فترات تحالفه مع هوفماير، سند وزارته الأول، ومستشارها فى كل صغيرة وكبيرة، حتى قيل إن تشاور الحليفين كان يوميا، وفى خلال هذه الفترة اشتدت سيطرة رودس الاحتكارية فى ماس كيمبرلى، وازدادت مشاركته فى تعدين ذهب الراند

---

(١) Ibid., PP. 157-158.

(٢) Cloete, Stuart: Op. Cit., P. 273.

Hofemeyr, J.H.: The Problem of Co- Operation (A); P. 556.

الترنسفالى، واستولت شركته على متابيليلاند وماشونالاند[١] وكانت العقبة الأولى التى جابهتها مشروعات رودس هى المندوب السامى سير هنرى لوتش، الذى حاول منعه من تولى الوزارة، وعهد بها إلى سوير، إلا أنه لم يوفق، كما حاول عرقلة حصول رودس على حق ممارسة شركته صلاحيات الحكم فى البتشوانتين، المحمية والمستعمرة، حتى تتصل جهود رودس فى مستعمرة الرأس بجهوده فى شمال الزمبيزى[٢]. وأعلن لوتش، أيضا، مسئوليته كمندوب سام، عن التشريع فى مجال عمل الشركة، فقرر بدأ العمل بقوانين مستعمرة الرأس. وفى نفس الوقت بدأت هجرة بويرية من الترنسفال إلى ماشونالاند، فى شمال الزمبيزى[٣]. وبدا بعد عام واحد أن وزارة رودس والتحالف أمام اختبار حقيقى، على الصعيدين الداخلى والخارجي. فماذا كان موقف هوفماير؟

أعلنت الرابطة الافريكانرية معارضتها للتوسع الترنسفالى، وسياسة كروجر وفرضه ضرائب على واردات مستعمرة الرأس[٤]. وجددت الرابطة تأييدها المطلق لرئيس الوزراء رودس، وشنت حملة مريرة ضد المجلس التنفيذى الترنسفالى لدرجة اضطر معها كروجر إلى اتهام هوفماير بعبادة العجل الذهب، يقصد الرأسمالى الكبير رودس[٥]. وجاءت الهزيمة الرسمية للهجرة البويرية الترنسفالية، فى مارس ١٩٨٠، فى مؤتمر بليجنوتزبونت Blignant's Pont الذى حضره كل من لوتش ورودس وكروجر، واتفق فيه على زيادة نفوذ كروجر فى سوازيلند مقابل الانسحاب من الشمال، حيث مقابيليلاند وماشونالاند، وتركه

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 428.

(٢) Hofemeyer, J.C.: Op. Cit., P. 556.
Flint, John: Op. Cit., P. 159.

(٣) عن هذه الهجرة، التي عرفت باسم هجرة اديندورف راجع : السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 543.

(٥) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 453 And Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 429.

لرودس مع ربط موافقة بريطانيا على حصول كروجر على خليج كوزى، على الساحل الشرقى لجنوب أفريقيا، بدخول كروجر الاتحاد الجمركى، وقبوله خط حديدى مستعمرة الرأس - الدولة الحرة، فى بلاده، وقد رفض كروجر كل هذا، على الرغم من محاولات هوفماير، الذى زار بريتوريا لإقناعه [1].

سارت أمور المستعمرة، فى ظل وزارة رودس، على النحو الذى يتمناه ومكنت سياسة ميريمان المالية الحكومة من تخطى الأزمة البنكية فى أوائل التسعينات[2]. ولكن فى سبتمبر ١٨٩٢، دب الخلاف بين كل من ميريمان وسوير واينز من ناحية، وسيفرايت من ناحية أخرى، حول مسألة الحقوق الانتخابية للأفارقة، والتى أيدها الأحرار الثلاثة ميريمان ويوير واينز، وعارضها سيفرايت عضو الرابطة الافريكانرية[3]. واستحال على رودس إرضاء جميع الأطراف، فقام بمساعدة سبريج، رئيس الوزراء السابق، وزعيم المعارضة الضعيفة فى نفس الوقت[4]، بإعادة توقيع مجلس الوزراء، بعد أن عرض على القاضى الأكبر سير هنرى دى فيليرز رئاسة وزارة يصبح هو، رودس، عضوا فيها، ولكن دى فيليرز تخلى عنه فى آخر لحظة فشكل رودس مجلسا جديدا تحمل فيه المسئولية الكاملة، فى ظل تأييد هوفماير، الذى استمر يتحكم ولا يحكم، وتخلى رودس عن الوزراء المتنازعين جميعا[5].

تكون المجلس الجديد من رودس لرئاسة الوزراء، وسير غوردون سبريج المطواع للخزانة، وليج Laig للاشغال العامة، وشراينر نائبا عاما، وجون فورست

---

(١) Headlam, Cecil: Op. Cit., P. 539.

(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 463.

هذا وعن الأزمة البنكية راجع الحالة المالية فى فصل الحياة الأقتصادية.

(٣) Flint, John: Op. Cit.: P. 165.

(٤) Marlowe, John: Op. Cit., P. 184.

(٥) Hofemeyer, J.H.: Op. Cit., P. 557.

John Forst للشئون الوطنية بصفة مؤقتة. ورغم أن المجلس لم يضم موهوبين مرموقين كالمجلس السابق، فإنه كان أكثر فاعلية من سابقة فى النواحى الاقتصادية. وإذا كان من الممكن القول بأن مجلس رودس الأول هو ائتلاف يضم تحالف رودس وهوفماير والاحرار الانجليز، فإن مجلس رودس الثانى هو ائتلاف يضم التحالف وحزب سبريج الممثل للمزارعين الانجليز، وبذا كان أكثر انسجاما وتوفيقا فى النواحى الاقتصادية بالنسبة للحكم الأبيض [1].

وفى سبتمبر ١٨٩٣ تولى رودس منصب وزير الشئون الوطنية إلى جانب منصب رئيس الوزراء[2]. واستكانت كل الجماعات السياسية لتحالف رودس وهوفماير، حين منح رودس لرئيسي الوزراء السابقين سكانلين وابنجتون، وهما من المعارضين له، منصبين لأحدهما فى شركته، فى روديسيا، وللآخر فى القضاء فى المستعمرة، ليضمن ولاءهما[3].

كان لهذه التغييرات أثرها فى استمرار الوزارة وتقوية سلطة رودس ودعم تحالفه مع هوفماير، وإن أضعفت هوفماير نفسه. فقد حاول التماس العذر لرودس لما اقال زميله سيفرايت. وقد استدرك رودس الأمر فأيد مطالبة هوفماير بتشجيع الدراسة فى المدارس باللغتين الانجليزية والهولندية. وأيد هوفماير أيضا سياسة رودس الاقتصادية ومشروعاته فى متابيليلاند وماشونالاند. وشجع رودس من ناحية أخرى حرية التجارة لمستعمرة الرأس والحكومة البريطانية فى متابيليلاند. ودعا إلى حرية التجارة بين المستعمرات البريطانية. وأرسل هوفماير ودي فيليرز

---

(١) Flint, John: Op. Cit., P. 166.
Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 436

(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 473.

(٣) Flint, John: Op. Cit., P. 160.

لحضور مؤتمر اوتو الاستعماري Ottowa Colonial Conference للدعوة لهذا[1].

ولكن وزير المستعمرات ريبون رفض فكرة حرية التجارة بين المستعمرات البريطانية، باعتبارها غير صحيحة اقتصاديا، ومستحيلة سياسيا، بسبب معاهدات التفضيل التجارى بين بريطانيا وكل من ألمانيا وبلجيكا. ولم يقتصر انتهاج رودس سياسة استرضائية للرابطة الافريكانرية علي النواحي الاقتصادية فحسب، بل أيدها فى سياستها الوطنية، وهي وثيقة الصلة أيضا بالنواحى الاقتصادية، [2]. وقد تمكن تحالف رودس وهوفماير من إبعاد الأفارقة عن ممارسة الحقوق الانتخابية، بتعديل الدستور، رغم اعتراض الأحرار الممثلين فى جيمس روز اينز وميريمان وسوير، والذين تركوا الوزارة لهذا السبب ولغيره. وكانت أبرز تأثيرات هذا التعديل أن هؤلاء الاحرار تجمعوا في تكتل جديد، وكونوا الحزب التقدمي The progressive Party ولكنهم كانوا أضعف من أن يتصدوا للرابطة المتفوق، أو لحليفها رودس، فضلا عن أنهم لم يجدوا تشجيعا من المستوطنين، ولم يجرؤا علي وضع برنامج واضح بما يرونه فى المسائل الافريقية[3] وفي خلال ذلك ضم رودس إلى المستعمرة منطقة بوندولاند Pondoland علي الساحل الشرقى، بعد تزايد النفوذ الألماني فيها. وكان هذا الإقليم الصغير، يضم ميناء سانت جون الهام، والذي كان يطمع فيه الرئيس كروجر، وكان آخر الأقاليم الوطنية التى ظلت على استقلالها منذ عام ،١٨٧٩ ثم جاءت المعاهدة الانجلو برتغالية فى عام ١٨٩١ لتدعم موقف رودس فى متابيليلاند وماشونالاند، وتحدد حدود إقليم الشركة مع مستعمرة موزمبيق، وتضيف إلى ذلك إمكانيات استغلاله للطريق التجارى مع ميناء بيرا البرتغالى. وبهذا أضيف إلى أسباب

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 436. Flint, John: Op. Cit., P. 162.

(٢) Sallery, A.: Op. Cit., P. 163, 166. Tindall, P.E.N.: Op. Cit., P. 154.

(٣) Flint, John: Op. Cit., PP. 163-166.

وعن تعديل الدستور راجع الفصل الأول، وموقف الانجليز والافريكانريين من حقوق الافارقة السياسية.

قوته بعد دولى جديد، أضاف إلى تحالفه مع الرابطة الأفريكانرية قوة دافعة[1].

حرب السكك الحديدية بين المستعمرة والترنسفال:

بازدياد قوة الترنسفال الاقتصادية والسياسية صارت دعوتها للجمهورية الافريكانرية المتحدة فى جنوب أفريقيا تجد لها صدى فى أنحاء المنطقة، لتعارض دعوة ردوس لمد الحكم البريطانى فى أفريقيا، وجعل مستعمرة الرأس أقوى دول جنوب أفريقيا، بل ولتتعارض حتى مع دعوة هوفماير المشابهة للحكم الذاتى فى ظل الامبراطورية البريطانية، واتحاد المستعمرات والتفضيل الجمركى فيما بينها[2]. وفي هذا الوقت بدأت الخلافات الاقتصادية تزيد فرص الصراع بين الرأس والترنسفال الذي بدأته الخلافات السياسية، فقد وصل خط مستعمرة الرأس، عبر الدولة الحرة، إلى الترنسفال، ودخلها بعدما تبين لكروجر أن خط خليج دالجوا بحاجة لوقت أطول. وفي اليوم الأول من عام ١٨٩٣ دخل خط كيب تاون - بليمنونتين إلى بريتوريا. وطبقا لاتفاق كان سيفرايت قد عقده مع كروجر، فى نهاية عام ١٨٩١، تقرر أن تقدم حكومة مستعمرة الرأس قرضا لضمان تغطية حصول الترنسفال على قرض من بيت روتشيلد المالي فى لندن، لإنهاء خط خليج دالجوا، ويصير للمستعمرة، طبقا لهذا الاتفاق، أن تمد خطها بين نهر الفال وبريتوريا، وتتحكم في تحديد الرسوم الجمركية علي كل الخط الحديدى بين كيب تاون وجوهانسبورج لثلاثة أعوام منذ يوم وصوله إليها[3].

ولكن وصول خط خليج دالجوا Dalgoa وخط ناتال فى أواخر ١٨٩٤ إلى مناجم الراند جعل كروجر يعود لانتهاج سياسة تفضيل خطى ناتال وموزمبيق

(1) Tindall, P.E.N.: Op. Cit., P. 154-5.

(2) Headlam, Cecil, And Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 564.

(3) Leonard,Charles:Papers on the Political Situation In South Africa,P. 367
Walker, Erice A.: Op. Cit., p. 444.

على خط مستعمرة الرأس. مستهدفا إحداث خلاف بين المستعمرتين البريطانيتين من جهة، ودعما لاستقلاله بالبعد عن الموانئ البريطانية من جهة أخرى[١].

وعلى الجانب الآخر، فشل رودس فى العثور على كميات اقتصادية من الذهب فى روديسيا، فصار عنيفا ومتوترا بسبب خسائره[٢]. وبهذا صار كروجر ورودس يقفان على طرفى نقيض، بما يمثلانه من فكر سياسى مختلف ومصالح اقتصادية متعارضة. وقد جرت الانتخابات فى عام ١٨٩٤، فى مستعمرة الرأس لتؤكد ثبات موقف رودس، كرئيس للوزراء، وعمق تحالفه مع الرابطة الافريكانرية[٣].

فقد حصل التحالف علي ثلثي مقاعد البرلمان، نال حزب الرابطة منها سبعة وعشرين مقعدا، ونال الروديسيون وزملاؤهم من حزب سبريج عشرين مقعدا، وباطمئنان رودس إلى قوة مؤيديه استطاع إمضاء قانون جلين جراى الخاص بالنظام الانتخابي الوطنى، والذي كان خطوة هامة علي طريق العنصرية[٤] وشعر هوفماير بالاطمئنان، هو الآخر، على سير الأمور، في ظل قوة حزبه وتحالفه مع رودس، فقرر في بداية عام ١٨٩٥ الاعتزال، واستقال من البرلمان، وإن استمر يدير الأمور السياسية للرابطة ويوجهها[٥].

تأكد لرودس أن معارضة مشروعاته تأتي من جانب الرئيس كروجر وحده،

---

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 482.
Headlam, Cecil And Walker, E.A.: Op. Cit., P. 571.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 451.

(٣) Hofmeyer, J.H. Op. Cit., P. 557.

(٤) Flint, John: Op. Cit., PP. 166-168.
وعن قانون جلين جراى راجع الفصل الأول.

(٥) Lockhart, J.C. And Woodhouse. C.M.: Op. Cit., P. 196.
Walker, Eric A.: Op. Cit., pp. 450-452.

بينما حظي كروجر برضا وتأييد غالبية شعبه، لذلك قام رودس فى عام ١٨٩٤ بزيارة لكروجر، حاول خلالها إقناعه بانتهاج سياسة معتدلة فى مسائل الجمارك والسكك الحديدية، بعد انتهاء العمل باتفاق سيفرايت[١]، ولكن كروجر رفض.فأعلمه رودس أنه سوف يجمع كل جنوب أفريقيا ضده، وقد أقنع رودس الحكومة البريطانية بتخيير كروجر بين الدخول في الاتحاد الجمركى مقابل الحصول على خليج كوزى، أو الحرمان من هذا الخليج؛ أخر أمل لكروجر فى الحصول على ميناء[٢]. ثم راح رودس يعمل على تشجيع الأجانب الوافدين الذين يعملون فى حقول الذهب في الترنسفال، فى مطالبتهم بالحصول على الحقوق السياسية[٣]. وطلب رودس أيضا من الحكومة البريطانية منح شركة جنوب أفريقيا البريطانية حق حكم محمية بتشوانالاند البريطانية، لتكون قاعدة يستخدمها ضد الترنسفال، وهو ما رفضه المندوب السامى لوتش، خوفا من ازدياد نفوذ رودس[٤].

رفض كروجر الاتحاد الجمركى، فضمت بريطانيا خليج كوزى؛ وحرمته من الوصول إلى ميناء على المحيط عبر سوازيلند، ولكن فى ٣١ ديسمبر ١٨٩٤ انتهى العمل باتفاق سيفرايت، وحرمت مستعمرة الرأس من حق تحديد الضرائب علي خطها إلى جوهانسبورج وقد حاولت ضمان استمرار نقل تجارة الراند على خطها هذا، عن طريق خفض الضرائب. وردت الشركة الهولندية للخطوط الحديدية فى الترنسفال، بمضاعفة الضرائب الجمركية ثلاث مرات على الجزء الأخير من خط

(١) كان هذا الاتفاق خاصاً بضمان مستعمرة الرأس لقروض تحصل عليها الترنسفال، مقابل مد خط مستعمرة الرأس الحديدي إلي داخل الترنسفال، راجع الجزء الخاص بالنقل في فصل الحياة الإقتصادية.

(٢) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 188.

(٣) السيد علي أحمد فليفل : المرجع السابق، فصل قضية الأجانب الوافدين.
Leonard, Charles: Op. Cit., Appendiw 10, PP. 317-344.

(٤) Walker, Eric A. : Op. Cit., PP. 448-449.
Ensor, R. C.K.: Op. Cit., P. 27.

مستعمرة الرأس، بين نهر الفال وجوهانسبورج، وعقد مؤتمر للسكك الحديدية لبحث النزاع، وبفشله قررت حكومة رودس نقل بضائعها إلى الراند الترنسفالى على عربات تجرها الثيران فى المسافة التى ضاعفت الترنسفال الضرائب عليها، بين مخاضات نهر الفال وجوهانسبورج، فهدد كروجر بإغلاق هذه المعابر وجه العربات[١].

فى هذه المرحلة الحرجة، فى منتصف عام ١٨٩٥ نجح رودس فى إعادة سير هيركليز روبنسون مندوبا ساميا، بدلا من لوتش المعارض له. ثم سقطت وزارة الأحرار بقيادة لورد رويسبيرى، وتولى المحافظون الحكم بقيادة سالسبورى. وصار جوزيف تشمبرلين وزيرا للمستعمرات، وصار على رودس أن يبنى جسورا جديدة مع المحافظين وتشمبرلين، الذى كان غير متعاطف معه[٢] وفى مستعمرة الرأس تجمع السياسيون المعارضون لرودس وللرابطة الأفريكانرية فى الجمعية السياسية لجنوب أفريقيا.

فانضم إليها الحزب الحر أو التقدمى، ونجومه روزاينز وسوير وميريمان، ثم سبريج، بعد قليل، وكل من يعارض النفوذ القوى للهولنديين، والداعون لنيل الحقوق السياسية لكل متحضر بغض النظر عن لونه أو جنسه، وعلى الرغم من أن هذا الحزب صار أكثر تحالف سياسى تنظيما بعد الرابطة، فإن تأثيره السياسى لم يكن كبيرا. فهو تجمع للبريطانيين، يخالف رودس وعصبة جنوب أفريقيا البريطانية، فزاد انقسام العنصر البريطانى ولم يوحده[٣].

---

(١) Drus, Ethel: British Officials Were Guilty, P. 33. (Caldwell, Theodore C.: The Anglo- Boer War).
Theal, G.M.: Op. Cit., P. 482.

(٢) Marais, J.S.: Op. Cit., PP. 85-86.

(٣) Porter, A. N.: The Origins of the South African War. Joseph Chamberlain And the Diplomacy of Imperialism, 1895-99, New York, 1980, P. 55.
Marais, J.S.: Op. Cit., P. 165.

وسط هذه الضغوط كان على سيسل رودس أن يحاول الحفاظ على تفوق المستعمرة الاقتصادى، وينفذ مشروعاته التوسعية. لقد قرر، إزاء تدهور الأمور على هذا النحو، وتدهور صحته أيضا وإحساسه بأهمية الوقت، أن يستخدم العنف ضد كروجر، مستغلا مطالبة الأجانب الوافدين بالحقوق السياسية فى الترنسفال. فضغط على وزارة المحافظين للحصول على بتشوانا لاند البريطانية، أو على الأقل جزء منها، سواء لمستعمرة الرأس أو لشركة جنوب أفريقيا، على أن يكون الخط الحديدى، المرا عبر بتشوانا لاند، بطول حدود الترنسفال الغربية جزء من الإقليم الذى سيحصل عليه. كان واضحا أن هدفه للحصول على هذه المنطقة هو استخدامها كقاعدة للتدخل العسكرى ضد الترنسفال.

كذلك كان يستهدف تمكين شركة جنوب أفريقيا من الحصول على مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه استرلينى، مقابل بيعها النصف الثانى من خط بتشوانا لاند لحكومة مستعمرة الرأس، مما سيساعد رودس فى الإنفاق على مؤامرته[١]. وتم لرودس ما أراد، وتولت شركة أمر هذا الشريط من بتشوانا لاند المحاذى لحدود الترنسفال، فى ٢٠ أكتوبر ١٨٩٥. ولم ينقل أى جزء آخر من محمية بتشوانالاند بسبب اعتراض زعمائها على الخضوع لحكم شركة رودس، حتى لا يصيبهم ما أصاب المتابيلى فى الشمال من إبادة [٢]. وفى أواخر ١٨٩٥ أدمجت بتشوانالاند البريطانية فى مستعمرة الرأس، ونقلت عاصمتها، مقر المندوب البريطانى المقيم، من فرايبورج إلى مافيكنج[٣].

---

(١) Maylam, Paul: Op. Cit., P. 153.
Drus, Ethel: Op. Cit., PP. 33-35.

(٢) Headlam, Cecil And Walker, E.A.: Op. Cit., P. 575.

(٣) صدر بهذا القانون رقم ٤١ لسنة ١٨٩٥، والأمر التنفيذي في ٣ اكتوبر ١٨٩٥، انظر
C.O. 879. 45, PP. 24-5, No. 45.
Sallery, A.: Op. Cit., p. 78.

كرر كروجر تهديداته بإغلاق المعابر على نهر الفال فى وجه التجارة القادمة من مستعمرة الرأس. وشكا رودس للحكومة البريطانية، فوجهت نظر كروجر إلى أن هذا يخالف المعاهدات المبرمة بين حكومته وبينها، فاضطر إلى التراجع(١). ولكن تجربة استخدام العربات التى تجرها الثيران لم تنجح، فى فترات هطول الأمطار. وعلى هذا استمرت خسارة مستعمرة الرأس، وفقدت ميزتها التجارية السابقة. وعقد مؤتمر ثان للسكك الحديدية، وكانت نتيجته كسابقه(٢).

وبدأ رودس يسرع الخطى فى مسألة الإعداد للقضاء على كروجر، بالتعاون مع الاتحاد القومى الترنسفالى، وهو تنظيم سياسى للبريطانيين فى الترنسفال، وباستخدام قوات شركة جنوب أفريقيا وقوات مستعمرة الرأس، تمهيدا لتدخل الحامية البريطانية، فيما عرف باسم غارة جيمسون على جمهورية جنوب أفريقيا. وجيمسون هذا كان طبيبا صديقا لرودس، وقاد قوات شركة جنوب أفريقيا ضد الأفارقة فى روديسيا(٣).

نجح الترنسفاليون فى التصدي لغارة جيمسون. وظهر مدى خداع رودس لحلفائه، وتآمره لتحقيق مشروعاته باستغلال ثقتهم فيه. فكانت الغارة نهاية مرحلة التعاون بين عنصرى البيض، ليس فى مستعمرة الرأس وحدها، بل فى جنوب أفريقيا كلها، وانهار تحالف رودس وهوفماير، أخيرا، ولم يعد رودس يجد له نصيرا، فعجل بالاستقالة، ووقف هوفماير، مذهولا، يعلن انتهاء التحالف والصداقة، وشبه موقفه، بموقف الرجل يفاجأ بزوجه وصديقه فى وضع مريب،

---

(١) السيد أحمد فليفل : المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) Fitzpatrick, J.P.: Op. Cit., PP. 288-289.
Marais, J.S.: Op. Cit., P. 91.

(٣) انظر تفصيلات الغارة ونتائجها في:
السيد أحمد فليفل: المرجع السابق، فصل قضية الأجانب الوافدين. C.O. 879. 45, PP. 9-11.
Uitlanders or Boer? P. 16 (Caldwell, Theodore C.: The Anglo - Boer War).

وكأنما أفاق الافريكانريون حلم التعاون مع البريطانيين، وعادت بهم المرارة، والمفاجأة، وهول الصدمة ، إلى الأفكار الأولى للرابطة الافريكانرية، أفكار الصراع والتحدى[١]. وامتلك الذهول الوزراء الافريكانريين وانتظروا تدخل الحكومة البريطانية ضد كروجر إلى حين، فلما لم تتدخل أعلنوا استنكارهم لتصرف جيمسون وردس[٢].

أما الحكومة البريطانية فكان عليها أن تجيب على سؤال هام هو: هل جنوب أفريقيا كندا أخرى أم هى ولايات متحدة أخرى؟ بمعنى آخر هل تريد بريطانيا أن تخضع جنوب أفريقيا تماما لسيادتها، مثل كندا، أم تقبل استقلالها مثلما قبلت، مرغمة، استقلال المستعمرات التى كونت الولايات المتحدة الامريكية؟ لقد استبان لها، بعد اتحاد كل الافريكانريين فى التعبير عن تعاطفهم مع الترنسفال ضد غارة جيسمون، أنها إن قبلت بقاء استقلال دولتى الترنسفال والأورنج، فربما فقدت مستعمرتى الرأس وناتال[٣].

لم تكن غارة جيسمون بداية النهاية فقط للتعاون بين عنصرى البيض فى مستعمرة الرأس، بل كانت أيضا أول خطوة على طريق الحرب، التى دمرت جنوب أفريقيا فى ثلاثة أعوام قاسية، بل إنها كانت، على حد قول جنرال سمتس الاعلان الحقيقى للحرب. وإن استمرت الهدنة أربعة أعوام، فقد كانت فترة إعداد لأسلحة التدمير، ليس إلا[٤]. وهكذا تميزت السنوات السبع التى تلت الغارة بالصراع السياسى والعسكرى، وهذا هو موضوع الفصل التالى.

---

(١) C.O. 879. 45, P. 21, No. 35.
Arnold, David: Britain, Europe And The World, P. 268.

(٢) C.O. 879. 45. P. 36. No. 49.

(٣) Van der poel, Jean: Raking up the Raid, P. 37 Robinson Roland And Gallagher, John: South Africa, An Other Canade Or Another United States, PP. 70-71 (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War).

(٤) Pakenham, Thomas: The Boer War, New York, 1979. P. 1.

الفصل الرابع

الصراع بين البريطانيين والافريكانريين

وقيام اتحاد جنوب أفريقيا

١٨٩٦ - ١٩١٠

تمثل الفترة السابقة على غارة جيمسون مرحلة التعاون بين عنصرى البيض فى مستعمرة الرأس البريطانية والافريكانرز، ممثلا فى ائتلاف وتحالف رودس وهوفماير ولكن تلتها مرحلة من الصراع السياسى والعسكرى بين العنصرين.

الحكومة البريطانية والرابطة الافريكانرية بعد غارة جيمسون.

بفشل غارة جيمسون فشلت محاولة المستوطنين البيض من هولنديين وانجليز، لتوحيد جنوب أفريقيا، وانهار تحالف رودس وهوفماير، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع، الذى دعته المصالح المتعارضة للانجليز التجار والصناع أساسا، وللافريكانريين الرعاة والزراع أساسا(١). وبهذا ضعف نفوذ الوجود الاستعمارى أو الاستيطانى، وكان على النفوذ الامبراطورى البريطاني أن يملأ الفراغ، فكشر عن أنيابه، وبدأ وزير المستعمرات، جوزيف تشمبرلين، يدعو لاستعادة السيادة البريطانية على جنوب أفريقيا وتوحيدها فى ظل العلم البريطانى(٢). وراحت الحكومة البريطانية تشن الحملة تلو الحملة ضد مواقف البوير الترنسفاليين الاستبدادية تجاه الأفارقة وتجاه مستعمرة الرأس، بعد أن أدت النهضة التى حدثت فى الصحف إلى إطلاع الفئة الناهضة من مثقفى الطبقة الوسطى فى بريطانيا على مجريات الأمور، وتعاظم، بالتالى دورهم فى الحياة العامة، وصاروا يحبذون اتخاذ موقف قومى قوى من البوير، فى جنوب أفريقيا(٣).

---

(١) C.O. 879. 45, P. 11.

(٢) Robinson, Roland And Gallagher, John. South Africa, Another Canada Or Another united States, PP. 71-72 (Caldwell, Theodore C: The Anglo-Boer War). وقد ورد نفس المقال في مؤلفهما المسمي "Africa And The Victorians" PP. 410-461.

(٣) Hobson, J.A.: The Forces of Press, Plaiforn And Pulpit, P. 49 (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War).

صارت مهمة الرابطة الافريكانرية صعبة. إن عليها أن تواجه المستوطنين البريطانيين، وداوننج ستريت معا. وشعر قادتها بالحرج، من جديد، بين حكومة الامبراطورية البريطانية صاحبة الولاء عليهم، وبين شعب الترنسفال الذى تربطهم به أواصر الدم والقربى واللغة والتعاطف، وقد اتهمتهم الصحافة الانجليزية بالخيانة وعدم الولاء. والتدبير لطرد الحكم البريطانى توطئة لقيام حكومة جمهورية أفريكانرية فى كل جنوب أفريقيا(١). وقد مال رجال الرابطة الافريكانرية إلى تهدئة المخاوف البريطانية، ودعوا إلى حل مشاكل المنطقة بالتفاوض، ونصحوا بريطانيا بإبقاء المفاوضات كأسلوب للمحافظة على مصالحها ومصالح المستعمرة(٢). وبينما أصدر المندوب السامى روبنسون بيانا يدين الغارة تحت ضغط من جان هوفماير(٣)، طالب العنصر البريطانى فى المستعمرة بمد حكم بريطانيا على كل أنحاء جنوب أفريقيا(٤)، وتعجب البريطانيون أن يتمتع الافريكانريون فى مستعمرة الرأس البريطانية، بهذا القدر الكبير من الحرية، بينما يحرم البريطانيون من كل حق سياسى فى الترنسفال(٥).

بدأت المواقف السياسية فى جنوب أفريقيا تتغير، بعد غارة جيمسون لقد انفصلت تحالف وبدأت تحالفات جديدة. لقد صارت دولة الأورنج، فى ظل رئيسها الجديد ستابن تسعى إلى تقوية علاقاتها مع جمهورية جنوب أفريقيا، وتحالفت

---

(١) Hofson, J.A.: The War In South Africa, Its Causes And And Effects, New York, 1969, P. 99-100.
ولهوبسون مقالة في كتاب Caldwell, Theodore C.: The Anglo Boer War. تقدم مختصراً لآرائه في كتابه.
(٢) C.O. 879. 45, P. 19, 1691, No. 25.
(٣) Ibid., P. 82
(٤) Ibid., P. 32, Enclosure 24 In No. 49.
(٥) Leonard, Charles: Papers on the Political Situation In South Africa, 1885-1895.

معها. وكان هذا بالطبع على حساب علاقات دولة الأورنج الحرة مع مستعمرة الرأس البريطانية[1]. أما فى مستعمرة الرأس فقد أعقبت استقالة سيسل رودس دعوة سير هيركليز روبنسون لسير غوردون سبريج، فى الخامس من يناير ١٨٩٦، إلى تشكيل وزارة جديدة، لتخطى الأزمة[2]. وكانت وزارة سبريج ككل وزاراته، وزارة انتقالية مؤقتة، ومن ثم كانت ضعيفة وغير محددة الاتجاه فضلا عن أنها كانت تحكم بأغلبية ضئيلة جدا، من الانجليز الذين دفعهم الجو السياسى بعد الغارة إلى التضامن. وقد ظلت فى الحكم لأن الرابطة الأفريكانرية لم تشأ العمل على إسقاطها، ريثما يتضح الموقف السياسى[3].

ظلت الرابطة الافريكانرية هى الحزب السياسى الأكثر تنظيما، فى مستعمرة الرأس وتجمع أعضاؤها حول هوفماير لمواجهة الأزمة، بعد أن كان قد فقد قليلا منهم، بسبب تحالفه مع رودس. وقد أدانت الرابطة غارة جيمسون، باعتبارها هجوما غادرا على الوطنية الافريكانرين[4]. وطلب روبنسون إلى هوفماير استخدام نفوذه من أجل تهدئة مشاعر الافريكانرين، الذين راحوا يعقدون الاجتماعات تأييدا للترنسفال، وبخاصة فى جراف راينست وفى بارل الموطن الأول للرابطة الافريكانرية[5]. ومنذ اللحظة الأولى لغارة جيمسون اتسمت مناقشات البرلمان بتبادل الاتهامات بين الانجليز والافريكانريين، وارتفاع اللهجة الداعية للصراع، واختفى بذلك أو خفت نداء التفاهم والتعاون بين العنصرين[6].

---

(١) Van Der Pole, Jean, Raking up the Raid., P. 37.
(٢) C.O. 879. 45, P. 84.
(٣) Marlowe, John: Cecil Phodes, P. 262.
(٤) Walker, Eric A.: The Struggle for Supermacy, 1896-1902, P. 587. (C.H.B.E.).
(٥) C.O. 879. 45. P. 109, Nos. 19, 92, 94.
(٦) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 418.

بدأ موقف مستعمرة الرأس يضعف بين دولتى ومستعمرات جنوب أفريقيا. باعتبار مسئولية رودس رئيس وزرائها عن الغارة. وصار عليها أن تحمل علم بريطانيا لمواجهة دولتى الافريكانرين رغم مشاعر الافريكانرين فيها تجاههما، وازداد موقفها سوءا حين ثار الوطنيون فى متابيليلاند وماشونالاند ضد حكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية وتحتم على مستعمرة الرأس أن ترسل قواتها لمساعدة قوات الشركة، مما أثار مخاوف وقلق كروجر والافريكانرين فى مستعمرة الرأس أيضا[١].

حاول برلمان مستعمرة الرأس تهدئة المشاعر الثائرة، والخروج من الأزمة فشكل لجنة منتخبة من الجمعية التشريعية، للتحقيق فى غارة جيمسون[٢]. واعتمدت اللجنة، فى عملها، على الكتاب الأخضر الذى أصدرته حكومة جمهورية جنوب أفريقيا عن الغارة. وأدانت اللجنة فى تقريرها سيسل رودس، لتورطه فى الغارة فى يوليو ١٨٩٦[٣]. مما أضعف موقف الحكومة البريطانية فى مستعمرة الرأس، وجنوب أفريقيا كلها[٤].

كان تأييد ألمانيا للترنسفال، خلال الغارة، بداية اشتعال الموقف السياسى فى جنوب أفريقيا، وثورة مشاعر البريطانيين، فراحوا يعقدون الاجتماعات استنكارا للتدخل الأجنبى فى شئون جنوب أفريقيا، وهى على حد تعبيرهم، منطقة نفوذ، بل وسيادة بريطانية متفوقة، يطمع الافريكانريون فى تأسيس جمهورية هولندية ضخمة على أنقاض الامبراطورية البريطانية فيها[٥]. وقد أدى

(١) Cartey,Wilfred And Kilson,Martin:Colonial Africa,P.44 New York, 1970

(٢) Keppel - Jones, Arther: A test case for Protection, P.8 and Leonard. Cherles: Op. Cit., P. 363.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cir., P. 589.
C.O. 879. 45. PP. 585-587.

(٤) Van Der Poel. Jean: Op. Cit., pp. 37-38.

(٥) C.O. 879. 45. P. 54, 1883, No. 88.

هذا كله إلى تعديل الموقف البريطانى. لقد وصلت بريطانيا، أخيرا، إلى قناعة هامة. إن مخاطر التدخل الأجنبى القائمة، مضافة إلى المنازعات المستمرة بين بلاد جنوب أفريقيا، المستعمرة منها والمستقلة، الأوروبية والافريقية، حول الجمارك والسكك الحديدية والحدود والعمالة، أقنعت بريطانيا بأن عليها وحدها أن تحمل عبء توحيد جنوب أفريقيا، دفعة واحدة، لتقر سيادتها ونفوذها، وتفرض وجود حكومة واحدة قوية، تتعامل مع كل التناقضات السائدة من منظور واحد[١].

وقد استغل رودس هذه التحولات وحماس البريطانيين، لتحسين موقفه، ودعا بريطانيا إلى الاهتمام بسيادتها فى المنطقة، وإلا فربما خسرتها، وخسرت وجودها فيها، وقد أدت سرعة تحركه وزيارته للندن إلى تجنيبه مخاطر إلغاء البراءة الملكية لشركته فى روديسيا، وإن فقد رئاسته لها. وعند عودته إلى جنوب أفريقيا قابله البريطانيون، باعتباره زعيمهم وقائدهم[٢]. فأعلن فور وصوله، فى يونيو ١٨٩٧، وهو يضع عينا على الأجانب الوافدين، الذين خذلوه فى الترنسفال، خلال الغارة، تأييده لمبدأ الحقوق المتساوية لكل رجل أبيض جنوب الزمبيزى[٣] ولكنه أسرع بالتوجه إلى روديسيا، فقد كانت الغارة ما تزال تكبح جماحه، وتكبل يديه، وتشعره بالخزى، ازاء حلفائه السابقين فى الرابطة الافريكانرية، كذلك كان عليه حل مشاكل الثورة المستشرية فى روديسيا بين الوطنيين بعدما بدأ يشعر بوطأة الانفاق المالى على القوات هناك، وكانت روديسيا الملجأ المناسب له إلى حين[٤].

---

(١) Hobson, J.A. Op Cit., P. 307.

(٢) Stead, W.T.: How The British Government Caused the War, P. 47.
C.O. 879. 45. P. 52. No. 82.

(٣) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 592.

(٤) Walker, E.A.: A History of South Africa,P. 467.

على أن قوة الرابطة الافريكانرية، ومتانة تنظيمها، جعلت عودة رودس إلى الحياة السياسية مستحيلا، على الرغم من قوة شخصيته ونفوذه[١]. وكان على العنصر البريطاني من ثم، أن يجد له قائدا، في مرحلة تحالف فيها الافريكانريون في كل الدول في جنوب أفريقيا، وراحوا يتبادلون النصيحة لمواجهة بريطانيا[٢]. فعقد برلمانا الترنسفال والاورنج اجتماعا مشتركا تحت اسم المجلس الاتحادي Die Federal Raad واشتد تعاطف الافريكانريين في مستعمرة الرأس مع فكرة اتحاد جنوب أفريقيا في ظل العلم الافريكانري[٣]، على الرغم من تحذير جوزيف تشمبرلين لرئيسي جمهوريتي الترنسفال والاورنج من مغبة اتخاذ أية خطوات اتحادية[٤].

شاع في مستعمرة الرأس كلها أن الترنسفال تسعى لضمان مساندة أفريكانريي دولة الأورنج الحرة والمستعمرة، في حالة حدوث حرب مع بريطانيا، وتأكد لدى المسئولين البريطانيين أن أفريكانريي المستعمرة يسلحون أنفسهم بما وسعهم الحصول عليه من سلاح، واضطر السكان البريطانيون إلى تجاهل ما يرون، وامتنعوا عن اتخاذ أية استعدادات مضادة، ذات طابع عسكري[٥]. وجاهر بعض الافريكانريين بتفضيل الحكم الالماني على الحكم البريطاني[٦].

ساد جو من النفور والكراهية العنصرية Racial Antagonism في المستعمرة. وتأكد الجميع أن الصراع أمر لا مناص منه، وبالتالي فلابد أن يجتمع

---

(١) C.O. 48. 772. 532. P. 430.
Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 420.

(٢) Ensor, R. C.K.: The Whole Future of the Dominions Was Concerned, P. 24.

(٣) Cook, E.T.: A far Ranging Boer Conspiracy, P. 40. (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War).

(٤) Marais , J.S.: The threat of an independent South Africa, P. 82.

(٥) C.O. 879. 45. P. 262. 6309. No. 229.

(٦) Leonard, Charles: Op. Cit., P. 19.

الافريكانريون فى جنوب أفريقيا، ضد بريطانيا، إن حاولت فرض أى تغيير فى الموقف الراهن فى المنطقة. وقدر بعض العارفين البريطانيين أن بوسع أفريكانرى مستعمرة الرأس تقديم اثني عشر ألف متطوع للقتال إلى جانب القوات الجمهورية. وقد جاء هذا الرقم التقديرى قريبا جداً من أعداد المتطوعين بالفعل[1].

طلبت الحكومة البريطانية من مندوبها السامى روبنسون تقديرا للموقف. فأفاد بأن هناك تهديدا بفقدان بريطانيا لمستعمراتها فى جنوب أفريقيا، وأن علاج تردى أوضاع السياسة البريطانية يتطلب إرسال ثلاثين ألف جندى، على الأقل، فى حالة نشوب الحرب، وأن من الأفضل لبريطانيا أن تخوض حربا من أجل الحفاظ على الامبراطورية بكل قوة الامبراطورية، مهما تكن التضحيات، فذلك خير من استمرار سياسة الهزيمة، التى فرضها انتصار البوير فى معركة ماجوبا فى عام ١٨٨١[2]. وما دام المطلوب هو تدعيم النفوذ البريطانى وظهور الوجود الامبراطورى على ساحة الأحداث، فلابد من أن تعين بريطانيا مندوبا ساميا جديداً، غير روبنسون، الذى كان يؤيد الوجودُ الاستيطانى[3].

سياسة المندوب السامى الفريد ميلنر:

اختارت الحكومة البريطانية رجلا صارما لخلافة سير هيركليز روبنسون فى منصب المندوب السامى وحاكم مستعمرة الرأس، وذلك هوسير الفريد ميلنر. عرف ميلنر بأنه رجل المهام الصعبة. كان صريحا، إلى درجة الوقاحة أحيانا، فلا يعقل لسانه عن التعبير بألفاظ سوقية، متى اشتد ضيقه أو غلبه غضبه[4].

(١) C.O. 879. 45. P. 281.
(٢) C.O. 879 P. 304. No. 294.
(٣) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 469.
C.O. 879. 46. P. 564, No. 523.
(٤) Langer, William I : The Blunders of Imperial Diplomacy, P. 60. (Caldwell, Theodore C.: The Anglo - Boer War).

وكان ميلنر ذا خبرة واسعة فى النواحى الإدارية، وخدم فى مصر لفترة[١]، وكان ممن أطلق عليهم لفظ بناة الامبراطورية. وقد اعتبره البوير عميلاً لتشمبرلين ورودس، اللذين أرسلاه ليبحث لهما عن معركة، تبرر فرض السيادة البريطانية. وقد كان رمز الصراع والدماء؛ إذ أرسلت الحكومة البريطانية برفقته وفى ركابه، قوة عسكرية كبيرة، بغرض إحداث التوازن مع الاستعداد العسكرى المتزايد للافريكانر، فى الترنسفال والاورنج، ثم دعمت قوى الحدود، بين مستعمرة الرأس ودولة الأورنج بقوات عسكرية، بشكل غير ملفت لنظر البوير[٢]. تركز عمل ميلنر، فى دعم السيادة البريطانية بشكل صارم، لاسيما وقد جاء اختياره مراعاة لما شاع عنه من كونه امبرياليا مؤمنا بدور العنصر البريطانى فى العالم، فى قيادة الحضارة الغربية وتمدين الشعوب المتخلفة، هكذا[٣]. وقد وصف ميلنر بأنه الجندى المدنى فى الامبراطورية البريطانية[٤]. وقد بدأ ميلنر يعد للتعامل مع البوير، فتعلم اللغة الافريكانرية، حتى يحادثهم بها ويحسن فهمهم[٥]. وبذا اتضح أن معالجة الحكومة البريطانية للموقف فى المنطقة فى ظل إدارة ميلنر، لن تكون كمعالجتها له من قبله، فقد جاء ميلنر حاملا السيف البريطانى، وأحدث انقلابا فى أساليب المعالجة البريطانية للخلاف القومى مع الافريكانريين[٦].

---

(١) Wrench. John Evelyn: Alfred Lord Milner. The Man of No Illusions. 1854-1925, London. 1958, PP. 3-7.

(٢) C.O. 48. 772, 532, PP. 285-290.
Arnold, David; Britain, Europe And the World, 1871-1971, London, 1975, P. 268.

(٣) Thompson. L.M.: The Unification of South Africa, 1902-1910, P. 5.
انظر تفصيلات هامة عن التكوين السياسي لميلنر في انحاء الإمبراطورية وعن شخصيته في فصل شيق عقده:
Le May, G.H.L. British Supremacy in South Africa, 1899-1907, Oxford, 1965, 1-9 chapter 1: Sir Afred Milner's War.

(٤) Pakenham, Thomas; Op. Cit., P. 27.

(٥) Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P. 178.

(٦) July, Aobert W.: Op. Cit., P. 382.

تلقى مـيلنر أمرا صـريحا بالتـصـدى لمحاولات التـدخل الاجنبى فى مـجال النفوذ البريطانى فى جنوب أفريقيا. والمقصود بالطبع هو التدخل الألمانى، ولكن ألمانيا، فى الواقع، لم تكلف نفسها عناء مساندة الترنسفال، بشكل فعلى، ومن ثم فـإن الأمـر الصـادر لميلنر كـان يسـتـهدف، أسـاسـا، تشـويه صـورة كـروجـر والافريكانريين، ليس إلا. ذلك أن امكانيات التدخل الأجنبى كانت محدودة، إن لم تكن مستحيلة، وقد عمل ميلنر كذلك على زعزعة قوة الرابطة الافريكانرية ووحدتهـا، لصـالح العنصـر البـريطانى المنقسم، الذى كـان عليـه أن يعـمل على توحيده وتقويته[1]. كـمـا عـمل مـيلنر على دعم منصب المندوب السـامى البريطانى، بما يضفيه عليه من صبغة عسكرية[2]. وقد أكد كل هذا الفكرة المعـروفـة عنه من حـزم وتشـدد فى النواحى الإدارية، وعـدم مـيل للحـوار الدبلوماسى، على الرغم من أنه كان ينتمى لحزب الأحرار البريطانى، حين لا يعهد إليه بمهمة رسمية[3]. وعلى عاتق هذا الرجل ألقت الحكومة البريطانية مهمة حل مشكلات جنوب أفريقيا التى لا تنتهى، والتى عجز عن حلها من سبقوه[4].

كان متوقعا، مع وصول ميلنر إلى المستعمرة، أن يهجم بوير الترنسفال والاورنج على غرب ناتال أو شمال مستعمرة الرأس، وذلك بسبب الأنباء المتواترة عن كميات الأسلحة الضخمة التى تصل إلى الترنسفال عبر خليج دالجوا[5]، ولكن ذلك لم يحدث، فـمـاذا كـان مـوقف وزارة سـبـريج الانجليـزية مـن كل هذه التطورات؟

---

(1) Porter, A.N.: Op. Cit.,P. 147.
(2) C.O. 48. 772, 532, PP. 285-290.
(3) Ensor, R.C.K. :Op. Cit., P. 54.
(4) De Kiewiet, C.W.: Britain's Goal - A United South Africa P. 58. (Caldwell, Theodore C.: The Anglo - Boer War).
(5) C.O. 879. 46. P. 284 No. 284.

حاول سبريج، كعادته، إرضاء جميع الأطراف، مع تغليب مصالح الانجليز بطبيعة الحال. لقد اجتمع الانجليز فيما عرف بائتلاف المجموعة التقدمية Progressive Group التى تزعمها جميس روزاينز وشارك فى نشاطها سبريج، زعيم الزراع الانجليز، وقد وضعت المجموعة لنفسها برنامجا سياسيا ليبراليا، استهدفت به ثلاثة أمور، أولا: إعادة توزيع مقاعد الجمعية التشريعية، لإضعاف الميزة الواضحة للدوائر الانتخابية الريفية، التى يسيطر عليها الافريكانريون، ثانياً: إلغاء الضرائب الجمركية الدفاعية على المواد الغذائية، التى تضغط بعنف على المدن، التى تسكنها غالبية بريطانيا، لصالح الزراع الافريكانرين، وثالثا: انتهاج سياسة وطنية كريمة[1].

رغم هذا لم تنجح الجماعة التقدمية فى التحكم فى ناصية الأمور، فقد ظل سبريج والزراع الانجليز يخالفونها آراءها بخصوص الجمارك والسياسة الوطنية، وقد أبدى رودس اهتمامه بالجماعة التقدمية، ودعم معارضتها للرابطة الافريكانرية، وحاول الربط بين نشاطها ونشاط التقدميين فى الترنسفال، وأيده ميلنر، فى هذا، فالرئيس كروجر لن يعيش إلى الأبد[2].

ولكن المتتبع لحركة الأحزاب السياسية واتجاهاتها فى المستعمرة يجد أنها كانت تعبيرا عن الاتجاهين العنصرى والاقتصادى، أى التعبير عن الافريكانرين أو الانجليز، أو عن الزراع أو الصناع والتجار والمدنيين، ومن ثم لم يتأثر وضع الرابطة الافريكانرية السياسى، فى ظل وزارة سبريج، لقد أثبتت الرابطة أنها ما تزال تمسك بدفة الحياة السياسية فى المستعمرة، دون تأييد عديد من الاتجاهات

---

(١) C.O. 879. 45. P. 120, No. 191.
Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy. P. 597.

(٢) Walker, E.A.: A History of South Africa. P. 473.
Sowden, Lewis: The Unio of South Africa. New York. 1943. PP. 38-39.
Marlow, John: Op. Cit., P. 262.

والجماعات الحزبية، ولم يستطع سبريج، فى ظل ظروف الصراع بين الانجليز والافريكانريين، البقاء، على موقف الميوعة السياسية. ومن ثم لزم الجانب البريطانى، وأعلن أن نصف الافريكانريين متعاطفون مع رودس، فرد عليه قائدهم بأنه يجهل المشاعر الحقيقية للمستوطنين(1).

فى نفس هذا الوقت نشطت عصبة جنوب أفريقيا البريطانية فى الدعوة للتصدى لكروجر والرابطة الافريكانرية معا. وقد دعمها الرأسماليون العاملون فى المناجم. وقد كان أشد الدعاة للعصبة رأسماليين كبارا، حركوا الصحف المختلفة. التى سيطروا عليها، فى اتجاه تأييد مصالح الانجليز في المناجم حيث لهم الأغلبية(2). وعلى هذا لم تجد الجماعة التقدمية مجالا للانتشار بين الافريكانريين. فحتى أحرار الانجليز أنفسهم أنفصلوا عن الجماعة التقدمية، بعدما وجدوا أن عصبة جنوب أفريقيا تبنى نشاطها السياسى على أساس العنصرية، وأن استمرارهم فى الجماعة التقدمية قد يخضعهم، يوما ما، لزعامة سيسل رودس، ومن ثم حقق الحزب التقدمى والعصبة نجاحهما الأكبر بين الانجليز(3).

من ناحية أخري، ومثلما لم يدمج سبريج حزبه فى الجماعة التقدمية، فإن هذه الجماعة بقيادة جيمس روز اينز رفضت الإندماج فى العصبة لتكوين حزب بريطانى موحد، فى مواجهة الرابطة الافريكانرية، لقد رفض اينز أن يكون «رجل رودس». ورغم أن بعض أتباع اينز استجاب للروح العنصرى، الذى نفخه رودس،

---

(1) C.O. 48. 772. 532, P. 430-433.

(2) Hobson J.A.: The Forcess of Press, Platform And Pulpit., P. 51., A Small Confederacy of International Mine Owners, PP. 22-24.

(3) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Fitzpatrick, A South African Politican Selected papers. 1888-1906, New York, 1976, P. 121.

فإن الجماعة التقدمية فى البرلمان، اينز وميريمان وسوير، المتحالفة مع سبريج، حافضوا على استقلالهم عن عصبة جنوب أفريقيا وردس. وبهذا ظل العنصر الانجليزى مقسما فى مواجهة العنصر الافريكانرى[١]. ولكن هذا لم يكن يعنى تخفيف حدة التوتر العنصرى بين الجانبين فقد شاع روح الكراهية بينهما، وراح الافريكانريون يسلحون أنفسهم، ويستعدون لمناصرة الترنسفال، إذا حانت ساعة الجد[٢].

نجحت عصبة جنوب أفريقيا في افتتاح فروع لها في ناتال والترنسفال والأورنج[٣]. ودعت العصبة إلي عودة بطلها ومعبودها الذهبى، رودس، إلي الحياة السياسية. ولكن ميلنر لم يشجع ذلك، لأن تولى رودس توحيد العنصر الانجليزي يعنى، بالتأكيد، إثارة العنصر الهولندى[٤]. ومن ثم لم تجد الأحزاب البريطانية المتفرقة سوى أن تلجأ إلى المندوب السامي ميلنر، باعتباره ممثل بريطانيا القومى، الذى سيضع كروجر والرابطة الافريكانرية فى المكان اللائق بهما. وهللت العصبة لحملة ميلنر ضد كروجر وسياسته تجاه ملونى مستعمرة الرأس، الذين يعملون فى مناجم الذهب الترنسفالية، واعتباره إياهم كالأفارقة سواء بسواء، فيما يتعلق بالسياسة العنصرية[٥].

أعلن ميلنر قناعته بأن مشاكل جنوب أفريقيا لن تحل ما لم تتخذ حكومة الترنسفال إجراءات الإصلاح القوية، التى تحقق المساواة بين رعاياها البيض دون

---

(١) Marais, J.S.: The Fall of Kruger's Republic, P. 167.

(٢) C.O. 879. 45. PP. 265-6. 6309. No. 239.

(٣) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 121.

Marlowe, John: Op. Cit., P. 262.

(٤) Wrench, John Eveyn: Op. Cit., P. 183.

Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 72, 74.

(٥) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, PP. 597, 600.

اعتبار لانقسامهم العنصري. وعلى هذا، فإنه إما الإصلاح وإما الحرب[١] وقد كان لميلنر والحكومة البريطانية شرط واحد إزاء هذه الحرب الحتمية، وهو أن ترغم الترنسفال على الظهور بمظهر المعتدي، وذلك حفاظا على ولاء الافركانريين في مستعمرة الرأس، ومنعهم من الارتماء في أحضان كروجر[٢].

حتى يرتب ميلنر لكل هذه الأوضاع، انشغل في مسائل السياسة اليومية، في مستعمرة الرأس، لفترة وجيزة. ولم يكن هذا هروبا من مواجهة كروجر، بل إعداداً لأوضاع مستعمرة الرأس وجنوب أفريقيا، بل وبريطانيا ذاتها، لإقناع الرأي العام بقبول سياسة الحرب. لقد كان تشمبرلين، في لندن، لا يتعجل المواجهة، حتى ينسى الناس تورطه في غارة جيمسون، وحتى يختلق لكروجر مزيدا من الأخطاء. ومن ثم أكد تشمبرلين أنه أمر غير أخلاقي أن يرغم الرئيس كروجر على إصلاح شئونه الداخلية[٣].

اهتم ميلنر بقضية الملونين في الترنسفال، وبحسم اضطرابات باسوتولاند، وبالعمل على الحد من رغبة وزارة سبريج في مصادرة قطاعات ضخمة من أراضي المعازل الوطنية، وذلك في أعقاب المعارك التي نشبت مع بعض قبائل البتشوانا، والبوندو إثر ثورة الوطنيين في ماشونالاند ومتابيليلاند[٤]. وكان خط ميلنر، فيما يتعلق بالسياسة الوطنية، مخالفا من الناحية النظرية، لخط المستوطنين جميعا، انجليز وافريكانريين، ولكنه لم يصر عليه، لئلا يدفعهما إلي الاتحاد ضد

---

(١) Langer, William L.: Op. Cit., P. 60.
Milner, Alfred: Reform In The Transvaal Or War, P. 95. (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War).

(٢) Robinson, Roland And Callagher, John: South Africa, Another Canada, Or Another United States, P. 73.

(٣) Pakenham, Thomas: Op. Cit., PP. 16-18.
C.O. 48. 772. 532, P. 325.

(٤) Wrench, John Evelyn: Op. Cit., PP. 181-182.

المصالح البريطانية، بعد إعادة انتخاب كروجر، للمرة الرابعة، رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا، فى فبراير ١٨٩٨[١]، وبعد اشتداد حملة الافريكانريين على الحكومة البريطانية لأنها أبقت رودس عضوا فى مجلس شورى الملكة، رغم إدانته فى غارة جيمسون. فقد اعتبر الأفريكانريون أن هذا يضفي مزيدا من المرارة على المشاعر بين سلالتى البيض في جنوب أفريقيا، بشكل يفوق ما فعلته غارة جيمسون ذاتها، مما يخشى معه أن يفقدوا، أي الافريكانريين الثقة في الحكومة البريطانية[٢].

قرر ميلنر القيام بجولة فى أنحاء المستعمرة لجس نبض المستوطنين، وتوحيد البريطانيين، وإضعاف وحدة الافريكانريين، فشعر بحرارة تجاوب البريطانيين، على الرغم من عدم وجود قيادة موحدة له، وتوزعه بين عدة أحزاب، وتبين أن الرأسماليين البريطانيين فى المناجم يدفعون الأمور إلى حافة الحرب، حفاظا على مصالحهم[٣]. واستبان ميلنر أيضا أن الافريكانريين متعاطفون تماما مع الجمهوريين. وصحيح أن السكون كان يخيم عليهم إلا أنهم كانوا قابلون للثورة، فى حالة تعرض الجمهوريتين للخطر[٤]. وقد أوضح هذا تماما حين أرسلت الترنسفال وفودا شعبية لحضور اجتماعات الرابطة الافريكانرية، دعت فيها الرابطة إلى خلع ولائها للتاج البريطانى[٥].

وفى اجتماع عقدته الرابطة الافريكانرية فى جراف راينت، فى مارس ١٨٩٨، للترحيب بزيارة ميلنر، سمع فى خطبة أحد السياسيين الافريكانريين

(١) Walker, Eric A.: The Strugglo for Suppermacy, PP. 600-601.

(٢) C.O. 48. 772. 532, PP. 330-332.

(٣) Marais, J.S.: The Threat of An Independent South Africa, PP. 79-81.

(٤) C.O. 48. 772. 532. PP. 430-433.

(٥) Ibid., 534, PP. 4-5.

عبارة تلمح إلى ترابطهم مع بنى العمومة فى الجمهوريتين، فيما لو تعرضوا للضغط البريطانى، وكانت تلك هى البداية التى يريدها ميلنر، فوجه حديثا قويا، ركز فيه على ولاء الافريكانريين فقال إنه لا يشكك فى هذا الولاء. فليس ما يسرى بخصوصه سوى شائعات تسئ تفسير التعاطف مع الترنسفال، وقال أنه سيكون أمرا بشعا لو لم يكن ولاء الافريكانريين صادقا. ودعا ميلنر الافريكانريين إلى إقناع الترنسفال بأن بريطانيا لا تهدد استقلالها، بل إن هذا التهديد ينبع من سياستها الداخلية، وأن عليها أن تعيد ترتيب بيتها لصالح ما أسماه جنوب أفريقيا وخيرها، وأن تأزم الموقف راجع إلى عناد الكروجرية، وليس إلى السياسة البريطانية[1]. وأوضح ميلنر أن بريطانيا غير مستعدة للتخلى عن مركزها الممتاز، الذى شغلته فى جنوب أفريقيا طويلا، خوفا من جمهورية مسلحة ومن المتعاطفين معها فى مستعمرة الرأس[2].

أعقب ميلنر هذا الحديث القوى بدعوة الرئيس كروجر لزيارة لندن، لبحث قضية الأجانب الوافدين، إلا أنه رفض الدعوة، باعتبارها تدخلا فى الشئون الداخلية لدولته[3].

وكان لحديث جراف راينت ورفض كروجر زيارة لندن تأثيرها على الانتخابات البرلمانية فى مستعمرة الرأس. لقد اقتنع قادة الرابطة بأن المندوب السامى ميلنر يؤيد عصبة جنوب أفريقيا البريطانية، ويجمع البريطانيين تحت لوائه بعد تشتت بين كل من رودس وروز اينز والعصبة[4]، وفوق هذا اتضح أن

---

(١) Ensor, R.C.K.: Op. Cit., P. 54.

(٢) Walker. E.A.: A History of South Africa, PP. 473-474.

(٣) Porter, A.N.: Op. Cit., P. 104.
Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P. 192.

(٤) Marais, J.S.: The Fall of Kryger's Republic, PP. 168-169.

عام ١٨٩٨ يشهد حالة من نفاذ صبر ملينر، وإسراعه الخطى فى اتجاه حسم صراعه مع كروجر(١). كان رد فعل الرابطة الافريكانرية مزدوجا إزاء تصرفات ميلنر، لقد كرهوه، كما لم يكرهوا حاكما بريطانيا من قبل، لأنه يزيد إحساس الانجليز بتفوقهم، مما جعلهم يعتبرون الافريكانريين أقل منهم منزلة، لأنهم يخضعون لحكم بريطانيا، هذه واحدة(٢). أما الثانية فإن الرابطة رأت أن تنصح الأصدقاء فى الترنسفال بتحقيق إصلاح، على نحو يحفظ استقلالها، ويكف عنها ضغط بريطانيا. والواقع أن موقف الافريكانريين صار حرجا بين الولاء للامبراطورية البريطانية، وبين الولاء للقومية الافريكانرية(٣). فبينما تخلى الرئيس كروجر عن موظفيه الهولنديين وبدأ يقرب مثقفى الافريكانريين، للتأثير على ولائهم لبريطانيا، فإن بريطانيا طالبت الافريكانريين بالولاء، وراحت تقطع على ألمانيا كل إمكانيات التدخل فى الترنسفال، مما جعل ألمانيا تفضل التخلى عن تأييدها وعن مطامعها فى خليج دالجوا البرتغالى، مقابل الحصول على تعويض فى مكان آخر، وتعاونت الدولتان، ألمانيا وبريطانيا، فى تقديم مساعدات مالية للبرتغال بضمان مستعمراتها(٤).

أخذت دول جنوب أفريقيا تبحث نتائج الموقف البريطانى، وتتحرك فى ضوئه، فأما قادة الحامية البريطانية فأعدوا خرائطهم العسكرية وخططهم طبقا لتحركات هذه الدول العسكرية(٥). ودخلت ناتال، فى أبريل ١٨٩٨، الاتحاد الجمركى القائم بين الدولة الحرة ومستعمرة الرأس أخيرا، تاركة الترنسفال فى

---

(١) Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 74.

(٢) Hobson, J.A.: Op. Cit., PP. 124-125.

(٣) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, PP. 602-603.
Marlowe, John: Op. Cit., P. 263.

(٤) C.O. 879. 45. PP. 57-58. 2642. No. 98.
Robinson, Roland And Gallagher, John: Op. Cit., PP. 74-75.

(٥) C.O. 48. 772. 534, PP. 40-43.

وضع المعزول اقتصاديا، وراح رودس يقود عصبة جنوب أفريقيا ويدعو لتدخل العامل البريطاني، الذي حاربه طويلا من قبل، لحسم مشاكل جنوب أفريقيا، وحصل الحزب التقدمي، لأول مرة في تاريخ برلمان مستعمرة الرأس، على أغلبية ضئيلة، في انتخابات المجلس التشريعي. ولكنه هزم، بعد قليل، في انتخابات الجمعية التشريعية، الأكثر أهمية، فلم يحصل على الأغلبية(١). وقدم سبريج استقالته، وصار على ميلنر أن يختار رئيس وزراء يتعاون معه، في المرحلة الحرجة المتوقعة، بعد أعنف انتخابات شهدتها مستعمرة الرأس، في تاريخها البرلماني(٢)، إذ حصل التقدميون على تسعة وثلاثين مقعدا مقابل أربعين مقعدا للمعارضة الافريكانرية(٣).

حاول رودس إغراء ميلنر بدعوته إلى تشكيل الوزارة الجديدة، وأعلن أن القضية صارت تقرير أي العلمين، البريطاني أم الترنسفالي سيرتفع إتحاد جنوب أفريقيا(٤). ووافقه نائب الرئيس الترنسفالي جوبرت فقال إن المسألة هي أي الفارسين سيمتطي الجواد الوحيد في المنطقة؛ الفارس البويري أم الفارس الغريب الوافد؟(٥) وشن رودس حملة ضد كروجر وحلفائه في الرابطة الافريكانرية، وصديقه القديم هوفماير، وأعلن أن علم بريطانيا كبير بدرجة لا تسمح بوجود علم الترنسفال إلى جانبه. وهاجم رودس البريطانيين الذين لم يؤيدوا بريطانيا صراحة مثل ريتشارد سولومون(٦). وطالب رودس ميلنر بعدم ترك أنصار الكروجرية في

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 605.
Marlowe, John: Op. Cit., P. 264.

(٢) Marais, J.S.: The Fall of Kruger's Republic, P. 225.
Ensor, R.C.K.: Op. Cit., P. 55.

(٣) Marlowe, John: Op. Cit., P. 264.

(٤) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 474.

(٥) Hammond, John Hays: Which Rider In the Saddle, Uitland er or Boer? P. 12 (Caldwell, Theodore C.: The Anglo Boer War).

(٦) كان سولومون متعاطفاً مع الرابطة الافريكانرية وفكرة التعايش بينها وبين البريطانيين. انظر:
C.O. 48. 772. 532. P. 384 And Walker E.A.: Op. Cit., P. 474.

المستعمرة؛ أى الرابطة الافريكانرية، يضيعون عليه قضية الاتحاد في ظل العلم البريطاني[١]. ودعا الحزب التقدمى إلى انتهاج سياسة حرية التجارة، بغض النظر عن تأثيرها على الزراع الافريكانرين[٢].

اتفق ميلنر مع رودس فيما ذهب إليه، ولكنه أراد أن تمضى الأمور على رسلها، فقال إن لعبة السياسة يجب أن تلعب طبقا لأصولها[٣]. وعلى هذا عهد، فى أكتوبر ١٨٩٨، برئاسة الوزارة إلى شراينر W. P. Schreiner الذى كان يشغل منصب النائب العام للمستعمرة، واستقال احتجاجا على غارة جيمسون، وتورط رئيس الوزراء رودس فيها[٤]. وكان شراينر أفريكانرى الثقافة من أصل خليط ألمانى وانجليزى، مستقلا يرأس حزبا صغيرا جدا هو حزب جنوب أفريقيا The South African Party المعتدل. وكان يتعاطف مع فكرة الامبراطورية، كما لم يكن عضوا فى الرابطة الافريكانرية، وان لم يمنعه هذا من المشاركة فى نشاطها وحضور مؤتمراتها والتعاطف معها، بل وصار قائدا برلمانيا لها. وكان اختيار ميلنر له، بعد تأييد هوفماير له كقائد للحزب الذى كسب المعركة الانتخابية، ولكن لماذا اختاره هوفماير؟ لقد أراد هوفماير أن يؤكد أن الرابطة لم تتخل عن الولاء لبريطانيا، وما زالت تؤيد التعايش مع العنصر الانجليزى، بشرط عدم المساس بمصالح الافريكانرين، وقد استهل شراينر بيان قبوله تشكيل الوزارة بقوله أنه ينتمى للجنوب الأفريقى أولا ثم لبريطانيا بعد ذلك، أى أنه سيتصدى لميلنر وعصبة جنوب أفريقيا بكل سبيل دستور متاح، استنادا إلى الرابطة الافريكانرية. وهكذا جاء اختيار هوفماير لشراينر موفقا، حتى لا يملك

---

(١) Marlowe, Hohn: Op. Cit., P. 263.

(٢) C.O. 879. 45. P. 120, No. 191.

(٣) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 605.

(٤) C.O. 879. 45. P. 115. No. 138.

البريطانيون اتهامه بعدم الولاء، لكونه أفريكانريا[1]. وكان شراينر وزميليه سوير وميريمان من الأحرار البريطانيين، من أكبر المكاسب السياسية التى حققتها الرابطة فى هذه الفترة. إذ نجحت فى إقناع ثلاثتهم بمدى خطر سياسة العنف التي ابتدأتها غارة جيمسون، وتركب موجتها الحكومة البريطانية. ومن ثم فإن ثلاثتهم أدانوا الحرب والمخططين لها، وبذا كانوا ضربة هوفماير السياسية الرائعة بعد فشل تحالفه مع رودس، والتى أراد أن يؤكد بها أن اتحاد جنوب أفريقيا البيضاء أقوى من ضغوط بريطانيا الخارجية. وقد ضمن هوفماير بذلك عدم توجيه اللوم للرابطة، مع تحكمه فى الوزارة، بفضل السيطرة عليها برلمانيا[2].

هكذا تولى شراينر وحزبه المستقل الجديد، الذي يضم ميريمان وسوير وريتشارد سولومون الحكم، خوفا من أن يرشو رودس أية وزارة تتشكل من الانجليز المتطرفين، مما يهدد السلم فى جنوب أفريقيا، وعارضوا مناداة ميلنر بالسيادة البريطانية على جنوب أفريقيا، وتضخيمه المستمر للمظالم التى يتعرض لها الأجانب الوافدين في الترنسفال[3]. وكانت وزارة شراينر وزارة قوية، لعبت دورا هاما فى الوساطة بين طرفى الصراع فى جنوب أفريقيا بمهارة واقتدار[4].

فماذا استفاد ميلنر من دعوته لمثل شراينر بتشكيل الوزارة؟ لقد كان تشكيل الوزارة من العناصر الافريكانرية المعتدلة يحقق لميلنر غرضين، أولهما: عدم مخالفة دستور المتسعمرة بدعوته للتقدميين، الذين لم ينالوا الأغلبية، إلى تشكيل حكومة أقلية. وثانيهما: أنه يضمن حياد الوزارة فى الصراع بين

(1) Marais, J.S.: Op. Cit., P. 169.
Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Op. Cit., P. 419.

(2) Hobson, J.A.: Op. Cit . P. 100
Keppel - Jones, Arther: A test case for Protection by the Mother Country, PP. 8-9.

(3) Van der Poel, Jean: Op. Cit., P. 38.
Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., PP. 97-99.

(4) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, PP. 605-606.

بريطانيا والترنسفال، ولهذا، فى نظر ميلنر، جاءت الوزارة. صحيح أنها وزارة الرابطة الافريكانرية، إلا أنها لن تمضى فى حكمها على سياسة الرابطة[1].

دعا ميلنر فروع عصبة جنوب أفريقيا إلى الاستمرار فى مطالبة الحكومة البريطانية بوضع سيادتها فى جنوب أفريقيا موضع التنفيذ، وإنهاء النعرة الوطنية، التى تمتلك الأفريكانريين منذ هزيمة ماجوبا، فى ٢٧ فبراير ١٨٨١، وتعديل سياسة الترنسفال، التى تكرس تجزئة جنوب أفريقيا، التى هى، فى الحقيقة، وحدة واحدة[2].

فى نفس الوقت اجتهد شراينر فى رد الخارجين على الرابطة من المتطرفين الذين كانوا يطالبون بإجراء حاسم بعد غارة جيمسون، كما أفشل شراينر محاولة الحزب التقدمى لإعادة توزيع مقاعد البرلمان بما يكفل زحزحة التفوق الأفريكانرى، ومن ثم، فعلى أيدى وزراء شراينر امتلك اليأس رودس من تحقيق اتحاد جنوب أفريقيا من خلال سيطرته على برلمان مستعمرة الرأس[3]. وقد دفع هذا اليأس البريطانيين إلى اتهام الافريكانريين بالتآمر فى كل جنوب أفريقيا، الترنسفال والأورنج ومستعمرة الرأس، للقضاء على النفوذ البريطانى، وطالبت الصحف التى يملكها الرأسماليون، أصحاب النفوذ من أقطاب صناعة التعدين، بالعمل على رد مخاطر مؤامرات الافريكانريين وضمان استجابة الترنسفال لرفع المظالم عن البريطانيين فيها[4]. وقد نجح ميلنر فى الحصول على تأييد أقطاب صناعة تعدين الذهب فى الترنسفال، من أصل ألمانى، والذين كانوا من قبل يحرصون، فقط، على مصالحهم، مما كان عامل ضغط كبير على الرئيس الترنسفالى كروجر،

---

(١) Marlowe, Hohn: Op. Cit., P. 264.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 607. Ensor, R.C.K.: Op. Cit., P. 57.

(٣) Walker, E.A.: A History of South Africa. P. 475.
Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M. Op. Cit., P. 419.

(٤) Langer, William L.: Op. Cit., PP. 64-67.

وكان انجازا سياسيا لميلنر، يرد به على حصول الرابطة الافريكانرية على تأييد شراينر وسوير وميريمان وريتشارد سولومون[1].

بهذا ركز ميلنر على افتعال أزمة مع الرئيس كروجر تكون مبررا لاستخدام القوة في إزالة حكمه. ولكن تشمبرلين وضح له أن الموقف السياسى فى المستعمرة معقد للغاية، بحيث يجب أن لا تكون بريطانيا بمظهر المعتدى، حتى تكسب تعاطف الهولنديين الذين دفعتهم غارة جيمسون إلى التعاطف بشدة مع الترنسفال، ونصح تشمبرلين ميلنر بالانتظار والترقب، حتى يرتبك كروجر مع استمرار الضغط عليه، وتزداد أخطاء حكومته[2].

كانت مشاعر الافريكانريين فى مستعمرة الرأس تقترب تدريجيا من مشاعر أقاربهم فى الترنسفال والأورنج، فرددوا نفس الآراء، ودعوا لقيام اتحاد جمهورى يرأسه كروجر كخليفة للقائد الأول فان ريبيك، فهم وحدهم أصحاب الأرض، والبريطانيون غرباء فيها[3]. ولم يعد أفريكانريو مستعمرة الرأس يخفون إعجابهم بالرئيس كروجر وجمهوريتى البوير، باعتبار أنهما كيانان أفريكانريان مستقلان[4].

ارتأي ميلنر، فى أول نوفمبر ١٨٩٨، بعد تولى وزارة شراينر، وبعدما اتضح تعاطف الافريكانريين فى كل جنوب أفريقيا، أن زيارة للندن ستساعده على إنعاش قدراته وتقويتها لخوض الصراع المقبل، الذى يأمل فى الانتصار فيه[1]. ثم إن عليه بحث الأمور بصفة عامة، ودفع الحكومة البريطانية إلى

---

(١) Pakenham, Thomas: Op. Cit., P. 15.
(٢) Langer, William L.: Op. Cit., P. 61.
(٣) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy. PP. 606-607.
(٤) Le May, G.H.L.: Op. Cit., P. 4.

التدخل لصالح البريطانيين فى الترنسفال[٢]. لم يعد ميلنر متعجلا على افتعال أزمة، ولكنه صار أكثر تصميما على إرغام الترنسفال على تبنى دستور أقل عنصرية تجاه البريطانيين، أو أن يتولى هو وضع هذا الدستور يوما ما[٣].

رابطة الافريكانرز والوساطة بين بريطانيا والترنسفال:

قام سير ويليم بتلر قائد القوات البريطانية فى جنوب أفريقيا بمهام المندوب السامي، حتي عودة ميلنر، وكان بتلر معارضا لفكرة الصراع الدموى، وقتال الترنسفال من أجل السيادة البريطانية، حتى ذكر أن حربا لن تنشب ما بقى هو فى منصبه كقائد للحامية البريطانية[٤]. واتهم بتلر شركات التعدين الدولية فى جنوب أفريقيا، بالعمل على تصعيد الموقف للوصول به إلى الحرب، من أجل مصالحها الأنانية[٥]، وانطلاقا من هذا الموقف تجاهل بتلر العرائض المتتالية التى دأبت عصبة جنوب أفريقيا على إرسالها للمسئولين البريطانيين فى مناسبة وغيرمناسبة تشكو فيها حكومة كروجر، وتعاون بتلر مع حكومتى الأورنج ومستعمرة الرأس فى دعوة الرئيس كروجر إلى السلام والإصلاح[٦].

قبل كروجر الاتجاه الجديد، إحراجا لميلنر، وبسبب متغيرات الموقف الدولى

(١) Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P. 195.
(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 607.
(٣) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 475.
Langer, William A.: Op. Cit., P. 61.
(٤) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M. Op. Cit., P. 431.
(٥) Hobson, J.A.: A Small Confederacy of International Mine Owners. PP. 19-20.
(٦) Fitzpatrick, J.P.: Op. Cit., P. 335.

وعدم وضوح موقف ألمانيا[1]، ودخل فى مفاوضات مع الرأسماليين ورجال الصناعة، فى مناجم الذهب. وقد رفض كروجر إلغاء الاحتكارات، التى منحها لبعض الشركات، والضرائب المرتفعة على الانتاج. وحاول إبداء بعض المرونة فى هذه المسائل، بشرط عدم ذكر مسألة الحقوق السياسية للبريطانيين الوافدين إلي دولته، حتى يؤكد أن الضرائب والأرباح هى كل هم الرأسماليين، ولكن ميلنر حذرهم من القبول بذلك، ففشلت المفاوضات[2].

توجهت عصبة جنوب أفريقيا بعريضة جديدة، تدعو فيها بريطانيا للتدخل لحماية رعايا باعتبارها الدولة العظمى فى المنطقة وصاحبة السيادة عليها، نص اتفاق لندن على ذلك أم لم ينص، وإلا فإنها ستفقد ولاء رعاياها فى جنوب أفريقيا[3]. ووجه ميلنر اللوم إلى سير بتلر وانتقد سياسته، وطالب بعزله[4]. واشتدت الصحافة البريطانية فى أعقاب ذلك، على بتلر، إلى حد القول بأنه لو لم يكن جنرالا بريطانيا لكان أحد أشد أنصار الرئيس كروجر[5].

بعودة ميلنر من لندن عاد التشدد إلى السياسة البريطانية فى جنوب أفريقيا. فسفه ميلنر أحلام سير بتلر، وراح يقود الأمور فى اتجاه الأزمة مع الترنسفال[6]. وأرسل ميلنر، فى ٤ مايو ١٨٩٩، برقية تلغرافية إلى لندن يدعو حكومته فيها إلى التدخل لإنهاء معاملة رعاياها فى الترنسفال معاملة الأقنان، بسبب تعنت الرئيس كروجر والمتعاطفين معه فى مستعمرة الرأس[7]. فاسرع

---

(١) تحسن موقف بريطانيا الدولي، حين تمكنت قواتها من هزيمة الخليفة في السودان، وأوقفت الفرنسيين في فاشودة، وحين تراجعت الولايات المتحدة في مسألة الحدود الفنزولية مع جيانا البريطانية، بسبب مشاكلها مع اسبانيا، واتفقت مع المانيا علي اقراض البرتغال بضمان مستعمراتها في افريقيا وتهمور علي أن تقسم الدولتان هذه الممتلكات، في حالة عجز البرتغال عن السداد، وبذا: تركت المانيا الترنسفال وشأنها مع بريطانيا، انظر: Walker, E.A.: Op. Cit., P. 475.

Hobson, J.A.: The Forces of Press, Platform and Pulpit, P. 50.

(٢) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, PP. 608-610.

(٣) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 477. Marlowe, John: Op. Cit., P. 270.

(٤) Pakenham, Thomas: Op. Cit., P. 40.

(٥) Marais, J.S.: The Fall of Kruger's Republic, P. 205.

(٦)

(٧) عن التلغراف الشهير انظر تفصيلات دقيقة في: السيد علي أحمد فليفل.، المرجع السابق، فصل العلاقات بين الجمهورية وبريطانيا.

رئيس الوزراء شراينر إلى العمل على تجنب وقوع الكارثة، بعدما اتضح أن لميلنر غاية محددة وهى: تحقيق السيادة البريطانية الكاملة بأى سبيل، سلما أم حربا[١]. واتصل شراينر بالتقدميين فى الترنسفال ومن يحوزون ثقة كروجر مثل ريتز وسمتس وسكالك بورجر، ثم أعلن إنهم يؤيدون تسوية الخلافات القائمة فى مسائل التعدين والحقوق السياسية، بشرط أن تعرف المطالب البريطانية دفعة واحدة. وأرسل شراينر أحد وزرائه إلى بليمفونتين حيث اجتمع برئيس دولة الأورنج، من فوره، ثم خرجا ليعلن الرئيس ستاين دعوة الرئيس كروجر والمندوب السامى ميلنر لزيارة بليمفونتين، والتفاوض حول المسائل موضوع الخلاف [٢].

اعتبر ميلنر دعوة ستاين خدعة من الدولة الحرة وأفريكانرى مستعمرة الرأس لكسب الوقت، وكان لا يثق فى وساطة الافريكانريين. ومن ثم شدد الحملة الاعلامية ضد الترنسفال، حتى يفهم العالم الموقف كما يراه [٣]. واتهم الرابطة الافريكانرية بأنها تمثل امتدادا وتواصلا لسياسة كروجر فى مستعمرة بريطانية وتعرض دعاة السلام من الافريكانريين أيضا الانتقادات المتشددة منهم، لأنهم يضغطون على الرئيس كروجر[٤]. وفى نفس الوقت أمرت الحكومة البريطانية سلطاتها العسكرية فى جنوب أفريقيا، بإعداد مشروع خطة لغزو الترنسفال، والتصدى لهجومها، فى حالة قيامها به على غرة، وقبل اكتمال الأعداد العسكرى البريطانى[٥].

كان واضحا أن الساسة البريطانيين يرون ضرورة ارتباط سياسة إعداد

---

(١) Walker, E.A.: Op. Cit., P. 480.
(٢) Marlowe, John: Op. Cit., P. 273.
(٣) Walker, E.A.: A History of S.A., P. 476.
Garvin, J.L.: Op. Cit., P. 86.
(٤) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit.. P. 255.
(٥) Williams, Vasil: Op. Cit., PP. 29-30.

القوة، مع الحملة الإعلامية والحماس الوطنى وحرص المواطنين البريطانيين على المحافظة على إمبراطوريتهم وكان أشد المتحمسين البريطانيين هم الرأسماليين، أصحاب المصلحة الأولى فى الصراع [١]. وكان ميلنر وتشمبرلين يظنان أنه لن يعقد مؤتمر ما فى بليمفونتين، وقد ردت الترنسفال على الحملة البريطانية بالإعلان على كشف مؤامرة قام بها الضباط البريطانيون السابقون فى جوهانسبورج، للسيطرة على المدينة، ريثما تدخلها القوات البريطانية، وبالطبع كان صدق هذه المؤامرة يقارن بصدق حملة بريطانيا[٢].

حذر الرئيس ستاين ورئيس الوزراء شراينر وهوفماير وميريمان ودى فيليرز، الرئيس الترنسفالى كروجر من خطورة المواجهة العسكرية، ودعوة إلى مقابلة المندوب السامى ميلنر فى منتصف الطريق[٣]. والا فان بريطانيا ستمضي فى طريق القوة، وربما قضت على استقلال الجمهوريتين، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية وسيادتها السياسية، وتوحيد جنوب أفريقيا، التى فشلت من قبل فى توحيدها، بكل السبل السلمية[٤].

هكذا صار انعقاد المؤتمر ممكنا، ولكن ميلنر رفض حضور أى وسيط فى المؤتمر. فرفض مشاركة شراينر أو هوفماير، وأصر على أن لا يكون للرئيس ستاين، الذى يعقد المؤتمر فى عاصمة بلاده، أى دور فى المؤتمر، لأنه سيكون دورا ضاغطا لصالح كروجر، دون شك[٥].

---

(١) Hobson, J.A.: The Forces of Press, Platform, And Pulpit., P. 52.: A Small conspiracy of International Mine - Owners, PP. 20-22.

(٢) Walker, E.A.: Op. Cit., P. 480.

(٣) Porter, A.N.: Op. Cit., PP. 203-204.

(٤) De Kiewiet, C.W.: Britain's Goal- A United South Africa, PP. 58-59. Langer, Williams L.: Op. Cit., PP. 64-65.

(٥) Porter, A.N.: Op. Cit., P. 214.

عقد مؤتمر بليمفونتين، فيما بين ٣١ مايو و ٥ يونيو ١٨٩٩. وأصر كروجر على إبعاد الانجليز فى مناجم الذهب عن صناديق الانتخابات، حتى لا يستولوا على دولته، وعرض منحهم الحقوق السياسية على مدى سبع سنوات وليس بصفة فورية، ولكن ميلنر لم يكن يقل إصرارا على مطالبه من كروجر، وهكذا كانت نتيجة الإرادة الحديدية لكل منهما، وعدم ميلهما للحوار أو التنازل فشلا ذريعا للمؤتمر(١).

كان لفشل المؤتمر نتائج خطيرة على السلام بين الدول البيضاء فى جنوب أفريقيا. لقد أيدت مستعمرة ناتال المندوب السامى بقوة، والتف حوله الانجليز في مستعمرة الرأس. وصارت الحكومة البريطانية، بفضل موقف ميلنر، مضطرة إلى مواجهة التحدي الترنسفالى، فأعلنت تأييدها لميلنر(٢). واتضح للافريكانريين فى مستعمرة الرأس أن ميلنر يعمل جادا من أجل الحرب، وأنه مصر على إفساد كل محاولة يبذلونها لتدارك الموقف(٣).

مع هذا كان علي الافريكانريين أن يحاولوا الحفاظ على السلام، فدعت وزارة شراينر الرئيس ستاين إلى الاستمرار فى بذل جهوده لوقف تردى الأوضاع، فأرسل ستاين وزيره ابراهام فيشر Abram Fischer إلى كيب تاون، حيث اجتمع مع حكومتها ثم خرج وفد مشترك من الأورنج والرأس إلى بريتوريا، لدعوتها إلى قبول مقترحات ميلنر(٤). وبفشل هذه المحاولة ارتفع الحماس للوطنية البريطانية Imgoism، بسبب الحملات الصحفية المستمرة ضد سياسات حكومة الترنسفال

---

(١) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 611.

(٢) Wrench, John Evelyn: Op. Cit., PP. 202-205.

(٣) Le May, G.H.L.: Op. Cit. P. 21.

(٤) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, PP. 612-3.

(٥) اشترى رودس بعض الصحف في جنوب افريقيا، مثل The Cape Argus وسخرها للدعوة لأهدافه، تمهيداً لدخول بريطانيا الحرب لتحقيق سيطرتها علي جنوب افريقيا، وتآلف لهذا حكومة بريطانيا والمعارضة والصحافة والشعب ورجال الدين، متأثره بمراسلي الصحف ومقالاتهم الملتهبة. :انظر

Hobson.J.:The Forcess of Press,Platform And Pulpit., PP.50-1

والمتعاطفين معها فى مستعمرة الرأس[٥]. وأعلن وزير المستعمرات تشمبرلين، فى ٢٦ يوليو ١٨٩٩ أن مقترحات كروجر غير مقبولة، وأن حكومته طرف فى كل تسوية تتعلق برعاياها فى الترنسفال، وأمرت السلطات العسكرية فى كيب تاون بإعداد وجمع وسائل النقل للاستخدام العسكرى فى نهاية يوليو من نفس العام[١]. وقام ميلنر بإعداد قوة من المتطوعين للدفاع عن حدود مستعمرة الرأس مع دولة الأورنج الحرة. وعن مدينة كيمبرلى. واعترض رئيس الوزراء شراينر على هذا الإجراء، لأنه يثير شكوك البوير، فوعد ميلنر شراينر بأنه سيخبره بأي تحرك لقوات الحامية البريطانية، قبل موعد، بوقت كاف [٢].

حاولت الرابطة الافريكانرية وقف السباق إلى الحرب، وفى هذا الوقت سقطت وزارة بين Binn الناتالية، وحلت محلها وزارة كولنيل هيم Hime الذى كان مؤيدا لمحاولة الرابطة الافريكانرية، فدعا جميع الأطراف إلى تحكيم العقل واللجوء إلى الصبر وضبط النفس، ريثما تحل المشاكل بالسبل السلمية، وقد غضب ميلنر أشد الغضب من هذا التصريح، واستخدم ما يلزم من ضغط لكبح رئيس الوزراء الجديد هيم، حتى لا يفسدُ اللعبة، على حد تعبير جوزيف تشمبرلين[٣].

زار هوفماير وزميله البيرتوس هيرهولدت، Albertue Herholdt, عضو الرابطة الافريكانرية ووزارة شرينر، بريتوريا، لدعوة الرئيس كروجر إلى عقد مؤتمر جديد مع المندوب السامى ميلنر، فى كيب تاون[٤]. وفى جلسة سرية أخبر كلاهما

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 612-613.

(٢) انظر رسالة ميلنر للوزراء في هذا الصدد في : C.O. 879. 46. P. 333. No. 336.

(٣) Marais, J.C.: The Fall of Kruger's Republic, PP. 293-294.
De Klerk, W.A.: The Puritans In Africa, P. 80.

(٤) Le May, G.H.L.: Op. Cit., P. 23.

الفولكسراد والهيئة التنفيذية أن لا ينتظروا مساعدة عسكرية من مستعمرة الرأس[1]. وحاولا إقناع الترنسفاليين بتعديل قانون الانتخابات، واستجابت حكومة كروجر، وعندما وصلت أنباء هذه التعديلات إلى كيب تاون أصدرت وزارة شراينر بيانا تعرب فيه عن رضاها عن المشروع المعدل، واعتقد الجميع بأن الأزمة توشك أن تمر. ولكن فى ٢٧ يوليو ١٨٩٩ هدد ميلنر بالاستقالة إن لم تتريث الحكومة البريطانية، حتى تحاط بالصياغة الكاملة لمشروع قانون الحقوق السياسية، وعندما وصلت الصياغة ثارت ثائرة البريطانية، إذ لم يكن القانون مرضيا لهم، إطلاقا[2].

أوصى شراينر زعماء الترنسفال بالإذعان لمطالب الإصلاح، وعدم دخول الحرب حتى لو فرضت بريطانيا عليهم تحويل جمهوريتهم إلى مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى[3]. وأعلن تشمبرلين أن كل قضايا الحقوق السياسية ومشاكل التعدين إنما هى فروع قضية أكبر هى قضية السيادة البريطانية، التى يتطلع العالم إلى حكومة لبريطانيا، لينظر كيف تتصرف إزاءها، وكيف تخرج من المأزق الذى وضعها فيه الرئيس كروجر[4] فآثر كروجر التفاوض مرة أخرى مع كبار الرأسماليين فى مناجم الذهب. ورغم أن كروجر خفف من تشدده فإن هؤلاء، وكانت مطامحهم الرأسمالية تلقى بهم على طريق ميلنر إلى الحرب، قد تشددوا فى طلباتهم، ومن ثم لم تجد المفاوضات ولا المذكرات المتبادلة[5]، حول المسائل الخلافية، شيئا، بسبب إصرار كل من الطرفين على موقفه، على الرغم من

---

(١) Langer, William L.: Op. Cit., P. 65.
Robinson, Roland And Gallagher, John: Op. Cit., P. 76.

(٢) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 613.

(٣) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 483.

(٤) Garvin, J.L.: Op. Cit., P. 88.

(٥) Hobson, J.A.: The Forces of Press, Platform And Pulpit, P. 189.

وساطة هولندا وألمانيا لدى بريطانيا، وضغوط وزارة شراينر والرئيس ستاين على الترنسفال، فى ٧، ٨ سبتمبر ١٨٩٩[١].

وزارة شراينر وحرب البوير:

بدأ عشرة آلاف جندى بريطانى فى التحرك صوب جنوب أفريقيا، واكفهرت الوجوه، وأعلن لورد سالسبورى فى البرلمان بأن البوير يعاملون الرعايا البريطانيين معاملة سيئة، ويعتبرونهم أقل منهم منزلة، وأنه ما لم يزيلوا هذه التفرقة فسيتولى الجنود البريطانيون ذلك[٢]. وهاجم سبريج شراينر لسماحة بمرور الذخائر عبر مستعمرة الرأس، فى طريقها إلى دولة الأورنج الحرة، ووقع غرب ناتال وشمال مستعمرة الرأس تحت رحمة قوات البوير، وشاع التوتر فى المستعمرة وطالب شراينر كل الافريكانريين بالبقاء على ولائهم لملكة بريطانيا، وأرسل ميلنر، رغم اعتراض شراينر، بعض القوات النظامية للدفاع عن كيمبرلى. وأرسل البرلمانيون عريضة إلى الملكة تطالب بالحفاظ على السلام، ودعات الرئيس ستاين، من جانبه، الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوساطة، دون جدوى[٣].

وفى ٩ أكتوبر ١٨٩٩ دخلت قوات البوير أرض مستعمرتى الرأس وناتال، معلنة بداية الحرب البويرية، وحذر ميلنر الزعماء الأفارقة من التدخل فى الحرب، لأنهم لا شأن لهم بها، فهى حرب الرجل الأبيض[٤]. وقد حرص الجانبان على تحييد الأفارقة وابعادهم عن الحرب، حتى لا يتعود الأفريقى كيف يقتل الرجل الأبيض، فيهدد وجوده، فى جنوب أفريقيا، يوما ما[٥]. ووضعت شرطة

---

(١) Ensor, R.C.K.: Op. Cit., P. 56.

(٢) Le May, G.H.: Op. Cit., P. 24.

(٣) C.O. 879. 46. P. 14.Walker, E.A.: A History South Africa, PP. 484-486.

(٤) Sallery, A.: The Bechuanaland Protectorate, P. 89.

(٥) Pakenham, Thomas: Op. Cit., P. 418.

مستعمرة الرأس وكتائب الفرسان حملة البنادق تحت الإشراف المباشر لقائد عام جنوب أفريقيا، على أساس أن لا يرسلوا خارج حدود مستعمرة الرأس، أما القوات المعسكرة داخل الأقاليم الوطنية، فاتفق أن لا تنقل منها دون إذن رئيس الوزراء شراينر[١].

اجتهدت القوات الجمهورية فى إحراز تقدم سريع، فى بداية الحرب، على أمل إحراج موقف بريطانيا، بين الدول الكبرى من ناحية، ولإعطاء فرصة الثورة لافريكانرى مستعمرة الرأس من ناحية أخرى، متأثرين بالروح العنصرية والتعاطف مع الترنسفال، الذى تغلب على روح التعاون منذ غارة جيمسون[٢]. ولكن شراينر كان يحاول، من ناحيته، قطع طريق التمرد علي الافريكانريين[٣]. وكان موقف شراينر دقيقا بين بنى القربى وأصحاب الولاء، وقد حاول منع الافريكانريين من الثورة، وحاول فى نفس الوقت منع قوات الامبراطورية من مصادرة وسائل النقل الخاصة لاستخدامها فى المجهود الحربى[٤].

منذ بداية الحرب كانت المشاكل الدائمة بين ميلنر وشراينر ثلاثا وهى : أولاً: مشكلة المتطوعين من المستعمرة، الذين أراد ميلنر الاستعانة بهم للتصدى للغزو البويرى، ريثما تحضر القوات البريطانية، فى حين رفض شراينر استخدام المتطوعين ضد بنى جلدتهم، ثانيا: - مشكلة مد الحكم العسكرى على أقاليم المستعمرة، كما أراد ميلنر، وهو ما عارضه شراينر وثالثاً: - مشكلة تجنيد الوطنين فى بعض الأقاليم الوطنية، لاسيما جريكوالاند الشرقية، وذلك بهدف تسليحهم للدفاع عن أنفسهم حتى يكونوا سدا قويا أمام البوير وهو ما عارضه شراينر، لأن الحرب حرب الرجل الأبيض[٥].

(١) Le May. C.H.L.: Op. Cit., P. 49.
(٢) Pemberton, W. Baring: Barttles of the Boer War P. 24.
(٣) C.O. 879. 46. 14. Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 620.
(٤) C.O. 879. 46. PP. 1-2.
(٥) Pakenham, Thomas: Op. Cit., P. 176.

كانت الترنسفال تعتمد كثيرا على مساعدة الدول الأوربية، لاسيما ألمانيا، إلا أنه قد استبان لها استحالة هذه المساعدة، بسبب قوة البحرية البريطانية وبعد منطقة الصراع عن القارة الأوروبية، هذا فضلا عن أن الدول الكبرى تميل، فى مثل هذه الظروف، إلى الاستفادة من كل صراع، وتجنب كل خطر، وقد حصلت ألمانيا على تعويض ملائم لتخليها عن الترنسفال فى الكميرون وغيرها، بل وقدمت العون لبريطانيا حين أطلعتها على بعض الخطوط العامة لخطة البوير، ونصحتها بعدم الاهتمام بالغزو البويرى لناتال، والذى كان القائد البريطانى بوللر Buller يتصدى له، بل أن تتقدم القوات البريطانية صوب عاصمتى الأورنج والترنسفال مباشرة من مستعمرة الرأس[1]. ورغم هذا فقد ظل البوير يأملون أن تتأزم العلاقات بين بريطانيا وكل من روسيا وألمانيا، وأن يثور الأفريكانريون فى مستعمرة الرأس ثورة عامة ضد الحكم البريطانى، دون جدوي[2].

وقد اتجهت القوات البويرية الغازية إلى حصار مدن ليدى سميث فى ناتال ومافيكنج وكيمبرلى، حيث يوجد رودس، فى مستعمرة الرأس، ولكنهم اتجهوا بعد هذا إلى عبور نهر الأورنج، ودخول المستعمرة، وذلك فى يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٩، الذى وصفه ميلنر بأنه أسود الأيام السوداء، لخشيته من تمرد الافريكانريين، وهو خطر اعتبره ميلنر أشد من خطر سقوط العاصمة الناتالية فى أيدى القوات البويرية، فمستعمرة الرأس هى كبرى القواعد البريطانية، وسيكون غزوها كارثة سياسية، وبينما تسعة أعشار الأوروبيين فى ناتال بريطانيون، فإن ثلثى الأوروبيين فى مستعمرة الرأس هولنديون مشكوك فى ولائهم، وكان ميلنر قد بدأ يشكك فى بعض الانجليز أنفسهم، ممن يؤمنون بأنهم سكان بيض فى

---

(١) Wrench, John Evelyn: Op. Cit., PP. 211-214.

(٢) Pakenham, Thomas: Op. Cit., P. 410.

جنوب أفريقيا قبل أن يكونوا بريطانيين زرقا ولدوا فى بريطانيا على حد قول ميلنر[١].

كان تعاطف الافريكانريين مع القوات الجمهورية الغازية قويا، ولكنه لم يكن عمليا إلا فى أماكن الاحتلال الفعلى، وقد أعلن هوفماير أن الرابطة الافريكانرية ترغب فى منع الافريكانريين من الثورة، ولكنها تريد أن تعرف أولا الخط السياسى للحكومة البريطانية تجاه جمهوريتى البوير بعد الحرب[٢] كان البوير فى المستعمرة يهبون ثائرين بمجرد وصول جنوب الترنسفال والأورنج، وقد وجد هؤلاء فيهم هداة ومرشدين، يعلمون بلادهم تماما، ووجدوا كل العون فى الإمداد والتموين بالذخيرة والمؤن حتى ممن لم يتمردوا[٣]. وقد فشلت محاولة شراينر وهوفماير فى كبح التمرد فى المناطق المحتلة، ولكن جهودهما فى هذا الصدد تدل علي صدق إخلاصهما لمشاعر التعاطف مع البوير، وللولاء للحكم البريطانى فى نفس الوقت، بحيث يصعب القول بوجود مؤامرة منهما لطرد الانجليز من المنطقة، كما زعم المتعصبون البريطانيون[٤].

احتلت القوات الغازية فى المناطق الشمالية من المستعمرة جنوب نهر الأورنج أقاليم كوليسبرج وألبرت واليوال نورث وودهوس وياركلى ايست[٥]. وقد كان إقليم باركلى ويست محتلا بقوات من الدولة الحرة، حاصرت مدينة كيمبرلى، أما أقليم فرايبورج، فاحتلته قوات الترنسفال، التى حاصرت مدينة مافيكنج وسقطت مدن كاملة، فى هذه الأقاليم، وقرى وقلاع وبنوك، فى أيدى القوات

(١) Ibid., P. 163.

(٢) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., PP. 232-233.

(٣) كان هذا وضع إقليم باركلي ويست، الذي احتلته قوات دولة الأورنج، وفرايبورج الذي احتلته قوات الترنسفال، انظر تقريرين لرئيس الوزراء شراينر، أرسل بهما إلى ميلنر في ٨ ديسمبر ١٨٩٩، في:
C.O. 879. 46. PP. 9-14.

(٤) Hobson, J.A.: The Forces of Press, Platform And Pulpit., P. 105.

(٥) انظر تقرير ميلنر إلي تشمبرلين في :
C.O. 879. 46. P. 227.

الغازية قدمها السكان الافريكانريين غنيمة باردة للغزاة، الذين انتهز بعضهم الفرصة وقام بزيارة أقاربه فى مستعمرة الرأس[١].

أعلنت القوات الغازية ضم كل إقليم تحتله إلى جمهوريتى البوير، لإتاحة الفرصة أمام الافريكانريين للانضمام إلى صفوفها، فى ظل سيادة الدولة الغازية على الإقليم، فلا يصبح هذا العمل تمردا على الحكومة البريطانية[٢]. وقد طلبت السلطات العسكرية البريطانية موافقة وزارة شراينر على إعلان الأحكام العرفية فى الأقاليم، أو التى يخشى انتشار التمرد فيها، مثل هوب تاون Hope Town وفيلبس تاون Philips Town وهانوفر Hanover ولكن شراينر رد بأنه لا يجاور أرض العدو إلا مدينة فيلبس تاون، ولا يخشى حدوث مصاعب جديدة تبرر الحكم العسكرى فى الإقليمين الآخرين، وقال إن تطبيق الحكم العسكرى فى الأقاليم المحتلة لم يؤد إلى نتائج طيبة، بسبب سوء تصرف الضباط البريطانيين تجاه المزراعين الافريكانريين. ومع ضغط ميلنر عليه بشدة استجاب شراينر لطلب مد الحكم العسكرى مع المطالبة بحسن استخدام السلطات العسكرية لصلاحياتها الواسعة[٣].

أعلنت الأحكام العرفية فى عديد من أقاليم المستعمرة، لمقاومة التمرد الافريكانرى[٤]. وزاد الموقف صعوبة أمام حكومة شرينر لسببين آخرين وهما: مطالبتها بإيواء أسرى الحرب البوير فى سجونها[٥]، وانتشار وباء الغدة النكفية Bublonic Plague القادم من هونج كونج إلى كيب تاون، مما سبب ذعرا

---

(١) C.O. 879. 46. PP. 8-16.

(٢) C.O. 879. 46. PP. 118-119.

(٣) Ibid., PP. 156-160.

(٤) انظر النص الكامل لاعلان الأحكام العرفية في المناطق المحتلة،، وفي المناطق المتاخمة للقوات الغازية في: C.O. 879. 46. P. 152.

(٥) Ibid., P. 24.

للسكان، وجعل حكومة المستعمرة تشتد فى مطاردة الأفارقة الذين يعيشون فى مناطق غير صحية فى معازل ومواضع الاقامة فى المدن، وهو ما عرف باسم مطاردة القطعان السوداء[1] وظهرت، أيضا، حالات تيفود بين الوطنيين والمستوطنين والجنود، على السواء[2].

كان التمرد يزداد حدة كلما تعرضت القوات البريطانية لهزيمة عسكرية، لاسيما خلال الاسبوع الاسود؛ الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٨٩٩[3]. وكانت شوكة المتمردين في المناطق المحتلة، مثل كوليسبرج والبرت واليوال نورث وودهوس وباركلى ويست قوية، وقد سيطر المتمردين على بعض المناطق بمفردهم، دون عون الغزاة، لاسيما كوورمان، حتى قيل بأنه لا يوجد عشرة من الافريكانريين يحفظون ولاءهم للتاج البريطانى فيها[4]، وقد لعب المتمردون دورا هاما فى الحرب. وبلغت أعدادهم أكثر قليلا من ١٨٪ من مجموع أعداد القوات الجمهورية مجتمعة، أى ما يزيد على ثلاثة عشر ألف مقاتل[5].

وقد نظمت جماعات المتمردين فى فصائل داخل قوات الغزو، وكان أحدهم يتولى قيادة قوات المتمردين تحت اسم قائد المتطوعين Captain of Volunteers، وكان بالطبع من الفيلدكورنت، أي قادة المتطوعين فى

---

(١) Swason. Maynard. W.: The Sanitation Syndrome Bubonic Plague And Urban Native Policy In The Cape Colony 1900-1909. PP. 391-392. (The Journal of African) Histoty, Vol. XVIII. 1977, No. 3.

(٢) C.O. 879. 46. P. 23.

(٣) ليس من شأن هذا الفصل معالجة هذه الحرب ومعاركها، فهو مهتم، أولاً بمعالجة حركة التمرد في المستعمرة، وكيفية تصرف الحكومة الافريكانرية حيالها في ضوء الحكم البريطاني، وفي نطاق الصراع السياسي بين الانجليز والافريكانريين في المستعمرة وجنوب افريقيا، والتي صارت الحكومة البريطانية طرفاً مشاركاً فيه بعد غارة جيمسون، وعن الحرب انظر:

Pemberton, W. Baring: Cattles of the Boer War.

Wood, Sir Evelyn: Winnowed Memories. London. 1918.

(٤) انظر تقرير ميلنر لتشبرلين في ٣ فبراير ١٩٠٠ في:

C.O. 879. 49. PP. 226-7. No. 195.

(٥) Walker, Eric A.: The Struggle ofr Suppermacy. P. 621.

وقد قدرهم ميلنر مبدئياً بأكثر من عشرة آلاف متمرد، أنظر:

C.O. 879. 46. P. 232.

المستعمرة. وهكذا يسرت الطبيعة العسكرية للافريكانريين فى مستعمرة الرأس الاشتراك الفعلى فى القتال، بعدما خبروه فى الغارات التى كانوا يشنونها على القبائل الأفريقية(١).

كانت المخاطر الثلاثة التى تهدد الموقف الاستراتيجى البريطانى، فى حرب البوير، نابعة جميعها من مستعمرة الرأس، وهى: خطر استسلام مدينة كيمبرلى، حيث رودس والغزو البويرى للتجمعات السكانية البريطانية فى مدن الشمال للمستعمرة، وثورة الافريكانريين فى أنحاء المستعمرة ثورة عامة، وقد ترتب على خوف ميلنر من هذه المخاطر الثلاث أن طلب إلى القائد العام جنرال بوللر، قبل وصول لورد روبرتس ولورد كتشنر، تجزئة جيشه وعدم تنفيذ الخطة العسكرية الموضوعة قبل الحرب، والتى تقضى باحتلال الأورنج فالترنسفال، وإنهاء الحرب بأسرع ما يمكن. وهكذا ضحى ميلنر، مؤقتا، وريثما تصل التعزيزات البريطانية الضخمة، ضحى بالضرورة العسكرية، مقابل الموقف السياسى فى مستعمرة الرأس. وكانت هذه أول وأبرز تأثيرات التمرد الافريكانرى فى المناطق المحتلة على الموقف العسكرى البريطانى(٢).

وهب البريطانيون أيضا، بكل ما يملكون، من جهد ومال وولد، للدفاع عن الامبراطورية البريطانية. ووضعت شركة دى بيرز بتوجيه من رودس، وكذا فعل غيره من الرأسماليين، وضعت كل إمكانياتها تحت تصرف السلطات العسكرية، ونشط مهندسوها فى إعادة بناء ما تخربه الحرب أولا بأول(٣). وأعلن سير غوردون سبريج الذى أعاد تسمية حزبه باسم الحزب الامبراطورى The Imperial

(١) C.O. 879. 45. PP. 14-15.
(٢) Pakenham. Thomas: Op. Cit., PP. 164-166.
(٣) Wood, Sir Evelyn: Op. Cit., P. 218.

Party تأييد حزبه المطلق لسياسة تشمبرلين وميلنر، وأعلن أن تأييد مجلس العموم البريطانى لهذه السياسة يؤكد أن فرض السيادة البريطانية هو السبيل الوحيد لرخاء وحرية جنوب أفريقيا[١].

تنادت المنظمات التطوعية شبه العسكرية لهذا الجانب أو ذاك، فانضم البريطانيون إلى جانب الجيش البريطانى، فى كتائب تعمل منفصلة[٢]. وانضم الافريكانريون إلى القوات الجمهورية، فى المناطق المحتلة. وقد شذ عن التنادى لهذه النعرة العنصرية بعض الافريكانريين، الذين انضموا للتنظيمات البريطانية باعتبار أنهم رعايا بريطانيون. وقد اعتبر الافريكانريون هؤلاء خونة وعملاء ووصفوهم بصفات كثيرة على هذا المستوى، وكان هؤلاء، فى الغالب، من المرتبطين بقوة المصالح الاقتصادية البريطانية، ومن الأقليات الافريكانرية فى مناطق التجمع السكانى[٣].

وقد راعى ميلنر فى استفادته من هؤلاء المتطوعين أن لا يثير العنصر الافريكانرى، وقد وصف سياسته فى هذا الصدد بأنها، رقص على البيض، مع رئيس الوزراء شراينر[٤].

وعلى الرغم من أنه قد شاع أن الافريكانريين يتآمرون لإخراج الانجليز من جنوب أفريقيا، وتكوين جمهورية أفريكانرية متحدة، فان الواضح أن حركات المتمردين الافريكانريين كانت انفعالية وتلقائية ومجردة من التخطيط المزعوم للمؤامرة. وكان التمرد أخف حدة فى المناطق التى يتعايش فيها الانجليز والافريكانريين عنه فى المناطق الهولندية الخالصة، مثل مناطق الحدود مع دولة الأورنج الحرة[٥].

(١) انظر رسال سير غوردون سبريج لتشمبرلين في ٨ فبراير ١٩٠٠: C.O. 87.46. P. 257. No. 236:
(٢) Ibid, P. 141.
(٣) Ibid., P. 40.
(٤) Pakenham, Thomas: Op. Cit., P. 176.
(٥) Hobson, J.A.: Op. Cit.,PP. 100-103.

فى مناطق التجمع الافريكانرى المغزوة، كانت القاعدة أن يتمرد كل من يستطيع حمل السلاح، ليس من المستوطنين فقط، بل من قادة الكوماندوز، الفيلدكورنت، وقضاة الصلح، وعلى العكس فى المناطق التى تحميها القوات البريطانية، على الخطوط الحديدية مثلا، وقرب مدينة الماس كيمبرلى، تقل حدة التمرد[١]. وفيما عدا المناطق المحتلة والقريبة من العمليات العسكرية، كانت غالبية الافريكانريين على الحياد بين طرفي الصراع[٢].

وقد شذ عن قاعدة الحياد هذه، فى المناطق غير المتأثرة بالغزو، الإقليم الأوسط من مستعمرة الرأس، حيث جراف راينت وسوليندام، اللذين كانا الموطن الأول لثورة افريكانرية سابقة سواء ضد الحكم الهولندى أو الانجليزى، ومن ثم كانا، بهذه الجذور التاريخية، موطن تمرد قوى ضد الحكم البريطانى[٣].

وفى حالات غير قليلة كانت قوات المتمردين تزيد عن ضعف القوات الغازية، بل وقد انضم كثير من مسئولى الحكومة، من الافريكانريين إلى قوات الغزو. ففى مدينة بورغرزدورب المحتلة من إقليم البرت، انضم السكان الافريكانريون بلا تردد، بقيادة جوبرت عضو المجلس التشريعى لمستعمرة الرأس، ولما ضمت الدولة الحرة الإقليم كون ملاك الأرض الافريكانريون لجنة لمساعدة قواتها فى ادارته وتجنيد الافريكانريين. وقد تكرر مثل هذا فى الأقاليم المحتلة جميعا[٤].

وقد ساد تمرد الأقاليم الجنوبية الشرقية، حيث تتعايش غالبية عظمى من

---

(١) C.O. 879. 46. P. 226. No. 195.
والفيلد كورنت هم ضباط منتخبون من بين المتطوعين البيض، راجع فصل نظام الحكم.

(٢) Marten,C.H.K: The Ground work of British History, P. 712.

(٣) C.O. 879. 46. P. 227.

(٤) C.O. 879. 46. P. 227.

الوطنيين مع البريطانيين والافريكانريين، مما هدد بانتشار العنف بينهم، فاضطر ميلنر إلى الاستجابة لطلب السلطات العسكرية باستدعاء المتطوعين والميليشيا الانجليز، وتسليحهم وتدريبهم، وأكد ميلنر أن هذا الاستدعاء ليس موجها ضد المستوطنين الافريكانريين، بل ضد غاز محتمل، وعلل ميلنر تصرفه هذا بأنه «من المهم أن تظهر للصوص استعدادك لأية مفاجأة، ولكن لا تظهر لهم أنك تشك فيهم». وقد عمل رجال الميليشيا على استطلاع الطرق وتفتيشها، مع عدم تفتيش المزارع أو البيوت الافريكانرية، حتى لا يثير ذلك الافريكانريين، وهم مسلحون بحكم العادة، على حد قول ميلنر[1].

رغم كل هذه الاستثنائية حاولت وزارة شراينر تجنب استدعاء الميليشيات الانجليزية والأهم أنها حاولت تجنب مد الأحكام العرفية، فأعلن شراينر عدم رضاه عن إعلان الحكم العسكرى، وما يترتب عليه من توسيع صلاحيات العسكريين، وإقرار حقهم فى القبض على أى شخص دون تصريح لمجرد الاشتباه فى تقديمه العون للبوير، وتشكيل محاكم عسكرية للمتمردين، دون انتظار المحاكم المدنية البطيئة، وإقرار سلطة الضباط البريطانيين على السلطات المدنية، وحقها فى تجنيد أي شخص للخدمة العسكرية، ومصادرة أية مواد يراها القادة ضرورية لقواتهم، مع دفع ثمنها وفقا لتقدير الحكومة المدنية، التى يسمح لها بالعمل المعتاد، مع الخضوع لتوجيهات السلطات العسكرية، وفق مصلحة الدفاع عن المستعمرة[2].

اعتبر شراينر أنه ليست هناك حالة ضرورة تبرر إعلان الأحكام العرفية، وقال إنه لو افترض جدلا وجود هذه الحالة، فلابد أن تشارك حكومة المستعمرة فى

(١) Ibid., P. 293. Enclosure 2 In No. 272.

(٢) Ibid.,PP. 152-3. Enclosure I In No. 124.

المحاكم العسكرية، بإضافة قاض مدنى فى كل محكمة عسكرية لضمان عدم شطط ضباطها فى كبح المستوطنين دون وجه حق. وطالب السلطات العسكرية باتباع الحكمة والاعتدال فى استخدام السلطات التى يخولها الحكم العسكرى، مع ضمان اصدار عفو عام، عندما تنتهى العمليات الحربية، حيث انضم المتمردون إلى قوات البوير، فى ظل إعلان هؤلاء ضم المناطق المحتلة لجمهوريتهم، ودفع النائب العام للمستعمرة بأن تشكيل المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، طبقا لأوامر القائد العسكرى، هو أمر مناقض للقانون، ومن ثم فإن أحكامها غير قانونية، فالمحاكم المدنية لم تغلق أبوابها، ولا عجزت قوانينها عن ملاحقة أحوال الضرورة السائدة عقب الحرب[1].

حاول ميلنر تهدئة رئيس الوزراء الغاضب، لأنه كان يعلم أنه أكثر فائدة للإمبراطورية من غيره، فكان حريصا على بقائه فى الحكم أطول وقت ممكن، فشراينر قادر على معالجة مشكلة التمرد، بشكل لا يثير الافريكانريين، باعتباره وحدا من مؤيديهم، وهو من ناحية أخرى لا يجرؤ على تأييد التمرد[2]. وقد تدعم موقف شراينر خلال الصراع مع ميلنر بسبب آخر هو عدم رغبة وزير المستعمرات تشمبرلين فى وصول هذا الصراع بينهما، كممثلين للمستعمرة والامبراطورية، إلى حد الأزمة الوزارية، مما يضفى مزيدا من الدموية على التمرد المسلح[3]. لكل هذا أكد ميلنر أن الحكم العسكرى أمر مؤقت، سيزول بزوال الأسباب التى حدث به إلى طلب إعلانه، والمتمثلة فى تجاوب السكان الافريكانريين مع الغزو البويرى، بشكل تجاوز التجاوب المعنوى إلى التجاوب المادى، سواء بالتطوع أو الإمداد بالمؤن، أو العمل ضد القوات البريطانية،

(١) C.O. 879. 46. PP. 152-153.
(٢) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 253.
(٣) Le May, G.H.L: Op. Cit., PP. 51-52.

عسكريا أو قطع خطوط مواصلاتها أو تضليلها. ثم وعد ميلنر شراينر بأنه لن يدخر جهدا لضمان تضييق نطاق استخدام السلطات العسكرية صلاحيات الحكم العسكرى بكل حكمة وبالروح الذى يطبق به القانون العادى[1].

تقرر، طبقا لنهج استرضاء وزارة شراينر، تنفيذ الحكم العسكرى بالاستعانة بالقضاة المدنيين ومأمورى الشرطة، لأن هذا يمنع كراهية المستوطنين للعسكريين، لأن القضاة يعرفون عادات الناس وسلوكهم أكثر من العسكريين، وطلب ميلنر إلى القادة العسكريين عدم إلقاء القبض على المشكوك فى ولائهم، لأن هذا يتطلب إعداد سجون لأكثر من خمسين ألفا أفريكانرى على الأقل، بما له من آثار سيئة. وطالب أيضا بإعداد بيان لكل حالة من حالات المقبوض عليهم، تهدئة لخواطر المستوطنين[2]. وإكمالا لنفس هدف الاسترضاء أمر جنرال روبرتس القائد العام للقوات البريطانية فى جنوب أفريقيا لورد كتشنر رئيس أركان حربه، بإصدار أمر قيادة إلى كل الضباط البريطانيين ببذل كل جهد ممكن لمعاملة المستوطنين معاملة حسنة لضمان تعاونهم فى كل الأمور التى تؤثر على الموقف العسكرى وعلى سير العمليات، ووجه إلى ضرورة دفع ثمن المؤن التى تستولى القوات[3].

باكتمال وصول القوات البريطانية إلى جنوب أفريقيا اتجه المجهود الرئيسى لها إلى وسط دولة الأورنج الحرة، صوب عاصمتها، تمهيدا، للتوجه صوب الترنسفال وإسقاط عاصمتها، وقد عقدت الرابطة الافريكانرية اجتمعات فى فروعها الإقليمية تمهيدا لمؤتمرها السنوى، ودعت إلى التنكر لسفك المسيحيين

(1) C.O. 879. 46. PP. 162-164.

(2) C.O. 879. 46. PP. 244-245.

(3) Ibid., P. 319. No. 317.

تحتوي هذه الوثيقة على نص الأمر العسكرى، ومذكرة الوزارة إلى الحاكم تعرب عن ارتياح الوزارة لتصرف روبرتس وكتشنر.

دماء بعضهم بعضا، ثم زادت الكنيسة الهولندية المستصلحة على هذا خطوة، حين نشر تسعة من قادتها إعلانا حول الحرب، فألقى باللائمة على الحكومة البريطانية فى نشوبها واستمرارها، والمآسى التى تقع بسببها، مما سيكون سببا فى إضعاف ولاء الافريكانريين للتاج البريطانى، ما لم تنتهج الحكومة البريطانية سياسة حكيمة تسترضيهم بها، وإلا فإن الافريكانريين، مثلهم مثل كل رعايا التاج البريطانى، فى أى جزء من الإمبراطورية، ولاء وإخلاصا، قد يندفعون إلى الغضب والثورة، وقد رأى ميلنر أن تحرك الوزارة والحزب والكنيسة يستهدف شيئا واحدا هو الحفاظ على استقلال الجمهوريتين، بتهديد بريطانيا بخطورة استارها فى الحرب ضدهما[١].

ومما يؤكد ما ذهب إليه ملنر التقارير التى أكدتها السلطات العسكرية والمخابرات الحربية، والتى تشير إلى عنف التمرد، على الرغم من انتصارات القوات البريطانية، وكان إقليما بريسكا وكينهاردت أشد تمردا من غيرهما[٢]. وقد أوصى تشمبرلين ميلنر بعدم التشدد فى تنفيذ الاحكام العرفية ومحاكمة المتمردين عسكريا. وأوصى بعدم إصدار أحكام بالإعدام عليهم، حيث أن روابط الجنس واللغة، لا تجعل المتمردين يشعرون بحرج أو ذنب من المشاركة فى الحرب ضد القوات البريطانية، ومن ثم سيكون لأحكام الإعدام آثار سياسية مباشرة وفورية. وطلب إعادة النظر فى الأحكام التى صدرت بإعدام بعض المتمردين[٣]. وفى نفس الوقت اضطرت السلطات العسكرية إلى إعلان الحكم العسكرى فى مناطق التمرد، لاسيما أقاليم بريسكا وكينهاردت وبريتس تاون وباركلى ويست[٤].

(١) C.O. 879. 46. P. 429. No. 423.
تتضمن الوثيقة رسالة من ميلنر إلى تشمبرلين، في ٣ مارس ١٩٠٠، تتضمن إعلان الكنيسة في ٢٦ فبراير من نفس العام، والذي نشر في جريدة Ons Land وجريدة The South African News.

(٢) انظر اتصالات ميلنر: بالمخابرات الحربية والسلطات العسكرية، لتأخرها فى مجابهة المتمردين. C.O. 879. 46. P. 428.

(٣) انظر رسالة تشمبرلين لميلنر في ٥ مارس ١٩٠٠
C.O. 879. 46. PP. 329-330.

(٤) C.O. 879. 46. P. 431, No. 427.

قامت السلطات العسكرية بإرسال نحو ألفى أسير بويرى من الجمهوريتين ومن المستعمرة إلى جزيرة سانت هيلانه، واعترض رئيس الوزراء شراينر ووفد من الكنيسة الهولندية المستصلحة على هذا الإجراء، لأنه يعنى إبعادهم عن أرضهم التى درجوا عليها، ولكن ميلنر أفهمهم أن الأمر نهائى ولا رجعة فيه(١).

وقد راحت جماعات من المتمردين تجوب أنحاء المستعمرة وتحتل مناطق محدودة أو مدنا صغيرة. ومن ذلك ما قامت به جماعة منهم، وفى ١٠ مارس ١٩٠٠، بقيادة أحد أعضاد البرلمان، فاحتلت مدينة ابنجتون ورفعت علم الدولة الحرة عليها، وكانت قد فعلت هذا من قبل قليل فى كينهاردت(٢)، بينما سقطت بليمفونتين عاصمة الدولة الحرة فى ١٣ مارس ١٩٠٠(٣).

وقد أسرع ميلنر يقوم بجولة في المناطق الشمالية الشرقية من المستعمرة لتهدئة التمرد، ومحاولة تعديل سلوك السلطات العسكرية في تطبيق الأحكام العرفية، لتخفيف غضبة الأفريكانريين، وتقليل رغبتهم في الانضمام إلي المتمردين. وكانت جولة ميلنر هذه مقدمة لزيارته لبليمفونتين بعد سقوطها، ولإجراءات فتح المواصلات معها، للإمساك بخناق المتمردين في المناطق الشمالية والغربية علي السواء، وإعادة الإدارة المدنية في الأورنج. ولهذا اصطحب معه النائب العام صول سولومون، وأوصى المسئولين في كيب تاون، بإطلاعه على تطورات الموقف أولاً بأول، حيث كان التمرد يسبب له قلقاً كبيراً(٤).

---

(١) Ibid., P. 563, No. 521.

(٢) C.O. 879. 46. P. 564, No. 525.

في هذه الوثيقة تظهر حدة ميلنر ومدي ضيقه بالتمرد، حتى وصف المتمردين بأقذع الألفاظ وأكثرها بذاءة.

(٣) Walker, Eric A: A History of South Africa, P. 502.

(٤) C.O. 879, P. 566, No. 528.

كانت الخطوة التالية، بعد سقوط بليمفونتين، هي التوجه إلى بريتوريا ولكن قوة كبيرة أستمرت في مطاردة المتمردين في مستعمرة الرأس، بعنف بالغ. فأحرقت أوكارهم ومنازلهم وقراهم. حتى صار كثير من أثرياء الزراع بحاجة إلى العون، وامتلأت المستعمرة بالراغبين في الرحيل عن جنوب افريقيا(١).

وقد عانت مستعمرة الرأس، فضلاً عن امتداد العمليات العسكرية إلى بعض أقاليمها من مصاعب اقتصادية تمثلت في مسئوليتها عن إعاشة عمال جوهانسبرج الذين رحلوا عنها، قبيل نشوب الحرب، واللاجئين والمتشردين(٢). ولم يمنع هذا من حدوث رواج تجاري، باستفادة المستعمرة من وجود قوات بريطانية كبيرة، كانت بحاجة إلى المؤن بإستمرار. وقد فرضت السلطات العسكرية ضرائب مرتفعة على متعهدي الإمداد بالمواد والمؤن الغذائية، وعلى المزارعين، ولكن شراينر نجح في إقناعها بتخفيضها(٣).

وقد بدأت قوات البوير حرب عصابات قوية، فور سقوط بليمفونتين وكان دور المتمردين فيها نشطا. ولكن لورد كتشنر نجح في إلقاء القبض، تباعا، على أعداد كبيرة منهم، ووعد من يلقي سلاحه بإخلاء سبيله، وإعادته إلى مزرعته على أن يعلم إمكانية استدعائه للتحقيق معه على تصرفه. وكان هدف كتشنر هو سرعة إنتهاء هذا التمرد، وتقليص نفوذ المتمردين، مما يؤثر على إدارة العمليات ككل(٤). ثم أقبل كتشنر بعد هذا على نزع سلاح المستوطنين في عدد من المدن، لاسيما مدينة فيليبس تاون، رغم الأعتراض شديد اللهجة الذي ابدته الرابطة

---

(١) انظر مراسلات القائد العام لورد روبرتس والرئيسين ستاين وكروجر، في ٢٠ فبراير ١٩٠٠، في
C.O. 879. 46. PP. 348-349.

(٢) حاول ميلنر إرسال نحو ثلاثمائة شخص ممن هربوا من الترنسفال إلي ذويهم في آوربا، ولم يكن لهم مصدر للدخل قط.
C.O. 879. 46. PP. 15-16 No.9.

(٣) C.O. 879. 46. P. 23, Enclosures I & 2 In No. 11.

(٤) Ibid., P. 396, No. 397.

الافـريكانرية فـيـه، ولم يملك شـراينر سـوى أن يقـدم وثيـقـة كل من السلطات العسكرية والرابطة للآخر[١]. وقد علق سير هنري دي فيليرز، القاضي الأكبر، على التـمـرد، فـقـال إنه كـان يمكن أن يكون أخف حـدة لو لم تخطط الحكومـة البريطانية سياستها علي أساس عدم ولاء الافريكانريين[٢].

اعترض الرئيسان الأورنجي والترنسفالي، لدى الحكومة البريطانيـة، علي محاكمة المتمردين عـسكرياً، بتهمة الخيانة العظمى على أساس انهم انضموا إلي القوات البويرية في ظل إعـلان ضم بلادهم للجـمـهـوريتين. أي أن قـتـالهم ضـد بريطانيا كان أمراً قانونياً، فهم بالتالي ليسوا متمردين بل أسري حرب. لكن بريطانيا لم تستجب للرئيسين، حتى لا يشيع التمرد[٣].

هددت بريطانيا بحرمان المتـمردين من حقوقهم السيـاسيـة. فطلبت إلي شراينر وضع ذلك موضع التنفيذ. وقد وافق هو واثنان من وزرائه على مضض. ولكن صديقه ميريان اعترض بقوة[٤]. وبينما تأرجح وضع وزارة شـراينر سـأل تشمبرلين ميلنر عدة أسئلة محددة وهي: ما النتيجة المحتملة لإجراء انتخابات في مستعمرة الرأس؟ هل يفوز التقدميين الانجليز؟ هل يمكن قيام وزارة مؤقتة برئاسة قائدهم سبريج؟ هل يمكن، في ظل حكومة كهذه، إعادة توزيع مقاعد البرلمان بما يضمن تفوقاً نسبياً للعنصر البريطاني؟ وهكذا تغير موقف تشمبرلين من وزارة شراينر، مع تغـير الموقف العسكري البريطاني. وبدأ ميلنر يتشدد في خطه السياسي بالتوازي مع الخط العسكري المتشدد لكتشنر و روبرتس[٥].

---

(١) انظر الرسائل المتبادلة بين فرع الرابطة في الإقليم وكل من رئيس الوزراء شراينر والمندوب السامي ميلنر والقائد روبرتس ، في :
C.O. 879. 46. PP. 415-6, No. 411.

(٢) Le May, G.H.L.: Op. Cit., P. 53.

(٣) انظر نصوص الرسائل المتبادلة بين الرئيسين والمندوب السامي في يناير وفبراير ١٩٠٠، في:
C.O. 879. 46, PP. 310-311, No. 303.

(٤) Walker, Eric A.: The Struggle ofr Suppermacy, PP. 622-623.

(٥) Le May, G.H.L.: Op. Cit., PP. 70-71.

في هذه الفترة رأت الرابطة الافريكانرية أن من الحكمة تأجيل عقد مؤتمرها السنوي، حتي لا تضطر إلي إعلان رأيها في الموقف، فتغضب بريطانيا، أو تستجيب لها فتدين التمرد، فتطعن أبناءها في ساحة القتال، من الخلف، أو توافق علي ضم دولة الأورنج، التي سقطت عاصمتها. وقد ساعد هذا التراجع من الرابطة كتشنر علي مطاردة المتمردين، وساعد ميلنر علي فتح التجارة مع دولة الأورنج المختلة، وتدعيم الحكم البريطاني فيها[1]. وقام بإصلاح الجزء الواقع تحت السيطرة العسكرية البريطانية من الخط الحديدي بين كيب تاون وبليمفونتين، وهو أمر اتفق عليه جناحا الحكم البريطاني العسكري لورد روبرتس والمدني ميلنر. فاتفقت وزارتا المستعمرات والدفاع علي توفير المواد اللازمة لإصلاح الخط وشراء قاطرات وعربات جديدة، لنقل الإمدادات العسكرية، خلال الحرب، وللنقل المدني اللازم للتجارة، على أن تتحمل مستعمرتا الرأس والأورنج النفقات الكاملة لهذه المشتريات بعد انتهاء العمليات[2].

بينما تدعم الموقف العسكري البريطاني أخبر شراينر ميلنر باستحالة حل مشكلة الخلاف بين أعضاء الوزارة. فرد ميلنر بأنه يتمني أن تعاونه وزارة تقدم له النصح صادقاً، وليس من جانب واحد، ثم طلب منه تشكيل وزارة جديدة. فرفض شراينر بطبيعة الحال فأرسل ميلنر إلي تشمبرلين بأنه قد أخذ من شراينر كل ما يمكن أن يحصل عليه منه. ويكفي أنه كفل لبريطانيا عدم تمرد الحكومة الافريكانرية عليها. وقد رشح شراينر، لرئاسة الوزارة خلفاً له، جيمس روزاينز علي أساس تعاطفه مع الرابطة الافريكانرية رغم كونه انجليزياً. ولكن ميلنر عرج على الترشيح السابق لرئيسه تشمبرلين لسير چورچ سبريج. وهكذا سقطت وزارة

(1) C.O. 879. 46. PP. 555-558, No. 512.

(2) C.O. 879. 46. P. 576, No. 556. P. 603, No. 586.

شرايتر في ١٣ يونيو ١٩٠٠، بعدما أدت الغرض المطلوب منها، وفق ما يستهدفه ميلنر[١].

كانت نتيجة الضغط المتوالي للقوات البريطانية في الترنسفال هو سقوط بريتوريا في سبتمبر ١٩٠٠، بيد أن هذه لم تكن نهاية الحرب، بل نهاية إحدى مراحلها فقط. فقد بدأت حرب العصابات، التى تحول كل بيت فيها إلى قلعة وكل مزرعة إلى ميدان قتال. واستمر التمرد في مستعمرة الرأس يخبو في إقليم ليشتد أواصره في آخر. وقد طالب ميلنر مع استقالة وزارة شراينر بأن يلغي دستور المستعمرات ويعمل بنظام الحكم العسكري ريثما تنتهي اشتباكات حرب العصابات[٢]. ولكن المعارضة الافريكانرية لهذا الاقتراح كانت قوية، وساندها بعض الانجليز، لدرجة خشي معها ميلنر من حدوث انقسام في صفوف الانجليز، فخفف دعوته إلى الغاء الدستور[٣].

وقد فضل عدد من المتمردين الاستسلام، بسبب عنف مطاردة لورد كتشنر لهم. وقد حاول كتشنر إغراءهم بالاستسلام، فوعد بعدم محاكمتهم أن فعلوا ذلك. ولكن ميلنر رأي أن هذا يشجع المتمردين بعد العفو عنهم على العودة إلى القتال والتخريب خلف خطوط القوات البريطانية، ويمد أمد التمرد مادامت العاقبة هى العفو، ومن ثم اعترض ميلنر على إجراء كتشنر وأخبره بأن شروط الإستسلام إنما هي عمل سياسي من اختصاص الساسة، لا الجنود، وأن الساسة يرون أن يكون الإستسلام غير مشروط. ومع هذا بدأ بعض المتمردين يستسلمون فرادى وجماعات، بسبب عنف كتشنر معهم[٤].

(١) Walker, Eric A.: The Struggle ofr Suppermacy, P. 623.
Le May, G.L.: Op. Cit., P. 70.

(٢) Ibid.

(٣) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 502.

(٤) C.O. 879. 46, PP. 555-558, No. 512.

وزارة سبريج ومعاقبة المتمردين:

تولي سبريج الوزارة في ظل التمرد والمطاردة البريطانية له. ومن ثم كان عليه أن يشكل المحاكم العسكرية لمحاكمة المتمردين، وينفذ قانوناً بحرمانهم من الحقوق السياسية لخمسة أعوام قادمة. وكان تنفيذ سبريج هذه السياسية الميلنرية مائعاً، بشكل دارى عنف ميلنر. وقد آثرت المعارضة الافريكانرية في البرلمان الصمت، بعد سقوط جمهوريتي البوير، علي الرغم من أنها كانت لها الأغلبية فيه. وفي الخامس عشر من أكتوبر ١٩٠٠ عُطل البرلمان، ولم يجتمع ثانية لمدة قاربت العامين. وكان هذا حلا وسطا، بعد فشل ميلنر في تعطيل العمل بالدستور. لأن الحكم الذاتي يقف عقبة في سبيل خططه[١].

كان لتعطيل البرلمان أيضاً سبب هام آخر. لقد كان توزيع القوي البرلمانية على النحو التالى: لحزب الرابطة الافريكانرية واحد وخمسون مقعداً، وللحزب التقدمي ثلاث وأربعون مقعداً والرئيس. وقد استمر اثنان من التقدميين هما رودس وجاريت، لا يحضران الجلسات، مقابل خمسة من الافريكانريين، كان اثنان منهم مسجونين، واثنان هاربين، والخامس يقاتل في صفوف القوات الترنسفالية. وبذا كان للافريكانريين ستة وأربعون صوتاً مقابل واحد وأربعين صوتاً للتقدميين. وكان يمكن للافريكانريين إقصاء الوزارة لولا أن شراينر وسولومون وعدد آخر قليل من الافريكانريين المخلطين آثر تأييدها، وهكذا تمكن سبريج من إصدار قانون حرمان المتمردين من حق التصويت، علي الرغم من اعتراض ميريمان علي سبريج وشراينر، واتهام ميريمان لشراينر بأنه وافق علي قانون الخيانة[٢].

---

(١) Walker, E.A.: A History of South Africa, PP. 502-503.
Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 623.

(٢) Le May, G.H.L.: Op. Cit., PP. 70-71.

لم يكتف البوير في حربهم ضد بريطانيا بشن حرب عصابات في بلادهم المحتلة في الترنسفال والاورنج، بل أنهم نجحوا في نقل قوات لا بأس بها للعمل داخل مستعمرة الرأس. وكان أهم هذه المجموعات مجموعة دي ويت، التي عبرت نهر الأورنج في يناير / فبراير ١٩٠١ ثم تلتها مجموعة هيرتزوج. وقد اندفعت فصائل من المجموعتين جنوباً وغرباً في عمق المستعمرة، حتي رينسدورب Rhynsdorp واضطرت السلطات البريطانية إلي استدعاء قوات الدفاع المحلي عن المستعمرة، ومدت الأحكام العرفية علي جميع أنحاء المستعمرة، عدا المناطق الوطنية والمواني في ١٧ يناير ١٩٠١، وصارت تمد هذا الحكم وتطبقه بشدة، في كل منطقة يصل إليها الغزو البويري أو التمرد الافريكانري[١].

اشتط كتشنر، الذي تولي القيادة بعد رحيل لورد روبرتس إثر سقوط بريتوريا، في مطاردة الغزاة والمتمردين. فجمع أسرهم في معسكرات الاعتقال وأحرق مزارعهم، ونفذ بعض أحكام المحاكم العسكرية بإعدام المتمردين، حتي أبطلت حكومته هذا، ولكن بعد أن أضفت المحاكمات والاعدامات مرارة على الصراع المسلح[٢]. وقد انتقدت إحدي اللجان البريطانية، وتعرف باسم لجنة فاوست Fawcett Committee أوضاع معسكرات الإعتقال في مستعمرة الرأس وناتال، وطالبت بتزويدها بالممرضات والأسرة والأدوية والطعام ومياه الشرب الصالحة، نظراً لقسوة الظروف التي وضع فيها المقبوض عليهم ولاجئو الحرب[٣].

في نفس الوقت نجح دي ويت في توجيه ضربات قوية للقوات البريطانية، وبذا أعطوا لجذوة التمرد التى كانت تعتمل في قلوب الافريكانريين وقودا جديدا.

---

(١) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy. P. 625. Smuts, J.C.: Jan Christian Smuts,P.66.

(٢) Le May, G.H.L.: Op. Cit., PP. 101-102.

(٣) Pakenham, Thomas: Op. Cit., PP. 546-550.

وازدادت ضربات البوير عنفاً، حين أعلن كامبل بنرمان زعيم الأحرار في بريطانيا وزميلة چورج تأييدهما لمنح الحكم الذاتي للترنسفال والأورنج، فور انتهاء الحرب . وخفت بالتالي، حدة المطالبة بالاستسلام غير المشروط(1).

كان كتشنر يؤيد الاستسلام بشروط كريمة، لكن هذا لم يمنعه من ملاحقة الفدائيين في كل مكان، حتي اضطر الرئيس ستاين، الذي كان يرافق القائد ديويت، إلى تعجل الهروب من مستعمرة الرأس. ونجح كتشنر في هزيمة القائد الترنسفالي دي لاري Delarey في ليتشنبورج في ٣ مارس ١٩٠١. ثم فتح كتشنر الأتصالات مع قادة البوير. للوصول إلى أتفاق للصلح، وبحث شروطه. وقد تمكن كتشنر من جمع عدد من هؤلاء القادة في ميدلبورج، حيث جرت المفاوضات، وهرع ميلنر إلى المنطقة للمشاركة فيها، وقد دب خلاف مرير بينه وبين كتشنر. ولقد نقل ميلنر مقر المندوب السامي إلى الترنسفال، وطلب الاستسلام دون قيد أو شرط، وأن لا تنفذ السياسة العنصرية على الملونين الأسيويين، وأن تفرق اتفاقية الصلح بين المتمرد الذي استسلم، والمتمرد الذي أسر حاملاً لسلاحه، حتى لا تؤدي المساواة بين الفريقين إلى شيوع التمرد في مستعمرة الرأس(2). وأصر ميلنر كذلك على إلغاء الحكم الذتي، في كل المستعمرات، إلى حين، حتى يتم ترتيب أوضاعها لصالح السياسة البريطانية(3).

أما كتشنر، الذي خبر بسالة البوير في الميدان، فلم ير فائدة من إطالة أمد الحرب من أجل جماعات قليلة من المتمردين. فدعا إلي منحهم هدنه وكلمة شرف بعدم المساس بهم. ولكن ميلنر أصر على آرائة، ففشلت مفاوضات ميدلبورج في

---

(1) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 625.
(2) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, P. 626.
(3) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 503.

١٦ مارس ١٩٠١. واشتد وطيس القتال بعد ذلك[١].

وقد حاول افريكانريو مستعمرة الرأس إثارة قضية استقلال الترنسفال والاورنج، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت عزمها علي عدم الإبقاء علي هذا الاستقلال. ونشط الرعايا البريطانيين، في كل مكان، يؤيدون حكومتهم، باسم السلام والاستقرار في جنوب افريقيا[٢].

وفي مايو ١٩٠١ زار ميلنر لندن للمرة الثانية، منذ تولي تمثيل السلطة البريطانية في جنوب أفريقيا. وقد وجد ميلنر تشمبرلين مصرا علي تحقيق السيادة البريطانية كاملة، علي أن يكون هناك وعد بتقديم كل عون للمحاربين البوير، بعد ذلك[٣]. وفي نفس الوقت أرسل الرئيس كروجر، من أوربا، يدعو مواطنيه للقتال، حتي الاستقلال التام، بينما ميلنر يجند أسري البوير للعمل كحرس وطني واستطلاع أو كشافة وطنية National Scouts وأحس البوير أنهم قد آلوا إلى خسارة فادحة. وقد حاولوا تحسين موقفهم، فعهد القائد العام الترنسفالى بوثا لجنرال سمتس النائب العام السابق لجمهورية جنوب افريقيا، والمحامي السابق في مستعمرة الرأس، بقيادة قوة صغيرة لغزو مستعمرة الرأس[٤]، كانت الفروق الرئيسية بين غزو سمتس وغزو دي ويت أن سمتس جاء

(١) Walker. Eric A.: A History of South Africa. P 503.
Duminy, A.H. And Guest. W.R.: Op. Cit., P. 315.

(٢) Smuts. J.C.: Op. Cit., PP. 82-83.
Le May, G.H.L.: Op. Cit., PP. 58-59.

(٣) Arnold, David: Op. Cit., 47.

(٤) ذكر بعض المؤرخين أن سمتس هو الذي طلب قيادة الغزوة، بل وهو الذي فكر فيها أصلاً، كآخر أمل لتحسين موقف البوير العسكري. وقد وصفت الغزوة بأنها أثارت من القضايا أكثر مما أصابت من البريطانيين. وقد وصل بالغزوة إلي عمق المستعمرة، حيث وجد الغزاة في كل قرية صديقاً يقدم العون ويحفظهم، وفوق هذا لم يكن البريطانيون يستطيعون إحراق مزارع الافركيانريين في مستعمرة الرأس، كما فعلوا في الترنسفال والأورنج.

Pakenham, Basil: Op. Cit.. P. 551-554.

ليبقي بينما دي ويت كان ينفذ سياسة تدميرية سريعة ثم ينسحب[١]، وقد بدأت قوات سمتس في سبتمبر ١٩٠١ دخول المناطق الوسطي من المستعمرة وتمكنت من اكتساح نحو ثلث المستعمرة، رغم أن عدد رجالها لم يتجاوز أربعمائة رجل وبدأ الافريكانريون ينضمون إلى القوة الغازية، والتى ازكت روح التمرد من جديد. لتصل قواتهم إلي بعد ستين ميلا فقط من مدينة كيب تاون. فأضطرت السلطات البريطانيـة إلي إعـلان الأحكام العـرفيـه حتي على موانئ المستعمرة، لوقف عمليات تهريب الأسلحة والذخائر، علي الشواطئ المهجورة، إلي المتمردين، ذلك في التاسع من أكتوبر ١٩٠١[٢]. وقد اضطر سمتس، إزاء هذا، إلي تقسيم قوته إلى فصائل صغيرة ليمكنها تحقيق أكبر قدر من الانتشار، ولتفادي امكانية إيقاع القوات البريطانية بها[٣]. وبهذا الأسلوب تمكن سمتس من شغل أقل قليلاً من عشرة آلاف جندي بريطاني، اضطرهم إلي البقاء في المستعمرة لمطاردة قواته المنتشرة في قطاعات واسعة منها[٤].

بمرور الوقت تردت أوضاع مقاتلي الاورنج والترنسفال، كما راحت القوات البريطانية تلاحق رجال سمتس في مستعمرة الرأس، وتلقي القبض علي الواحدة تلو الآخر منهم وتضعهم في معسكرات الأعتقال[٥]. وفي نفس الوقت استمرت اتصالات كتشنر بقيادة البوير. وقد مال القائد الترنسفالي لويس بوثا إلي انقاذ الأمة الافريكانرية وكف الذبح والتقتيل الحادث لأبنائها، والمحافظة على البقية الباقية من مقاتليهم، بعدما ساءت أحوالهم، على جبهات الترنسفال والأورنج

(١) Smuts, J.C.: Op. Cit., P. 66.
(٢) Hancock, W.K.: Op. Cit., PP. 133-145.
(٣) Smuts, J.C.: Op. Cit., P. 66.
(٤) Williams, Basil: Op. Cit., P. 45.
(٥) Smuts, J.C.: Op. Cit., P. 68.

ومستعمرة الرأس. فدعا زملاءه من القادة لاجتماع، يسرت القوات البريطانية عقده، لبحث العروض البريطانية للصلح والشروط التي يقبلون هذا الصلح في ظلها[1].

رغم إصرار قادة البوير علي معاملة متمردي مستعمرة الرأس كأسري حرب، ورفض البريطانيين لهذا الشرط[1]. فقد تم توقيع معاهدة الصلح في فيرينيجنج في ٣١ مايو ١٩٠٢. وقد وعدت بريطانيا في المعاهدة بمنح الحكم الذاتي للترنسفال والأورنج، بعد فترة انتقالية. كما وعدت بتعويض المقاتلين وإقراضهم بغرض إعادة بناء بيوتهم وزراعة مزارعهم التي خربتها سياسة كتشنر في مطاردة المقاتلين. ووعدت بريطانيا كذلك بأن لا تقرر شيئاً بخصوص الحقوق السياسية الافريقية، حتي منح الحكم الذاتي، بينما تجاهلت ذكر الملونين مطلقاً، مما أتاح للافريكانريين، فيما بعد، عند قيام اتحاد جنوب افريقيا، إقرار سياسة التفرقة العنصرية[3].

أما بالنسبة لمتمردي مستعمرة الرأس، فقد أصرت بريطانيا علي المضي في تنفيذ قانون حرمانهم من ممارسة الحقوق السياسية لمدة خمسة أعوام، تماثل الفترة الأنتقالية، قبل منح الحكم الذاتي للترنسفال والأورنج. وبذا كان لهذا الحرمان تأثير كبير علي الأوضاع السياسية في مستعمرة الرأس، خلال المرحلة القادمة، وهو ما سنعرض له في الفصل التالي[4].

---

(١) Walker, Eric A.: The Struggle for Suppermacy, PP. 629-630.

(٢) C.O. 879. 46. P. 46.
Smuts. J.C.: Op. Cit., P. 80-82.

(٣) Williams, Basil: Op. Cit., P. 47.

(٤) Leconfield, Lord: The Formation of the Union. 1901-1910, P. 637 (C.H.B.E.).

سياسة ميلنر بعد حرب البوير:

ما أن انتهت حرب البوير بتوقيع قادتهم علي صلح فرينينج في ٣١ مايو ١٩٠٢ حتي بدا ميلنر عملية إعادة البناء. وقد صمم علي أن لا يكون هناك نظامان مختلفان، سياسياً ومعنوياً، في بلد قضي التاريخ والفطرة أن يكون بلداً واحداً وقد أعطت الحرب لبريطانيا يدا عليا، وكانت فرصتها لإعادة البناء، بشكل يدعم انظمتها وسلطتها في البلدان التي خضعت لها أخيراً. وكان أهم اتجاه في عملية إعادة البناء هو العمل علي تطوير صناعة الذهب في الترنسفال وادخال العنصر البريطاني، وبخاصة من احتياطي القوات البريطانية الراغبين في البقاء في جنوب افريقيا، إلي مجال الزراعة في مستعمرتي الترنسفال والأورنج(١). وحرص ميلنر في تنفيذه لهذا أن لا يثير مشاعر الافريكانرين في المستعمرات الأربع، الترنسفال والأورنج والرأس وناتال وبخاصة في مستعمرة الرأس، حيث الأغلبية الافريكانرية المنظمة(٢). وكانت زيادة عدد الانجليز في الترنسفال يهدف إلي تخفيف حدة الوضع القديم، الذي ادي إلي اختلاف المصالح بين مجتمع بويري زراعي اساساً، ومجتمع بريطاني مدني أساساً وهكذا خضعت الترنسفال أخيراً للسيطرة البريطانية، التي طال ترددها، مراراً، في تحقيق هذه الخطوة بعدما ظلت الترنسفال طويلاً، عقبة كؤود، في سبيل اتحاد جنوب افريقيا البيضاء، تارة بسبب فقرها المدقع، وأخري بسبب غناها الفاحش، الذي جعلها مركز الثقل في سياسات واقتصاديات جنوب افريقيا(٣).

---

(١) C.O. 879. 46. No. 487.
Walliamson, James A.: Op. Cit., P. 303.

(٢) Wrench, John Evelyn. Op. Cit., PP. 240-241.
Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 263.

(٣) Robinson, Robert And Gallagher, John: South Africa, Another Canada Or Another United States, P. 71.

ولكي يتمكن ميلنر من قيادة دفة الأمور في الاتجاه المنشود، سعي إلي الحصول علي موافقة الحكومة البريطانية علي فصل منصب المندوب السامي لجنوب افريقيا عن منصب حاكم عام مستعمرة الرأس، وربط المنصب بنفسه شخصياً فصار حاكما لمستعمرتي الترنسفال ونهر الأورنج، ومندوباً ساميا في نفس الوقت[1]. وقد خوله القانون القاضي بذلك سلطة توحيد جنوب افريقيا، ودعوة ممثلين من كل المستعمرات والمحميات للتباحث حول الموضوعات ذات الأهتمام المشترك، مثل معاملة الوطنيين، والسكك الحديدية. وعلي هذا عين لورد ميلنر، منذ عام ١ ١٩، مديراً لمستعمرتي الترنسفال والاورنج، وغادر كيب تاون في ٢٨ فبراير ١٩٠١. وقد جعل ميلنر مقر حكمه في جوهانسبورج. وأصبح سير والترهيلى هتشنسون حاكم عام مستعمرة ناتال لفترة طويلة، حاكما عاماً لمستعمرة الرأس[2].

خلال الحرب كان ميلنر حريصاً علي أن يعيد فتح تجارة المناطق المحتلة مع مستعمرة الرأس، حرصاً منه علي أن تدب فيها الحياة(٢). ثم بدأ في إعادة تنظيم أوضاع مستمعرتي الترنسفال والأورنج، لتطابق أوضاع ونظم مستعمرة الرأس [3] وانتقلت المستعمرتان، تدريجياً، من الحكم العسكري إلي الإدارة المدنية، وافتتحت مناجم الذهب، من جديد، للعمل، وبدأ ميلنر في تنظيم إمدادها بالعمال، وذلك بالاتفاق مع مستعمرة موزمبيق البرتغالية، وبتخفيف حدة تنفيذ قانون المرور، لتسهيل مرور الأفارقة إلى المناجم. وبدأت البلاد تعود إلى حالتها

---

(١) Thompson, L.M.: The Union of South Africa. P 7

(٢) Southgate, George W.: The British Empire And Common Wealth. P 165

Smuts. J.C.: Op.Cit., P. 89.

(٣) C.O. 879 46. P 575. No. 555

أعلن ميلنر هذا علي أساس الوضع القوي الذي تمتعت به الحكومة البريطانية بعد احتلال دولة الأورنج، وعلي أساس الاتحاد الجمركي الذي كان معمولاً به بينها وبين مستعمرة الرأس

الطبيعية، رغم اجتماعات البوير، للاعتراض علي نظام حكم مستعمرة التاج[1]، ورغم الجفاف الذي ساد البلاد لثلاث سنوات متتالية، فيما بين ١٩٠٢ و١٩٠٥[2].

وقد حدد ميلنر أهدافه، بخصوص إعادة البناء في ثلاثة أمور وهي:

أولاً : المساواة التامة بين البريطانيين والافريكانريين، مع العمل علي زيادة أعداد الانجليز إلي الافريكانريين، لأن هذا يحقق أمن ورخاء جنوب افريقيا، علي حد قوله.

ثانياً : إدخال الحضارة الغربية بتأثيراتها المختلفة، إلي جموع الافريكانريين وذلك عن طريق نشر اللغة الانجليزية، فيجب استخدام اللغة الهولندية في تعليم اللغة الانجليزية، ثم تستخدم اللغة الانجليزية في تعليم الافريكانريين كل شئ. وذلك لأن اللغة أمر هام، ولكن الروح التي يتم تعليم اللغة بها أكثر أهمية.

ثالثاً : حكم مستعمرتي الترنسفال ونهر الاورنج كمستعمرتي تاج لفترة قصيرة ريثما تتم السيطرة على الخدمات الكبري عبر جنوب افريقيا، كالسكك الحديدية والجمارك، وريثما يمكن ضمان وجود أغلبية بريطانية، وأخيراً ريثما يمكن إنهاء عزلة الافريكانريين، وبمعنى آخر تحقيق اتحاد جنوب افريقيا، في ظل السيطرة الأستعمارية البريطانية[3]. وكان تنفيذ هذه السياسة يقتضي أن يكون المنتصر البريطاني كريماً تجاه المهزوم الافريكانرى حتي لا تنقلب الأمور، إلى حالة

---

(١) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 501.
Ibid. Leconfield, Lo: : The Unification of south Africa, P. 634.

(٢) Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P. 242.

(٣) Thompson, L.H.: Op. Cit., PP. 7-8.

من المرارة والكبت لا تحمد عقباها، مع سرعة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لإعادة البناء[1].

ولكن ميلنر، الذي كان يبني في الترنسفال، كان يري اتخاذ اجراءات للهدم في مستعمرة الرأس، فقد مال إلى التوصية بإلغاء دستورها، وتفضيل الحكم الذاتي لفترة محدودة في مستعمرة الرأس "لقد كانت سلطته على مستعمرتى الترنسفال ونهر الأورنج أعظم منها على مستعمرة الرأس، فهو يحكم الأولتين كمستعمرتي، تاج، أي حكماً مباشراً، بينما مستعمرة الرأس، تتمتع بحكم ذاتي قوي[2]. وقد رأى، ورأت معه جماعة التقدميين والبريطانيين، أن تعطيل الدستور سيعطيه فرصة لإعادة توزيع مقاعد البرلمان علي الدوائر الانتخابية لصالحهم، أو بمعني آخر التمهيد لقيام اتحاد جنوب افريقيا كاتحاد بريطاني، لا كإتحاد افريكانري[3].

أيدت مستعمرة ناتال ميلنر، فيما ذهب إليه، بعدما تعظم نفوذها، وزاد قدرها، بنقل بعض أقاليم الترنسفال إليها وهي اقليم فرايهيد Vryheid واقليم اوترخت Utrucht، وجزء من إقليم ووكر ستروم Wakerstroom اما مستعمرة الرأس فاعتبرها ميلنر مصدر متاعبه، واعتبر الحكم الذاتي فيها عقبة في سبيل اتحاد جنوب افريقيا المنشود. فقد أعقب جلسات برلمانها في ١٩٠٠ غزو البوير لها، ثم تبع الغزو تمرد الافريكانريين[4].

---

(١) Warten, C.H.K.: The Groundwork of British History, 714.

(٢) Thompson, L.M.: Op. Cit., And Le May, G.H.L.: Op. Cit., P. 60.

(٣) Walker, Eric A.: A History of South Africa P. 503.
Duminy, A.H. And Guest, W.: Op. Cit., P. 238.

(٤) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 634.

استند المطالبون بإلغاء الدستور إلي حقيقة أنه قد انتهك بالجملة، ذلك أن البرلمان عطل بطريقة غير قانونية، قبل التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات، وأن حكومة سير غوردون سبريج استجابت لأوامر الحاكم، دون إذن البرلمان. ولم ينفذ تسجيل الناخبين الجدد، وهو إجراء يتم دورياً، كل عامين، وحل موعده في فبراير ١٩٠١[١]. فقد كان واضحاً أن ميلنر يسعى إلي الإنتقاص من صلاحيات البرلمان، قدر امكانه، حتي تمكن من تعطيله[٢]. وقد هبت الرابطة الافريكانرية، وبعض المعتدلين الانجليز، للدفاع عن امتياز الحكم الذاتي[٣]، ودفعوا بأن الانتقاص الحادث في إمتياز الحكم الذاتي، والتعدى القائم علي الدستور إنما جاء لظروف طارئة، ستنتهي بحلول السلام، وتمسكوا بالبرلمان، باعتباره المنفذ الطبيعي للتعبير عن الرأي العام بشكل منظم زيادة علي هذا فإن دعاة تعطيل البرلمان وإلغاء الدستور، لا ينفصلون عن الرأى القديم والجدل المستمر حول كيفية حساب التمثيل البرلماني بشكل عادل: على أساس أعداد الناخبين، أم علي أساس أعداد السكان، فحسابهم في النمط الأول يناسب المناطق الريفية، وبذا يعطي ميزة للافريكانريين. وتسوية هذه المسألة بإلغاء الدستور الراهن ومنح دستور جديد يرضي البريطانيين أمر يكيد الافريكانريين كيدا، ولا ريب[٤].

أخذت الحركة اولي خطواتها العملية حين قدم الأعضاء التقدميون لسير والترهيلي هتشنسون حاكم مستعمرة الرأس عريضتين يؤيدون فيها إلغاء الدستور. فقام سيرهيلي بتقديم العريضة إلي لورد ميلنر، بإعتبارة المندوب السامي البريطاني في جنوب افريقيا. فنشط سير هنري دي فيليرز ينظم المعارضة

(١) Ibid., P. 635.

(٢) Le May, G.H.L.: Op. Cot., P. 62.

(٣) Walker, Eric A. Op. Cit., P. 503.

(٤) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 635.

الافريكانرية للتصدي للحملة التي يتزعمها ميلنر لإلغاء الدستور[١]. وبدأ بعض البريطانيين يتخوفون من تأثير سياسة ميلنر علي الافريكانريين، فرأوا أن تضييق السبل عليهم قد يزيد حنقهم بعد انتصار بريطانيا. ومن ثم أيد هؤلاء انتهاج سياسة معتدلة، تتيح للافريكانريين فرصة المشاركة السياسية النشطة، بأعتبارهم الأغلبية صاحبة الحق في الحكم ديمقراطيا[٢].

أما وزارة سبريج فقد وقفت للحظة موقف المتردد بين فريقي الإلغاء البريطاني والإبقاء الافريكانري، ولكن اشتداد حملة الرابطة الافريكانرية علي المطالبين بالإلغاء جعل الأرض تميد من تحت كرسي سبريج، واضطرته إلي حركة الإلغاء أعلن سبريج معارضته لأي مساس بالحكم الذاتي، ثم هرع إلي لندن هارباً ليحضر مؤتمر تتويج الملك إدوارد السابع، ومؤتمر رؤساء وزرات المستعمرات البريطانية[٣]. وتأكد كل أحد في جنوب أفريقيا أن سبريج يعتمد علي تأييد الرابطة الافريكانرية والأحرار بقيادة ميريمان وسوير في البرلمان، وهو فماير من خارج البرلمان، بعدما اضطرته الظروف العامة إلى العودة إلى الحياة السياسية من جديد[٤].

سبقت مؤتمر رؤساء وزرات المستعمرات البريطانية في لندن حملة عنيفة شنها الحزب القومي في جنوب افريقيا، للمطالبة بإلغاء الدستور. وكانت أبرز مجهودات هذه الحملة عريضة وقع عليها اثنان وأربعون عضواً تقدمياً في البرلمان، في مايو ١٩٠٢، تطالب الحكومة البريطانية بألغاء الدستور، ذكروا فيها أن تعطيل البرلمان، رمز الحكم الذاتي، هو الثمن الواجب دفعه حتي يتم

(١) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 8-9.
(٢) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 335.
(٣) Walker Eric A.: Op. Cit., P. 503.
(٤) Ibid., P. 506.

الغاء قانون الأحكام العسكرية. كذلك نظم المطالبون بالإلغاء حركة لجمع التوقيعات علي عريضة بهذا الشأن، انتظمها ثلاثون ألف توقيع[1] وقد أيد سيسل رودس حركة الإلغاء قبل وفاته، في ٢٨ مارس ١٩٠٢، تأييدا قلبياً، علي اساس أن الحكم الذاتي في مستعمرة الرأس هو آخر العقبات أمام اتحاد جنوب افريقيا[2].

في نفس الوقت نشط الافريكانيون في الدفاع عن الحكم الذاتي، والذي كان ايضاً دفاعاً عن مصالحهم ووضعهم كأغلبية بيضاء، في المستعمرة، تتمتع بميزة السيطرة علي صناديق الانتخابات، وتخشي أن تفقد هذه السيطرة خلال مرحلة إلغاء الحكم الذاتي[3].

في مؤتمر المستعمرات البريطانية أيد كولونيل هيم، رئيس وزراء ناتال وسيدون Seddon رئيس وزراء نيوزيلند فكرة الإلغاء، وعارضها سير ويلفرد لوربية W. Lawrier، رئيس وزراء كندا، وهدد بمغادرة المؤتمر إذا نُفذ الإلغاء وأيده كل من سير غورد بن سبريج رئيس وزراء مستعمرة الرأس وسير ادموند بارتون Edmond Barton، رئيس وزراء اتحاد استرليا[4]. وكان اتجاه تشمبرلين، وزير المستعمرات، أن لا تتحرك حكومته في اتجاه الإلغاء، مالم يكن استمرار وجود الدستور الحالي خطر على سلام وأمن المستعمرة ومصالح الإمبراطورية، ومالم تكن الغالبية العظمي من السكان البيض يفضلون هذا الإلغاء[5]. وإزاء موقف رؤساء وزارات مستعمرات الرأس وكندا واستراليا طرح تشمبرلين جانباً

---

(١) Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 9.
Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 506.

(٢) Leconfied, Lord: Op. Cit., P. 635.

(٣) Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 309.

(٤) Hartz, Louis The Ounding of New Societies, Chapter 7.
ولاحظ نشاط لوربيه ودورة في تطور كندا، والدراسة المقارنة كل من كندا وجنوب افريقيا واستراليا، التي عقدها المؤلف لوليس هارتز.

(٥) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 635.

قضية إلغاء الحكم الذاتي. وبذا انتهت آمال ميلنر في قيام اتحاد جنوب افريقيا، في ظل سيطرة الروح البريطاني عليه ، بشكل فوري[1].

وهكذا مات اقتراح إلغاء الدستور، بعد موت رودس، أحد أقوى مؤيد به، ولكن الأمر اختلف بالنسبة لإلغاء الحكم العسكري، إذ تطلب احتياطات أمن مشددة، وتطلب كذلك استرضاء الافريكانريين باصدار قانون التعويضات Act of Indemnity وبدا سبريج واثقاً من مقدرته علي العمل في ظل هذه الظروف، ولكن موقفه كان غريباً. لقد فقد تأييد حزبه، بعد رفضة لألغاء الدستور، واستمر في الحكم، بفضل عدم رغبة المعارضة في إسقاطه انتظاراً لما تأتي به الأيام، وأعلن تشمبرلين أن البرلمان البريطاني سيصدر قانون التعويضات إذا تطلب الأمر ذلك . ووافق سبريج علي بقاء الحكم العسكري، رغم حالة الأسترخاء حتي يصدر القانون. وعلي هذا اجتمع برلمان مستعمرة الرأس. لأول مرة في ٢٠ أغسطس ١٩٠٢، منذ تعطيله في اكتوبر ١٩٠٠، وأصدر قانون التعويضات، وحدد قواعدها، ومقدار التعويض في كل حالة علي حدة للمزارعين والمتضررين من الحرب. واتبع هذا عودة الحياة الدستورية، ومد قانون التعويض في عمر وزراة سبريج عاماً آخر، ودفعت التعويضات للمزراعين عن خسائرهم في الحرب[2].

وألغي الحكم العسكري، في كل المستعمرات، وزيدت منحة مستعمرة الرأس للأسطول البريطاني[3]. ولكن وزراء سبريج هزمت في البرلمان، بسبب الاقتراع حول اقتراح بالتحقيق في احكام القانون العسكري، والتجاوزات التي

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 504-506.

(٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 636.

(٣) Walker Eric A.: Op. Cit., P. 506.

تمت في ظلة. وهكذا استراح ميلنر من تردد سبريج، ومراعاته لعدم إغضاب الافريكانريين[١].

أعاد هوفماير تنظيم الرابطة الافريكانرية، في عام ١٩٠٣، تحت اسم حزب جنوب افريقيا، The South African Party وعند إجراء الأنتخابات في أوائل عام ١٩٠٤، أسفرت عن فوز التقدميين بقيادة د. جيمسون، باغلبية خمسة اعضاء في الجمعية التشريعية، وعضو واحد في المجلس التشريعي. وبهذا تولي د. جيمسون رئاسة الوزارة. وكان السبب الرئيسي في فوز التقدميين في هذه الجولة هو، إلي جانب الإنفاق المتزايد علي الحملة الانتخابية العنيفة، عدم ممارسة المتمردين الافريكانريين لحقوقهم السياسية، طبقاً للقانون الخاص بذلك، ولمعاهدة فيرينينجنج[٢]، وبسبب الأحكام العرفية السائدة في المناطق الريفية الافريكانزية. واعقب هذا إسقاط العقوبات الصادرة ضد معظم المتمردين عدا السياسية منها، وإطلاق سراح آخرين[٣].

واصل ميلنر عملية إعادة البناء في الترنسفال والأورنج، فعين لهما حاكمين، ومجلسين تنفيذي وتشريعي في كل مستعمرة، في يناير عام ١٩٠٣في بريتوريا، وفي مايو من نفس العام في بليمفونتين. وأخضع لإشرافه المباشر الشرطة والسكك الحديدية، وذلك بعد توقيع المعاهدة بثلاثة أسابيع فقط. كما بدأ في إعادة توطين البوير، وعمال جوهانسبرج وكيمبرلي، وقد زادت أعداد هؤلاء عن مائتي ألف شخص أبيض ومائة افريقي. كما خصص مبلغ مليوني جنيه لتعويض مواطني البوير، الذين كلفت لهم بريطانيا الحماية Protected

(١) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 637.
(٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 636, 650.
Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 9.
Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 397.
(٣) Walker, Eric A.Op. Cit., PP. 507, 514.

Bourghers وهم الذين استسلموا طواعية، أو استسلموا طبقاً لإعلان لورد روبرتس. قائد عام القوات البريطانية، في مارس ١٩٠٠، بعد دخوله أراضي الجمهوريتين(١)، والذين شجع ميلنر تهجيرهم إلي الترنسفال والاورنج لإحداث توازن سكاني مع البوير(٢).

قام چوزيف تشمبرلين، وزير المستعمرات، بزيارة لجنوب افريقيا، يسرت حل العديد من المشكلات، وحققت المصالحة بين عنصري البيض، وقد نزل بدوربان في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٢. وقضي تشمبرلين الفترة من ٨ إلي ٢٢ يناير ١٩٠٣ في جوهانسبرج، يتشاور مع لورد ميلنر، حيث بحثا تفصيلات ضمان بريطانيا لمنح قرض قدره خمسة وثلاثون مليوناً من الجنيهات للاصلاح والتطوير(٣). وقد خصص جزء من هذا القرض لتأميم شركة السكك الحديدية الهولندية في الترنسفال، وإنشاء خطوط جديدة. ومن الملاحظ أن القروض خص كله للخدمات العامة بين المستعمرات، كالشرطة والخطوط الحديدية، التي خضعت لإدارة واحدة في كل جنوب افريقيا، هي شركة جنوب افريقيا المركزية للخطوط الحديدية. كما انشئ مجلس الإشراف المالي علي الخدمات المشتركة فيما بين المستعمرات. وبهذا يتم التنسيق بين المصالح الأقتصادية للمستعمرات، وتنعدم بالتالي، أسباب الصراع. هذا وقد تطور مجلس الإشراف المالي إلي مجلس المستعمرات Intercolonial Council، ليتولي التنسيق في كل المسائل ذات الإهتمام المشترك بين المستعمرات(٤).

(١) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 124.
(٢) Leconfield/Lord: op. Cit., PP. 637-628.
(٣) Walker, Eruc A.: Op. Cit., P. 507.
Ibid., PP. 5006-508.
(٤) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 638-639.
Duminy A. H. And Gust. W.R.: Op. cCit., P. 410.

استقبل تشمبرلين قادة البوير، حيث قدموا له شكواهم ومطالبهم. ووعدهم تشمبرلين بالاستجابة لها، وبخاصة مطلب الحكم الذاتي والتعويضات، وختاماً العلاقات الافريقية الأوربية بالمستعمرات[1]. وقد كانت من أعظم نتائج زيارة تشمبرلين خطراً علي الافارقة أنه عاد إلى أوربا، بعدما أقنعه القادة البوير، بأنهم يفهمون جيداً أن العلاقة بين عنصري البيض، الانجليز أصحاب الامبراطورية والبوير المستوطنين، قد تعدلت، ولكنهم لا يوافقون أبداً على تعديل العلاقة بين البيض والسود[2].

وفي أغسطس ١٩٠٣م قام ميلنر بزيارة لاوروبا، وتولي سير أرثرلوي مسئوليات الحكم بصفة مؤقتة. وكانت الخطوة التالية، بعد السيطرة علي الخدمات المشتركة بين المستعمرات، هي دعوتها لحضور مؤتمر يبحث في مسائل الاتحاد الجمركي، عقد هذا المؤتمر الجمركي في بليفونين في مارس ١٩٠٣، وقد تم تحقيق تقدم كبير في اتجاه الاتحاد، حيث تم تخفيض ضرائب السكك الحديدية، استجابة لطلب الترنسفال وبحث مسألتي نقص العمالة في المناجم وما تتعرض له البلاد من جفاف وهما مسألتان أدتا إلي نتائج خطيرة علي النقل التجاري[3].

انشغل المؤتمر الجمركي في بليمفونتين، بين ما انشغل فيه، بقضيتي الافارقة وتهجير العمالة الاسيوية، حلا لقضية نقص العمالة. فأوصي المؤتمر ورغبة في التعجيل باتحاد مستعمرات جنوب افريقيا، بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتقديم توصيات للحكومات الأربع بغرض الوصول إلي فهم مشترك في مسائل السياسية الواجب اتباعها تجاه الافارقة. وكان هذا بداية لمولد لجنة

---

(١) Sumts. H.C.: Op. Cit., P. 92.
(٢) Legum, Colin: Op. Cit., P. 422.
(٣) Leconfield. :ord: Op. Cit., P. 639.

الشـئـون الوطنيـة (١٩٠٣ - ١٩٠٥)[١]. كـمـا عين سيـر جـودفـري لاجـدين Godfrey Lagde مندوباً للشئون الوطنية. وقد عملت اللجنة علي بحث مسألة استمرار قوانين المرور المطبقة علي الافارقة، ومسألة حقوقهم الأنتخابية، وكذا توفير العمالة الافريقية للمناجم[٢]. وفي مجال العمالة الاسيوية، دعا المؤتمر الجمركي إلي التعجيل بتهجير صينيين الي المناجم، مع اتخاذ الضمانات المناسبة. ولم تكن هذه الفكرة جديدة، فقد نوقشت خلال زيارة تشمبرلين لجوهانسبرج الا أنه لم يوافق عليها، كذلك رفض خلفه لا يتلتون Lyttlton، وزير المستعمرات في حكومة لورد سيلبورن. ولكن النقص الحاد في العمالة جعل حكام الترنسفال، وعلى رأسهم سيرلولى نفسه يؤكد أن العمالة الصينية هي المخرج الوحيد من المأزق وهي وحدها التي تحول بين الترنسفال والأزمة الطاغية[٣].

دفع البعض بأن نقص العمالة الافريقية إنما هو أمر مؤقت، ولا ينبغي سد العجز فيها بأجراء صارم. وفضل البعض الآخري هجرة عمالة أوربية [٤]، حتي لا تزداد المسائل العنصرية حدة، بقدوم عنصر جديد كالصينين. وقد مال ميلنر إلي التوفيق بين الرأيين، فذكر أن لزيادة السكان البيض أهمية قصوي، وأن حل مشكلة نقص العمالة بتهجير الآسيويين أيضاً، بكل مؤقت أمر مقبول[٥]. ٢٥ وقد دافع ميلنر خلال وجودة في لندن عن رأيه هذا، بإعتباره إجراء حتمياً، من الناحية الاقتصادية وعند عودته إلى الترنسفال، في ديسمبر ١٩٠٣، أصدر

---

(١) ستعرض للجنة الوطنية في فصل الحياة الاجتماعية أيضاً.
Walker. Eric A.: A Hidtory of South Africa. P. 5009
(٢) Neame. L.E.: The History of Aparthied, P. 31 .
(٣) Smuts, J.C.: Op. Cit., P. 93.
Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 6400.
(٤) حاول هذا كريزويل Graswell في منجم Village Reed Gold انظر:
Walker, Eruc A.: Op. Cit., PP. 510-513.
(٥) Denoon, J.N.: The Transvall Labour Crisis. 19001-6, PP. 48-494 (Joūrnal of African History, Vol. VIII, 1967, No. 3).
Faminy, A.H.. And Guest, W.R.: Op. Cit., P. 294, 341, 347.

المجلس التشريعي، الذي تم توسيعه في مايو ١٩٠٣ ليضم ستة عشر موظفاً وأربعة عشر من غير الموظفين، أصدر قراراً بإدخال العمال الملونين، تحت التعهد بالعودة إلي الصين عند نهاية عقودهم، ووافق لايتلتون علي قانون بهذا الشأن في ١٦ يناير ١٩٠٤ وصل عدد الصينيين إلي قرابة أربعة وخمسين ألف عامل. وبهذا بدأت المناجم في العمل، بكامل طاقتها، وتحسن وضعها(١). وفي نفس الوقت نصحت لجنة الشئون الوطنية بعدم الغاء الحاجز اللوني، حتي لا يثور المستوطنون البيض، وحتي يمكن تلبية الطلب علي العمالة الافريقية(٢).

ومن المهم هنا أن نذكر موقف قادة البوير من حكومة ميلنر بعد الحرب. لقد مالوا إلي طلب تعديل شروط الصلح، أول الأمر، ولكن بفشلهم في هذا ركزوا جهودهم في تخفيف آلام شعبهم، والأستفادة من كل ميزة تتيحها معاهدة فرينيجنج، ويتميز نشاطهم في هذا الصدد بحماس لا يقل عن حماسهم في القتال. فليس هناك، كما قالوا، وقت يضيعونه(٣). كما اندفع المثقفون الافريكانريون تاركين مزارعهم، ليبحثوا عن وظيفة مدنية أو منجم يعملون به في المدن، إدراكاً منهم للتحويل الذي يوشك أن يحدث(٤). أما القادة فرفضوا الاشتراك في المجلسين التشريعيين للأورنج والترنسفال، لتكون لهم حرية نقد الحكومتين، دون تحمل مسئولية تصرفات ميلنر(٥). وقد اتجه نقدهم للسياسة التعليمية واستخدام العمالة الصينية(٦).

---

(١) Lecondield, Lord: Op. Cit., P. 41 .

(٢) Neame, L.E.: Op. Cit., P. 31.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 5002-5006.

(٤) Sowden; Lewis: The Union of South Africa, New York, 1943, P. 41.

(٥) Smuts, K.C.: Op. Cit., PP. 97. 97-98

(٦) حصل البوير علي تأييد حزب الأحرار البريطاني في هذا الصدد، ونجح الحزب في استغلال هذه المسألة في إسقاط حكومة المحافظين في يناير ١٩٠٦. انظر:

Warench, John Evelyn: Op. cit., P. 259.

أما سياسة ميلنر في المستعمرتين، الترنسفال والاورنج، فتتسم بمعاملتهما معاملة كريمة، كما لو كانتا تتمتعان بالحكم الذاتي فعلاً. فدعا قادتهما للتشاور معه، وأكد أن الحكم الذاتي الكامل لن يتأخر طويلاً. ولكنه إيضاً لم يكن يتعجل، ريثما يمكن الأمور للعنصر الانجليزي، خوفاً من الخطر الناجم عن وضع الأغلبية الافريكانرية الساخطة علي قمة السلطة. وعلي هذا تقرر أن تكون هناك مرحلة انتقالية بين مرحلتي الحكم المباشر والحكم الذاتي، فيكون هناك برلمان ولكن صلاحيات الحاكم العام تكون طاغية للحيلولة دون إساءة استغلال البوير قيام جمعية تشريعية منتخبة من أربعة وأربعين عضواً بالإضافة إلي الموظفين التنفيذيين الذين تعينهم الحكومة البريطانية[1].

التفوق السياسي الافريكانري بعد رحيل ميلنر:

في ابريل ١٩٠٥ انتهت مدة حكم ميلنر، وعاد إلي انجلترا، وتولي لورد سيلبورن Selborn عمله كمندوب سام، ورتشارد سولومون كحاكم للترنسفال وكان سيلبورن حكاماً قوياً كفؤا، موفقاً لميلنر، في كثير من آرائه، ليضمن بذلك قدراً أدني من الأستمرارية في السياسة ذاتها[2]. وكان دستور لايتلتون، في الترنسفال، مقدمة لنشاط سياسي كبير. فأعلنت الجمعية التقدمية الترنسفالية The Transvaal Progressive Assoviation. وهي جمعية ضمت السياسيين البريطانيين في الترنسفال، وقليلاً من الأحرار من الافريكانريين، أعلنت تأييدها المطلق للدستور الجديد، وكونت الحزب التقدمي بقيادة فاروا Farar أما جمعية

---

(١) نظم دستور لايتلون مسألة توزيع المقاعد البرلمانية بين الريف والحضر، فخصص لكل دائرة عدداً متساوياً من الأصوات مع زيادة ١٠٠٪ لصالح هذا الجانب أو ذاك، مع إعادة توزيع المقاعد دورياً.

Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 643-644.

Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 1007.108.

(٢) فرح الافريكانريون برحيل ميلنر. انظر:

Walker Eric A.: Op. Cit., P. 512-516.

الحكم الذاتي الترنسفال، The Transvaal, Responsible Government وأبرز أعضائها سولون البريطاني المولود في جنوب افريقيا، والتي أصبحت فيما بعد الحزب الوطني، وكانت تجمعا لبريطانيين أيضاً، فكانت ترغب في الحكم الذاتي المطلق، كما قضي بذلك اسمها. اما الافريكانريون فكونوا حزب الشعب Het Volk، للحكم الذاتي[1]، مستغلين الحماس الذي تفشي بسبب جنازة الرئيس السابق كروجر، في عام ١٩٠٤ في بريتوريا[2].

ويتولي الأحرار الحكم في بريطانيا، برئاسة سيرهنري كامبل بانومان، تبنوا اتجاهاً أكثر استجابة لمطالب البوير. فقد أعلنت حكومتهم عن عزمها علي منح الحكم الذاتي لمستعمرتي الترنسفال والأورنج. وصدرت القوانين المتضمنة لهذا العزم فمنحت الترنسفال الحكم الذاتي في ٦ ديسمبر ١٩٠٦، ومنحته الأورنج في ٥ يونيو ١٩٠٧. كما استجابت لمطالب البوير بتقييد هجرة الصينيين وبهذا كانت السياسة الميلنرية تحتضر، رغم منح ميلنر لقب اللورد، فصار الفريد لورد ميلنر. وكانت من ملامح المرحلة الانتقالية، في المستعمرتين، وجود بعض القيود علي الحكم الذاتي، فقد قصر التصويت فيهما علي الرجال البيض، تمشياً مع سياسة التفرقة العنصرية، فلم يكن هناك أدني أمل في منح حتي التصويت لأي شخص غير أوربي. وأقر نظام تعيين المجلس التشريعي في كلتا المستعمرتين. للأعوام الأربعة الأولي، كما أقر حق الحاكم في إصدار أوامر تنفيذية بالتعيين في حالة المقاعد البرلمانية، في حالة الوفاة أو المرض أو الاستقالة. ومن ملامح المرحلة الأنتقالية كذلك إنشاء مجلس مستقل في كل مستعمرة لإدارة شئون المستوطنين الذين تم تهجيرهم إلي جنوب افريقيا، وفقا لمشروع ميلنر الاستيطاني. فقد اعتبر

---

(١) Duminy, A.H.: And Guest, W.R.: Op. Cit., PP. 4002 421.

(٢) Hammond, John Hays: Op. Cit., P. 13.

الحكومة البريطانية نفسها مسئولة عن حمايتهم، بشكل مستقبل عن غيرهم، اعتبر الحكومة البريطانية نفسها مسئولة عن حمايتهم، بشكل مستقل عن غيرهم، ضد احتمالات الإضرار بهم، في حالة قيام الحكم الذاتي. ومن ثم لم يخضعوا لإشراف حكومتي الترنسفال والأورنج لخمسة أعوام أخرى[١].

حصل البوير علي تأييد حزب الأحرار البريطاني في مسألتي التعليم والعمالة الصينية، التي أسماها الأحرار الرق الصيني Chineese Slavery[٢].
ونجح حزب الأحرار في استغلال هذه المسألة الأخيرة وغيرها من المسائل الداخلية في بريطانيافي إسقاط حكومة المحافظين في الأنتخابات العامة في يناير ١٩٠٦. وقد قدم الأحرار للبوير الثمن بتقييد قانون أصدرته يقضي بأن يحمل الهنود تصاريح مرور سواء بسواء كالأفارقة ولم تستجب الحكومة البريطانية لطلب غاندي بإلغاء القانون[٣]. كذلك بدأت حكومة الترنسفال في تنفيذ قانون أصدرته يقضي بأن يحمل الهنود تصاريح مرور سواء بسواء كالأفارقة ولم تستجب الحكومة البريطانية لطلب غاندي بإلغاء القانون[٤].

جرت الانتخابات العامة في الترنسفال، في فبراير ١٩٠٧ وأسفرت عن حصول حزب الشعب، هت فولك، علي سبعة وثلاثين مقعداً، وحصول الحزب الوطني علي ستة مقاعد، وحصول الحزب التقدمي علي واحدوعشرين مقعداً ، وخصول حزب العمال أو المستقلين علي خمسة مقاعد. وبذا أصبح جنرال بوثا قادراً علي تشكيل وزارة قوية بأغلبية كبيرة[٥]. وكان هذا تتويجاً لتعاون

---

(١) Le May. G.H.L.: Op. Cit.. PP. 177-178.
econfield. Lord: Op. Cit.. PP. 644-645.
لم يزيد عدد هؤلاء عن ألفي شخص كثيراً، واحتلوا أراض زراعية قدرت مساحتها بمليون فدان انجليزي (ايكر)، ولكنهم ساعدوا في تطوير الزراعة بما ينتهجون من أساليب زراعية جديدة.

(٢) Arnold, David: Op. Cit., P. 51.

(٣) Duminy, A.H.: And Guest, W.R.: Op. Cit., PP. 397, 411. Brett, S. Reed: Op. Cit., PP. 403-4004.

(٤) Neame, L.E.: Op. Cit., P. 33.

(٥) Hancock, W.K.: Op. Cit., . 230. Leconfield Lord: Op. Cit., PP. 641, 643.

وتشاور الافريكانريين في المستعمرات البيضاء، كلها وبخاصة حزب هت فولك الترنسفالي، وحزب الرابطة الافريكانرية الذي صار حزب جنوب افريقيا، وحزب اتحاد الأورنج Orange Unie[1].

وفي مستعمرة نهر الأورنج لم تكن هناك معارضة كبيرة لحزب اتحاد الاورنج، الذي يقابل حزب هت فولك الترنسفالي، والذي كان الرئيس ستاين وراء نجاحه الساحق[2]. ومن ثم شكل أبراهام فيشر الوزارة في ديسمبر ١٩٠٧. وكان وزير العدل والتعليم، في وزراته جنرال هيوتزوج. وكان عدد ممثلي المعارضة في البرلمان سبعة أعضاء فقط، من بين ثمانية وثلاثين عضوا. وقد استهلت الوزارتان الترنسفالية والاورنجية عملهما في تجديد القوانين الجمهورية المضادة للهنود، كتقييد هجرتهم، وإعاقة تجارتهم، وتخصيص معازل لهم. هذا وقد انتهجت ناتال سياسة مشابهة تجاه الهنود أيضاً[3].

علي هذا النحو إذاً استتبت الأمور للأفريكانريين، في الجمهوريتين السابقتين وتولوا حكم أنفسهم في ظل السياسة البريطاني، وأصبحت الطريق أمام الاتحاد ممهدة سهلة[4]. ولكن العقبات الباقية جاءت من المستعمرات البريطانية القديمة، الرأس وناتال وروديسيا، وتعلقت بالعلاقات بين البيض والسود من جهة، وبين عنصري البيض من جهة أخرى. ففي ناتال وإثر محاولة فرض ضريبة جديدة قاوم الأفارقة جباة الضرائب بالقوة. وأعقب هذا ثورة افريقية

---

(١) Smuts. J.C Op. Cit.. P 100.
Duminy. A.H And Guest. W.R Op Cit.. P 422

(٢) Walker. Eric A Op Cit.. PP 518-519

(٣) Neam. L.E Op Cit.. P 33
Leconfield. Lord: Op Cit.. P 645
لاحظ أن بريطانيا تركت الهنود للأفريكانريين وحكومات المستعمرات وهذا يثبت أن هجوم ميلنر علي سياسة كروجر تجاه الهنود، قبل الحرب، لم يكن يستهدف خير الهنود بل شر الافريكانريين.

(٤) Bettey. J.H English Documents 1906-1939 London. 1967 P 31

عامة، استلزم إخمادها مشاركة قوات المتطوعين من مستعمرة الرأس وإعلان الأحكام العرفية في زولولاند[1]. وقد أوجدت ثورة الزولو إحساساً عاماً لدي البيض بمدي عمق وتعقد المسألة الوطنية، وضرورة إنهاء الإنقسام السياسي بين مستعمراتهم. لمواجهتها مواجهة شاملة، فلا يمكن لها أن تتعامل، مستقلة، مع الفوضي الداخلية التي تضرب بأطنابها في كل منها، ولامع المشكلات الأكثر خطورة والخاصة بالدفاع. ففشل ناتال في مواجهة الثورة، اضطرها إلى قبول المساعدة من جيرانها، ومن قوات الحامية البريطانية ذاتها. وكانت لجنة الشئون الوطنية (١٩٠٣ - ١٩٠٥) قد قدمت في تقريرها توصيات يصعب تحقيقها إلا بتعاون وثيق بين المستعمرات جميعها[2].

وفي روديسيا عانت حكومة الشركة من مشاكل جمة، ناجمه عن نقص العمالة والكساد الاقتصادي وخيبة الأمل في التوقعات المتفائلة للانتاج المعدني وطالب المستوطنون بالمشاركة في الحكم، وضرورة أن تفصل الشركة بين إدارتيها التجارية والإدارية، وعلي هذا زيدت فرص الإنتخاب في المجلس التشريعي في عام ١٩٠٣، وتبع هذا زيادة الصراع بين الشركاء والأعضاء المنتخبين في المجلس حتي طالبوا بحله[3].

أما في مستعمرة الرأس فإن حكومة الحزب التقدمي برئاسة جيمسون عانت من مشاكل نقص العمالة في مناجم الماس في كيمبولي، ونقص الدخل، وازدياد المعارضة الافريكانرية. فأعاد جيمسون تسمية حزبه باسم الحزب الاتحادى Union Party على أمل كسب المعتدلين الافريكانريين بالدعوة لاتحاد العنصرين الانجليزي والافريكانري واتحاد المستعمرات البريطانية[4]. وبدأ جيمسون الدعوة

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., 524-525.

(٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 646-648.

(٣) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 649-650.

(٤) Jr., William Henry Vatcher: Op. Cit., P. 36.

لإعادة توزيع المقاعد البرلمانية، حيث كانت دائرة انتخابية ريفية تضم ١١٦١ صوتا تتساوي مع دائرة أخري في مدينة كيب تاون تضم ٣٤٢٦ صوتاً، علي سبيل المثال، مما كان يعطي الافريكانريين ميزة علي الانجليز. وقد نجح جيمسون في إقرار مشروع قانون قدمه، بهذا الصدد، نص علي تخصيص مقعد برلمانى واحد لكل ألفي صوت في المدن، ومقعد برلماني واحد لكل ١٥٠٠ صوت في الريف[١]. وأضاف اثنتي عشرة دائرة انتخابية جديدة في المدن، وبذا كانت مناطق تفوق للتقدميين[٢].

ولكن إذا كان جيمسون قد نجح في هذه الناحية فإن موقف حكومته بات يتأرجح حين خسرت أغلبية الصوت الوحيد الذي تمتعت به في المجلس التشريعي، وبذا كانت تعد أيامها الأخيرة في حكم المستعمرة[٣]. وقد عاني جيمسون من الموقف ذاته، الذي عانت منه كل وزارة انجليزية. لقد رفض أن يستجيب لمطالبة حزبة بالعمل علي رفع الجمارك علي المنتجات الزراعية، حتي لا يخسر كرسي الحكم. وسرعان ما سقطت وزارته في التصويت علي مشروع قانون بوضع اليد علي مساحات كبيرة من الأراضي الوطنية. وبقيت الوزارة في الحكم، حتي ينتخب برلمان جديد. وصدر قانون بوضع اليد علي هذه الأراضي بطريقة جزئية وقد حاول د. جيمسون إغراء شراينر بالأنضمام إليه في تخالف اتحاد، من أجل تحطيم حزب جنوب افريقيا، الرابطة سابقاً. ولكن شراينر رفض[٤].

شيأ فشيئاً بدأ الافريكانريون يستعيدون المبادأة. ونشط هوفماير يجمع شملهم وينفخ فيهم روح الحماسة من جديد، مستغلاً نجاحات الافريكانريين في

(١) Leconfield. Lord: Op. Cit., P. 644.
(٢) Walker. Eric A.: Op. Cit., P. 514.
(٣) Thompson. L.M.: Op. Cit., P. 83.
(٤) Walker. Eric A.: Op. Cit., P. 528.

الترنسفال والاورنج، وبعدما جمعت الإمبراطورية البريطانية، بين جميع الافريكانريين، لأول مرة منذ انقسامهم، عقب الهجرة الكبري[1]. ودخل حزب جنوب افريقيا الانتخابات، بروح جديد، ونجح في الإطاحة بالعقبات المتتالية، رغم إعادة توزيع المقاعد في غير صالحه. وصار علي هوفماير، مجددا، أن يختار رئيس الوزراء الجديد، فكان اختياره هذه المرة، لميريمان الذي كان أكثر تعاطفاً مع حزب هوفماير من بعض الافريكانريين أنفسهم[2]. وتمتعت وزارة حزب جنوب افريقيا بأغلبية ضخمة في مجلس البرلمان معاً. وبهذا سيطر الافريكانريون علي مقدرات الأمور في المستعمرات الثلاث الترنسفال والأورنج والرأس[3]. ولم يكن الانجليز يتولون الحكم إلا في ناتال، التي يتمتعون فيها بالأغلبية المطلقة. وقد أعلن جيمسون عن شكه في إمكانية تحقيق اتحاد جنوب افريقيا، في ظل حكم حزب جنوب افريقيا، في ظل السيطرة الأفريكانرية[4] ولكن شكه في هذا كان في غير محله، بل كان المشكوك فيه أن تقوم للاتحاد قائمة في ظل حكم حزبه الاتحادي، الذي كان مجابها بمعارضة قوية. أما وقد آلت أمور الافريكانريين إليهم من جديد، وشعروا بالأمان في ظل الحكم البريطاني، في المستعمرات الثلاث، بعد الحرب القاسية والتمرد العنيف، فإن إمكانية قيام اتحاد يسيطرون عليه أمر يرحبون به.وكانت هذه السيطرة مضمونة حتي بفرض انضمام روديسيا الي هذا الاتحاد. وبدأ جنرال سمتس، في الترنسفال، في إعداد مشروع الاتحاد، ثقة منه بأن أموره ستؤول إلي الافريكانريين[5].

---

(1) Ibid., PP. 514-515.

(2) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 37-38.

(3) Jr. William Henry Vatcher: Op. Cit., P. 36 .
Leconfield, Lord : Op. cit., P . 650 .

(4) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 528.

(5) Sowden, Lewis: Op. Cit., P. 42-43.

كونت مجموعة من الشباب الأنجليزي المتحمس حركة منظمة تدعو إلي قيام اتحاد المستعمرات البريطانية في جنوب افريقيا. وكان هؤلاء الشباب من أحضرهم ميلنر ليعملوا في جهازه الإداري، ويأتي علي رأسهم باتريك دنكان Patrick Duncan الذي تولي وزارة المستعمرات في الترنسفال، بعد احتلالها، وكذلك ليونيل كورتيز Lionel Curtis، الذي تولي تأسيس نظام الحكم المحلي في الترنسفال. وقد استقال كورتيز من منصبه في عام ١٩٠٦، ليكرس نفسه لقضية اتحاد جنوب افريقيا البيضاء، وذلك بعدما بدأت تساوره المخاوف إزاء انشغال كل مستعمرة بأمورها، واختلاف أوضاع كل منها سياسياً واجتماعياً[١].

أسس كورتينر جمعية الاتحاد الوثيق Closer Union Society لتتولي دعوة جميع الأطراف البيضاء، في كل المستعمرات، إلي التفاهم والتعاون، وتعمل علي التنسيق بين الأحزاب والهيئات والجمعيات والحكومات في هذا الصدد. وقد طاف كورتينر وزملاؤه بأرجاء البلاد، وأسس فروعاً للجمعية، وعقد المؤتمرات ومسجل تعضيد السكان البيض المحليين للقضية الاتحادية، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل منازعات البيض، وتوحيدهم ضد الأغلبية الافريقية. وقد أكد كورتيز إن التعاطف مع دعوته مؤشر للنجاح، لأن الاتحاد ليس مفروضاً من لندن، مثلما حاول لورد كارنارفون، قبل ثلاثين عاماً. رفع كورتيز مذكرة إلي المندوب السامي ضمنها كل اتجاه مشجع لفئات وعناصر السكان البيض في جنوب افريقيا، لاسيما بعد أن تعاونت قوات الترنسفال في إخماد الثورة الافريقية، خلال عام ١٩٠٦، مع مستعمرة ناتال[٢].

---

(١) Hancock. W.K.: Op. Cit., P. 246.

Thompson, :.M.: Op. Cit., PP. 61-62.

تولي دنكان منصب حاكم عام الاتحاد، فيما بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٣، حين موته، وكان منذ تكوين جمعية الاتحاد الوثيق صحفياً وسياسياً بارزاً

(٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651.

نتيجة لهذا الجو السياسي المواتي، قدم جيمسون، في نوفمبر ١٩٠٧، وكان لا يزال برأس وزراء مستعمرة الرأس، إلي اللورد سيلبورن، طلباً ضمنه نشرة وزعها كورتيز حول أمكانيات قيام اتحاد جنوب افريقيا. وفي هذا الطلب تضرع جيمسون إي سيلبورن أن يتعهد الموقف العام في المنطقة باهتمامه، حتي يجد شعبها، يقصد البيض، بطبيعة الحال، فرصة للتعبير عن رغبته في قيام حكومة مركزية. والتقط المندوب السامي الفكرة وراح يبنى عليها. لقد زالت كل العقبات، بعد خضوع البوير جميعاًلحكم بريطانيا. وصارت فكرة الاتحاد اكثر الحاحاً، بسبب المنافسة الخطيرة التي تتعرض لها بلاده من المانيا في أوروبا. ومن ثم أردت بريطانيا التفرغ لنزاعها الأساسي في أوربا، حتي لو تطلب الأمر تسليم الاتحاد للافريكانريين)[1]. أرسل سيلبورن إلي حكومات المستعمرات يستطلع آراءها في قضية الأتحاد. وقد ردت جميعها بالموافقة، بما في ذلك حكومة روديسيا الجنوبية. وأعد سيلبورن، بالتعاون مع كورتيز، مذكرة حملت اسمه، وكانت وثيقة بالغة الاهمية في تاريخ جنوب افريقيا[2]. وأرسل بها إلي جميع الحكومات البيضاء فى ٧ يناير عام ١٩٠٧، يحبذ اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الاتحاد وقد أعلن مالان F.S. Malan القائد الجديد لحزب جنوب افريقيا، حزب الرابطة الافريكانرية سابقاً، ترحيبه بمذكرة سيلبورن[3].

أكدت المذكرة، التي حملت عنوان: نظرة على العلاقات المتبادلة بين مستعمرات جنوب افريقيا البريطانية." أن جنوب افريقيا، البيضاء طبعاً، لن تتمتع بالحكم الذاتى الفعلى، بل وقد تنشب حرب أهلية، طالما ظلت مقسمة إلى

---

(١) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 63-64.
Brett, S. Reed: Op. Cit., P. 406.

(٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651.

(٣) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 521.

دول مختلفة، لا يجمع بينها سوي المندوب السامي، بصفته مسئولاً عن حل المنازعات بين المستعمرات، أمام الحكومة البريطانية". وقد أكد، بعد هذا، أن الحكومة الأتحادية، وحدها، كفيلة بحل هذه المشكلة، بل ومشكلة الأستغلال الأمثل من العمالة الافريقية التي تحتاجها المناجم والمزارع[1]. والمحت المذكرة إلي بعض التغييرات المشجعة، بعد الحرب. فقد صارت كل الوحدات البيضاء مستعمرات بريطانية، تخضع لسلطة المندوب السامي. كذلك فإنه رغم إلغاء مجلس المستعمرات فإن إدراك السكك الحديدية في مستعمرتي الترنسفال والأورنج ظلتا تخضعان لإدارة موحدة. كما ألغى اتفاق الأتحاد الجمركي في عام ١٩٠٣، والذي دخلته روديسيا الجنوبية، أيضاً ألغى القيود المفروضة علي التجارة بين المستعمرات[2]. ويدا أن عقبات كثيرة قد أزيلت فى ظل الروح الجديدة، توطئة لتحقيق الاتحاد، حين أعلن د. جيمسون استعداده للخدمة، تحت رئاسة مالان، فى أى مؤتمر وطنى يعقد لبحث مسألة الأتحاد[3].

جذبت الحركة الأتحادية اهتمام ثلاثة من أشهر رجال جنوب افريقيا هم ميريمان من مستعمرة الرأس، وستاين، مُن مستعمرة الأورنج، وسمتس من مستعمرة الترنسفال. وكان ثلاثتهم من المعارضين للحكم البريطاني، وللحرب، والذين اتهموا أقطاب الصناعة التعدينية بأنهم السبب الرئيسي للصراع المرير في جنوب افريقيا. وقد رحب سمتس وستاين بتحقيق الاتحاد، بعد قيام الحكم الذاتي أولاً، ورحب به ميريمان ومالان بصفة فورية. وقد زار ميريمان الترنسفال والاورنج، لمناقشة هذه الأمور تفصيلاً مع سمتس وستاين[4].

(١) Thompson. :.M.: Op. Cit., P. 65.

(٢) Leconfield Lord: Op. Cit., P. 651.

(٣) JWalker, Eric A.: Op. Cit., PP. 522-57.

(٤) Thompson L.M.: Op. Cit., PP. 70-81.

وعلى الرغم من كل هذه العوامل المشجعة، فإن حقيقة الموقف كانت تشير إلى عمق أسباب الخلاف، بل والصراع، لقد ظلت لورنزماركيز البرتغالية الميناء الطبيعي والرئيسي لمنطقة مناجم الراند الترنسفالي، والتي عرفت باسم منطقة التنافس[(١)]. وقد أدى هذا إلى حرمان المستعمرات البريطانية من الجزء الأكبر من تجارة هذه المنطقة، ومن ثم اشتد صراعها على الجزء المتبقي. وقد حاول ميلنر، قبيل رحيله في ٥ فبراير ١٩٠٥، إقناع حكومات المستعمرات بتقسيم هذا الجزء بالتساوي فيما بينها. ثم كان هناك صراع آخر داخل كل مستعمرة على الرسوم الجمركية بين الموانئ والمناطق الداخلية. وزاد الأمر في مستعمرة الرأس بصراع ثالث بين الثلاثة موانيء الرئيسية فيها على تجارة والمناطق الداخلية. وفي ١٩٠٦ عقد مؤتمر أقر نسبة ثابتة، لكل مستعمرة في الجمارك والسكك الحديدية، ولكن جنرال بوثا رئيس وزراء الترنسفال هدد عقب تولية الحكم مباشرة بالإنسحاب من الأتحاد الجمركي[(٢)].

كان على مؤتمر بريتوريا الجمركي، في مايو ١٩٠٨، أن يبحث الوصول إلى إتفاق في المسائل الخلافية هذه. ويتعثر تحقيق ذلك قررت المستعمرات مد العمل بإتفاق ١٩٠٦ عاما آخر. ولكن أهمية المؤتمر السياسية كانت أكبر من أهميته التجارية، على الرغم من المسمى الذى حمله. لقد دعا برلمانات المستعمرات إلى تعيين وفود لها، تتولى تمثيلها في مؤتمر وطني National Convention للإسراع بإنجاز تقدم في قضية الاتحاد[(٣)]. وكان الافريكانريون هم الداعين المتحمسين لهذا المؤتمر، خوفاً من عودة المحافظين إلى الحكم، فربما حالوا بين الافريكانريين وقيادة الاتحاد[(٤)].

---

(١) سنعرض في الفصل الحياة الاقتصادية Thompason, L. M.: Op. Cit., PP. 82-84.

(٢) Leconfied, Lord: J.C.: Op. Cit., PP. 6516653.

(٣) Ibid. Smutsm J.C.: Op. Cit., P. 108.

(٤) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 529.

Aydelotte, Willia, O.: The History of Parlim-entray Behavoir, New Jersey, 1977, PP. 136-156.

لاحظ ما ذكر عن التغيير الوزاري وودة حزب الأحرار إلي السلطة بين عامي ١٩٠٦ و١٩٨٤٩ حين فقد نفوذه لصالح حزب العمل البريطاني، واضمحلال حزب الأحرار منذ هذا الحين.

أكد مؤتمر بريتوريا في توصياته أن الصراعات حول السكك الحديدية والجمارك، هي السبب الرئيسي في الدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني، لن تحل إلا عن طريق إدارة مركزية. فإن أيا من المستعمرات البريطانية لن يكون لها سلطة كاملة على شئونها الداخلية بمفردها. فلابد، والحال هذه، من إنهاء إنقسام إدارتها في معالجة أقوى مشاكل الوجود الأبيض وهي المشكلة الافريقية. فالاتحاد سوف يمكن من علاج مشاكل السكك الحديدية والجمارك والدفاع والصحة وتطوير الزراعة وحماية الثروة الرعوية. فالأوبئة والطواعين لا تعرف حدودا إدارية أو سياسية. وبذا افسحت قرارات مؤتمر بريتوريا الجمركي المجال لعقد المؤتمر الوطني في دوربان في ١٢ أكتوبر عام ١٩٠٨[١]. ونشط الأفريكانريون التمهيد لهذا المؤتمر بحماس كبير. وطاف زعماؤهم بالبلاد، يقنعون الافريكانريين المحبين للعزلة، بقضية الأتحاد مع أعداء الأمس القريب[٢].

المؤتمر الوطني والاتحاد:

فور انتهاء مؤتمر بريتوريا الجمركي بدأت الوفود تنظر في الإعداد للاتحاد، وللمؤتمر الوطني. وكان الإعداد صعباً، وبخاصة بالنسبة للأتفاق على مسألة التمثيل في المؤتمر الوطني، فهل تمثل المستعمرات بأعداد متساوية في كل وفد، أم بحسب تعداد سكانها البيض[٣]. وقد تكون المؤتمر الوطني أخيراً من ثلاثين عضواً من البرلمانيين، الذين عهد إليهم بتحديد الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الأتحاد[٤]. وقد توزع التمثيل على النحو الآتي: مستعمرة الرأس اثنا عشر عضواً، ومستعمرة الترنسفال ثمانية أعضاء، أما روديسيا فدعيت

(١) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 653-654.
(٢) Smuts, J.C.: Op. Cit., PP 110-111.
(٣) Thompson, L. M.: Op. Cit., PP. 93--94.
(٤) Betty, J.H.: Op. Cit., P. 31.

لإرسال وفد من ثلاثة اعضاء، ليس لهم حق التصويت، بل يحضرون بصفة مراقب، حتى يمكنها دخول الأتحاد فى الوقت المناسب ووفق الشروط التى يوافق عليها المؤتمر، فيما بعد[١].

وكان وضع روديسيا مختلفاً عن المستعمرات الأربع. فروديسيا لا تتمتع بالحكم الذاتي، ولا تخضع للحكم البريطانى مباشرة، بل لحكم شركة جنوب افريقيا البريطانية. ولأسباب أخرى لم تدع محميات باسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند. فالوجود الأبيض فيها محدود، وزعماؤها يفضلون الحكم البريطانى المباشر. ثم إن الأتحاد فى النهاية، اتحاد ابيض فى مواجهة السود[٢].

وتعكس شخصيات الحاضرين من أعضاء المؤتمر غلبة المزارعين والمحامين، وهى غلبة ميزت، أيضاً، الحياة السياسية فى جنوب افريقيا البيضاء كلها. فالافريكانريون زراع رعاة، ومن يعيشون فى المدن منهم تركز نشاطهم فى امتهان المحاماة والخدمة الدينية والمدنية، بأكثر مما تركز فى التجارة أو الصناعة أو التعدين. بل إن المحامين منهم أمثال سمتس وميريمان وسمارت كان لهم اتصال وثيق بالزراعة. ولم يكن هناك ممن امتهنوا التجارة سوى جاجر J. W. Gagger من كيب تاون[٣]، بينما كان سير جورج فارار وسير بيرسى فيتزياتريك الممثلين الوحيدين لصناعة تعدين الذهب، التى كانت بعد الأتحاد، العماد الأول للاقتصاد الأبيض،[٤].

---

(١) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 530.
Thompson, L.M.: O. Cit., PP. 82-93.
أورد ترمبسون تفصيلات مطولة للاتصالات التى سبقت عقد المؤتمر الوطنى، والمداولات التى تمت داخله، والاتفاقات التى عقدت بين الاتجاهات السياسية الحزبية المختلفة.

(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 530.
Southgate. Georg: W.: Op. Cit., P. 172.

(٣) .Leconfield, Lord.: Op. Cit., P. 654.

(٤) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 166-167

ويجلى هذا التمثيل حقيقة هامة، وهى أن أعضاء المؤتمر تم اختيارهم عن طريق مستعمراتهم. ولما كان ثلاثة منها، هى : الرأس والأورنج والترنسفال تخضع لحكم الافريكانريين الزراع، فقد جاء تمثيل المؤتمر منسجماً مع أوضاعها السياسية، دون مراعاة لتمثيل التجمعات السكانية الهائلة من العاملين فى الصناعة والتعدين[١]. وكان معنى هذا عدم المساواة بين عنصرى البيض الانجليز والافريكانريين فى تمثيل المؤتمر. فيما عدا مستعمرتى ناتال والأورنج. واللتين كان تغلب الانجلير فى أولاهما يتعادل ويتوازن مع تغلب الافريكانريين فى أخراهما، فان تمثيل مستعمرتى الرأس والترنسفال معاً شمل اثنى عشر افريكانريا مقابل ثمانية من الانجليز. وكان هذا مثار بعض النقد، ولكن الساسة البريطانيين اعترفوا بأنه إن كان للأتحاد أن تقوم له قائمة، فلابد أن يكون الافريكانريون قادته، بل من المستحيل أن يتم هذا الأتحاد، دون تعاونهم[٢]، ومن ناحية أخرى انذر المؤتمرون المستعمرات بأن لا تتوقع الحصول على أيه امتيازات، وأذا ما فشلت احداهما فى دخول الاتحاد فوراً[٣].

ترأس جلسات المؤتمر سير هنرى دى فيليرز، القاضى الأكبر لمستعمرة الرأس وأول قاض أكبر للإتحاد بعد قيامه. وكان نائب الرئيس هوستاين، رئيس دولة الاورنج السابق[٤]. ومثل مستعمرة الرأس أيضاً كل من ميريمان وسوير ومالان وبيك J.M.M. Beck وفان هيردين H.C. Van Heerden ومازدورب Masdorp وجميسون وسمارت ووالتون وجاجر، وهوفماير، الذى كان قد تغيب لفترة ظناً منه أن الأتحاد لن تقوم له قائمة، وشراينر، الذى استقال ليتولى الدفاع عن زعيم

---

(١) Ibid.

(٢) Smuts, J.c.: Op. Cit., P. 112.

(٣) Walker, Eric. A.: Op. Cit., P. 531.

(٤) Leconfield, Lord,: op. Cit., PP. 648-654.

الزوولو ودينزولو، لمحاكمته بتهمه التآمر والتمرد بعد استسلامه فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧، وقد عين بدلا من شراينر كولونيل ستانفورد[١].

دخل الوفد الترنسفالى، بعنصريه الافريكانرى من حزب هت فولك والانجليزى من الحزب التقدمى، إلى المؤتمر باتفاق عمل على أكثر المسائل الخلافية تعقيداً، ومما زاد فرص نجاح المؤتمر، وألغى كل حساسية بين الانجليز والافريكانريين. وكان الأتفاق بين الوفد الترنسفالى على مشروع دستور للأتحاد، أعده جنرال سمتس وجمعية الأتحاد الوثيق[٢]. وقد أعد ميريمان رئيس وزراء مستعمرة الرأس مشروعاً آخر، مما أدى إلى استمرار الخلاف بينه وبين سمتس. ولكن الواقع أنه كان على الوفد الترنسفالى أن يقترح، وعلى الآخرين أن يطلبوا التعديل[٣]. بل إنه يمكن القول بأن افكار سمتس، التى تمثل وجهة النظر االترنسفالية المتشددة، هى التى سادت فى النهاية [٤].

على كل لم يسفر المؤتمر عن النتيجة المرجوة، من فوره، فانتقلت جلساته الى دوربان، وهناك أعلن فض الاجتماع فى ٥ فبراير ١٩٠٨ على أن يعاود المؤتمر انعاقده فى كيب تاون ، فى ٢٣ نوفمبر من العام نفسه واستمرت الاجتماعات إلى ١٨ ديسمبر من ذات العام، ثم من ١١ يناير ١٩٠٩ إلى ٣ فبراير، ثم فى أواخر فبراير ١٩٠٩[٥].

قدم المؤتمرون مشروع قانون جنوب افريقيا The South African Act ليعرض على برلمانات المستعمرات الأربع. وكان هذا المشروع متأثراً بالدستور

(١) Thompson. L/m.; Op. Cit., PP. 146, 174-179.

(٢) Smutis, J.C.: Op. Cit., P. 112.
Southgate, Georgae W.: Op. Cit., p. 170.

(٣) Walker, Eric, A.: Op. Cit.,
Thompson, L.M.: Op. Cit., p. 96.

(٤) Hancok, W.K.: op. Cit., PP. 246-257.

(٥) Ibid., P. 262.

الامريكى فى كثير من الوجوه، مع فارق الخضوع للإمبراطورية البريطانية، وما يترتب عليه من اختلافات. وقد بدأت برلمانات المستعمرات فى دراسة المشروع، كل على حدة، ثم، اقترحت كل منها تعديلات على المشروع. وعندما تم جمع التعديلات جميعاً اجتمع المؤتمر الوطنى من جديد فى بليمفونتين فيما بين ٣ و ١١ مايو ١٩٠٩، لبحثها، ثم خرجت وفود من قبل حكومات المستعمرات الأربع إلى لندن لعرضه على البرلمان البريطانى ووزارة المستعمرات[٤].وريثما يتم بحث مشروع القانون فى لندن حاولت صحافة كل حزب وكل مستعمرة الحصول على مكاسب جانبية. بل إن ميريمان رئيس وزراء مستعمرة الرأس انتهز جواً كهذا وحاول فرض الضرائب والضغط للحصول على أكبر قدر من التخفيضات الجمركية لتجارة بلاده إلى منطقة التنافس[٢].

وقد وافق انعقاد المؤتمر عملى دؤوب من أجل حصر الخلافات الأقتصادية التى لم يختص بها المؤتمر. وفى نفس الوقت كانت حكومات المستعمرات تعمل فيما بينهما من أجل تسوية الخلافات الأقتصادية المتبقية، فى ظل روح التعاون والاسترضاء بين البيض[٣]. وكانت أبرز هذه الخلافات هو صراع الموانئ على الجمارك، وصراع السكك الحديدية على تجارة منطقة التنافس، وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد اتفاق، فى كيب تاون، فى فبراير ١٩٠٩ وزعت بمقتضاه أنصبة المستعمرات من تجارة منطقة التنافس. وسط خلافات ضخمة بين المستعمرات، بسبب رغبة كل منها فى الاستحواذ على أكبر قدر من هذه التجارة. وقد أعقب هذا اتفاق آخر مع البرتغال، بشأن نصيب مستعمرتها فى موزمبيق من تجارة

---

(١) Smuts, J.C.: Op. Cit., P. 144.
Leconfield, Lord: Op. Cit., 655.

(٢) Thompson, L.M.: Op Cit., P. 140-141.

(٣) Jr., William Henry Vatcher: Op. Cit., P. 665.

مناجم الراند[١]. وقد كانت هذه التطورات من السرعة بحيث لم تستطع الأحزاب السياسى فى كل مستعمرة أن تلاحقها. فما تكاد تستوعب إجراء حتى يفاجئها المؤتمر أو الحكومات بأجراء جديد، حتى طالبت بعض الأحزاب باختيار أعضاء المؤتمر بالأنتخاب، إعتراضا على ما توصل إليه من قرارات[٢].

على كل حال كان الوصول إلى اتفاق، فى فبراير ١٩٠٩ عاملاً مساعداً على اختيار المؤتمر الوطنى نمط الأتحاد الوثيق الاندماجي، وتفضيله على صيغة الاتحاد الفيدرالي، الذى تحتفظ فيه كل مستعمرة باستقلالها التنفيذى والتشريعى والقضائى، وكان سمتس وميريمان وراء انتهاج صيغة الأتحاد الوثيق. ولكن المؤتمر رأى أن تحافظ كل مستعمرة على شخصيتها وحدودها الجغرافية، على ان تصير أقاليم فى اتحاد الندماجي[٣].

ولا شك أنه ساد البيض روح التعقل والتراضي، بغض النظر عن الخلافات العنصرية والإقليمية والأقتصادية. لقد كان هناك ظل افريقى يخيم على اجتماعات البيض، تدفعهم إلى الأتفاق وتسوية الخلافات، حتى يكون الأتحاد أكثر نجاحاً، بوضع الوطنيين "فى مكانهم" هكذا [٤]. وليس أدل على هذا من حرمان الأغلبية الافريقية من حقوقها فى الممارسة السياسية، حتى فى مستعمرة الرأس، التى كانت أخف المستعمرات تقييداً لهذه الممارسة، وأن كانت قيودها عنيفة[٥]. وعلى هذا اتفق الحضور في المؤتمر، بسرعة، على كثير من المسائل. أما الأمور الأكثر تعقيداً فقد أغلقوا باب البحث فيها، حصافة وفطنة، وتركوها لحكومة الأتحاد القادم[٦].

---

(١) Leconfield, Lord: O. Cit., PP. 665.

(٢) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 186-192.

(٣) Bettey, J.H.: O. Cit., P. 32.

(٤) Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 143.

(٥) راجع موقف الانجليز والافريكانريين من حقوق الافارقة السياسية فى الفصل الأول.

(٦) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 531.

على الصعيد السياسي، كذلك، كانت هناك مشكلتان بحاجة إلى الحل، أولاهما: مشكلة اختيار عاصمة الاتحاد، وثانيتهما: مشكلة إعادة توزيع المقاعد البرلمانية، بين الريف والحضر. فأما عن مشكلة العاصمة، فقد حاولت كل مستعمرة أن تجعل من عاصمتها عاصمة للإتحاد[1]. وكان المخرج من هذه المشكلة هو انتهاج نهج استرضائى، كحل وسط، قبلته جميع الأطراف. فوزعت الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، على ثلاث عواصم إقليمية. فصارت بريتوريا مقراً للحكومة، وكيب تاون مقراً لقسم الأستئناف للمحكمة العليا The Appellate Division of Supreme Court[2].

وأما عن مشكلة توزيع المقاعد البرلمانية فى كل إقليم، بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، فكانت أكثر تعقيداً من مشكلة العاصمة الاتحادية وبخاصة فى مستعمرتى الرأس وناتال[3]. ويرجع السبب فى تعقيدها إلى إنها وثيقة الصلة بقضية العنصرية البيضاء بين الانجليز والافريكانريين، إذ يمس وترها الحماس، من قريب، وكان على السياسيين أن يتجنبوا ميل التمثيل النيابي، بشكل خطير، لصالح البريطانيين أو الافريكانريين لئلا تثور المنازعات التى ترجع جذورها الى الماضى البعيد، وقد انتهج قانون الاتحاد نهج دستور لا يتلتون، فدعا إلى تحديد الأقسام والدوائر بواسطة لجنة من القضاة، بطريقة تضمن تساوى الكفتين، مع السماح بتفوق أحد العنصرين بنسبة ٥٪ على أساس كثافة السكان وتوزيعهم. وبعد إجراء إحصاء للسكان فى كل مستعمرة، قامت لجنة معينة بإعادة توزيع المقاعد فى كل إقليم. وقد نصت مسودة القانون التى خرجت من كيب تاون، على أن يمثل كل دائرة ثلاثة أعضاء لكن هوفماير استخدم نفوذه

---

(١) Bettey, J.H.: Op Cit., PP. 33-38

(٢) Duminny, A.H.: And Cuest, W.R.: Op. Cit., P. 358.

(٣) Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 128.

لإلغاء هذا النظام واستبداله بنظام الدائرة الأنتخابية ذات العضو الواحد(١).

وقد نص القانون فى مادته الثالثة والثلاثين على أن يتكون البرلمان من مائة وواحد وعشرين عضواً، توزيعهم الإقليمى كالأتي:

إقليم رأس الرجاء الصالح يمثله واحد وخمسون عضواً.

وإقليم الترنسفال يمثله ستة وثلاثون عضواً.

وإقليما ناتال والأورنج ويمثل كلا منهما سبعة عشر عضواً(٢).

وكان هذا التوزيع موافقاً لإحصاء أجرى عقب الحرب فى عام ١٩٠٤(٣).

ومن المسائل التى تضمنها القانون، وشغلت المؤتمر الوطنى كثيراً، مسألة اللغة، ذلك أن شعور الافريكانريين بضرورة أن لا تظل لغتهم فى وضع أدنى من اللغة الانجليزية، قانونياً، كان سببا رئيسياً فى تزايد ونمو شعورهم العنصري، ونشأة الرابطة الافريكانرية ، من قبل. أما بعد الحرب فقد كانت اللغة بالنسبة لهم الوسيلة الرئيسية لبقاء وتمسك عنصرهم، أو على حد قول هوفماير لن يكون للافريكانريين بدونها شخصيتهم الوطنية، ولن يمكنهم ، بالتالي، الوقوف أمام البريطانيين بثقة فى النفس(٤).

وإزاء هذه الرغبة الجارفة، قبل البريطانيون بأسلوب الترضية. ولكن الصعوبة لم تأت من جانب البريطانيين، بل من جانب بعض الافريكانريين أنفسهم والمتعاطفين معهم من الإنجليز، الذين لم يكونوا يجيدون الأفريكانرية ، ولم يكن

---

(١) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 256-257.

(٢) TBettey, J/H/: Op. Cit., P. 35.

(٣) Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 219.

(٤) Patterson, Sheila: The Last Trek, P. 42.
Dmuiny,A.H.: And Cuest, W.R.: Op. Cit., PP. 420-421

ممكنا إقرار أية تسوية لمسألة الاتحاد، ما لم يوافق المؤتمر على المساواة التامة بين اللغتين الانجليزية والافريكانرية. فهذه، كما قال لويس بوثا، مسألة مبدأ، ولأجلها رفض الرئيس الأورنجى السابق ستاين أن يشارك فى أعمال المؤتمر، حتى يصبح حراً فى حركته، إلى أن يتم المؤتمر المساواة بين اللغتين. وقد تركزت المطالبة بهذه المساواة فى قادة دولة الأورنج الحرة السابقين، وتعاطف معهم رئيس وزراء مستعمرة الرأس ميريمان[١].

اعترف القانون بالمساواة بين اللغتين الانجليزية والافريكانية. ولكن عديداً من الصعوبات اكتنفت تحديد معنى هذه المساواة وكيفية تطبيقها[٢]. وكان المخرج من هذه الصعوبات جميعها أن ضمن المؤتمرون قانون الأتحاد مادة تقر بأن تكون كل من اللغتين الانجليزية والافريكانرية لغتين رسميتين للأتحاد، وأن تعاملا على قدم المساوأة، وأن يكون لهما نفس القدر من الحرية والحقوق والأمتيازات، وأن تتمتعا بالحماية ضد التعديل بنفس الوسائل التى اتخذت إزاء أصوات غير الأوربيين فى مستعمرة الرأس[٣].

أدت موافقة عنصرى البيض البريطانين والافريكانرين على المساواة بين لغتيهما إلى إيجاد جو موافق للاتحاد، بشكل لم يؤده شىء آخر، مما جرى الأتفاق عليه. وقد تركت مسألة تطبيق المساواة بين اللغتين دون إقرار، فيما عدا ما اختص بإجراءات البرلمان والمذكرات والمطبوعات الحكومية، إذ جعل استخدام اللغتين فيها إلزامياً[٤].

وقد تركت بعض المسائل الخلافية، لأول برلمان اتحادي، ليبحثها، مثل مسألة اللغتين، وكيفية تحقيق المساواة بينهما، ثم المسألة الهندية، والهجرة

---

(١) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 135-138.

(٢) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 39 .

(٣) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 658.

(٤) Bettey, J.H.: Op. Cit., PP. 36-37.
Lumb, S.V., Short History of Central And Southern Afrida. P. 81.

الآسيوية، والشئون الافريقية. فلم يمس المؤتمر إياها إلا فيما تيسر الاتفاق عليه، أما المسائل الأكثر تعقيدا فتركت، ليعهد بها فيما بعد، إلى الحكومة الاتحادية[1]. وكان هناك كثير من هذه المسائل حاول هوفماير دعوة رجال حزبة إلى التجمع لاقتراح تعديلها، ولكن برلمانات المستعمرات قبلت إمضاء مشروع القانون على ما فيه من نقاط تأباها[2].

كانت هذه أهم ملامح مشروع قانون اتحاد جنوب افريقيا. ولما كان إقراره من اختصاص البرلمان البريطاني، فإن اتجاه حكومة الأحرار البريطانية كان أمراً بالغ الأهمية. وقد ارتبط اتجاهها بأمرين وهما الحقوق السياسية لغير الأوربيين، ومستقبل محميات بتسوانلاند وسازيلاند وباسوتولاند. ومن وجهة النظر الحكومية كانت المسألتان شديدتى الأرتباط[3]. فإنها كانت لا تستطيع التخلى عن حكمها فى الاقاليم الثلاثة، باعتبارها أقاليم خاضعة مباشرة لحكم المندوب السامى High Commissioner Territeries ما لم تتأكد من الاتجاه السياسى للحكومة التى ستخلفها على هذه الأقاليم، ومدى نجاحها واستمرارها فى الحكم. ولهذا رأت أن منح حقوق سياسية معتدلة، على حد قولها، سيكون إجراءاً من إجراءات الأمن والطمأنينة. زيادة على هذا، فإن المادة الثامنة، من معاهدة فيرنينجنج والتى منعت منح الحقوق الساسية للأفارقة فى الترنسفال والأورنج، حتى يتم منحها الحكم الذاتي، قد طبقت بالفعل. ومن ثم رأى لورد سيلبون أنه يجب التصرف فى هذا الأمر، أى منح الحقوق السياسية للأفارقة والمفروض أن يكون الأتحاد المزمع إقامته فرصة للحكومة البريطانية للضغط من أجل تحقيق

(١) Leconfield, Lord: Op. Cit., 659.

(٢) كانت الححكومة البريطانية قبل حرب البوير تطالب جمهوريتى الترنسفال والأورنج باحسان معملة الهنود وعدم تطبيق قوانين الفصل العنصري عليهم، على اعتبارانهم رعايا بريطانيون. ولكنها تركت لحكومة الاتحاد حرية معاملتهم طبقا لهذه القوانين، بعد الحرب، كما تركت لها حرية معاملة الافارقة طبقا لهذه القوانين العنصرية أيضا.

تقدم لصالح الافارقة، مع وضع قيود معينة تتعلق بالمدنية والحضارة، كما دابت بريطانيا على القول(١).

وقد مالت جميع الاطراف إلى تجاهل مسألة الأقاليم الثلاثة، وابقائها خاضعة للحماية البريطانية، حتى لا تكون عبئاً على الأتحاد ، وحتى لا يكون هناك تغيير كبير فى السياسة الوطنية المنتهجة فى أقاليم الاتحاد وبين السياسة الوطنية التى ستنتهج فى اقاليم الحماية هذه(٢).

وواقع الأمر أن بريطانيا كانت تلح لتحقيق الأتحاد، بينما كان الافريكانريون يلحون لإقرار التفرقة العنصرية. ومن هنا قبل الطرفان على مقاصة سياسية لتحقيق إلحاحهما. فتم إقرار الاتحاد إرضاء لبريطانيا، فى ظل التفرقة العنصرية ارضاء للارفريكانرين(٣).

كانت التقاليد والنظم المورثة لدى المجتمعات البيضاء فى جنوب افريقيا تحول بين الأفارقة وممارسة الحقوق الساسية. وكانت أقل هذه الأنظمة عنصرية، هو نظام مستعمرة الرأس، يضع قيوداً على منح حق الانتخابات لغير الأوروبيون مثل اختيار التعليم والحضارة والملكية، وما إلى ذلك، مما لا يتعلق بالسلالة والعنصر مباشرة(٤).

وقد أيدت الحكومة البريطانية مد العمل بنظام مستعمرة الرأس إلى المستعمرات الثلاث الأخرى، فى محاولة منها للتوفيق بين النظامين. ولكن محاولة التوفيق كانت نظرية أكثر منها عملية. فنظام مستعمرة الرأ س يقر

---

(١) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 659.

(٢) Hancock. W.K.: Op. Cit., P. 256.

(٣) Ibid.

(٤) واجع ما ،ود عن الحقرق السياسي الأفريقية فى الفصل الأول، وانظر:

Neame, L.E.: Op. Cit., P. 36.

المساواة نظرياً، إلا أنه من الناحية العملية لم تكن المساواة تعنى شيئاً[1]. ولكن لورد سيلبورن كان لا يملك أن يفعل شيئاً ضد رغبة المؤتمر الوطني، ولا ضد رغبة برلمانات المستعمرات، عدا مستعمرة الرأس التى ظل حق الأفارقة النظرى فى دخول برلمانها مكفولاً[2]. ومن ثم خشي، إن أصرت حكومته على التعديل لصالح منح الأفارقة حقوقهم السياسية، أن يتحد عنصراً البيض فى المستعمرات الأربع ضدها. وعبر سيلبورن عن موقف بريطانيا الضعيف من هذه القضية، أنه فى حالة عدم تحقيق اتفاق بسببها فى المؤتمر الوطني، فإن حكومة بريطانيا لا تملك إلا الرضا بهذا الحل، وإقرار الأمر القائم فى كل المستعمرات، بشأن الحقوق السياسية لغير البيض على ماهو عليه[3]. فإن البيض لا يمكن أن يخاصم بعضهم بعضاً بسبب الأفارقة السود[4]. وعلى هذا عهد لعدد من الأعضاء البيض فى برلمان الاتحاد، بتمثيل الأفارقة، وهؤلاء الأعضاء يكونون ممن يعينون فى البرلمان، أى غير منتخبين، لهذا الغرض أصلاً. وهكذا لم يسمح للأفارقة بالتعبير عن أنفسهم[5].

رغم أن الحكومة البريطانية اعتبرت قرار المؤتمر الوطنى بخصوص قضية الحقوق السياسية لغير الأوربيين أحد الشروط التى ستوافق، بمقتضاها، على تسليم الأقاليم الخاضعة للمندوب السامى محميات بتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند لحكومة الاتحاد، بعد تشكيلها، فإنها تساهلت مع مقررات المؤتمر الوطنى المعادية للحقوق السياسية الافريقية، ومالت فقط إلى التشدد فى المطالبة بضمانات كافية لإبقاء الشخصية المستقبلة لكل محمية. ومن بين الإجراءات التى

(1) Handcock, W.K.: Op. Cit., 260.
(2) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 35.
(3) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 660.
Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 125
(4) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 501.
(5) Bettey, J.H.: Cit., P. 34.

قبلت بها الحكومة البريطانية وضع إدارة المحميات بين يدى رئيس وزراء الاتحاد، على أن تعاونه لجنة من ثلاثة أعضاء، لايعزلون إلا بقرار من البرلمان، ويعاون الحاكم العام لكل إقليم مجلس تنفيذي. أما السلطة التشريعية فى المحميات الثالث فكان من اختصاص برلمان الاتحاد مراجعة قانونية اعلانات وبيانات الحاكم التنفيذية. واتفق، كذلك ، على تحريم فرض برلمان الاتحاد الضرائب ضد رغبة اى اقليم، وأن يتفق دخل كل إقليم فى دخله، وتحيم نقل أى جزء من ارض المعازل القبلية فى باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند. وبعد مقاوضات غير طويلة قبل المؤتمر الوطنى هذه الشروط، على أن تدرج فى قانون الاتحاد، الذى سيصبح سارى المفعول، حين تنتقل هذه الأقاليم لحكومة الاتحاد[1]. ولكن هذه الشروط انتهكت جميعاً، حتى قبل الموافقة على القانون[2].

بصعوبة بالغة وافق البرلمان البريطانى على قانون جنوب افريقيا، الخاص بقيام الاتحاد بين المستعمرات البريطانية الأربع المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك فى شهر أغسطس ١٩٠٩. وجاءت الموافقة، رغم ما اشتمل عليه القانون من اقرار للعنصرية والحاجز اللوني[3]، خوفاً من أن يعترض البريطانيون والافريكانريون معاً، على الحكومة البريطانية، فتتجدد الصراعات مرة أخرى. وقد أصبح القانون سارى المفعول اعتباراً من الحادى والثلاثين من شهر مايو ١٩١٠، حين تولى الفيكونت[4] جلادستون Viscount Gladstone مهام منصبه، كأول حاكم عام لاتحاد جنوب افريقيا، وصار جنرال بوثا، القائد البوىرى ورئيس وزراء مستعمرة الترنسفال أول رئيس وزراء للاتحاد الوليد[5]. وقد جاء اختيار بوثا، بعد موت

---

(1) Le Confield, Lord: Op. Cit., P. 660.
(2) Walker, Dric, A.: Op. Cit., P. 534.
(3) Bettey, J.H.: Cit., PP. 31-35.
(4) لقب انجليزى أعلى من لقب البارون فى المجتمع الانجليزى.
(5) Pettey, J.H.: Op. Cit., P. 31.

أهم مرشح للمنصب، وهو جان هوفماير، ومرض ستاين، وكان هناك منافس آخر لبوثا هو ميريمان، رئيس وزراء مستعمرة الرأس، ولكن كفة بوثا رجحت لانه افريكانري، ولد فى ناتال، وسطع نجمه فى الترنسفال، وكان مزارعاً، ولكنه كان من الاحرار المعارضين لكروجر، ويتحدث اللغتين، لبقا حصيفا، يدرك ضرورة تعاون البيض مهما اختلف عنصرهم، وكان أخيراً يمثل تفوق افريكانرى الشمال. أما ميريمان فكان مزارعاً، انجليزى الأصل خبيراً بشئون جنوب افريقيا، وبرلمانيا لامعا فى مستعمرة الرأس[1].

وطبيعي، فى هذا المقام، أن يثور التساؤل حول موقف عنصرى البيض، اللذين كانا يتصارعان، منذ امد طويل، من سيطرة الافريكانريين على مقدارت السلطة التنفيذية فى الاتحاد. والواقع أن الافريكانريين عمهم السرور بطبيعة الحال. واما الانجليز فلم يكن موقفهم متعنتا، ذلك أن التسوية تمت على أساس المساواة العنصرية البيضاء، فلم يعد هناك، بالتالي، مبرر لتقسيم السكان البيض الى معسكرين متنافرين، وشعر كل ابيض بأنه يجب أن ينسى ماعاناه من أخيه، ليتفرغ كلاهما للسود الافارقة. ومن ثم كان حل المشاكل السياسية الصغيرة بين عنصرى البيض يتميز بالتسامح والصبر والتضحية[2].

وهكذا اتحد الاوروبيون، على اختلاف مصالحهم الأقتصادية، واتجاهاتهم الحزبية، وتياراتهم الفكرية، ضد الافارقة. ولم يفد الافارقة تعاطف شراينر ولا جان هوفماير، الذى انشق عن آراء حزبه ورابطته، حزب جنوب افريقيا، فى ايامه الاخيرة[3]. وهكذا، إذا حل البيض، أو على الاصح عقدوا المسالة الوطنية، طبقاً

---

(1) Walker, Eric A.: Op. Cit., PP. 534-535.

(2) Theal, G.M.: Progress of South Africa. P. 472.
Malan, F.S.: South Africa After teh Union.1910-1921. P. 661 (C.H.B.E)

(3) Omer-Coper, J.D.: Op. Cit., P. 403.

للتفرقة العنصرية، ورغم أنف الليبراليين القلائل، الذى لم يكونوا يملكون شيئاً، ورغم ضغوط غاندى لصالح الهنود فى جنوب افريقيا[١].

رأى البيض أن تنظيم استغلالهم للأفارقة يحقق لهم من المكاسب أكثر ما يحققه الصراع فيما بينهم، للاستحواذ على طاقات الأفارقة الأنتاجية، وهكذا بداوا فى توزيع وتخصيص أعداد من العمالة الأفريقية للمزارع البيضاء، وأعداد أخرى للمناجم البيضاء، بدلاً عن انانية الزراع البيض أو الصناع البيض، فى الاستحواذ على العمالة الافريقية. وأعقب الاتحاد إعادة تنظيم الافريكانريين إلى أحزاب كان أكثر أعدادها من الانجليز، وبالعكس[٢].

وهكذا أيضاً تخلت الحكومة البريطانية عن التزامها الحضارى والإنسانى تجاه الأفارقة، كذا زعموا، وتركت لدعاة العنصرية التحكم فى رقاب الغالبية العظمى المطحونة، من أصحاب الارض الحقيقيين. وثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن المصلحة لديهم فوق المثل، وأن الامبراطورية قبل الإنسانية. لقد أقر برلمانها وأقرت الحضارة الأوروبية البيضاء مبدأ التفرقة العنصرية[٣]. وثبت أيضاً، وبما لايدع مجالا للشك، كذلك، أن حقاً لن يستعاد من تلقاء نفسه، وإنما بإدراك صاحبه لأسس الصراع ومداه وأبعاده، وبوضوح الرؤية لديه، وباستحواذه على القوة اللازمة له مادية وأدبية، وتحديد الهدف النهائى المبتغى من وراء استمرار الصراع والتضحية لأجله. ولعل يحسن أن نعرض لموقف البيض فى مستعمرة الرأس من قضية الحقوق السياسية الافريقية.

---

(١) Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 255.
(٢) Malan, F.S.: Op. Cit., PP. 664-665.
(٣) Neame, L.E.: Op. Cit., PP. 38-14.

الفصل الخامس

الأفريقيون في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

بين نظرة النظام والحقوق السياسية

من الأهميـة بمكان أن نتـعـرض بالدراسة لقـضـيـة موقف كل من الأنجليـز والافركانرين قضية الحقوق السياسية الأفريقية. ذلك أنه يشيع بين المؤرخين أن البوير كانوا أشد تعنتا إزاءها من الأنجليز، ولما كانت مستعمرة الرأس مستعمرة بريطانية تقطنها جماعات البيض، وهم فى غالبهم من البوير، لذلك تصبح قضية نظرة الطرفين إلى الحقوق السياسية الأفريقية محددا هاما لاستجلاء مواقف الفريقين منها.

ويحاول هذا الفصل الإجابة على سؤال واحد وإن يكن متشعباً هل اختلفت نظرة الأنجليز عن الأفريكانرز إلى الحقوق السياسية الأفريقية؟ وهل مارس الأفريقيون ما كف لهم من حقوق؟ ومن كان مؤيدا لهم، ومن كان معارضاً؟

وفي الواقع فإن بريطانيا في أعقاب استعمارها لجنوب افريقيا عملت علي كسب ودبل وثقة القبائل الأفريقية في عدالة حكمها، وشقت إلي موازنة الموقف السياسي، بين البوير والأفريقيين. وتمثل هذا في عدد من القوانين التي عملت من خلالها علي إقرار المساواة بينهم وبين البيض[1] علي الرغم من أن ذلك لم يتحقق بالفعل، فإن أدي إلي ضرب مصالح البوير السياسية والاقتصادية في مقتل، وانسجاماً مع هذه المساواة الإسمية لم يشتمل دستور مستعمرة الرأس في عام ١٨٥٣ علي اقتران ممارسة حق التصويت بأيه تفرقة علي أساس اللون أو الجنس[2]. ولكن حرب الكفار التي نشبت قبيل صدور هذا الدستور، والتي أعلنت الأحكام العسكرية في كل أنحاء المستعمرة من أجلها، جعلت الحكومة البريطانية وحكومة المستعمرة تميلان إلي إبعاد الخطر الأفريقي، وبزيادة قيمة الملكية المشترطة في الناخب[3].

---

(١) راجع كتابنا العنصرية في جنوب أفريقيا بين الفكر والممارسة، مع آخرين، اتحاد المحامين العرب. القاهرة ١٩٨٧.
وانظر أيضاً: C.O. 48. 513, P. 231 and Thampson, I.M.: Op. Cit., P. 112.

(٢) C.O. 879. 46, P. 163.

(٣) Mandellroite, H.J.: Op. Cit., PP. 370, 382-3.

ويحسن قبل أن نعرض لقضية الحقوق السياسية الأفريقية أن نقدم عرضاً سريعاً لمعاملة سلطات المستعمرة للأفريقيين قانونياً وواقعياً وبداية فقد مرت مستعمرة الرأس البريطانية بكافة النظم الأستعمارية البريطانية، ولعلها المستعمرة الوحيدة في القارة الأفريقية، التي تمثل النموذج الكامل لهذه النظم، التي تعاقبت عليها، وهي: الأحتلال، بعد صراع مع قوة أوروبية أخري هي هولندا، ثم الحماية، وحكم مستعمرة التاج، والحكم النيابي، والحكم الذاتي، وختاماً الاتحاد ضمن مجموعة من المستعمرات، في وحدة من الوحدات التي شكلت الكومنولث البريطاني فيا بعد.. ويرجع هذا إلي طول الفترة التي خضعت فيها المستعمرة لبريطانيا، وقوة الوجود الأبيض فيها، وبحيث تطلب استرضاؤه أن تمنح بريطانيا المستعمرة نظاماً دستورية. كذلك فقد اختلفت وجهة نظر الحكومات البيريطانية نحو المستعمرة، حسب انتمائها منه، حسب الموقف الدولي أوروبا وأفريقيا. وقد كان خفض بريطانيا للأنفاق يعني تحمل المستعمرة مزيداً من المسئولية،ونيلها من الحرية في إدراة شئونها الداخلية، وكانت بريطانيا مضطرة، في أحوال كثيرة إلي ضم مزيد من المستعمرات، رغم رغبتها في خفض الإنفاق(١).

منع الدستور البرلمان من الإنتقاص من سلطة الحاكم أوالتهديد بذلك. ومنح الحاكم سلطة تأجيل تنفيذ أي قانون يصدره البرلمان، لمدة عامين. كما كان له حق إلغاء زي قانون يري فيه مساساً بالدستور أو تعديلاً له. وكان له نفس الحق في إلغاء أي قانون يكون من شأنه التأثير علي الملونين، أو الإضرار بحقوق التاج

(١) Bodelsoen, C.A.: Studies In Mid Vicorian Imperialism, PP. 79-81.

البريطاني، وذلك كنص المادة الثالثة والثمانين، ورغم صلاحيات الحاكم الواسعة هذه فقد كان، في بداية تجربة الحكم النيابي، وسيطاً بين المجلس التشريعي والجمعية التشريعية، اللذين دبت بينهما الخلافات[1]. ولكن التجربة كلها وفقاً علي أمرين أثنين: مدي النضج السياسي للبرلمانيين وعدم تكون أحزاب ذات برامج محددة، وطبيعة لحاكم من حيث موقفة من الديمقراطية تأييداً ومعارضة، فإن كانت هيه الأخيرة تعقدت الأمور مع البرلمان، حتي يصبح النظام كله في محنة، لاسيما وأن الحاكم لم يكن مسئولاً أمام البرلمان، بل أمام وزير المستعمرات[2].

كان الحاكم العام، بحكم منصبه كمندوب سام، قائداً للحماية البريطانية[3] وقد كان مضطراً أحياناً إلي أن يعهد بمهام الحاكم العام النائب له، ليتفرغ لمشاكل الحدود مع القبائل الأفريقية، وأن يعين حاكماً عاماً للإقليم الشرقي، نظراً لبعده الشاسع عن مقر الحكم في كيب تاون. وقد طالب المستوطنون بفصل منصب الحاكم العام من منصب قائد الحامية، حتي يتفرغ الحاكم لأمور لحكم، بدلاً من أن طويلاً علي الحدود، ولما صار الحكام يعينوُن من غير العسكريين، واستمروا يقودون الحامية، ويقوم قائد القوات بأعباء الحاكم العام في حالة غيابه أو سفره(٤).

وكان سير فيلب وودهاوس صاحب اسوا تجربة مع برلمان المستعمرة، فقد كان يتعامل مع أزمة اقتصادية طاحنة وبرلمان مشاكس، وقد لعب، مراراً علي

---

(١) Wakjer, Eric A.: History of South Africa, P. 234.
Theal, G.M.: Progrem of South Africa, P. 330.

(٢) C.O. 48. 444, PP. 104-105.
De Kiewier, C.W.: The Priod of transition, P. 401.

(٣) C.O. 879. 45, P. 76, No. 115.

(٤) C.O. 48, 512, PP. 436-347 .

الصراع بين الإقليمين الشرقي والغربي دون نجاح، كما كان يرى أن الاقتصاد في الإتفاق أكثر إلزاماً له وحتميه من الحاكم الدستوري. وكانت نتيجة الصراع هو زيادة صلاحيات البرلمان، الذي حاول إلغاءه"[1].

وقد اعترفت الحكومة البريطانية بحق مستوطني مستعمرة الرأس في التحكم في الهيئة التنفيذية لمستعمرتهم، والسيطرة عليها، مادام عليهم أن يدفعوا الضرائب ويتحملوا أعباء الدفاع عن أنفسهم ضد الأفارقة(٢)، وبدا وافقت بريطانيا علي قيام الحكم الذاتي في المستعمرة، وقيام وزارة مسئولة أمام البرلمان. وكان معني هذا أن تتقلص سلطات الحاكم العام نفسه، ويترك لرئيس الوزراء الاضطلاع بالدور الأكبر من أدوار السلطة التنفيذية. وذلك في ٨٢ نوفمبر ١٨٧٢[3].

تحول الحاكم العام بعد قيام أول وزارة مسئولة، إلي موقف لعرض والاقتراح بعد موقف الحكم والإبرام، بل لقد صار بعض الحكام واقعين تحت النفوذ القوي لرؤساء الوزارات[4]، لكن من ناحية أخري، فإن حاكم عام المستعمرة ما كان ليقبل تهديداً للسيادة البريطانية، مهما تساهل في الأمور العادية الداخلية، لقد تركزت مهمة الحاكم العام في تنفيذ السياسة العامة للحكومة البريطانية في مستعمرة الرأس. وتقلب دوره، مع تقلب السياسة البريطانية، بين التوسع الأستعماري وتقليص، تبعاً لتولي حزب الأحرار أو حزب المحافظين السلطة، فوز ارات المحافظين، وبخاصة تحت رئاسة دزرائيلي، كانت تري في الاستعمار مظهراً

---

(١) C.O. 48, 444. PP. 106-107.
De Kiewiet, C.W.: Op. Cit., PP. 421-422
(٢) DE Kiweiet, C.W.: The Establishment of Responsible Government, P. 451.
(٣) Headlam, Cecil: The Failurre of Confederaton, P. 469. Hofemeyer, H.J.: Political Development, P. 498.
(٤) Headlam, Cecil:Op. Cit., P. 472

للعظمة والمجد. أما خمصه جلادستون، زعيم الأحرار، فلم يكن يحبذ الأستعمار. وكانت حكومات حزب الأحرار أقرب إلي منح الحكم الذاتي للمستعمرات، تجنباً للأتفاق عليها[1].

عزل سير جورج جراي لأنه خالف الحكومة البريطانية رأيها، واقترح توحيد جنوب أفريقيا، وعزل سيربارتلي فرير، لأنه خالف الحكومة البريطانية رأيها، ولم ينفذ مشروعها لتوحيد جنوب أفريقي، وصار عاجزاً إزاء قوة شخصية رئيس الوزاء مولنينو[2]. وقد استغل فرير مسألة إصرار مولتينو علي قيام قوات المستعمرة بحملتها ضد قبيلة الجاليكا، بشكل مستقل عن القوات البريطانية، وأقالة، مقدماً لحكومته سابقة دستورية رحبت بها، لكنها كانت المرة الأخيرة التي زقال فيها الحاكم الوزارة، منذ قيام الحكم الذاتي في عام ١٨٧٢ وحتي قيام الاتحاد في عام ١٩١٠[3].

أما سيرهيركليز روبنسون فكان في بداية حكمة يتجاهل الوزارة، ولا يأخذ برأيها، ولكنه، بعد حين، بدأ يعارض الوجود والنفوذ الامبراطوري ويؤيد دور الوزارة والأحزاب. وكانت ممارساته السياسيُة. خلال أغلب فترتي حكمه، الأولي من ١٨٨١ إلي ١٨٨٩ والثانية من ١٨٩٥ إلي ١٨٩٧، تأكيداً لفكرته هذه[4].

وكان هذا اعترافاً من الحاكم العام بمدي قوة رؤساء الوزارات،وبخاصة بعد وقوع روبنسون تحت النفوذ الطاغي لرئيس الوزراء سيسل رودس حتي أنه بعد فضيحة غارة جيسمون لم يجرؤ علي إقالته وإنما استقال رودس من تلقاء نفسه، بعد ما ثبت تورطه[5]. ولعل هذا يفسر اصرار رودس علي إعادة روبنسون مندوباً

---

(١) Arnold. Davbid: Britain, Europe And The World. PP. 33-34, 42.

(٢) راجع ما سبق في الفصل الأول.

(٣) Hofemeyer, H.J.: Op. Cit., P. 5000.

(٤) Walker, Eric A.: A History of South Africa. P. 420.

(٥) C.O. 879. 45. P. 84.

سامياً مرة أخري، بدلاً من سيرهنري لوتش، اذي كان يكرهه، والذي تولي رودس الحكم، رغم انفه[1].

بهذا كانت مهام المندوب السامي زكشر بريقاً من مهام الحاكم العام لمستعمرة الرأس، بمعني أن أهتمام المندوب السامي برعاية الخط السياسي البريطاني والوساطة بين المستعمرات والجمهوريات كان يفوق اهتمامه بالشئون الداخلية للمستعمرة. ولكن الحالة تغيرت كثيراً علي يدي سير الفريد ميلنر. إذ راح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة. وكان هذا راجعاً إلي ظروف الصراع التي سبقت ولحقت حرب البوير. ومن ثم تضائلت، في ظل إدارته أهمية رئيس الوزراء، لاسيما سيد غورد من سبريج. إلا أن هذا الوضع تغير إلي حد ما، حين تولي شراينو رئاسة الوزراء، فعمل علي تدعيم موقف الافريكانريين، ومعادلة النفوذ الطاغي الحاكم العام ميلنر، بجهده هو وزملائه في الرابطة الافريكانرية[2].

أما الحاكم المحليون، فأقوي مناصبهم بعد منصب مسئولي كيب تاون هو منصب حاكم عام الاقليم الشرقي، والذي كان يتعم يوماً بعد يوم خلال الصراع بين الإقليمين الشرقي والغربي، وانزوي مع انزواء دعوة الانفصال بينهما[3]. تأتي بعد هذا مرتبة حكام الأقاليم ويلقب كل واحد منهم بلقب المندوب أو المأمور المدني Civile Gommissioner وهو يختص بالسلطة المدنية كاملة بأبعاده السياسية والاقتصادية، كمراقبة تحركات الوطنيين وجمع الضرائب والتراخيص وطلب العون من الحامية البريطانية أو قوات المستعمرات والأشراف علي الميليشيات البيضاء، ومراقبة إدارة العدالة والمدن وخدماتها وما إلي ذلك[4]. أما

---

(1) AHeadlam, Cecil And Waler, Eric A.: The Problem of Co-operation, 1886, 1895. The Jameson Raid, PP. 572-573.

(2) C.O. 879. 46, PP. 333-334. No. 336.

(3) Mandelbrore, J.H.: Op. Cit., PP. 388.

(4) C.O. 48. 444, P. 109. Swanson. Mynard W.: The Sanitation Syndrome, P. 404.

المدن فكان يتولي الإدارة المدنية فيها محافظ Mayor وبالذات صفي المدني الكبري مثل كيب تاون وبرت اليزابيت وحرارها مزتاون، وغيرها[1]. ويعاون المحافظ في عمله، فصلا عن الإدارة الحكومية التنفيذية الخاصة بالصحة والضرائب ومختلف الخدمات، المجلس المحلي أو البلدي المنتخب، الذي يقوم مقام السلطة التشريعية المحلية في مراقبة أعمال المحافظ وإدارته. وكان له أن يقترح علي المحافظ مايراه من إصلاحات، ويضغط من أجل تنفيذها، وربما أرسل رئيس الوزراء، بما يخالف المحافظ فيه، وكان هذا أقصي ما يملك فعله، حيث كان المحافظ معيناً من قبل رئيس الوزراء[2]. أما إدارة الخدمات فكان يعهد بها لشركات متخصصة في النظافة العامة أو تقليم الأشجار، أو الإمداد بالمياه وغير ذلك، مقابل حصولها علي مبلغ ثابت يمثل نسبة معينة من الضرائب التي تفرض علي السكان من أجل توفير كثل هذه الخدمات[3] وكان كبار الموظفين هم: سكرتير عام الحكومة Secretary وهو بمثابة وزيرالدولة الأوحد، أو بمثابة رئيس الوزراء إن جاز هذا التعبير، وسكرتير المندوب السامي لشئون المستعمرات Cononial Secretary وهو بمثابة وزير المستعمرات، الذي يتولي مساعدته في إدارة شئون مستعمرتي الرأس وناتال والمحميات الأخري. ثم هناك سكرتير شئون الأمبراطورية Imperial Secretary الذي يختص بإدارة شئون الامبراطورية ذات الطابع السياسي. وهناك سكرتير العسكري، وهو بمثابة وزير وزارة الحرب البريطانية، بعد إنفصالها عن وزارة المستعمرات. وعن الشئون الداخلية للمستعمرة كان هناك المراقب العام Auditor General والذي اختص بعمليات

---

(١) C.O. 879. 45. 146- No.3.

(٢) C.O. 879. 46. P. 548.

(٣) C.O. 48-442. P. 42.

المراقبة والمراجعة والمحاسبة ورئاسة الجهاز الإداري الحكومي، ثم مدير عام الجمارك، ومدير عام الخزانة Auditor General والذي اختص بعمليات المراقبة والمراجعة والمحاسبة ورئاسة الجهاز الإداري الحكومي، ثم مدير عام الجمارك، ومدير عام الخزانة Treasure General وأخيراً النائب العام[١]. وكان للحاكم مستشار قانوني Law Adviser يقام باطلاعه علي القوانين المناسبة لكل حالة تعرض عليه، وبعد المذكرات القانونية حول كل خرق للقوانين من جانب الهيئات المختلفة[٢].

وكان المجلس التنفيذي يتكون فقط من سكرتير عام الحكومة، وسكرتير شئون المستعمرات والمراب العام، ومدير عام الخزانة والنائب العام، ومدير عام الجمارك[٣].

وكان المجلس التنفيذي يتكون فقط من سكرتير عام الحكومة، وسكرتير شئون المستعمرات والمراقب العام، ومدير عام الخزانة والنائب العام، ومدير عام الجمارك(٣).

وفي ظل الحكم النيابى صار المجلس التنفيذي برئاسة الحاكم، اشبه بوزارة للمستعمرة، إلاأنه لم يكن مسئولاً أمام البرلمان، بل أمام الحاكم العام. وبذا تتمتع المجلس التنفيذي بسلطة كبيرة وقد نص الدستور علي مشاركة عدد من كبار الموظفين في مدالاوت مجلسي البرلمان، دون أن يتمتعوا بحق التصويت. وقد قنن أول برلمانات المستعمرة هذا بالنص علي أن يحضر سبعة من كبار الموظفين جلسات اللجان المنتخبة Selected Gommitties. وكان هذا يعني تغفلاً وامتداداً لهيئة تنفيذية غير مسئولة، في برلمان لا يملك سوي الاعتراض علي اجراءاتها[٤].

---

(١) C.O. 48. 444, P. 108. C.O. 879. 45, PP. 95, 146.
Theal, G.M.: Progress of Soith Africa, PP. 325-326.

(٢) C.O. 879. 45. P. 191. No. 143.

(٣) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., PP. 375-376.

(٤) Theal, G.M.: Progress of South Afruca. P. 331.
History of South Africa. P. 155.

وبمراجعة وثائق الدراسة نجزم بأن لم يحدث مطلقاً أن اختير أفريقي ليكون عضواً في أي من المجلس التنفيذي أو المجلس التشريعي، ثم مجلس الوزراء، والبرلمان، بل لم يكن أفريقي ما عضوا في أية إدارة حكومية متخصصة.

وأما حكام المراكز والأقسام الإدارية Magistrate فيدخل في دائرة اختصاصه مراقبة تحركات القبائل الأفريقية في منطقته.

وأما القوات العسكرية في مستعمرة الرأس فكانت عبارة عن قوات الحامية البريطانية وقوات المستعمرات ذاتها، وذلك بحكم أنها تخضع للحكم البريطاني من ناحية وتتمتع بالحكم الذاتي من ناحية أخري وتوصف قوات الحامية البريطانية بأنها كانت أصغر وطأة علي الأفارقة من قوات المستعمرات. وهذا صحيح في بعض جوانبه، إلا أنه ينبغي القول أيضاً أن القوات البريطانية شنت حروباً قاسية غير متكافئة، ضد قبائل الاكسوزا الجايكا والجاليكا، والفنجو، والتمبو، وغيرهم في المستعمرة وخارجها[1]، بل إنها كسرت العمود الفقري للقوة العسكرية لك قبيلة أفريقية، حتي يخلو لها ميدان القوة والسيطرة[2].

كانت الحامية البريطانية تخضع لقيادة حاكم عام المستعمرة، في عهد تعيين الحكام من بين العسكريين. ومن كان عليه قيام قيادة القوات بنفسه. ولكن عندما سار الحكام يعينون من السياسيين المدنيين عين قائد مستقل للحامية، حمل لقب القائد العام لقوات جنوب أفريقيا، وكان يتولي قيادة الحامية في كل المستعمرات، مع وجود نائب له يتولي القيادة العسكرية في كل مستعمرة أو محمية، وكان هو قائد القوات الرأس، بأعتبارها أكبر قواعد ومقرقيادته. وكانت

(١) C.O. 879. 46. P. 538.

(٢) Hoagland. J.m: South Africa. Civilization In Conflict. P. XXVII.

تتبعه إداة البحرية بالمستعمرة Naval Department وكانت بين أنشط إداراته إدارة الإمداد والتموين الحربية Commissariat يسبب بعد اليونم بين المستعمرة والأراضي البريطانية، فكان عفكرة عليها تخزين كميات كبيرة من السلاح في مستعمرة الرأس[١].

وكانت قاعدة سمونز تاون في خليج سيمون اقوى المعاقل البحرية البريطانية في جنوب أفريقيا بل وعلي طريق الهند التجاري، قبل افتتاح قناة السويس. وكانت نقطة انطلاق لإخماد ثورات الهند. والثورات الأفريقية ولشن الحروب ضد البوير[٢]. وقد عرفت قاعدة سيمون باسم محطة رأس الرجاء الصالح، وعرف قائدها باسم قائد عام محطة رأس الرجاء الصالح Commander in cheif of cape of good hope Statien وكان عليه تقديم تقارير دورية إلي قايدة البحرية البريطانية، والإشراف علي العمليات العسكرية البحرية في جنوب أفريقيا، وفي طريق الهند، بالتعاون مع القوات البريطانية في الهند، والإشراف علي الإمداد والتموين والتسليح[٣]. وفي ظل تقدم وارتفاع مستوي البحرية البريطانية، بدأت في أواخر القرن التاسع عشر نشأة بحرية المستعمرة المستقلة، حين شرعت حكومتها في تدريب صغار الشبان علي ظهر بعض السفن الحربية البريطانية وكان هذا أمراً طبيعياً لمستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي، وتواجه بحاراً عاتية من أمامها[٤].

كانت هذه التطورات فالموانيء وشبه جزيرة الكيب تقوية للقاعدة البحرية، ليس فقد لخدمة قوات جنوب أفريقيا، بل لخدمة المناطق الجنوبية للامبراطورية

---

(١) Walker, Eric A.: A istory of South Africa. P. 262.
Mandelbrote, J.H.: Op. Cit., P. 378.

(٢) C.O. 879. 46, P. 336.

(٣)

(٤) C.O. 48. 772. 534. P. 55.

البريطانية جميعها. وقد تبادلت الحاميتان الهندية والكيبية، مراراً ارسال المساعدات والنجدات من إحداهما إلي الآخر، لاسيما من مستعمرة رأس إلى الهند بين عامي ١٨٥٦ و١٨٥٨، ومن الهند إلي مستعمرة الرأس، في عام ١٨٩٨، وما بعده[١].

أما القوات البرية، فقد كانت موزعة في قلاع متفوقة في أنحاء المستعمرة، بالقرب من المدن الهامة أو داخلها. وتزداد اعداد القوات في مدينة ماو كما كانت ذات أهمية استراتيجية. كماتوجد القوات في تجمعات كبيرة قرب الحدود أو المعازل الأفريقية الكبرى، وكانت سياسة الحكومة البريطانية شبه للدائمة هي العمل على خفض الانفاق العسكري. وعلي العكس كانت سياسة حكومة المستعمرة شبه الدائمة هي العمل علي ضمان أكبر قدر ممكن من الأمن الاستراتيجي، بتواجد القوات البريطانية علي أرضها بإعداد كبيرة[٢].

ولو اقتضت الضرورة العسكرية اتخاذ نهر ماكحد فاصل بين المستعمرة وأخذ المغازل الكبرى أو القبائل المستقبلة، كالباسوتو، فعلى قوات الحامية، بمعاونة القوات الأخرى للمستعمرة. في دفع هذه القبائل وراء هذا النهر. وممارسة الحكم العسكري بقسوة، حتي تضع في أذهان الأفارقة احترام هذا النهر محد يصل بينهم وبين المستعمرة، ولما كان استمرار فرض هذا الوضع مستحيلاً كانت المستعمرة تلجأ إلي ملء الفراغ التاتج عن انسحاب الجنود البريطانيين بمنح مزارع للجنود المسرحين من الخدمة. ويكونهذا بداية نشأة قرية عسكرية مكتفية ذاتياً وعسكرياً، بسبب اخاطتها بالقبائل الأفريقية[٣].

---

(١) C.O. 48. 513. PP. 52-57.

(٢) C.O. 48. 444. PP. 556-66.

(٣) Ibid., P. 558.

كانت رغبة الحكومة البريطانية في عدم الانفاق على الحروب التي يخوضها المستوطنين البيض ضد الأفارقة، سبباً في زيادة عنفهم تجاه الأفرقة، مما يؤدي في النهاية إلي تدخل القواتالبريطانية مضطرة، معناً لانتشار الحروب وتعقد الموقف، وتكون نتيجة التدخل البريطاني سحق الوجود الأفريقي في مناطق كاملة، وتقليص وجوده في مناطق أخرى، والاستيلاء علي الأرض الأفريقية الخصبة وتوزيعها علي المستوطنين، وتسليمها لحكومة المستعمرة بعدما تنتشر المستوطنات العسكرية والمدنية بجانب القلاع العسكرية البريطانية[1].

ولما كان المنودب السامي الحاكم العام للمستعمرة هو قائد الحامية البريطانية، والذي يصدر أوامر الاشتراك في العمليات للقائد العام، فأنه كان يدفع قواته لحل مشاكل الصراع الأوروبي الأفريقي في المستعمرة. ورغبة الحكومة البريطانية في تجنب الدخول في هذه المشاكل، كانت تكلف قوات المستعمرة بالتدخل في هذه المشاكل مع صرف منحة من الحكومة البريطانية لحكومة المستعمرة[2].

كان المندوب السامى بتشاور مع قائد العام بشأن توفير طلبات الدفاع عن المستعمرة ولكن المندوب السامي كان يرسل بتقاريره إلي وزير المستعمرات، بينما يريسل القائد العام تقايره الدورية إلى وزير الدفاع البريطاني، الذى كان عليه أن يخبر بها رئيس مجلس الوزراء أو لجنة الدفاع عن السمتعمرات في البرلمان البريطاني Colonial Defence Committee إن سئل عن ذلك من قبلها. وكان القائد العام يعد تقريراً سنوياً يضمنه الإجراءات التي قام بها للدفاع عن المستعمرة، لتضاف إلي برنامج الوزارة في الدفاع عن المستعمرات[3].

---

(1) Walker, Eric. A.: A History of South Africa, PP. 295-296.

(2) C.O. 879. 46. PP. 335-5.

(3) Ibid.

وقد انقسمت القوات البريطانية، في المستعمرة إلي نفس الأقسام المعروفة في الجيش البريطاني في القرن التاسع عشر هي المشاه والمدفعية والفرسان. وكان سلاح المدفعية الملكي ذائع الصيت بين كل الوحدات السياسية الأوروبية والقبائل الأفريقية علي السواء[١]. ولكن إعداد قوات الحامية كانت تختلف من وقت لأخر حسب الضرورة العسكرية. وفي الأوقات التي كانت قوات الحامية صغيرة قليلة العدد خلالها فإنها كانت تستعين بالأفارقة الأشداء للعمل كمرشدين وحمالين وللقيام بالاسطلاع لقاء مرتبات شهرية والزي الرسمي البريطاني[٢].

كانت الحامية البريطانية، في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر تتكون من خمس كتائب فقط، واحدة منها في ناتال، وأخري مختلطة من الأوروبين والهوتنتوت. وكانت لذلك تستعين بالمتطوعين من المستعمرة، وإذا تطلبت الضرورة ذلك، أو إذا واجهت القوات المشتركة موقفاً طارئاً، لا يمكن تأجيل مواجتهت، لحين استقدام ثوات من الهند مثلا[٣]. وكانت المستعمرة في حالات الضرورة هذه تخلي مستشفياتها وملاجئها ومدارسها، لتعسكر فيها القوات، ريثما يتم استئجار غيرها أو بنائه، علي أن تشارك الحكومة البريطانية في هذه النفقات[٤]. ولكن الحكومة البريطانية كانت تتحمل النفقات الكاملة لكل عون تقدمة المستعمرة، خارج حدودها أو في مشاكل تخص الامبراطورية، لا المستعمرة[٥].

بعد إنتهاء حرب القوم تداركت الحكومة البريطانية وضع حاميتها، وبخاصة في ظل حادث نى الماشية، الذى كان يخشي أن يؤدي إلي عواقب

---

(١) C.O. 879. 46. PP. 33-6.
(٢) Walker, Eric A.: Op. Cit., P. 258.
(٣) C.O. 879. 46. P. 335.
(٤) C.O. 48. 772. 532. PP. 285-290.
(٥) De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition. P. 416.

وخيمة. قد عمتها بعشر كتائب كاملة لعبت دوراً هاماً في تشبيت الوجود الأبيض، بعد حادث ذبح الماشية، في كافراريا وعلى ضفتي نهر الباشي. وقد كان هذا الوجود الأبيض ذب طابع عسكري، بفضل تهجير الفيلق الألماني، حيث منح المهاجرين العسكريون مزارع، ومرتبات شهرية، واخضعوا للقانون العسكري واستقدمت لهم زوجات أوربيات[1] وقد دربت القوات البرطانية بعض رجال القبائل الأفريقية، وجندتهم في فصائل عسكرية عرفت باسم الحرس الأسود Black Watch وعهدت إليهم بمهمات الحراسة والمراقبة، تحت إشراف ضباط بريطانيين[2].

وقد تميزت السياسة البريطانية في الخمسينات بتنفيذ مخطط التراجع عن استعمار وسط وجنوب أفريقيا، بينما تميزت في الستينات بتنفيذ مخطط سحب أعداد متزايدة من رجال الحامية من جنوب أفريقيا. ولكن كلا السياستين فشلتا. لقد كان سحب الحامية يستهدف أن لا تتفق بريطانيا سوي مبلغ العشرة آلاف جنيه التي تمنحها ها المستعمرة سنوياً وقد اضطرت بريطانيا إلى ضم باسوتولاند فمناجم الماس، لأنها لم تكن تستطيع، وهي الدولة الكبرى، أن تتراجع أمام دولتي البوير، ومن ثم لم يحدث أن أنفقت مثل هذا المبلغ البسيط، بل دفعت أضعافاً له مضاعفة[3]. وقد كان المستوطنيون البيض يعملون علي توريط بريطانيا في معاكهم ضد الأفرقة لما يحققه هذا من مزايا، تتمثل في الإستيلاء على الأراضى الأفريقية. وكان التجار والزراع ومتعهدي بيع المواد الغذائية للحماية يحققون بعض المكاسب المادية من تزايد اعداد رجال الحامية

(١) De Kiewiet, C.W.: The Period of Transition, P. 416.
Walker, Eric A.: A History of South Africa, PP. 298-299.

(٢) C.O. 879. 45. P. 119, No. 186.

(٣) C.O. 48. 772. 533, PP. 363-64.

البريطانية[1]. وكانت القسمة التي وصلت اليها إعداد رجال الحامية البريطانية في جنوب أفريقيا في حرب البوير في ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢، وهي قرابة نصف مليون جندي. ومن هذه الحرب تخرج قادتها الكبار فيما بعد. لاسيما ونستون تشرشل المراسل الصحفي والفريد ميلنر الذي ألقي بظلال دهائه وقسوته علي التاريخ المصرى أيضاً، فضلاً عن لورد كتشنر قائد معركة الخرطوم ضد المهدينة الأنصار[2]. عملت السلطات العسكرية البريطانية، خلال حرب البوير علي تجنيد الوطنيين، في المعازل الكبري في الترانسكي، تحت قيادة سير هنري اليوت الذي لقب بلقب قائد قوات المستعمرة في الأقاليم الوطنية Commandant of the Violnial Forves in the Natove terroteroes وذلك بغرض الدفاع عن بلادهم ضد الغزو البوير، ولكن لما كانت هذه الأقاليم خاضعة لحكم المستعمرة، لالحكم الامبراطورية البريطانية، فإن السلطات البريطانية عهدت بالقوات الوطنية وضباطها البريطانين إلي مستعمرة الرأس. ومن ثم علي سير هنري اليوت تقديم تقاريره إلي وزير الشئون الوطنية في المستعمرة[3].

وقد قوبل هذا بمعارضة حكومة المسثعمرة، ولكنها اضطرت إلى قبوله، مثلما عارض مولتينو خضوع قوات المستعمرةلسيطرة قوات الأمبراطورية خلال حرب الجاليكا[4].

أما قوات المستعمرة فكانت مقسمة إلي قوات نظمية وقوات فير نظامية، ولكن لما كانت قوات الحامية البريطانية تعتبر جيش المستعمرة، فقد أطلق علي

---

(١) C.O. 48. 444. P. 662.

(٢) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 342. The Struggle for Suppermacy. P. 608.

(٣) C.O. 879. 46. P. 66, Enclosure 2 In No. 41. P. 143. No. 117.

(٤) ارجع في ذلك إلي كتابنا الأفريقيون وحرب البوير، تحت النشر.

القوات العسكرية التابعة لحكومة المستعمرة، في الغال، اسم الشرطة[١]، وذلك علي الرغم من أن أجل عليها كان إخماد ثورات الوطنين وحراسة الحدود، وتولى أعبا، احتلال المناطق الوطنية، التى احتلتها المستعمرة أو حتى الامبراطورية مثل مناجم الماس. أو التصدى للغز، البويري[٢].

وقد عهد إلى وزير الزشغال العامة في المستعمرة بالإضطلاع بمهام وزير الدفاع، وبهذا لم يزد عدد أعضاء مجلس الوزراء عن خمسة أعضاء وكانت تخضع لإشرافة عدة إدارات تعاونه في القيام بمهام وظيفته، كإدارة مخازن المدفعية وإدارة التدريب، وقادة الأسلحة والفرق[٣]. ولم يكن معني الفصل بين القواتالبريطانية وقوات المستعمرة عدم التنسيق بين القيادتين. كانت للمستعمرة قواتها المستقلة ومخازنها وأسلحتها وقلاعها، عدم التنسيق بين القيادتين. أضعاف ذلك[٤]. ومع ذلك تولي سكرتير المندوب السامي العسكري، وهو ضباط بريطاني الكابتن، غالباً مهمة التنسيق حكومة المستعمرة والقيادة البريطانية، في حالة حدوث ما يتطلب ذلك. وكان قوم بدور المستشار العسكري للمندوب السامي[٥]. وفضلاً عن كل هذا فقد درجت حكومة المستعمرة علي استشارة قائد الحامية، فيما يعن لها من أمور، بشأن أوضاع قواتها وتدريبها وتسليمها بل ومرتباتها ورتبها وأجازاتها[٦].

هذا وكانت لقوات المستعمرة زيها العسكري وشاراتها الخاصة منذ الحكم الذاتي في ١٨٧٢[٧].

---

(١) C./O. 879. 45. P. 15. No. 13.

(٢) عن دور شرطة المستعمرة في معركة ستورمبرج بن القوات البويرية والجيش البريطاني في ديسمبر ١٨٨٩، انظر:
C.O. 879. 46, P. 41. Enclosure 7 In No. 18.

(٣) C.O. 879. 46. P. 41. P: 334, Enclosures 5-7 In No. 326.

(٤) Ibid.

(٥) C.O. 48. 442, PP. 444-445.

(٦) C.O. 48. 512, PP. 341-344.

(٧) Walker, Eric, A.: The Formation of New States, P. 349, (C.H.B.E. Vol. 8).

وكانت أبرز فرق قوات المستعمرة هي الشرطة الأوروبية من الفرسان Cape Mounted European police وكانوا مكلفين بالتعامل مع البيض والسود علي السواء. في حالة تجاوز أي منهم القانون أو القيام بثورة وكانت أغلب فصائل الشرطة الأوربية في المدن والمراكز الحضارية[١]. وكانت ثوة من الشرطة البيضاء تختص بالعمل في نطاق الحدود، سواء مع القبائل قوة من الشرطة البيضاء تختص بالعمل في نطاق الحدود، سواء معالقبائل الأفريقية أو مع دولة الأورنج الحرة، وهي قوة شرطة حدود الرأس المسلحة Forntier Armed police force وكان فرسان الشرطة يتم تجميدهم في العواصم الإقليمية، حيث يتلقون تدريباً شاقاً، يم ثم يعاد توزيعهم غرب مناطق اقامتهم. ولهذا تسمي قواتهم، بفرقة كيمبرلي أو قوات حملة بنادث بتشموانانلاند أو جويكوالاند الشرقية، وهكذا[٢]. ويخضع جنود الشرطة لحياة عسكرية صارمة، ويكفون بمهام داخل أرضي المستعمرة أو خارجها، فهم عماد القوات المسلحة فيها[٣]. وكانت هذه القوات تتلقى أوامرها من وزير دفاع المستعمرة ورئيس وزرائها، وليس من قائد الحامية إلا إذا رتبت السلطات البريطانية، ذلك، وفق الحكم العسكري[٤].

وقد تكرر خروج قوات الشرطة للعمل خارج حدود المستعمرة للعمل العسكري ضد الأفريقين، مثلما حدث في باسوتلاند، حين كان رجال الشرطة البيضاء دعامة الاحتلال البريطاني لها، وبهم استمر خضوع لهذه البلاد لحكم مستعمرة الرأس[٥]. وفي خلال مرحلة التوسع البريطاني بعد كشف الماس، تولت

---

(١) Walker, Eric, A.: History of South Africa, P. 259.

(٢) C.O. 879. 46, P. 335 C.O. 48 444, P. 104.

(٣) C.O. 879. 45, P. 122 No. 197.

(٤) Ibid., P. 134, No. 258.

(٥) Walker, Eric, A.: Op. Cit., P. 329.

شرطة حدود المستعمرة عملية احتلال جريكوالاند الغربية، وإخراج قوات دولة الأورنج منها، ورفع علم بريطانيا عليها. ثم تولت شرطة المستعمرة السرية مكافحة تهريب الماس، وجلد الملونيين المتهمين بذلك. ونجحت قوات شرطة المستعمرة، في المحافظة علي استيعاب الأمور دون عون من جندي بريطاني واحد[1] وذلك بفضل ما أضيف إليها من ثوات، لاسيما المدفعية، فضلاً عن فرق المتوطعين من كل قسم من أنحاء مناجم الماس[2]. وقد شاركت الشرطة في مادرة الزعيم لانجاليباليل مع قوات ناتال[3].

ولم تكن اعداد الشرطة كبيرة لسببين: زولهما الأعتماد علي الحامية البريطانية من ناحية وثانيهما الأعتماد علي المتطوعين من المستوطنين الذي لا يكفون الخزانة نفقات مستعمرة مثل الشرطة، ومن ثم جري حل بعض فصائلها كلما حدثت أزمة مالية، لاسيما في عام ١٨٦٧، حين حلت إحدي كتائب الفرسان حملة البنادق، وهو ما تكرر في عام ١٨٧٠، وأدي إلي سحب عدد كبير من الشرطة منباسوتولاند، بحيث لم يتبق سوي قليل منهم، مما اضطر الحكام إليالإعتماد علي قوة شخصياتهم وعلي الوقيعة بين العشائر القبلية[4]، وتجنيد قوات غير نظامية، بسبب اعتراض برلمان المستعمرة علي إرسال شرطة المستعمرة لإقليم لاتحكمه حكومتها[5].

ومع حسن تسليم شرطة المستعمرة من الفرسان حملة البنادق كانت أعداد قليلة منهم قادرة علي أن توقع بالقبائل الأفريقية خسائر رهيبة في الأرواح[6].

---

(١) Headlam, Cecil: Op. Cit., PP. 450, 457.
(٢) C.O. 879. 46. P. 335.
(٣) Walker, E.A.: A History of South, Africa. PP. 359-360.
(٤) Walker, E.A.: A History of South Africa P. 355-356.
(٥) De Kiweiet, C.W.: The Period of Transition., P. 422.
(٦) C.O. 879. P. 65. No. 41.

وكانوا يلجأون إلي القوة في تنفيذ القانون المدنى، ومن ذلك إخراجهم المزارعين الأفارقة المستأجرون من أرض كانت في حيازة البيض، الذين رفعوا القيمة الإيجارية للأرض، بما يفوق مقدرة الأفارقة على الأستمرار في استئجار الأرض، وفي نفس الوقت زادت الحكومة من ضرائبها. وقد ترتب علي هذا تشرد أعداد كبيرة من الأفارقة[1].

كانت قوات الشرطة دائماً تستميل إحدى القبائل ضد الأخرى، مثلما استمالت قبيلة الفنجد ضد الجاليكا في عامي ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨. وقد أخذت قوات الشرطة تجوب بلاد الجاليكا تزحزحهم من مكان إلي مكان. وقد كانت عمليات الشرطة ضد هذه القبيلة بعيدة الأثر علي حياتها، ليس فقد من حيث التقتيل والتذبيح، بل من حيث حجز القبيلة في معازل ضيقة، لا تحفظ عليها حياة بنيها. وقد خاض رئيس الوزراء مولتينو حربه ضدهم مستقلاً عنالحامية البريطانية، وعين قائداً لقوات المستعمرة، رجلاً من غير السلك العسمري البريطاني المعترف به[2].

وقد أعقبت الحرب، التي أودت بوزارة مولتينو، إعادة تنظيم قوات الشرطة في ظل حكم سرغوردون سبرتج. وقد شعر سبريج بالثقة في قواته فدفع بها إلي حرب نزع سلاح الباسوتو. وقد اضطرت الحامية البريطانية، أخيراً إلى التدخل في الحرب، بعد فشل شرطة المستعمرة في تحقيق أي إنتصار حاسم. ثم تولت الحكومة البريطانية حكم باسوتولاند عن المستعمرة، مع تحميلها كافة نفقات الحرب، لأنها دخلتها بمشيئتها ووفق سياستها الخاصة، وعارضتها الحكومة البريطانية[3].

---

(١) Bundy, Colin: Op. Cit., P. 386.

(٢) راجع ما سبق في الفصل الأول: Walker, E.A.: Op. Cit., Pp. 374-375.

(٣) Ibid., P. 491.

لم يكن معني هذا أن العلاقات بين قوات المستعمرات وقوات الإمبراطورية كانت متوترة دائماً، فالغالب عليها هو التعاون. وكثيراً ما كانت حكومة المستعمرة تطلب مشورة قادة الحامية[١] ومن ناحية أخري شاركت شرطة مستعمرة الرأس القوات البريطانية في احتلال بتشوانالاند، بقيادة سير تشارلزوارين، كما حكمت مستعمرة الرأس بتشوالاناند، نيابة عن بريطانيا[٢]. وقام سيسل رودس بحل قوات شرطة حدود بتشوالاناند، بعد ضم جزء منها لمستعمرة الرأس، وسمح لهم بالإنضمام للطابور العسكرى الذى هاجم الترنسفال بقيادة د. جيمسون، والذي تكون من شرطة شركة جنوب أفريقيا البريطانية في روديسيا[٣]. شرطة المستعمرة في حرب البويريين عامي ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢،وإن لم يحظ هذا برضا رئيس الوزراء شرانير[٤]. وقد عوملت قوات المستعمرة معاملة الجيش البريطاني فيما يتعلق بتعويضات الحرب عن الخسائر في الأرواح والإصابات[٥].

يتبين من العرض التاريخي السابق أن نطاق عمل شرطة المستعمرة، سواء من رجال الحدود أم الفرسان حملة البنادق المختلفة، لم يكن مدنياً محضاً كما يوحي اسمها بهذا، بل امتد إلي الميدان العسكري. ولهذا السبب ولأهمية قواتها في اقرار الأمن كانت الشرطة من أوائل الأمور التي أهتم بها لورد ميلنر، قبيل الإتحاد، بعدما ظهرت خطورة بقاء كل قوات كل مستعمرة منفصلة احداها عن الاخريات[٦]. وقد كانت أول ادارتين تم توحيدهما علي مستوى جنوب افريقيا، في عام ١٩٠٣، هما الشرطة والسكك الحديدية[٧].

---

(١) C.O. 879. 46. P. 336.

(٢) راجع ما ورد عن توسيع المستعمرة في الفصل الأول.

(٣) السيد على أحمد فليفل: المرجع السابق، الفصل الثالث. وانظر أيضاً: C.O. 879. 45. P. 336.

(٤) C.O. 879. P. 66, Enclosure I In No. 41.

(٥) Ibid., P. 142. F.O. to C.O. 26 January 1900.

(٦) Leconfield. Lord: The Formation of the Union, P. 653.

(٧) Walker Eric A.: A History of SouthAfrica. P. 508.

كانت الشرطة البيضاء هي العمود الفقرى لقوات المستعمرة النظامية. وبالإضافة إليها كانت هناك شرطة نظامية أيضاً من الفرسان الملونين Cape Couloured Mounted Rifelemen وهم كما يظهر من أسمهم فرسان يحملون البنادق. وقد بدأ تجنيد هؤلاء في عهد سير جورج جراي، وتوزعت فصائلهم المختلفة مثل الشرطة البيضاء. وكان البدء بتجنيد الملونين من بين الهوتنتوت[1].

اختصت شرطة الملونين بقضايا الملونين والسود، دون البيض. وكان يتولي قيادتهم ضباط أوروبيون. وكانت هناك أيضاً شرطة من السود Kaffir Police[2] وكان هؤلاء يعملون بين زويهم الأفارقة. وقد أحسن البيض استخدامهم بمهارة علي أساس استخدام جنود كل قبيلة ضد القبيلة الأخرى. وفي المرات التي استخدم فيها هؤلاء ضد قبائلهم كانا ينتهزون الفرصة وينضمون إلى الثوار[3].

وكانت هناك أيضاً فصائل من الأفارقة يتم تجنيدهم لمراقبة الحدود، يعرفون باسم المجندين الوطنيين Native Loveies وكانوا يتولون أيضاً إخماد الثورات ويشاركون في العمليات العسكرية خلف التجمعات القبلية، أو خارج حدود المستعمرة. وقد جري أيضاً تجنيد البوشمن، الذين تشردت بطونهم القبيلية أمام الزحف الاستيطاني الأوروبي، لاستخدامهم ضد القبائل الأفريقية الأخرى[4].

---

(١) Waeal, G.M.: A Histor of South Africa, P. 44.
P. 349. C.H.B.E. P. 8.

(٢) C.O. 879. 46. P. 517.

(٣) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 382.

(٤) Walker, E.A.: A History of South Africa, PP. 331, 359.

أما الأقاليم الوطنية الخالصة، مثل الترانسكي، فل يجند الوطنيون فيها. وقد كانت الشرطة الأوروبية هي التي تتولى عبء الدفاع وحماية القانون الأبيض. ولكن في خلال حرب البوير تم تجنيد بعضهم، على نطاق ضيق، بعدما تردد عن استخدام لجنود سود. وكان الغرض من هذا هو استخدام المجندين الوطنيين في الدفاع عن بلادهم فقط ضد البوير، وتهدئتهم بكميات قليلة من السلاح ويضع طلقات تشفي غليلهم، دون السماح لهم بالخروج خارج حدود أقاليمهم أو الاشتراك في القتال، حتي لايتعلمون قتل الرجل الأبيض[1].

هكذا كانت قوات المستعمرة النظامية.

وكان للمستعمرة أيضاً قوات غير نظامية، تتكون من المستوطنين البيض، بريطانيين وأفريكانريين. وكان المستوطنون البيض، في جنوب أفريقيا، يعيشون في وسط محيط معاد من الأفرقة أصحاب الأرض الحقيقيين، ومن ثم كانوا يلجأون إلى حمل السلاح بصفة مستمرة. وقد لا ينظرون إلي الحرب، بما فيها من مخاطر. بنفس نظرة غيرهم لها، بل يعتبرونها لعبة يمارسونها من على ظهور الخيل، بعد شرب الشاى ظهراً[2].

من أجل ذلك تم تنظيم المستوطنين في فرق للمنطوعين Volunteer Vorps وهي فرق كانت تتشكل من سكان كل منطقة علي حدة. وكان يتم اسدعاؤهم للخدمة العسكرية، متي اقتضا الضرورة ذلك، وربما تجمعوا، قبل أن يستدعوا وكانت الفرق تتكون من الإنجليز والأفريكانريين، طالما أن عدوهم المشترك هو الأفريقي البائس[3]. ويعرف المتطعون باسم المواطنين أو البورغرز والفدائيين أو

---

(١) C.O. 879. 46, P. 297, No. 278.

(٢) Pemberton, W. Bareing: Battles of the Boer War London, 1964, P. 17.

(٣) C.O. 48. 44, P. 106 C.O. 879. 46, PP. 175-176.

الكوماندوز أو الميليشيا، ولكن بقي اسم المتطوعين، هي الاسم الرسمي(١). وكان المتطوعون يتقاضون مرتبات رمزية من حكومة المستعمرة، على أن يجهز أحدهم جوادا وبندقية، حتى يصل إلى ميدان القتال. فتتولى الحكومة تزويده بالزخائر(٢). وكان الاستدعاء للقتال أمراً مرغباً فيه من جانب المتسوطنين، وهم يصبحون أكثر رغبة للمشاركة في القتال إذا وعدوا بأرض أو ماشية قبلية ما(٣). ولما كان يحدث كثيراً أن يكون المتطعون أكثر عدداً من الجنود فقد صدرت في عام ١٨٩٢ القوانين المنظمة لاستدعائهم للخدمة العاملة، وحددت كمية الجراية التي يتناولونها يومياً والمكافأة المالية، ونوع السلاح، وكمية الزخيرة، التي تصرف لهم(٤).

وكان البور غرز ينتخبون قائداً من بينهم ليتولى قايدتهم. ويكون هذا القائد ممن عرف عنهم الشجاعة في قتال الأفارقة، أوضابط شرطة سابق. ويعرف هذا القائد باسم الفليدكورنت. وهو إن كان ضابطاً يقود المتطوعين، فإنه كان يلعب دوراً تنفيذياً هاماً، فيساعد قوات الحكومة وشرطتها في إخماد الثورات الأفريقية، أو ضبط الأمن، وملاحقة المجومين الفارين، أو المساعدة في إجراء الأنتخابات، والعمل كمسئول للجمارك بصفة مؤقتة، في المناطق المنعزلة على أن يكون عمله مقصوراً علي حجز البضائع حتي يتولي خبير جمركي فرض الرسوم عليها، وغير ذلك من أمور الحكم، التي تضطره الظروف إلى ممارستها(٥).

---

(١) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 308.
Poss, Robert: Op. Cit., P. 572.

(٢) C.O. 879. 46, P. 144-146.

(٣) Walker, Eric A.: A History of South Africa, PP. 327-360.
Atmore, Aonthony: The Passing of SouthIndependence 1865-40, P. 283. (Thopson, Leonard: African Societies In Sompson, Africa, Chapter 13).

(٤) C.O. 879. 46. P. 335.

(٥) Ibid., P. 581. No. 571.

كان يحدث أحياناً أن تعين السلطات العسكرية في المستعمرة قائداً للمتطوعين وتمنحه رتبة عسكرية محلية[1]. ولم يكن هذا يحظي برضا المتطوعين، أنفة منهم ان يخضعوا للقوات النظامية، وبخاصة ضباط الحامية البريطانية. وكانت السلطات البريطانية تلجأ لهذا لأميرن وهما الأستفادة من كثرة المتطوعين بما يؤخر جهد رجال الحامية، ومنح فرصة للمستوطين لتعبير عنرغبتهم في خوض القتال ضد الأفارقة، حتي لا يستديروا لقتالها. وكان تعيين ضابط بريطاني يضمن للسلطات العسكرية حسن التنسيق، وخدمة العمليات علي أحسن وجه، وفق خطتها لها، والتي لا يعتني المسطونون بها كثيراً، فمرادهم هو الماشية أو الأرض أولاً. وفي هذه الأحوال ينال المتطوعون جراية الجندي البريطاني العادية، ويعهد إليهم بمهام الاستطلاع، في المناطق التي يقطنونها، أوأعمال الحراسة في الأماكن غير البعيدة عنها[2].

لم تكن سلطة الحكومة وقواتها العسكرية أو حتي القوات البريطانية، علي المستوطنين مما يحسب المسطونون لها حساباً. فإنهم إن أحسوا بأن القتال لن يحقق لهم مغنماً امتنعوا عن الاشتراك في القتال. بلربما اسنحبوا من أرض المعركة عائدين إلي بيوتهم، كما فعل المتطوعون خلال حرب نزع سلاح الباسوتو في يناير ١٨٨١، حين علموا بمعارضة الحكومة البريطانية لحصولهم علي مزارع القبيلة[3].

كانت هناك أيضاً قوات تطوعية، إلا أنها كانت أكثر تنظيماً، وهي قوات الحرس الوطني Yeamanry ويرجع الفضل في نشأة هذه القوات إلى سيرغوردون سبريج في أولى وزارته، من المستوطنين البيض[4]. وكانت قوات

(1) C.O. 879. 46. P. 333.
(2) Ibid., PP. 144-145.
(3) Walker, Eric A.: A History of South Africa. PP. 327-360.

الحرس الوطني تتلقى تدريباً سنوياً تحت إشراف الضباط البريطانيين، وكانت ميزانية هذه القوات غير مستقلة، لكنها تزداد في أوقات الأزمات(١). وقد ساهم الحرس الوطني في حرب نزع سلاح الباسوتو لكن قواته تعرضت لضربات شديدة من فرسان الباستو الشجعان(٢).

وفي حرب البوير (١٨٩٩-١٩٠٢) شكل سير الفريد ميلنر فصائل الاستطلاع الوطني National Scouts من بين البوير الموالين لبريطانيا للإرشاد عن القوات البويرية، التي كانت تغزو مستعمرة الرأس من حين لآخر. وكان رجال الإستطلاع الوطن مكروهين من مقاتلي البوير ومتمردي مستعمرة الرأس، الذين اعتبروهم خونة لهم(٣). وتدل حالة التمرد التي عما أنحاء كثيرة من المستعمرة علي أن المستوطني البيض، والأفريكانريين منهم علي وجه الخصوص، والزراع من الأفريكانريين علي نحو أخص، كانوا فرساناً يحبون حمل السلاح وامتطاء ظهور الخيل، منذ نعومة اظفارهم(٤).

كانت هناك بطبيعة الحال، شرطة غير عسكرية، تختص بمعالجة المسائل الجنائية والمدنية الروتينية. ويقود المدنية في كل إقليم مأمور الشرطة Commissioner of ploice ويخضع لإدارته عدد من مفتشي الشرطة في دورية. ويقدم مأمور الشرطة تقارير دورية للنائب العام للمستعمرة(٥) كان لمفتشي الشرطة دور هام في الإدارة المدنية، فيعانون الحكام في الإشراف علي حالة الأمن

(١) Sir Evelyn: Winnowed Memories, PP. 18-185.

(٢) Walker, E.A.: Op. Cit., 387.

(٣) راجع الفصل الثالث عن الصراع بين الإنجليز والأفريكانريين.

(٤) C.O. 879. 46. P. 293.

(٥) C.O. 879. 45. PP. 224, 228.

وتنفيذ القانون، ومراقبة المسجونين في السجن المحلي، والقبض علي المخالفين، سواء جنائياً أو مدنياً، ممن لن يدفعوا الضرائب أو التراخيص التجارية أو الزراعية، وما إلى ذلك[1]. وكان رجال الشرطة المدنية من البيض، في كل أنحاء المستعمرة، يخضعون لنظام واحد، معمول به في كل الأقاليم ويخضعون لأوامر قائد الشرطة المحلية في المراكز الحضرية الصغيرة، وهو المختص بتنفيذ القانون فيها، فهو الشريف Sheriff[2].

وكانت جميع سجون المستعمرة تخضع لإشراف مدير عام أو مشرف عام علي السجن Supperintendent of Convicts . وكانت السجون تحظي برعايته مادام يقطنها البيض. أما السود فكانت أوضاع سجونهم سيئة جداً. وكان المسئولون عن السجون حريصين علي وجود رجال دين ومدرسين بها لتعليم السجناء[3].

كانتشرطة العاصمة كيب تاون وسجونها، تحظي برعاية فائقة من المسئولين في المستعمرة والامبراطورية معاً. وكانت شرطة كيب تاون أبور قوات الشرطة الدنية في المستعمرة، بطبيعة الحال، حيث مقر الحاكم العام والوزارة البرلمان، وإن لم يمنع هذا بريطانيا من أن تدعو حكومة المستعمرة إلى اختيار بعض رجال شرطة العاصمة من بين المسجونين البريطانيين، الذين رحلتهم عن بريطانيا إى المستعمرة[4].

ثانياً: الافريقيون والسلطة التشريعية:

كانت جهة التشريع الأولى لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، ككل مستعمرة بريطانية، هي البرلمان البريطاني، طبقاً لحقه في إصدار براءات وخطابات الامتياز

---

(١) C.O. 879. 46. P. 46.
(٢) C.O. 48. 444. P. 109.
(٣) C.O. 48. 444. P. 110.
(٤) C.O. 48. 772. 533, P. 260.

بصدد المستعمرة. وكانت الجهة الثانية هي، قبل دستور ١٨٥٣، Letters patent الحاكم العام، الذي حول سلطة إصدار قوانين وأوامر تنفيذية فيما يعن له من أمور. ثم كانت الجهة الثالثة هي المجلس التشريعي المعين، قبل دستور ١٨٥٣، والذي كان مكوناً من خمسة من كبار الموظفين، ومما بين خمسة إلى سبعة أعضاء من غير الموظفين يتم تعيينهم في المجلس وكان الحاكم العام رئيس المجلس. ومن ثم، ولكي يضمن السيطرة عليه، لم يكن يعين أكثر من خمسة أعضاء من غير الموظفين، لكي يكون للموظفين الذيبسيطر على أمرهم، أغلبية في المجلس[1].

بعد نحو عشرين عاماً، ثبت الفشل الذريع للمجلس التشريعي المعين. ونص دستور عام ١٩٥٣ علي قيام جهة التشريع الرابعة في المستعمرة، وهي البرلمان المنتخب الذي ظل أساس الحياة السياسية في المستعمرة حتي قيام اتحاد جنوب أفريقيا، وظهر للوجود أول برلمان لمستعمرة بريطانية في القارة الزنجية، وإن كان برلماناً أوربياً صرفا علي أرض أفريقية خالصة. وقد نص الدستور علي أن يتكون البرلمان من مجلسين: المجلس التشريعي Legislative Vouncil، ويسمي أيضاً المجلس الأول أو الأعلى، ثم الجمعية التشريعية House of Assembly وتعرف أيضاً باسم المجلس أو الأدنى[2]. وقد عرف رئيس المجلس التشريعي باسم الرئيس President وعرف رئيس الجمعية التشريعية باسم The Spoaker وكان رئيس المجلس هو رئيس البرلمان، وكان أول رئيس للبرلمان هو كريستوفل براند، أحد أوائل المطالبين بالحكم النيابي والحكم الذاتي، وأبا لاشهر رؤساء دولة الأورنج الحرة[3].

---

(١) Mandelbrote. H.J.: Op. Cit., PP. 366-369.

(٢) C.O. 48. 443. P. 126.
Creswell, William Parr: Op. Cit., P. 224.

(٣) C.O. 48. 440. PP. 03-104.

وقد نص دستور ١٨٥٣ علي التوسع في منح الانتخابات، وعدم ربطه بأى سياسة عنصرية، بل ربط هذا الحق بملكية ثابتة أو منقولة، كماربط حق الترشيح للمجلس التشريعي بملكية أكبر من المشترطة للمرشح في الجمعية التشريعية. فاشترط امتلاك ملكية عقارية أو حيازة لاتقل قيمة أى منهما عن مائة وعشرين جنيهاً، أو تقاضي مرتب لاثني عشر شهراً في العام، قيمته مائتان وأربعون جنيهاً سنوياً، أو مائة وعشرون جنيهاً في العام مع الإيواء والطعام لدي صاحب العمل[١]. وبذا كان قرابة ٨٠٪ من ذكور المستعمرة البالغين مؤهلين للتوتا، علي حد تقرير جريدة The South Afrivan Commervial Advestiser في ٦ سبتمبر ١٨٥٣، بالتصويت الشفوى[٢].

وكان يتم تسجيل الناخين الجدد في ديسمبر من كل عام، في كل قسم إداري أو دائرة انتخابية، ثم تعد الجداول الأنتخابية، طبقاً لسجلات الناخبين[٣] وكان الناخب الذي يمتلك ملكية ثابتة في دائرة انتخابية، ويتقاضي في ذات الوقت راتباً في دائرة أخرى، الحق في التصويت فيهما معاً أو في إدحاهما دون الأخرى[٤].

اشترط في المرشح لعضوية المجلس الترشيع أن لا تقل عمره عن ثلاثين عاماً، وأن لا يكون موظفاً حكومياً، وأن يمتلك ملكية ثابتة خالية من أى دين[٥]. وكان يمثل الإقليم الغربي في المجلس التشريعي ثمانية نواب مقابل

---

(١) Tgeal, G.M.: Prpress of South Africa. P. 331.

(٢) Thompson. L.M.: The Unification of South Africa. P. 109.

(٣) Mandelbrote. H.J.: Op. Cit., P. 384.

(٤) C.O. 48. 444, P. 111.

Theal, G.M: Op, Cit., P. 331.

(٥) اختلفت المراجع في تحديد المبلغ الذي يقدر ثمناً للملكية، فذكر البعض أنه بالنسبة للملكية الثابتة ٩,٦٠٠ جنيه ولغير الثابتة أربعة آلاف جنيه: انظر Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 331 وذكر البعض الآخر للملكية الثابتة ألفى جنيه لغير الثابتة أربعة آلاف جنيه انظر: Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 109 لاحظ أن الأفريقي منذ البداية كان له حق التصويت فقط، ولم يتمتع قط بحق الترشيح.

سبعة للأقليم الرشقي وبذا كانت هناك دائرتان انتخابيتان فقط للمجلس التشريعي، وكان عدد أعضائه خمسة عشر عضواً، يكادون ينقسمون بين إقليمي المستعمرة المتصارعين[1]. وكانت انتخابات المجلس التشريعي تجري كل عشر سنوات، دا في المرة الأولى أو بعد حل البرلمان، إذ يخرج الأعضاء الثمانية الذين يحصلون على أقل الأصوات، بعد خمس سنوات. وبهذا يتجدد نصف أعضاء المجلس في نهاية كل خمس سنوات[2].

كان للناخب أن يعطي صوتاً لك مرشح من سبعة مرشحين في الإقليم الشرقي، أو من ثمانيتهم في الإقاليم الغربي، وله كذلك أن يوزع الأصوات، كما يشأى، حتي لو أعطي سبعة أصوات لمرشح واحد. وكان هذا يعطى فرصة ملائمة للأقليات. وكان يترأس المجلس التشريعي القاضي الأكبر للمستعمرة، وله حق المشاركة في مناقشاته، ولكن ليس له حق التصويت، إلا إذا تساوت كفتا الموافقين علي اقتراح والمعارضين له[3].

أما الجمعية التشريعية فتكونت من ستة وأربعين عضواً، تنتخبهم اثنتان وعشرة دائرة انتخابية، لمدة خمسة أعوام[4]. وكانت الدوائر الإنتخابية هي نفس أقسام المستعمرة الإدارية ومراكزها المختلفة، التي تولي حكمها المندوبون المدنيين، عدا مدينتي كيب تاون وجراها مزتاون، اللتين كان تمثيلها منفصلاً عن أقسامهما الإدارية. فقد مثلت كيب تاون بأربعة نواب، ومثل باقى الكيب Cape Division بنائبين. ومثلت جراها مزتاون بنائبين. وثمل باقي قسم الباني بنائبين آخرين. أما باقي الأقسام الإدارية، أو الدوائر الانتخابية فمثلت كل منها بنائبين اثنين، وهذه الدوائر هي: ستيلنبوش Stellenbosch وبازل Bazil ومالسبرى

(1) Mandelbrote. H.J.: Op. Cit., PP. 383-384.
(2) C.O. 48. 443. P. 126.
(3) Theal, G.N.: Op, Cit., PP. 328-329.
(4) Thompson, L.M.: Op. Cit., P. 126.

Melmesbruy وكـاليـدون Caledon وكـلانويليم Clanwilliam وورسيستر Worvester وبوفورت الغربية Beaufort West، وسوليندام Swellendam وجورج Goorge وهذه الدوائر تشكل مع قسم الكيب الاقليم الغربي للمستعمرة. ثم أقسام يوتنهيج Uitenhage، بورت اليزابيث Por Elizaboth وفرت بوفورت Fort Beaufort رسمرست الشرقية Someerset East وجـراف راينت Graff Reinet وفيكتوريا الشرقية Victoria East والبرت Albert وكرادوك Cradock وكولسيسبرج Colesberg، وهي تشكل، مع قسم البـاني الإقليم الشـرقى للمستعمرة. وهذه الأقسام تبلغ ثمانية عشر قسماً لكل منها نائبان، بالإضافة إلى سـتـة نواب عن قسم ومدينة كيب تاون وأربعة نواب عن قسم ومدينة جراهازتاون، فيكون المجموع ستة وأربعين نائب في الجمعية التشريعية[1].

وتختلف طريقة التصويت في انتخابات الجمعية التشريعية عنها في انتخابات المجلس التشريعي، ففي التصويت للجمعية التشريعية يكون للناخب صوت واحد فقد لك لكل مرشح من المرشحين فليس له أن يمنح صوتين لمرشح واحد، عدا في مدينة كيب تاون، حيث يمكنه توزيع الأصوات الأربعة، كما في انتخابات المجلس التشريعي. وفي أول اجتماع للجمعية التشريعية ينتخب الأعضاء رئيساً لهم ويسمى Speaker . ولا يكون للرئيس صـوت إلا في حالةتساوي كفتي المؤيدين لمشروع ما والمعارضين له، فيكون له، في هذه الحالة، الصوت المرجح[2].

كانت القوانين التي تصدر عن البرلمان تراجع إدارة النائب العام في المستعمرة، لمعرفة هل تتعارض مع القوانين البريطانية، في شيء. فإن كان الأمر

(١) C.O. 879. 45. PP. 138, No. 323.
(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 329-330.
Ibid.

كذلك، يتم توجيه نظرالبرلمان إلى هذا التناقض، ليعالج، وإلا نص النائب العام، علي كل قانون، بأنه لا يخالف القوانين البريطاينية في شيء، ولا يوجد، بالتالي، ما يمنع الحاكم من التصريح بنشره. وتجدر الإشارة إلى أنه نادراً ما حدث مثل هذا التناقض، بفضل خبرة القاضي الأكبر للمستعمرة، ورئيس المجلس التشريعي[1].

وقد خول الحاكم العام سلطة حي مجلسى البرلمان معاً، أو الجمعية التشريعية وحده، ودعو الحاكم البرلمان للإجتماع في بداية كل عام برلماني، أو حين يعن له أمر ذو أهمية خاصة. ودور الإنعقاد العادي للبرلمان كل سنة ينتهي قبل مرور عام على أول اجتماع[2]. ولم يكن للمحكمة العليا في المستعمرة حق فحص دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان، فهذا مكفول فقط للبرلمان وحكومة الامبراطورية البريطانية[3].

وطبقاً للدستور سمح لعدد محدد من شاغلي الوظائف العليافي المستعمرة بالمشاركة ففي مداولات كلا المجلسين، دون أن يكون لهم حق التصويت. وقد فسر البرلمان الأول هذا بالسما لسبعة منهم بالمشاركة في اللجان المنتخبة التي يشكلها البرلمان، وبحق اقتراح القوانين فيه. وكان هذا امتداداً لسلطة الهيئة التنفيذية التي كانت غير مسئولة عن تصرفاتها أمام البرلمان، بل أمام الحاكم، الذي كان، بدوره، مسئولاً أمام وزير المستعمرات[4]. وبمضي الوقت استقر الأمر على حضور كل من وزير شئون المستعمرات، والنائب العام، ومدير عام الخزانة، والمراقب العام، وجلسات مجلسى البرلمان، وبعد قيام الحكم الذاتي صار الوزراء يحضرون الجلسات دون حق التصويت[5].

---

(1) C.O. 48. 512. P. 314.
(2) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 330.
(3) Sachis. Albie: Op. Cit., P. 65.
(4) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., PP. 384-385.
(5) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 331.

كان التصويت علي مشروع قانون يأخذ شكلاً روتينياً واضحاً، فيعرض القانون للتصويت عليه في المجلس التشريعي، ثم في الجمعية التشريعية. وبعد هذا يتم التصويت عليه للمرة الثالثة، في اجتماع للمجلسين معاً. وبعد هذا يرسل القانون الحاكم للتديق عليه، فإن كان له فيه رأى أرسله إلى لندن، حيث كان لحكومتها سلطة وقف تنفيذ أى قانون يصدره برلمان المستعمرة لمدة عامين من وصوله إلى لندن(١).

وكان إسناد السلطة التشريعية لبرلمان مستعمرة الرأس، يعين كما أفتي المستشارون القانونيون للتاج البريطاني، ترك التاج سلطة التشريع للمستعمرة عدا حين يقرر، كتابة، الإبقاء على شيء منها. زيادة على هذا، فإنه لما كان البرلمان المستعمرة سلطة سن القوانين التي من شأنها المحافظة على سلام المستعمرة وحسن حكمها، فإن له أيضاً صلاحية إبطال أو تعديل الأوامر التنفيذية، التي يصدرها الحاكم. ولكن ترك التاج البريطاني سلطة للمستعمرة، لا يلغي سيادته المطلقة في التشريع لها، بل يعني إنتهاء سلطته في التشريع للشئون الداخلية للمستعمرة بأوامر وخطابات ملكية تصدر عن الحاكم، ولكن سلطة البرلمان البريطاني، بالنسبة للعلاقات الخارجية، والاتفاقات الدولية، التي لاتمس المصلحة الداخلية للمستعمرة، محفوظة لتمس(٢).

وقد انتزع الدستور جملة أمور لا يحق لبرلمان المستعمرة التدخل فيها وهي: قوانين صك العملة، أو منح الألقاب الشرقية، أو مخالفة القانون البريطاني، أو سرقة براءات الإختراع، أو الإنتقاص من صلاحيات الحاكم العام، ومع الحكم الذاتي عودل إلغاء حق التاج البريطاني في التشريع المباشر للمستعمرة بزيادة

---

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 331.

(٢) Mandelbrote, H.J.: Op. cit., PP. 385-386.

صلاحيات الحاكم العام وهيئته التنفيذية، وعدم إقرار مسئوليتها أمام البرلمان، ومنح الحاكم العام سلطة رفض القوانين البرلمانية، نيابة عن التاج البريطاني. ومن ناحية أخرى عودلت سلطة المجلس التشريعي في رفض الميزانية، بإقرار حق الحاكم في تخصيص المبالغ اللازمة للخدمات المدنية والمعاشات والعبادة العامة، والإنفاق على الدفاع عن الحدود. وختاماً كان للبرلمان سلطة مطلقة في اقتراح وتنفيذ السياسة الجمركية، بشرط أن لا يفرض رسوماً جمركية تفصيلية(١).

وكان أول اجتماع لبرلمان المستعمرة في كيب تاون، في ٣٠ يونيو ١٨٥٤. أما مكان الاجتماع فقد اجتمعت الجمعية التشريعية في صالة الطعام بالمحفل الماسوني لرأس الرجاء، واجتمع المجلس التشريع في أحد المكاتب العامة، الذى كان يوماً مساوى لرقيق شركة الهند الشرقية الهولندية(٢). وبذا كان البرلمان نذير التضييق على الأغلبية الأفريقية. استهل البرلمان عمله بإقرار اللاجئتين الداخليتين للمجلس والجمعية.. والقواعد الإجرائية لهما، على نفس نمط اللائحة الداخلية للبرلمان البريطاني(٣).

وبدا البرلمان عمله ليبدأ خلاف بين المجلس التشريعي والجمعية التشريعية. وكان على الحاكم أن يتوسطوا للتوفيق بين المجلسين. وقد تدعم استقلال المجلس التشريعي برفضه مرة بعد أخرى، إجراءات الجمعية التشريعية(٤) وفيما بعد استمر الخلاف الطويل بين البرلمان والحاكم العام وودهاوس الذى حاول القضاء على البرلمان وتحويله إلى مجلس استشارى. ولكن الحكومة البريطانية عالجت مشاكل الحكم النيابى بمنح الحكم اذاتى(٥). بعدما اتضح لها قوة برلمان المستعمرة

(١) C.O. 48. 441, PP. 305-406.
(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 331-332.
(٣) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 386.
(٤) Ibid., P. 387.
(٥) C.O. 48. 444, P. 101.

والذي رفض إجراءات الحاكم المالية، مراراً، وطالبه بالتفرقة بين الإنفاق المالي الخاص بالمستعمرة، وذلك الخاص بالإمبراطورية[١].

وكان البرلمان البريطاني يصدر متى يشاء قانوناً، ويفرضه علي برلمان المستعمرة، باعتبار حقه في التشريع للمستعمرات البريطانية، ومن ثم راعى برلمان المستعمرة أرضاء البرلمان البريطاني[٢]. فإن حدث صراع بين المصلحتين الإمبراطورية والإستعمارية، فرض البرلمان البريطاني على أعضاء برلمان المستعمرة ما شاء من قوانين، مثلما حدث عند ضم كافراريا البريطانية إلى مستعمرة الرأس[٣]. وقد تم هذا في ظل عملية مقايضة سياسية، فقبل البرلمان المطلب البريطاني، في سبيل قبول سير فيلب وودهوس عدم زيادة الضرائب على المنتجات الزراعية للأفريكانرين[٤] وهذا كان التوسع الاستعمارى مفروضاً على البرلمان. ولكن رغم عدم حرمان الأفريقيين من التصويت والترشيح للبرلمان قالنونياً، لم يحدث أن صار أفريقي عضواً في البرلمان.

دوائر برلمانية جديدة في ارض افريقية صرفة:

يضم كافراريا البريطانية إلى المستعمرة إضيفت دائرتان نتخابيتان جديدتان بعد تقسيم كافرايا إلي قسمين إداريين هما كنج ويليامرتان وايست لندن. وقد مث كل دائرة منهما عضوان في الجمعية التشريعية. وقد أضيفت ثمانية دوائر انتخابية جديدة، باستحداث أقسام إدارية جديدة : اليول نورث Aliwal Nerth وكينز تاون Queenstown وريتشموند Rivhmond وتقع ثلاثتها، بالإضافة إلى قسمين كافرايا البريطانية، في الإقليم الشرقى، ثم أقسام

(١) C.O. 48. 441, P. 334.
(٢) Thempson, L.M.: Op. Cit., P. 123.
(٣) C.O. 48. 512, P. 114.
(٤) C.O. 48. 444, P. 101.

ناماكوالاند Namaqualand وبكويتبرج Piquetberg وريفوز دال Riversdale وأود تسهورن Oudtshoorn وفيكتوريا الغربى Victoria West، وتقع كلها في الاقليم الغربى[1].

بهذه الإضافة صر قانون ينص علي زيادة أعداد النواب في المجلس التشريعي، من خمسة عشر عضواً إلي واحد وعشرين عضواً، ومنهم أحد عشر عضواً عن الأقاليم الغربى وعشرة عن الإقليم الشرقى. زما الجمعية التشريعية فقد زصبح عدد أعضائها ستة وستين عضواً[2]. وهمذا مثل الافريقيون بأعضاء بيض ولم يحدث أن دخل أفريقي من كافراريا أو ملون من جرايكوالاند إلى البرلمان.

بإقرار قيام وزارة مسئولة أمام البرلمان، في عام ١٨٧٢، إزداد البرلمان قوة. في نفس العام أضيفت دائرة انتخابية جديدة في الإقليم الشرقى، بإنشاء قسم إدارى جديد هو قسم وود هاوس Wodeghoue Division وبذا زيدت الجمعية التشريعية عضوين جديدين، لتمثيله، وليصير عدد أعضائها ثمانية وستين نائباً. وفي خلال ذلك كان يراعي أن لا يكون تفوق الإقليم الغربي على الإقليم الشرقى ملحوظاً، وهو ما تهتم به مولتينو. وفي عام ١٨٧٤ حدث تغيير في توزيع الدوائر الانتخابية الخاصة بالمجلس التشريعي. فبدلاً من تقسيم المستعمرة إلى دائرتين، الرقليم الشرقى والإقليم الغربي، قسمت إلي سبع دوائر، يمثل كلا منهما ثلاث نواب، يشغلون مقاعدهم لسبعة أعوام[3].

ويضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس في عام ١٨٧٧، أصبحت إقليماً انتخابياً جديداً، يمثله عضو واحد في المجلس التشريعي، وقد قسمت إلى

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 343.
(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 344.
(٣) Theal, G.M.: Op. Cit., PP. 393-4.

قسمين إداريين هما كيمربلى Kimberly وباركل Barkly، يمثل كلا منهما عضوان عن الجمعية التشريعية. وبهذا صار عدد أعضاء الجمعية التشريعية اثنين وسبعين عضواً[1]. وقد زيدت الجمعية التشريعية عضوين آخرين لتمثيل كيمبرلى ولما تزايد عدد سكانها وذلك في عام ١٨٨٢، فأصبحت الجمعية أربعة وسبعين عضواً. وبضم تيمبولاند وجريكوالاند الشرقية إلى مستعمرة الرأس، في عام ١٨٨٧، نشأ قسمان إداريان جديدان صارا دائرتين انتخابيتين، يمثل كلا منهما، في الجمعية الشريعية، عضو واحد، وبذا بلغ عدد أعضائها ستة وسبعين عضواً[2].

وفي عام ١٨٩٢، خلال عهد وزارة رودس، أدخلت تديلات جديدة على الشروط والمؤهلات المطلوبة في الناخبين، كانت إضافة جديدة لتحالف رودس وهو فماير، على صعيد سياسة التفرقة العنصرية، فإزاء لأعداد الصخمة من الأفارقة، وبعد أن أقبلت أعداد متزايدة منهم على التعليم، خشى البيض أن يقود أحد الأفارقة شعبه ويعلمهم أهمية تسجيل أسمائهم في قوائم الأنتخابية ثم أهمية التصويت في الإنتخابات. كان هذا يعني أنه لن تكون للصوت الأوربيون قيمة يعتمد به، ولاسيما وقد صار الأفرقة يفوقون الأوروبين بنسبة ٤ إلى[3]. وقد تمثلت التعديلات التي ادخلها تحالف رودس وهوفماير في اشتراط الإلمام بالقراءة والكتابة، وتقديم بيانات كاملة عن الشخص الراغب في التمتع بحق التصوت تتضمن عنوانه ووظيفته، حتي يتحري عنه، وملكية عقارية في الدائرة الأنتخابية، مقدارها ٣٦٠ جنيهاً، أو تقاضى راتب شهري أوأجر دائم مقداره ٢٤٠ جنيهاً في العام[4].

---

(١) Ibid. C.O. 48. 512. PP. 3-6.
(٢) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 4722 .
(٣) Marlowe. John: Cercil Rhodes. P. 198.
(٤) Theal, G.M.: Op. Cit. P. 472.

وفي عام ١٨٩٥ أدمجت مستعمرة بتشوانالاند البريطانية في مستعمرة الرأس، ونص قانون الضم على أن تمثل في المجلس التشريعي بنائب واحد، وأن تقسم إلى دائرتين انتخابيتين هما: قسما فرايبورج Mafeking ويمثلها عضوان في الجمعية التشريعية، ومافيكنج Vryburg ويمثلها عضو واحد في الجمعية التشريعية. وبهذا صار عدد أعضاء المجلس التشريعي ثلاثة وعشرون عضواً، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية تسعة وسبعين عضواً[١].

وفي عام ١٨٩٨، وخلال حكم ميلنر، المندوب السامي القوى، تبنى البريطانيون مشروع قانون يقضي بإعادة توزيع مقاعد البرلمان، بما يضمن زحزحة تفوق الرابطة الافريكانرية وسيطرتها على صناديق الانتخابات. ورغم أنهم نجحوا في إقرار القانون، فإنهم فشلوا في الإنتخابات وسقطت وزارة سبريج في عام ١٨٩٨[٢]. على كل ترتب علي هذا زيادة أعضاء الجمعية التشريعية بطريقتين أولاهما: زيادة التمثيل لأقسام قديمة، وثانيتهما إنشاء أقسام جديدة، وذلك على النحو الآتي: بورت اليزابيث، أضيف إلى ممثليها عضوان جديدان، أقسام مدينة كيب تاون. وجورج، وورسستر، وتيمبولاند، وجريكوالاند الشرقية، أضيف إلى ممثلي كل منها عضو جديد. وقسم قسم الكيب إلى قسمين هما: واينبرج Wynberg وودستوك Woodstock ويمثله عضوان، وانشئت الأقسام التالية أيضاً: جانز نفيل Jansenville ويمثله عضوان، وكاثكارت Cathcart وهيومانزدروب Humabedorp وميدلبرج Middleburg ، وبريسكا Prieska ، وسيمونزتاون، ويمثل كلا منها عضو واحد. ونتيجة لكل هذه التعديلات بقي المجلس التشريعي مكوناً من ثلاثة وعشرين عضواً تنتخبهم ثمان دوائر كبرى.

---

(١) Ibid., P. 473.

(٢) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 474 .

صورت الجمعية التشريعية مكونة منخمسة وتسعين عضواً ينتخبهم ست وأربعون دائرة انتخابية، هى الأقسام الإدارية في المستعمرة القديمة، وما ضم إليها من أقليم[1]. وفي عام ١٩٠٧ زيدت العضوية في الجمعية التشريعية، من جديد، إلى مائة وسبعة أعضاء، تنتخبهم نفس الدوائر الانتخابية الست والأربعين[2].

اختفي الجزء الرابع من قانون جنوب أفريقيا في عام ١٩٠٩، والخاص بقيام الاتحاد، بمعالجة السلطة التشريعية، فض على رسنادها لملك المملكة المتحدة باعتباره صاحب السيادة على الاتحاد، ولمجلس السينت Sennate والجمعية التشريعية House of Assembly. ويختص البرلمان بمعالجة قوانين السلام، وحسن نظام وحكومة الاتحاد[3]. هذا وللحاكم العام للاتحاد أن يدعو البرلمان للانعقاد، بعد أقل من ستة أشهر من قيام الاتحاد، وكذا له سلطة حله، بمجلسيه، السينت والجمعية التشريعية معا، أو الجمعية التشريعية وحدها ولكن ليس له أن يحل السينت خلال عشرة أعوام بعد تأسيس الإتحاد. ولا يعني حل السينت إلغاء تعيين من عينهم الحاكم العام من الشيوخ لشغل مقاعد هذا المجلس[4].

واعترافاً بمدى نضج برلمان مستعمرة الرأس وتميزه، بدرجة فاقت برلمان مستعمرة ناتال وفولكسرادى دولة الأورنج الحرة وجمهورية جنوب أفريقيا، فقد صارت كيب تاون هي مقر الهيئة التشريعية الاتحادية[5].

وقد حدد قانون الاتحاد أوضاع السينت في العشرة أعوام التالية للاتحاد، والتي يصبح البرلمان، بعدها، حراً في تعديلها. فنص القانون على حق الحاكم في

---

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 473.

(٢) Thompson, L.M.: Op. Cit., PP. 127, 203 .

(٣) Bettey, J.H.: Op. Cit., PP. 33, 36, No. 59.
Southagte, George. W.: Op. Cit., P. 168.

(٤) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 33. No. 20-21.

(٥) Ibid., No. 23.

أن يعين ثمانية شيوخ لعضوية مجلس السينت، بينما يمثل كل إقليم ثمانية شيوخ منتخبون. وبذا يكون عدد شيوخ السينت أربعين شيخاً. ويختار الحاكم أربعة من الثمانية المعينين علي زساس «خبرتهم ودرايتهم برغبات واحتياجات الأجناس الملونة في جنوب أفريقيا» وإذا خلا مقعد أحد الشيوخ المعينين، يعين الحاكم العام من يخلفه لعشرة أعوام أخرى أما الثمانية أعضاء المنتخبين عنكل إقليم، فيشغلون مقاعدهم لعشرة أعوام أيضاً، إلاأن شعور مقعد أحدهم لسبب أو لآخر، يقتضي انتخاب شيخ جديد، ليتم الفترة المتبقية، من السنوات العشر(١).

ويشترط في الشيخ عضو السينت أن لا يكون عمره أقل من ثلاثين عاماً، وأني كون مؤهلاً للتسجيل كناخب في انتخابات الجمعية التشريعية في أحد أقاليم الاتحاد، وأن يكون قد أقام خمسة أعوام داخل حدود الاتحاد، وأقاليمه السابقة، وأن يكون من رعايا بريطانيا، ومن أصل أوروبى، وأن يكون مالكاً لعقار مسجل، غير منقول، داخل الاتحاد، لا تقل قيمته عن خمسمائة جنيه خالية من الديون(٢).

أما الجمعية التشريعية للاتحاد فتتكون من مائة وواحد وعشرين عضواً، يشغلون مقاعدهم لمدة خمسة أعوام، بعد أول اجتماع. ما لم يحلها الحاكم العام(٣). ويجري انتخابهم في الدوائر الإنتخابية الموزعة على أساس الأقسام الإدارية، في الأقاليم الأربعة على النحو التالى:

١) إقليم رأس الرجاء الصالح — ويمثله واحد وخمسون عضواً.
٢) إقليم ناتال — ويمثله سبعة عشر عضواً.

---

(١) Ibid., P. 34, No. 23-5.
(٢) Bettey, H.J.: Op. Cit., Pp. 34-35. No. 26 .
(٣) Bettey, J.H.: Op. Cit., No. 45.

٣) إقليم الترنسفال ويمثله ستة عشر وثلاثون عضو
٤) إقليم نهر الأورنج ويمثله سبعة عشر عضواً[١].

وترك للبرلمان إصدار قانون لتحديد الشروط الواجب توافرها لتخويل الأصوات حق التصويت في إنتخابات أعضاء الجمعية التشريعية. ولكن اشترط، في هذا القانون، عند صدوره، أن لا يحرم منممارسة حق التصويت ناخب يتمتع بهذا الحق في مستعمرة رأس الرجاء الصالح، لقوانينها الراهنة، بسبب لونه أوجنسه، وذلك ما لم يجتمع المجلسان، السينت والجمعية التشريعية، في اجتماع مشترك، ويصدران بالتصويت للمرة الثالثة، وبأغلبية لا تقل عن ثلثى الأعضاء قانوناً بهذا الصدد[٢]. كما تركت لكل مستعمرة إصدار ترتيباتها لمراعاة النسبة بين الدوائر الريفية والدوائر الحضرية[٣]. وكان معني هذا أن الأتحاد أبقى برلمان مستعمرة الرأس علي ما هو عليه من الإقرار الإسمى بالحقوق السياسية الأفيرقية وحرم على الأفريقيين ممارسة هذه الحقوق في برلمان الاتحاد بعد قيامه.

وقد اشترط في عضو الجمعية التشريعية أن يكون مؤهلاً كناخب في انتخابات الجمعية التشريعية، في أحد إقاليم الاتحاد، وأن يكون قد أقام خمسة أعوام داخل حدود الاتحاد، وأن يكون من رعايا بريطانيا، ومن أصل أوروبى[٤] معني هذا محدداً حرمان الأفريقيين صراحة من الحقوق السياسية في ظل الحكم البريطاني والاتحاد.

---

(١) Ibid., P. 35, No. 32-33.

(٢) Ibid,m P. 35, Bo. 35
Southgate, George W.: Op. Cit., P. 168.

(٣) Thompson. L.M.: Op. Cit., P. 128.

(٤) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 336, No. 44.

ثالثا: الأفريقيون والسلطة القضائية:

انقسم القضاء في المستعمرة إلى قضاء أبيض أى يتولاه القضاة البيض، وهو يمثل القانون العام في المستعمرة، ثم قضاء عسكري ثم قضاء وطني، أى يتولاه الزعماء الأفارقة للفصل في المنازعات بين أفراد قبائلهم.

القضاء الأبيض:

كان القانون المنفذ في المستعمرة هو القانون الروماني الهولندي. ولكنه في ظل الحكم البريطاني تم تعديله وتطويعه لمنع التعارض الصارخ بينه وبين القانون الانجليزى، مراعاة لخضوع المستعمرة للحكم البريطاني، ووجود أعداد كبيرة من المستوطنين الانجليز، وللتطور الجاري في اقتصاد المستعمرة، والتقدم التعديني. وكان من أشهر من أجروا هذه التعديلات جيمس روز اينز، الذي وصف بأنه خبير القانون في جنوب أفريقيا. وقد تمكنت المستعمرة من إصدار جريدة قانونية تتضمن أخبار المحاكم والقضايا والبحوث القانونية(١).

كانت مستعمرة الرأس مقر المحكمة العليا الأولى في جنوب أفريقيا، التي تطورت عنها محاكم المستعمرات البريطانية الأخرى، واستعانت بأحكامها دولتا البوير، الترنسفال والأورنج. وبعد إعلان الحكم النيابى، وفي ١٨٥٥، صارت المحكمة العليا على مستوى عال من الكفاءة، بحث ضيقت الصلاحيات القضائية للحاكم العام(٢). وكانت الحكومة البريطانية تعين القاضى الأكبر للمحكمة العليا في المستعمرة، ويتصدق من وزير المستعمرات(٣).

---

(١) Sachs, Albie, Hustice In South Africa, Londo, 1973, PP. 44-47.

(٢) Theal, G.M.: History of South Africa, P. 147.

(٣) انظر الوثائق الخاصة بتعيين سيدنى سميث بيل فى C.O. 48. 444, P. 345.

وكانت للحاكم العام بعض الصلاحيات القضائية، كتخفيف بعض الأحكام والعفو عن المحكوم عليهم، وكان له حق توقيع الجزاءات على القضاة، على أن لا تزيد عن خمسين جنيهاً، ولكن لم يكن له ولا لقضاء المستعمرة تنفيذاً حكم الإعدام، دون استشارة التاج البريطاني[١]. وقد منع الحاكم العام من التدخل في المسائل الفنية المتعلقة بقانونية تصرفات القضاة، وكان يقسم عند تولية السلطة، أن يراعى إدارة القضاء على وجه العدالة. وكان له أيضاً حق عزل القضاة، الذين يثبت له، قطعياً، سوء تصرفهم وإدراتهم المحكمة علي وجه غير لائق[٢] ومع التوسع الذي شهدته المستعمرة، في أعقاب منحها الحكم النيابى، انتعشت الإدارة، وكان لهذا أثر على القضاء فمع ضم كل منطقة جديدة يعين لها حاكم مدنى ترسل لها محكمة جائلة، ومع زيادة العمران في المنطقة يستقر فيها قضاء الصلح، ثم تنشأ بها محاكم المحلفين[٣].

وقد لعب القاضى الأكبر دوراً هاماً في تاريخ المستعمرة، في عهدي الحكم النيابى والذاتي. وقد نص دستور ١٨٥٣ علي أن يتولي رئاسة المجلس التشريعي[٤]، فضلاً عن رئاسته للمحكمة العليا، في كيب تاون. وإشرافه على فروعها، وعلى المحاكم الإقليمية، والمحاكم الجائلة التي قوم قضاتها بالمرور على المناطق النائية، دورياً كل ثلاثة أشهر، والتي بدأت عملها في عام ١٨٥٦[٥]، وقضاة الصلح، الذين كانت لهم اختصاصات قضائية مستعمرة وكذلك الحكام المقيمين، Resident Magistrate الذين كانت لهم اختصاصات قضائية والذين كانوا يتولون القضايا المدنية البسيطة[٦]، ويضطلعون بدور هام في الإدارة والحكم

---

(١) Mandelbrote, H.J.: Op., Cit., Pp. 366-368.
(٢) C.O. 48. 444. P. 28.
(٣) C.O. 879. 46. PP. 226-227.
(٤) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 379.
(٥) C.O. 48 P. 109 Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 399.
(٦) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., P. 371.

أيضاً، حيث يشرفون على جمع الضرائب والتراخيص، كما يجمعون المعلومات، للحكومة، عن أي موضوع، ويعلنون عن أوامرها وقوانينها ويوثقون الزيجات[١].

وقد اشتهر قضاة مستعمرة الرأس، بالعدالة، والاعتداد بالنفس والمحافظة على استقلالهم، لصون هيبته كرسي القضاء، في حدود أوضاع المستعمرة ذلك أنهكان عليهم المحافظة علي العلاقات المناسبة بين «السادة البيض والخدم السود» على حد النص القانوني[٢]. وقد كان القانون الذي حكم سير التقاضى وعمل الهيئة القضائية في المستعمرة، في الفترة قيد الدراسة، هو البراءة الملكية الخاصة بذلك والصادرة في عام ١٨٣٣. وكانت المحاكم الجنائية تحاكم البيض والسود والملونين،وغيرهم وتستقبل الشود من كل عنصر على قدم المساواة، طبقاً للقانون. ولكن القضاة، لم يتمكنوا من الإبتعاد عن النفوذ القوى للساسة العنصريين[٣]. وذلك أنه شيئاً فرص هؤلاء على المستوطنين البريطانيين الأخذ بثقافتهم العنصرية.

وقد بدأ، مع الحكم النيابى، العمل بنظام المحلفين في القضايا المدنية، في هام ١٨٥٥، بعد عام كامل من التأجيل، علي أساس أن العمل بهذا النظام كان يعن تعديل القانون الذي أصدره البرلمان البريطاني وصدقت عليه الملكة، بخصوص إدارة القضاء والعدالة في المستعمرة[٤]، ولم يكن نظام المحلفين، أساساً، يقر أيه حواجز لونية، بمعني أنه كان يمكن أن يكون المحلق ملوناً أو أفريقياً، ولكن الذى حدث أنهم كانوا جميعاً من البيض[٥]. نظراً لعدم توفر

---

(١) Sachs, Albie: Op. Cit., P. 50.
(٢) Sache, Albie: Op. Cit., PP. 33, 42.
(٣) Ibid., PP. 38-39, 45.
(٤) Mandelbrote, H.J.: Op. Cit., PP. 385, 387.
(٥) Sache, Albie: Op. Cit., P. 60.

التعليم والخبرة القضائية. كما لم يجر البيض أية محاولة لإقحام السود في نظمهم وافتتح أيضاً فرع للمحكمة العليا في مدينة جراها مزتاون، عاصمة المنطقة الشرقية، وأضاء للاتجاه الأستقلالي لسكانها، وتمشيها مع ما صر لها من أهمية متزايدة(١). وكان قاشيها عضواً في المحكمة العليا، بل وثاني قضاتها أهمية(٢).

وقد تولى رئاسة المحكمة العليا القاضي البويري هنري دي فيليرز. جعلت شخصية دي فيليزر العلاقات بين السلطتين التنفيذية والقضائية علاقات طيبة. ولم يحدث ما يعكر صفو هذه العلاقات سوى قضايا قليلة، أبرزها حكم ستوكينستروم في مارس ١٨٧٦، في نزاع الوكلاء الأوربيين للزعماء الأفارقة على أراضى جريكوالاند الغربية، فقد قضى بأن الزعيم ووتربوير لم يمارس أية سلطة أو سيادة خارج مدينة جريكواتان، ومنطقة ألبانى، وبهذا نسف القاضى الأساسي القانوني، الذي على أساسه ضمت بريطانيا المنطقة(٣).

على أن هذا القاضي العادل، والذي لم يعبأ بخطورة تأثير حكمه علي إجراءات الحكومة البريطانية، لم يكن يختلف كثيراً عن أى مزارع أمى أبيض، في موقفه من الملونين والأفارقة. فهو عندما صار نائباً عاماً للمستعمرة، بعد عام واحد، وافق حكومته على أن ثوار قبيلة الجاليكا ليسوا سوى متمردين خارجين على الحكومة، ومن ثم فلا ضير من أن يعدم أسراهم دون محاكمة(٤). وحكم كهذا يبدو عنيفاً قاسياً إذا علمنا مدى حرص المسئولين في المستعمرة على إنهاء الحكم العسكري في إقاليم المستعمرة، ومعارضتهم لتقديم المتمردين البوير

(١) C.O. 48. 444, PP. 34-36.

(٢) Ibid., P. 39.

(٣) راجع ما سبق ذكره في الفصل الأول عن هذا الحكم.

(٤) Walker, Eric A: A History of South Africa, P. 375.

لمحاكم عسكرية بتهمة الخيانة(١). لقد كانت محاكمات البيض للوطنين تتصف دائماً بالتبطش والقسوة(٢). ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى محاكمات عديد من الزعماء الوطنيين الذين حوكم أحدهم، وكان مشتبهاً في إعداده للتمرد ضد الحكومة، وكيلت له عشرات التهم، فلم يثبت ضده سوى تهمتين، مع هذا نفي إلى جزيرة سانت هيلانه(٣).

بهذا يتضح أن القاضي الأبيض لم يكن سوى أحد سلطات الحكم الأستعمارى وأدواته، وخاصة في المناطق التي كان يخشي فيها من سطوة القبائل الأفريقية وبأسها. فاخرط كثير من القشاة في سلك قوات المتطوعين في المستعمرة(٤). ومن ذلك أن أحد القضاة الأفريكانرين كان يمتلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة والذخائر، وكان يرى هذا ضرورياً لحماية الوجود الأبيض من الأغلبية الأفريقية، وقد قدم هذا القاضي مخزونة هذا إلى قوات الغزو البويري في عام ١٨٩٩، لتسلح به التمردين(٥). وعلي صعيد القضاء إنحاز القضاة البيض كلية ضد الوطنيين الأفرقة، بحيث شاع قتل الأبيض للأسود، دون محاكمة جادة. بل إنهحدث أن حوكم أحد القسيسين، لمطالب محاكمة آخر القتلة من الأفزيكانريين، إرضاء للرابطة الأفريكانرية(٦).

وعلى الرغم من أن قانون اتحاد جنوب أفريقيا قد نص علي أن تكون بليمفونتين، عاصمة إقليم نهر الؤرنج، مقراً للمحكمة العليا للاتحاد، التي تتكون من المحاكم العليا الفرعية في إقاليم الاتحاد، ومحكمة الاستئناف التي تنظر

(١) C.O. 879. 46, P. 165.
(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 385.
(٣) Leconfield, Lord: The Formation of the Union, P. 648.
(٤) Sachis. Albie: Op. Cit., P. 54.
(٥) C.O. 879, 46, P. 230.
(٦) Sachis, Albie: Op. Cit., P. 61.

جميع القضايا، التي تحاول إليها من المحاكم العليا الفرعية في الأقاليم، فقد رأسها القاضى الأكبر للإتحاد، بارون دى فيليزر، أول قاضى أكبر للأتحاد في يوم قيامه، في ٣١ مايو ١٩١٠(١). وكان هذا اعترفاً بمدى نفوذ دى فيليرز، والمحكمة العليا المستعمرة الرأس، التي بدأت الأقاليم الأخرى تقتبس نظمها وقوانينها، التي كانت المرجع الأول لكل المستعمرات ولا محميات البريطانية في جنوب أفريقيا(٢). وقد نشأ اتحاد جنوب أفريقيا ومحكمته العليا في ظل السيطرة الأفريكانرية العنصرية، سيما وأن بليفمونتيه كانت عاصمة الأورنج.

وقد تمكن رجال القضاء الأفريكانريون بزعامة دى فيليرز، والمحامون الذي تمتعوا أيضاً بنفوذ قوى في المستعمرة، تمكنوا من هزيمة حملة دعت إلي استبدال القانون الإنجليزى بالقانون الرومانى الهولندى، الذي كان القاعدة القانونية في جمهوريتي البوير، الترنسفال والأورنج، أيضاً(٣). وبذا تضاعفت النزعة العنصرية في مجال القضاء، بعد استبعاد النصوص - مجرد النصوص البريطانية اليبرالية.

النائب العام والأفريقيون:

وكان النائب العام في مستعمرة الرأس عضوا في المجلس التنفيذي للمستعمرة في مجلس الوزراء. وكان ذا نفوذ كبير، ويضطلع بمهام تفوق صلاحيات النائب العام المعتادة. وكان وزير المستعمرات يصدق علي تعيينه، قبل قيام الحكم الذاتى، ثم صار رئيس وزراء المستعمرة يختاره من بين أبنائها. وقد كان عدد من رؤساء الوزارات قد عينوا في هذا المنصب قبل تولي سلطة رئاسة الوزارة، مثل شراينر وميريمان(٤).

---

(١) Bettey, J.H.: English Historyical Focoments, P. 38.
Walker, Eric A,: A History of South Africa, P. 506.

(٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa, PP. 458-459.

(٣) CWalker, Eric A.: Op. Cit., P. 501.

(٤) C.O. 48. 444. P. 753.

وكان أحد أبرز جهود السلطة القضائية في المستعمرة نشر المحاكم في كل مدينة ذات أهمية أو معزل أفريقي. ثم تصاعدت بالأمر، فبدأت تنشر فروط للمحكمة العليا في الأقاليم الكبرى، تخفيفاً لعبء المحكمة العليا في كيب تاون، وتشجيعاً للنمو المضطرد في شتي نواحي الحياة في المستعمرة. وقد تمتع قضاة المحاكم العليا بنفوذ كبير، حتى إن أحدهم إصدر أحكاماً تتعلق بالمال العم، المملوك للحكومة البريطانية ذاتها، فى إقليم عمل المحكمة، وغم عدم قانونية تصرف محاكم المستعمرة في الأموال البريطانية، علي نحو ما فعلت المحكمة العليا لجريكوالاند الغربية(١).

على أنه كانت هناك محكمتان تتميزان على المحاكم العليا الفرعية جميعاً وهي المحكمة العليا للأقاليم الشرقية The Eastern Distrivts High Court في مدينة جواهامزتان، والمحكمة العليا لجريكوالاند الغربية The High Court of Griquland West في كيمبرلي. وكانت كلتاهما تختص بنظر القضايا التي تقع في الأقاليم التابعة لها، وتستأنف أحكامها في المحكمة العليا في كيب تاون. وكذلك كان الحال بالنسبة لمحكمة روديسيا الجنوبية الخاضعة لحكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية(٢).

الأفريقيون والمحاكم العسكرية:

في ظل أية ظروف طارئة، كان يجرى تشكيل محاكم عسكرية، لإصدار أحكام فورية ضد مشيري الاضطرابات من الزعماء الأفارقة. وكانت تصدرفي حقهم أحكام الإعدام والنفي والسجن والخلع وما إلى ذلك. علي أن حرب البوير

(١) C.O. 48. 512. PP. 17-19.
(٢) WThompson, L.M.: Unufication of South Africa, PP. 260-261.

في ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ تطلب إجراءات أكثر شمولاً وأكبر تأثيراً. فقد أعلنت الأحكام العرفية في أقاليم المستعمرة، الواحد تلو الاخر، لمواجهة الغزو البويري والتمرد الأفريكانري. وقد صدر في ٧ ديسمبر ١٨٩٩ أمر سكري يبين الناس مدى الفارق بين القانون المدني والحكم العسكري، فذكر أن هدف إعلان الأحكام العرفية هو التمكن من القبض على الأشخاص الذين يقاومون السلطات أو يساعدون العدو، وإنزال العقاب بخم. ويعهد إلى الضباط الذين لا يقلون عن رتبة الكابتن بتنفيذ أحكام قانون الحكم العسكري، على أن لايتدخلوا في شئون الأشخاص المسالمين الذين يتنتعون بكامل حقوقهم، ويصبح الشخص واقعاً تحت طائلة قانون الأحكام العرفية إذاارتكبت أعمال الخيانة أو التمرد المسلح أو حرص على هذا أو تطوع في القوات المسلحة للعدو، أو قدم لها المساعدة، أو امدها بالمؤمن فأو البضائع أو دمر خطوطاً حديدية أو كباري أو خطوط تلغراف، أو اقترف أي عمل من شأنه تعريض القوات البريطانية للخطر، أو خالف أمر أرها أو تنظيماتها وأخيراً، الشك في إتهام الشخص بالتهم اسلابقة. أما الإجراءات الواجب اتخاذها في كل حالة فتتمثل في قيام الضابط المسئول بإجراء تحقيق مدبني، وقد يقوم القاضي المدني بذلك. ثم يطلق سراح المتهم، إذا لم يثبت ضده شيء، وإلا يحجز حتي يجرى التحقيق الكامل.. ويعهد للمحكمة العسكرية المكونة من ثلاثة ضباط بمحاكمته، ويمكن لهذه المحكمة أن تقضي بإعدامه بشرط أن يكون الحكم بالإجماع الاراء.. وقد نص الأمر على معاملة المتمردين العسكريين معاملة الأعداء، فيقدمون للمحاكمة، في حالة الأسر، أمام المحكمة العسكرية[1].

(١) C.O.879. 46. P. 165. Enclosure In Noo. 126.

ولم يكن معني هذا أن السلطات العسكرية البريطانية قد ألغت المحاكم المدنية، ولكنها بسبب حالة الحرب أرادت تشديد قبضتها والحد من تساهل المحاكم المدنية مع الأفريكانريين[١].

وقد ضغطت حكومة شراينر بشدة علي السلطات البريطانية للحد من انتشار الحكم العسكري في أقاليم المستعمرة، ولتخفيف حد تطبيقها على أيد العسكريين ووقف محاكمة المتمردين أمام المحاكم العسكرية، وقد أثمر هذا الضغط ثمرته، حين قبل القائد العا أن يترأس أحد قضاة المحكمة العليا أية محكمة عسكرية تعقد لمحاكمة المتهمين بالخيانة العظمي، وجلسات القضايا الخطيرة، التي يحتمل صدور حكم بالإعدام فيها، وكذلك قبل مشاركة بعض القضاة في المحاكم العسكرية[٢].

وقد اعقبت الحرب حملة قوية شنتها الرابطة الأفريكانرية ضد تصرفات السلطات العسكرية وإجراءاتها في ظل الحكم العسكري[٣]. ومن أجل هذا شكل سيرغوردون سبريج، رئيس الوزراء، لجنة تحقيق في هذه التصرفات وفي غضون ذلك ألغيت الأحكام التى أصدرتها المحاكم العسكرية ضد متمردي الأفريكانريين في مستعمرة الرأس[٤]، بينما كان الأفريقيون عرضة لإعلان مناطقهم مناطق حكم عسكري، كلما فكروا مجرد التفكير في الثورة.

القضاء الوطنى الأفريقي:

كانت السياسة العامة للمستعمرة تقضى بترك المعازل الوطنية لحكم الزعماء وقد شكلت لجنة لجمع القوانين الوطنية Commission Native Law

(١) Ibid., P. 168. No. 132.

(٢) انظر الرسالتين المتبادلتين بين النائب العام صول سولومون ولورد كتشنر رئيس الأركان البريطاني في جنوب أفريقيا، في ٢٨، ٢٩ يناير ١٩١٠، في: C.O. 879. 46, PP. 373-373.

(٣) Ibid., PP. 157-158. Enclosure 4 In No. 124.

(٤) Walker, Eric A.: A History of South Africa, P. 506.

وإقرار ما يتفق منها مع القانون الأوربي، ليحكم الزعماء بمقتضاه، ريثما يصل الأفارقة إلي النضج الذى يسمح بإخضاعهم للقانون الأوروبى، حتي يمكن إلغاء القانون الوطني، تدريجياً، ولكن النضج المشنود، كما هو واضح، لن يتحقق في ظل عزل الأفارقة في مناطق الفقر، بعيداً عنكل تطور. علي كل اعترف بنظم الزوج الأفريقي، والميراث القبلى، وصار الزعماء يقضون فيها وفي القضايا المدنية البسيطة. ولكن على صعيد القضايا الجنائية، أدخل العمل بقانون المستعمرة في الفترة بين عامي ١٨٨٣ و١٨٨٦[١].

وكان الزعماء ينظرون القضايا المدنية بين رعاياهم، ثم يصدرون أحاكمهم، وفقاً للعداات والأعراف القبلية، وعادة ما تكون هذه الأحكام تغريم المخطىء عدداً من رؤوس الماشية أو الأغنام أو الجياد، تدفع للمعتدى عليه، على أن ينال الزعماء، بعضاً من أطايبها، نظير نظر الدعوى. وينال مستشاروه جزءً من الغرامة أيضاً[٢].

وكان الزعماء ينفذون حكم الأعدام في السحرة الشريرين Witchcraft ويصادرون أموالهم، علي الرغم من صدور قوانين تحرم إعدامهم. فقد كان الأفارقة يعتبرون هؤلاء السحرة، وهم غير الكهان ورجال الدين والطب، سبب الشرور والأمراض والأوبئة والجفاف، ومن ثم أكثر الزعماء من اتهام إعدائهم بممارسة السحر سواء الإعداء الأقوياء الذين يخشون منافستهم، أو بعض الأثرياء الذين يطمعون في أموالهم. ولهذا فرضت الحكومة قوانين تنظم فرض الزعماء للغرامات وممارسة السلطة القضائية، نصت علي أن تكون الغرامات والمصادرات من نصيب الخزانة العامة، علي أن يصرف منها جزء للقاضى الأبيض أو الزعيم، الذي يجب أن

(١) :Theal, G.M.: Progress of South Africa. P. 339.
Walker Eric A.: A History of South Africa, P. 416.
Bell, K.N.: And Morrell, W.P.: Select Documents. P. 538.

(٢) Despatch from Sir Feorge Frey to Molesworth, Dec. 18. 1855.

يستفيد من الحكومة ليرتبط بها(١).

كل هذا كان الزعماء، يرفعون أحكامهم إلى القضاة البيض Magistrates الذين لهم أيضاً سلطة مدنية، للتصديق عليها. وكانت القضايا الوطنية تستأنف وخاصة الجنائية منها، أمام أكبر قضاة الإقليم Chief Magistrate أو أمام المحكمة الجائلة أو المحكمة العليا الفرعية. أما القضايا المالية فكانت تنظرها قبل عام ١٨٨٢ محكمة من ثلاثة قضاة، ثم عهد إلى المحكمة الجائلة منذ هذا التاريخ. وتحت إشراف الحكام والقضاة البيض، فقد نفذ الزعماء أحكامهم فى رعاياهم وكان التنفيذ علنياً(٢).

وقد كفل القانون المساواة بين كل الرجال أمام القضاء. ولكن هذا الحق كان محض نص نظرى، لم يكن له في دنيا الواقع من نصيب، حيث كانت قسوة الحكام والقضاة في تنفيذ قانون المرور وقانون التشرد وقانون تحريم الخمور وقوانين العمل، وغيرها(٣). وقد اجتهدت حكومة المستعمرة في العمل من أجل توفير القضاة، باعتبارهم أحد مظاهر سلطتها، للمناطق البعيدة، والمحاكم الجائلة، وكان هذا يقاضى إجراء حركة تنقلات بين القضاة لتبادل مهمة القضاء، في مثل هذه المناطق(٤).

أما المناطق الوطنية الكبرى فكان يعين فيها قاض مقيم Resident Magistrate وكان يتولى المهام الإدارية أيضاً. وكان يضخع لإشراف وزير المستعمرات، ويرسل إليه تقاريره، فيما يعن له من أمور. وكان يقوم بجمع الضرائب المختلفة من الوطنيين، ومن بينها رسم يدفعه المتقاضون لإنشاء إحدى

---

(١) Ibid., PP. 539-541, Documents 28-29.

(٢) Walker, Eric A.: A History of South Africa, Pp. 355-356. 399.

(٣) Sachis, Albie: Op. Cit., PP. 59-63 راجع هذه المسائل في الفصلين السادس والسابع.

(٤) C.O. 48. 444, P. 31.

المحاكم الفرعية في بلادهم(١).

وفي ظل ظروف الحكم الأبيض القوى للجموع الأفريقية البائسة اهتمت المستعمرة ببناء المزيد من السجون، لتملأها بالوطنيين. ولما فاقت اعداهم مقدرة السجون علي استيعابهم صارت حكومة المستعمرة تسلمهم إلى المناجم والمزارع التي يمتلكها البيض، للعمل بها نظير أجرة بسيطة. وكانت هذه المؤاجرة واسعة النطاق لدرجة أن شركة دي بيرز، رودس في كيمبرلي، وحدها، كانت تستأجر أكثر من عشرة آلاف سجين يومياً. ومن ثم راعت المحاكم البيضاء إصدار أحكام بالأشغال الشاقة على الأفارقة، في أغلب القضايا الجنائية، مراعاة لحاجة العمل في المناجم.وبهذا خدمة العدالة البيضاء مجتمعها، وتأقلمت مع ظروفه الرأسمالية والاحتكارية والعنصرية، وتحولت إلى ترس في آلته، بدلاً من أن تحاول تحويله إلى أهدافها السامية. وكان هذا فضلاً عن إقرار عقوبات الجلد والنفى(٢).

---

(١) C.O. 879. 46. P. 342.
(٢) Sachis, Albie: Op. Cit., PP. 56-58.

لم يكن عدم النص علي حرمان الأغلبية الأفريقية من الحقوق السياسية، يعني أنهم تمتعوا بها. لقد كانت مسألة الحقوق السياسية مسألة معقدة، بشكل لايقل عن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المستعمرة. ومن ثم جاء تصرف المشرعين حيالها متمشياً مع هذا التعقيد المتشابك، لقد كانت الحكومة البريطانية تبغي عدم النص علي إقرار التفرقة العنصرية، لئلا يمس ذلك مظهر الإنسانية، الذى لبسته منذ تبنيها لفكرة إلغاء الرق. أما المستوطنون فكانوا لا يقرون الحقوق الساسية الأفريقية، لأن هذا يعني خضوعهم يوماً لحكم الأفارقة، الذين وصفوهم بأنهم لا يفهمون ما يعنيه الحكم النيابى[1]. ومعنى هذا، أخيراً، أن يفقد البيض إمتيازاتهم وسيطرتهم السياسية والإقتصادية. ومنثم وفقت الإمبراطورية البريطانية وحكومته مستعمرة الرأس بين رغبتهما، فلم تذكر التفرقة العنصرية في الدستور، كماترغب الإمبراطورية، ومنع الأفارقة من المشاركة في الممارسة السياسية ضمنياً، كما تريد المستعمرة، باشتراط الملكية العقارية أو الأيجارية أو لبس الزى الأوروبى، أو تقاضى راتب شهري لمدة عام[2]. ولما كانت الأرض الأفريقية على المشاع، ولما كان الأفارقة لا يعبأون بالوظائف، ولاحتي بتسجيل اسمائهم في السجلات الانتخابية، لم يكن لهم ولاحتي للملونين، أى تأثير على دخول مرشح ما إلى قاعة البرلمان من عدمه[3]، وذلك على الرغم من أن تعداد الأفارقة فاق تعداد البيض، بنسبة ٢ إلى ١، وقد تزايدت هذه النسبة، بمرور الأيام، مع ضم المستعمرة لاقاليم جديدة، تضم كثافة سكانية الأفريقية كبيرة[4]. ولكن حق الأفارقة كان مكفولاً نظرياً ومتساوياً مع

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 331.

(٢) Ibid.

(٣) Mandelbroe. H.J.: Op. Cit., P. 386.

(٤) Marlowe, John: Op. Cit., P. 198.

حق النجوم الملكيين، أى أغنى أغنياء كيب تاون(١). غير أنه لم يسمح أبداً، بدخول أفريقى إلي البرلمان، كمالم يكن للأفارقة أغلبية في الكشوف الانتخابية فقد كان مسجلاً في هذه الكشوف في عام ١٩٠٩، ٣٦٧ ، ١٤٢ ناخباً، منهم ٣٤٦ ، ١٢١ من البيض، بنسبة ٨٥,٢٪، مقابل ٣٨٨، ١٤ ناخباً من الملونين الملاويين والهنود والصينيين والهوتنتوت، بنسبة ١٠٪ و٦٣٣ ، ٦ ناخباً أفريقياً بنسبة ٤,٧٪(٢).

وقد احتفظ التاج البريطاني، في قانون دستور المستعمرة، لنفسه بحق تعديل والغاء أى قانون يؤثر على سلالات الملونين. والواقع أن الذى حال بين الأفارقة والممارسة السياسية في أعقاب منح الحكم النيابى لم يكن عائقاً قانونياً(٣). بل كان عدم نضجهم وعدم مبالاتهم بالتحول الكبير في حكم المستعمرة. فلم يكن المستوى الحضارى والظروف السائدة في المستعمرة مشجعة لهم على الاهتمام بالانتخابات. وبهذا لم يؤثر الإقرار القانوني بحقهم الانتخابي علي عمليات التصويت اطلاقاً، وبخاصة في ظل رفض البيض من المستوطنين الأفريكانريين والأنجليز، وضع النص القانوني موضع التنفيذ، وصممت بريطانيا على رفضهم هذا(٤). ومن ناحية أخرى كان إقرار حق الأسود في ممارسة الحقوق المدنية، منحة للشخص بعينه، ويحتاج إلي إجراءات قانونية، معقدة، لم يحرص الأفارقة على تجربتها، فضلاً عما تتطلبه من إخلاص كامل للمجتمع الأبيض، يسلخ الأفريقى من مجتمعه ويفقده احترامه(٥). وكان أقصى ما فعلته حكومة

---

(١) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 331.

(٢) Thempson. I.M.: Op. Cit., P. 110, Oliver Roland And Atmore, Anthony: Op. Cit., P. 188.

(٣) Mandelrote, H.J.: Op. Cit., P. 386.

(٤) C.O. 48. 513. PP. 231-133

(٥) Swanson, Maynard W.: The Sanitation Syndrome, P. 396.

البيض هو السماح لعدد محدود من الأفارقة بالتوجه إلى صناديق الانتخابات لاختيار من يمثلونهم من البيض[1].

بعد هذا لم يحدث أدنى تطوير قانونى يهدف إلي دفع الأفارقة إلى المشاركة في الحياة السياسية، بل كانالمستهدف دائماً هو إبعادهم[2]. ولم تؤد الحاجة الكبرى للعمل الأفريقى في المناجم، إلى إلغاء الحاجز اللونى، بل زادت منه، على الرغم من عدم الاهتمام به، في بداية العمل في المناجم. وكانت الشدة في تنفيذه ترض البيض[3]. وبالتدريج أصبحت المشكلة الوطنية في المستعمرة مشكلة دفاع ليس إلا. ومعنى أن يعمل البيض على الاهتمام بجانب واحد، في علاقاتهم مع الأفارقة، هو جانب إعداد القوة للتصدى لهم، فهم الإعداء الطبيعيون للبيض، على حد تعبير رئيس الوزراء شراينر «الليبرالى»[4]. وكان معنى هذا إهمال الجوانب الإيجابية الأخرى، مثل اعتماد البيض على العمالة الأفريقية، وتنيمتها أوضاعها. وقد أدى التعاون بين الأفريكانرين والبريطانيين في ظل تحالف هوفماير وردس، إلى حدوث تغيير في الأوضاع القانونية للأفارقة وحقوقهم الانتخابية، وهو تغييرٌ نحو الإنتقاص من هذه الحقوق، لا الزيادة فيها[5].

استمرت حكومة المستعمرة تمد حكمها إلي الأفارقة في تجمعاتهم المستقلة، وتغرس الأوروبيين بينهم، وتنشر مسئوليها وقضاتها بين بطونهم، ليتولوا سلطة الزعماء ويكونوا الموجة للقبائل، وفق الحكم الأبيض، ويرسلوا تقاريرهم الدورية

(1) Hartz, Lowis: The Founding of New Societies, P. 210.
(2) Theal, G.M.: Op. Cit., P. 472.
(3) Walker, E.A.: A History of South Africa, P. 350.
(4) C.O. 879. 46 P. 416. No. 411 .
(5) C.O. 48. 513. PP. 230-1.

عن أحوال القبائل المختلفة، وشئون الدفاع والأمن وغيرها[١]. ونجحت حكومة المستعمرة في سياستها تجاه جميع القبائل التي خضعت لحكمها ،وأن لقيت بعض النكسات، في إقليم قبليواحد هو باسوتولاند، ولكنها تركته للحكم البريطاني المباشر[٢]. واحكمت المستعمرة سيطرتها على كثير من التجمعات القبلية، واخضعتها لحكمها القوى، وأن لم تنفذ في بعهضا قوانين المستعمرة، بل تركتها خاضعة للقانون الوطني، وذلك وفق سياسة التفريق بين العنصرين الأبيض والأسود Differentation ، والتي تبقى الأفارقة، كمجتمع بدائي لا يحق لهاالمشاركة في ممارسة الحقوق السياسية. وكان هذا هو محور معاملة حكومة المستعمرة للأفارقة. لقد أحاطت بهم، وعزلتهم في معازلهم، وركزت على الحصول على ضرائبها والعمال للمزارع والمناجم منهم. وبالتالي لميكن هناك مجال لتطويرهم، ولا لحصولهم علي الحقوق السياسية. وقد طبقت هذا في معازل الترانسكي وقبائل البوندد والتمبو والفنجو والجاليكا والجايكا وغيرهم[٣]. وقد ادخلت بعض قوانين المستعمرة إلى المعازل مع الاعتراف ببعض الأعراف الوطنية في الزواج والميراث، وسمح للقضاة بالحكم بها إقرار لمبدأ الفصل بين البيض والسود، وإظهارا لمدى تخلف الأفارقة اجتماعياً، وضرورة إبعادهم بالتالي عن المجتمع الأبيض المتقدم[٤].

وقد عاب معالجة المستعمرة للشئون الوطنية، التقسيم الإقليمي، ذلك أن خكومتها المستعمرة اصطلحت علي تقسيم ما تضمه باستمرار من مناطق وطنية،

---

(١) Swason, Maynard W.: Op. Cit., PP. 395-396
Hammond-Tooke, David: The Other Side of the frontier History, A Model of Cape Nguni Political Process, P. 233. (Thompson, Leonard: Africa Societies In Southern (Africa).

(٢) Hofemeyer. J.H.: Political Devcelopment, PP. 514-515.

(٣) Hofemeyr. J.H.: Political Development, PP. 514-515.

(٤) Ibid.

إلى أقاليم، على أساس أقرب حد طبيعي ممكن، دون مراعاة للعوامل الأخرى الأكثر أهمية، والمتمثلة في صلات القرابة والروابط القبلية، مما أدى إلى تجزئة القبيلة الوحدة بين إقليمين. ولما كان هذا التقسيم الإدارى مهما للسلطة البيضاء، ولا يمثل أدنى قدر من الأهتمام للقبائل الوطنية، فقد ترتبت عليه مشاكل كبيرة للجانبين[1].

على أن تحالف رودس وهوفماير لم يكن ليقف عاجزاً إزاء حل مشكلة الأغلبية الأفريقية فقد توصل التحالف إلى أنه لو ترك أمر المساواة القانونية بين البيض والسود، في الحقوق السياسية، كما هو دون تعديل، فأن الموقف سيصبح في غير صالح البيض. بفضل بدء الغيير في الحياة الأفريقية، وإقبال السود على تعليم أبنائهم، بعد عملهم في المناجم[2].

ومنذ نشأة الرابطة الأفريكانرية اشتد الجدل في المستعمرة حول مد حقوق الانتخاب إلى المناطق حديثة الضم. فقد كان معني هذا إمكانية قيد أسماء جماهير عريضة من الوطنيين في كشوف الانتخابات، فضلاً عن التسجيل الفعلى لبضعة آلاف منهم، بفضل النص القاونى السابق، والذى لا يعتمد حق الأفارقة في التصويت، من ناحية المبدأ، وأن وضع ضرط الملكية الكبيرة. وهذا مما لم يكن يرضى المستوطنين الأوربيين أفريكانريين وبريطانيين[3]. وقد أسفر هذا الجدل في صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٨٨٧، بخصوص تسجيل الناخبين البرلمانيين Parliamentary Voters Registration Act، الذى أدخل تعديلاً على الممارسة الانتخابية، حين نص على ضرورة مراعاة الفرق بين أحوال المعيشة الأوربية

---

(١) Hammond - Tooke David: Op. Cit., P. 236

(٢) Hofemeyer, J.H.: The Problem of Co-Operation (A), P. 557.

(٣) C.O. 48. 513. PP. 231-232.

Theal, G.M.: Progress of South Africa, P. 472.

والأخرى فريقية القبلية. وعلى الرغم من أن هذا التعديل لم يمس المساواة النظرية التى كفلها الدستور، إلا أنه كان انتقاصاً منها عملياً[١].

وقد كان هذا الوضع والمتمثل في الإقرار القانوني للمساواة مع التقييد العملى في نفس الوقت، منسجماً تماماً مع موقف جان هوفماير، زعيم الرابطة الأفريكانرية، أكبر الأحزاب السياسية في المستعمرة، من حقوق الأفارقة السياسية. فهو، من مجالسه الخاصة، يؤكد أنه لا يعارض مبدأ المساواة من حيث المبدأ، ولكنه يربط ممارسته السياسية «ببعض الكفاءات». وفي رأى هوفماير فإن عدداً قليلاً من الأفارقة يملكون هذه الكفاءات،وبخاصة في مجالي التعليم والملكية. ولكن هوفماير لم يكن يستطيع أن يخبر ناخبي دائرته بإيمانه بمبدأ المساواة، حتى هذا الإيمان المشروط الذي لايقدم أو يؤخر، عملياً وذلك حرصاً على أصواتهم. وكان هوفماير، بهذ، مثالاً للسياسي المحترف، الذي يعرف كيف يكتم ما يؤمن به ولايذيعه، فللخطابة السياسية مقال، وللحقيقة مقال آخر[٢].

كان النص القانوني في مستعمرة الرأس، إذاً،مخالفاً في فلسفته للنصوص القانونية في جمهوريتي البوير، بل وحتي في مستعمرة ناتال، فهو في مستعمرة الرأس، يعني انتهاج سياسة دمج الأفارقة في حياة المستعمرة، وتوحيد المستعمرة، بيضاً وسوداً، دون اعتبار للون Assimilation And Identity بينما يعني في ناتال وجمهوريتي البوير الفصل والتفريق Sperayion and differentation[٣]. ولكن في التطبيق العملى، كان الواقع في جميعها، بما فيه

---

(١) Thompson, L.M.: Ungification of South Africa, P. 112

(٢) Hancock, W.K.: Op. Cit., P. 26.

(٣) Creswell, William.: Op. Cit., P. 229.
Batten, T.R.: Tropical
Africa In World History, Book 3, Africa In Modern World After 1800, Oxford 1957, P. 167

مستعمرة الرأس، هو انتهاج سياسة التفريق والفصل، وربما كان السبب في عدم تعديل هذا النص الخاص بالمساواة هو عدم مشاركة الأفارقة في التصويت، بسبب عدم وعيهم ونضجهم[1]. ولئن كان النص على المساواة يرضى البرلمان البريطاني، باعتباره واجهة حضارية، فإنه لم يرض المستوطنين البيض، ولا حكوماتهم المتعاقبة وبرلمانهم. بل إن هذه القضية ساعدت على تدعيم تحالف رودس وهوفماير، وتقوية أواصر الترابط بين الإنجليز والأفريكانيين[2].

وكان رودس يرى أنه يجب على المستعمرة أنتضم الأرض وليسالوطنيين الأفارقة[3] وبذا كان يتبغى تحقيق أكبر قدر من الفائدة للبيض، دون تحملهم أية مسئولية تجاه الأفارقة[4]. وفي ظل الوزارة الروديسية، وخلال عام ١٨٩٢ عدلت شرط ومؤهلات ممارسة الحقوق السياسية، استجابة لشعور البيض، ومخاوفهم من إضافة ناخبين وطنيين، وصفوهم بأنهم لايصلون إلى المستويات الحضارية الأوربية، إلى قوائم الانتخاب، جنباً إلي جنب مع الأوربيين. وكان منح الأفريقى ممارسة الحقوق المدنية، يعني، قانوناً، عدم خضوعه لقانون المرور ومن ثم كان التوسع في منحهم هذه الحقوق سيؤدى إلي فقدان سيطرة البيض على تحركات الأفارقة[5] وكانت محاولة أى أفريقي للارتقاء بمستواه المعيشي سبباً في مزيد من التشدد الأوروبى. ذلك أن ظهور الصحف الوطنية، تدعو إلى يقظة الأفارقة وتعليمهم حقوقهم السياسية كان يخفف البيض ويجعلهم يصدرون القانون تلو القانون لكبح الأفارقة[6]. وقد كان القانون المتضمن للتعديل في عام ١٨٩٢،

---

(١) Theal. G.M.: Op. Cit., P. 472.

(٢) Neame. L.M.: The History of Apartheid. P. 21.

(٣) لاحظ ترديد مناحن بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى لنفس هذه الأقوال، مراراً، فيما يتعلق بالضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وتبين مغزي هذا في ظل العلاقات الوطيدة، بين الكيانين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا في الوقت الراهن، مما يؤكد أن اسرائيل استفادت من تجربة العنصريين في الجنوب الأفريقى البائس أيما فائدة.

(٤) Walker, E.A.: Op. Cit., P. 399.

(٥) Swanson, Maynard W.: Op. Cit., P. 145.

(٦) Saunders. Christopher: Op, Cit., P. 145.

والذي سمي قانون الحقوق السياسية والانتخابية ينص على زيادة قيمة الملكية العقارية التي يجب أن يستحوذ عليها الناخب، حتي يصبح مؤهلاً لممارسة حقوق الانتخاب، من خمسة وعشرين جنيها إلى خمسة وسبعين جنيهاً، واضيف شرط جديد هو تقديم دليل على مقدرته على القراءة والكتابة(١).

ترتب علي هذا التعديل أن تناقص عدد الذين كان من حقهم ممارسة الحقوق السياسية من الأفارقة إلى أقل من خمسة آلاف نسمة، سمح لهم القانون أيضاً بشرب الخمور. كالأوروبيين، حيث كانت أحد المزايا التي لا يجب أن يتمتع بها إلا البيض(٢). ولم يكن معني هذا التعديل إلغاء مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور، بل إنه كان تصييقاً لحق الأفارقة في التصويت، دون ذكر للون العنصرية القائمة عليه، وذلك بالدخول من باب الأمية. ولما لم يحرم البيض الأميون من الحقوق السياسية، فإن هذا القانون كان اقتراباً غير مباشر من التفرقة العنصرية المطبقة في الدول البيضاء الأخرى(٣).

وقد دافع هوفماير عن هذاالتعديل الذى أمضاه حليفة رودس، فقال أن عدم إقراره سيؤدي إلى «دخول البربرة والجهلة إلى الهيئة التشريعية»، وطالب بإقرار التعديل «حفاظا على كرامة الهيئة». ولم ينس، في نفس الوقت، أن يستنكر اتهام الرابطة الأفريكانرية بالعنصرية، وطالب بتطبيق المبدأ على البيض أيضاً(٤).

---

(١) كان أحد أسباب هذا التعديل هو تقدم أفريقى وتركى للترشيح في إحدى الدوائر انظر:
Neame. L.E.: Op. Cit., P. 22.
(٢) Thompson, L.M.: The Unfication of South Africa, P. 109.
(٣) Hofemeyer, J.H.: The Problem of Co-Operation, PP. 557-558.
(٤) Neame. L.E.: Op. Cit., P. 22.

وعلى الرغم من أن رودس لم يكن له موقف ثابت من الوطنيين وحقوقهم السياسية، فإنه سرعان ماوصل إلى موقف، بعد تحالفه مع هوفماير، لقد بدأ حياته العملية بين العمال الوطنيين في كيمبرلي، متأثراً بمبادىء الحرية البريطانية، فكان رأيه أنهم «ليسوا مختلفين عنا». ولكن في ظل تحالفه مع هوفماير أعلن أنه لن يختلف مع الأفريكانريين علي «مسألة كهذه»[1] وهكذا بدأ ينحو منحي عنصرياً ولئن كان دستور المستعمرة لا يقي الحقوق السياسية الأفريقية على أساس اللون أو العنصر، بل بيقيود انتخابية عامة، فإن رودس، في ظل التحالف مع هوفماير، وفي ضوء حاجته الماسة للعمالة الوطنية، قد بدأ يمارس التفرقة العنصرية في المناجم، وراح ينقلها إلي قوانين المستعمرة، وأعلن أنه يهدي تصرفه هذا إلى الرابطة الأفريكانرية[2]. ولقد كانت سياسة رودس تجاه الوطنيين هي ذاها سياسة الترنسفال والأورنج وناتال سياسة الفصل والتفرقة. وقد مال رودس إلى تغيير سياسية هذه الدول البيضاء، تمهيداً لاتحاد جنوب أفريقيا البيضاء، وحتي لا تكون المستعمرة شاذة عن هذه الدول. وختاماً وصف رودس الأفارقة بأنهم «أطفال ولا يختلفون عنا، ولكن من الجنون أن تمنحهم الحقوق السياسية المساوية لنا»[3].

تبلورت فلسفة سيسل رودس ومؤيديه في السماح لكل رجل متحضر بممارسة الحقوق السياسية. ولكن تحالفه، عقب ذلك، مع هوفماير، قصر هذه الممارسة على رجل أبيض، منذ عام ١٨٨٩، وكانت النتيجة توليه رودس الوزارة في ١٨٩٠. ازدادت التفرقة عندما تولي رودس اختصاصات وزير الشئون الوطنية إلى جانب اختصاصات رئيس الوزراء[4] وبدأ يشيع عنه أنه ليس صديقاً للزنوج[5].

(١) Cloete, Stuart: Op. Cit., Pp. 197-198.
(٢) Flint, John: Op. Cit, PP. 82-83.
(٣) Lockhart, J.C.: Amd Woodhouse, C.C.M.: Op. Cit., PP. 189-190
(٤) Walker, E.A.: A History of South Africa, PP. 438-467.
(٥) Marlowe, John: Op. Cit., P. 91.

التعديل الأكثر عنصرية في أغسطس من عام ١٨٩٤، حين صدر القانون رقم خمسة وعشرين، والذى اشتهر باسم قانون جلين جراي Glen - Grey Act ، والذي كان أبرز ثمار تحالف رودس وهوفماير(١) وقد طبق هذا القانون في إقليم جلين جراي، في غرب نهر الكبي، ثم بدأ تعميمه على المناطق الوطنية الكبرى، وبخاصة في الترانسكي. وقد صدر بهذا القانون الإعلان رقم ٣٢٥ لسنة ١٨٩٤(٢). وقد أعلن رودس أن هذا القانون هو«مشروع أفريقيا» الذى سيحل المشكلة الوطنية، للمستوطنين البيض. وقد أدخل القانون تعديلاتعلى نظم الحيازة الوطنية، للمستوطنين البيض في المغازل، لقد أبدل القانون نظام ملكية الأرض على المشاع بنظام الايجار الدائم المستمر، والملكية الفردية، وكان التعديل بهذا مصدراً للدخل لحكومة المستعمرة، من ناحية، ونص علي منع ملكية الأرض الوطنية إلى الأوربيين، من ناحية أخرى، فإذا أراد الأفريقى ممارسة التصويت فعليه ايجار قطعة أرض، في ظل التبعية الشخصية لأحد الأوروبيين، مع تسجيل أرض لدى هيئة المساحة كأرض أوروبية، أى أن الأفريقى الذى يطلب حق التصويت كان عليه التنازل عن أرضه أولا(٣). ونص القانون على حق المواطنين في التصويت لاختيار مجالس الطرق والأقاليم الوطنية فقد، وبهذا أبعدهم القانون عن صناديق الانتخابات العامة، فلم يعد من حقهم التصويت على اختيار أعضاء البرلمان، وكان خطوة هامة علي سبيل الفصل العنصرى. فما دام للأفارقة صناديق انتخابية لا يقر بها البيض، فللبيض صناديق انتخابية لا يجب أن يقر بها السود. وكان هناك فارق هام تجاهله البيض، هو أنهم يصوتون لمجالسهم

---

(١) Roux, Edward, Time Longer than Rope, AHistory of The Black Man's Struggle for Freedom In South Africa. U.S.A. 1996. P. 68.

(٢) Walker, E.A.: Op. Cit., P. 439.

هذا وقد بدأ تطبيق القانون في أقليم الترانسكى ازتيادوا Idutywa وبترورث Butherworth وتسومو Tsomo ونكماكوي Nquamalwe طبق في باقى أنحاء الترانسكي بينعامي ١٨٩٩، ١٩٠٣.

(٣) Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M. Op. Cit., P. 193.

المحلية ولبرمان المستعمرة، بينما لايصوت السود إلا لمجالسهم المحلية. كان هذا قمة سياسة الفصل بين لبيض والسود في عهد رودس، استهدف ترك السود، دون أية مسئولية من الحكومة، يخضعون لنظمهم الوطنية، مع إبعادهم، بالتالى، عن ممارسة الحقوق السياسية، على المستوى العام[١]. وعلى الرغم من أن هذا الوضع كان سائداً من قبل، فإن رودس أوتى الجرأة علي تقنينه وتنفيذه، ولم تعترض الحكومة البريطانية عليه[٢]. ورحب البيض، جميعاً، بهذا القانون، باعتباره الحل المثالى للمشكلة الوطنية في مستعمرة الرأس[٣].

وبذا لم يكن للترانسكى ممثلين في البرلمان الأوربيين، كما حدث في كافراريا مثلاً. وكانت حجة البيض، في هذا أن القانون الجديد يجعل الأفارقة يحكمون أنفسهم بأنفسهم، خاصة وقد كانت الترانسكى تضم اعداداً ضخمة من الأفارقة، يفوقون البيض بنسبة ١٠ إلى ١ وبينهم كثير من المتعلمين[٤].

وقد ترتب علي هذا القانون حرمان بضعة آلاف من الأفارقة، الذين كانوا يتمتعون بممارسة الحقوق السياسية، وأدخال البيض الذين يملون لكية كانت تقل عن القيمة السابق اشتراطها لممارسة حق التصويت، وقد أسفر هذاالقانون عن إجراء تعديل وزارى في وزارة رودس وبدأت الوزارة تتشدد في سياستها العنصرية[٥].

بعد إجراء الانتخابات في الترانسكى، في عام ١٨٩٥، بدأ عمل المجلس العام لاقاليم الترانسكى Coucil The Transkeian Territories General ويطلق

---

(١) Hofemery, J.H.: Op. Cit., P. 558.
(٢) Walker, E.A.: Op. Cit., P. 439.
(٣) Leconfield, Lord: The Formation of the Union, P. 636.
(٤) C.O. 48. 513. P. 232.
(٥) Flint, John: Op. Cit., PP. 161-166, 168.

عليه اسم بونجا Bunga ومنح صلاحيات واسعة لحكم الترانسكي، في ظل إشراف المستعمرة. وكان معنيهذا، بالنسبة للبيض، التخلص من متاعب الحكم اليومية ونفقاتها المتزايدة، وعدم الإنشغال بمسائل لا تعنيهم، وتحويل الأفارقة إلى مشاكلهم الحياتية، بدلاً من الإنتباه لأخطاء الحكام البيض، وفي نفس الوقت يحقق البيض مصالحهم الاقتصادية، كتشغيل العمال الأفارقة،ومراقبة القبائل عن كثب، والحصول على ما أمكن الحصول عليه من ضرائب ومكوس ورسوم(١).

ولكن، خارج الترانسكى، لم تكن هناك سياسة محددة، بحكم تبعثر الأفارقة في تجمعات صغيرة هنا وهناك، أو عدم امكانية تحقيق الفصل الكامل في مناجم الماس، أو في المدن، بما يسمح بقيام منظمات محلية لهم(٢) ومن ثم تراوحت سياسة المستعمرة بين الإقرار القانونى للمساواة السياسية وبين الإنكار الواقعى لهذه المساواة. وتحول البيض إلى سياسة التفرقة، صراحة، حين تضمنت برامج أحزبهم حق كل رجل أبيض في ممارسة الحقوق الساسية(٣) وتجاهلت كل الأخزاب حقوق الأفارقة السياسية، بسبب الحشد الجامع من الأفارقة، أو «البرابرة»، على حد قولهم المتسعف، الذين يعيشون بينهم ويحيطون بهم(٤).

وقد تثور هنا عدة تساؤلات وهي: أليس هناك معتدلون واحرار فى المستعمرة؟ هل كان جميع البيض صقوراً؟ ألم يكن بينهم حمائم؟ والواقع أن تحديد المعتدلين والمتشددين، والأحرار والراديكاليين، والحمائم والصقور أمر لا

---

(١) Hofemeyr, J.H.: Op. Cit., P. 558.
(٢) Swanson, Maynard, W.: Op. Cit., P. 397.
Hofemeyr< J.H.: Op. Cit., P. 559.
(٣) Walker, Eric, A.: The Struggle of Suppermacy, PP. 592-99.
(٤) Thal, G.M.: Progtess of South Africa, P. 501

ينفصل لاقاً عن المجتمع والبيئة المحلية، وطبيعة العلاقات في هذا المجتمع، ومدى تداخلها، وحدتها أو يسرها، فربما كان صقور مجتمع ما حمائم مجتمع آخر. ولكن الأمر المقطوع به في مستعمرة الرأس، وبشكل أكثر وضوحاً في دول جنوب أفريقيا البيضاء الأخرى، أن صقورها شد صقور العالم عنفاً وأن حمائمها صقور في كثير من مجتمعات العالم. ذلك أن المعتدلين الأحرار في الجنوب الأفريقى قلة قليلة(١).

والأحرار في جنوب أفريقيا ليسوا البيض الذين يدعون لمساواة السود بأنفسهم، فؤلاء لا وجود لهم إلا فيما ندر، بل هم البيض الذين يدعون إلى انتهاج ما وصفوه بسياسة وطنية كريمة، ولكن في ظل الحكم الأبيض. ومن هؤلاء بورتو وصول سولومون، بطل الوطنيين كما شاع عنه، وجيمس روزاينز، الذي قال مراراً بأنه لايرى أن ترتكز الحقوق الأساسية لأى أنسان علي لون بشرته(٢). وكان اينز زعيماً لمجموعة المتقدمين الأحرار في البرلمان(٣) ومن الأحرار، كذلك، سيرغوردون، وإن كان ساسياً مذبذباً متردداً، وكانت ليبراليته ضعيفة، متذبذبة تخلي عنها مراراً، وقد نفي، ذات مرة، أن يكون لمنح الأفارقة حقوقهم السياسية آثار ضارة(٤). ومن أبرز الأحرار أيضاً، سوير، الذي طالب بحماية الوطني فيما يملك من أرض،وأصر علي أنه ما دام الأفريقى يدفع الضرائب. فلا يجب أن يحرم من ممارسة الحقوق السياسية، وهذا أدعى لعدم حدوث الاضطرابات(٥). ولكن هؤلاء المعتدلين ليس لهم مكان في جنوب أفريقيا(٦). فهم يأنفون من معايشة

---

(١) Hancock. W.K.: Op. Cit., P. 526.

(٢) Roux, Edward: Op. Cit., P. 70.

(٣) راجع ما سبق متفرقاً بخصوص اينز والتقدميين.

(٤) C.O. 48. 513. PP. 323-233.

(٥) Thompson, L.M.: The Unification of South Africa. P. 472.

(٦) Theal, G.M.: Progress of South Africa. P. 472.

الأفارقة، بسبب الظروف الصحية والبيئية التي آلت إليها حياتهم في ظل الحكم الأبيض، الذى لا يلقى لهم بالاً[١].

إنطلاقاً من تحديد مضمون الليبرالية، في جنوب أفريقيا، يعتبر من الليبرالية المفرطة المطالبة بحرية الملونين والهنود، مثلاً، في التجارة بواسط أى مدينة، أو التعاطف مع أفريقى تعرض للقسوة والظلم، أو حماية خادم أسود من العاب الشديد على يدى مستخدمه الأبيض. ولا مجال للخوض هنا في لحقوق السياسية[٢]. وحتى الأقوال الجريئة التي قالها هؤلاء الأحرار، لم تكن تعنى المقدرة على تنفيذها، في جو عنصرى عنيف، فروزاينز، مثلاً لم تمنعه تقدميته المزعومة من أن يصدر بوصفه نائباً للمشرف العام علي الشئون الوطنية Acting Supperintendent of Native Affairs إعلاناً ينص علي توفر العمالة الأفريقية، نتيجة إخماد الثورات القبلية، يحدد فيه أجر كل عامل من الثوار الأفارقة، بعدما دكت قوات المستعمرة قراهم وخربت حقولهم. زيادة علي هذا إن اينز صار في ١٨٩٨ عضواً بالحزب التقدمي، وأن سوير صار منمؤيدى الرابطة الزفريكانرية، وبذا آنتهي التجمع الذى جمع الأحرار الأنجليز[٣].

استمرت مصالح البيض وأنانيتهم تدفعهم إلي مصادرة أرض الأفارقة، حتي أن المندوب السامي ميلنر، وهو رجل عرف بالشدة والحزم لم يفلح في وقف الرغبة الجارفة لحكومة مستعمرة الرأس في مصادرة قطاعات ضخمة من أراضي المعازل القبلية، خوفاً من أن تسبب شدته رد فعل عكسى يجمع ضده الأفريكانريين والإنجليز معاً، رغم إنقسامهم إلى معسكرين متصارعين، منذ غارة جيسمون[٤].

(١) C.O. 48. 772, 532, PP. 295-297 Swanson, Maynard W.: Op. Cit., P. 370

(٢) Paton, Alan: Hope for south Africa., P. 6.

(٣) Roux, Edward: Op. Cit., P. 70.

(٤) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 660.

وقد أسفرت معاهدة الصلح في فيرينيجنج، بعدحرب البوير، علي عكس ما كان متوقعاً أن يحدث في ظل الحكم البريطاني، من سيادة مبدأ المساواة بين الأجناس جميعاً، أسفرت عن تقييد منح الحقوق السياسية للأفارقة(١). فقد نصت المعاهدة على عدم منح الأفارقة حقوقهم الساسية حتي تعقد المجالس النيابية للمستعمرات الأربع، ثم تنظر هذه المسألة، بما يضمن غلبة العنصر الأبيض واشترط لذلك أن تعديل القوانين الانتخابية بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس البرلمان الإتحادى(٢) وبدأ الجانبان الأفريكانري والانجليزي، أعداء الأمس، يتحالفان لمواجهة الأغلبية الأفريقية، في ظل اتحاد جنوب أفريقيا البيضاء(٣). ومع اشتداد الطلب علي العمالة، بعد الحرب، اشتدت غلظة البيض في تنفيذ قوانين المرور والتشرد علي الأفارقة. وكان هدف هذه القوانين هو إجبار من لا عمل له في المزارع على مغادرتها، ثم إجباره علي التوجه إلى المناجم للعمل بها، ثم ضبط تحرك الأفارقة لمنع قيامهم بمهاجمة البيض(٤).

وعندما تشكلت لجنة الشئون الوطنية Native Affairs Committee (١٩٠٣- ١٩٠٥) ركزت اهتمامها علي مسائل العمل والعمال أكثر من مسائل السياسة والأنتخابات كما أن محاولتها لمنح الأفارقة حقوقاً سياسية بسيطة، لقيت معرضة كبيرة من البيض. ومن ثم استدارت إلى معالجة مسألة الرستغلال الأمثل للجموع الأفريقية على الصعيد الاقتصادى، لصالح البيض(٥).

---

(١) Duminy. A. H.And Guest. W.R.: Op. Cit.. P. 233.
(٢) Walker, W.A.: The Struggle of Suppermacy. P. 62.
Neame, L.E.: Op. Cit., P. 27.
(٣) Blausten. Rechard. Foreign Investment In The Black Homelands of South Africa. P. 209
(African Affairs. The Journal of the Royal African Scociety. Vol. 75 No. 299. April 1976
(٤) Lovonfield. Lord: op. Cit... P. 640.
(٥) Duminy A.H And Guest. W.R.: Op. Cit.. P. 403.

وكـان الاتجـاه القـوي بين المسـتعـمـرات الأربع الـترنسـفـال والأورنج وناتال والرأس بعد انتـهـاء حرب البوير في ١٩٠٢ أن واحدة منها لن تستطيع بمفردها السيطرة على مشاكلها الوطنية، دون تعاون مع الأخريات، وبخاصة بعد التمرد الوطنى في ناتال، ومالت المستعمرات الأربع، بالتالي، إلى منع اختلاط المعازل الوطنية، بملكيات الأوربين للأرض، وأن تنقل معازل الأفارقة، قرب مراكز العمل، وأن يعـهـد لنواب بيض بتـمـثـيل الأفـارقـة في البـرلمان الاتحـادى، طبقـاً للحقـوق السياسية المعمول بها في المناطق الوطنية في مستعمرة الرأس[١]. وخول حاكم عـام اتحاد جنوب أفـريقـيا سلطة تعيين أربعة أعضاء في مجلس السينت، على أساس معرفتهم بالمطالب والرغبات المعقولة لغير الأوربيين[٢].

وكان وضع تمثيل مـسـتعـمـرة الرأس في البـرلمان الاتحـادي بسبب مـشـكلة للمستعمرات الأخرى، بسبب ربطها الحقوق الانتخابية بالحيازة والملكية وبالقراءة والكتابة، بينما لا ترتبط هذه الحقوق في المستعمرات الأربع، سوى بشرط واحد، أن يكون الناخب ذكراً أبيض، وبالتالى كان على مـسـتعـمـرة الرأس أن تستجيب لطلب الأورنج والترنسفال بأن تنتهج نفس القاعدة وهي، الذكر الأبيض البالغ ـ كقاعـدة لتسجيل الناخبين. وعلى هذا أضيـفت أسمـاء البيض الذين لم يكونوا يملكون عـقاراً يبلغ القيمة المنصوص عليها في قانون مستعمرة الرأس، والبيض الذين لم يكونا يعـرفـون القـراءة والكتـابة، أو الذين كـانوا أصـغـر من السن المنصوص عليه. ولكن، وهذا هو المهم حذفت أسمـاء جميع من ليسوا بيضـاً من الكشوف الانتخابية، ومنعوا، أفارقة وملونين، من الترشيح أو التصويت للبرلمان الاتحادى، وأن استمر قيدهم في القوائم الانتخابية لبرلمان إقليم الرأس Province Council Cape لأن المؤتمر الوطنى ترك قوانين ممارسة الحقوق السياسية المحلية

(١) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 648.

(٢) Walker, E.A.: A History of South Africa. P. 532.

عن مجلس السينت انظر فصل النظام الحكم.

في كل أقليم دون تعديل[١]. وترتب علي هذا حرمان ثلاثة أرباع السكان، وهم الأفارقة من الشناركة في الحقوق السياسية في المستعمرات الثلاث، وبهذا كانت مستعمرة الرأس الإقليم الوحيد، الذي تسمح قوانينه بمشاركة الأفارقة في ممارسة الحقوق السياسية، حتي وإن كان هذا أمراً شكلياً، مقصوراً علي المجالس الإقليمية، وحتى إن كان القانون قد حرم عليهم دخول برلمان الاتحاد، وبرلمان المستعمرة[٢].

وقد حاولت الحكومة البريطانية أن تغلب أوضاع مستعمرة الرأس، فيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية علي قوانين الاتحاد. إلا أنها وجدت هذا محالاً، بسبب إصرار البيض، فآثرت أنتظل أوشاع المستعمرات علي ماهي عليه. وبالتالي نص قانون جنوب أفريقيا في أغسطس ١٩٠٩ علي إقرار الحاجز اللوني في الجامب السياسي، بشرط الملكية والقراءة والكتابة والمستوى الحضارى المناسب. وأن كان هذا، فقط على صعيد إقليم الرأس وحده، وفي المجالس المحلية. وحظي هذا برضا البيض في جنوب أفريقيا الذين شعروا بأن عليهم نسيان ما سبق من صراع فيما بينهم، والتغاضي عن المشاكل السياسية الصغيرة، التي يتنازعون بسببها، من أجل التفرغ للأغلبية الأفريقية، الذين بدأت جموعهم تنتظم في حركات سياسية واجتماعية تطالب بحقوقهم الإنسانية، وتحظى برضاء العديد من الهيئات الدولية والجمعيات الإجتماعية والجماعات الإنسانية[٣]. ذلك أن اتحاد جنوب أفريقيا البيضاء لم يكن ليخفى معناه عن جنوب أفريقيا السوداء

(١) Leconfield. Lord: Op. Cit., PP. 656-657.
WBatten. T.R.: Op. Cit., P. 181.

(٢) Thompson, L.M.: Unification of South Africa, PP. 114-118.
Loconfield. lord: Op. Cit., PP. 658-660.

(٣) Oliver, Roland And Atmore, Anthony: Africa Since 1800, P. 188.

الممزقة بالقبلية. فسرعان ما نشأ المؤتمر الوطني الأفريقي في عام ١٩١٢، لكي يبحث الأفريقي عن ذاته في أرض أجداده، التي صار فيها غريباً[1].

وقد وقف رئيس الوزراء السابق شراينر، يدلي بحديث صحفي في لندن التي ذهب إليها معترضاً علي قانون اتحاد جنوب أفريقيا، لتجاهله حقوق الأفارقة ويقدم شهادة الإدانة لعنصره وحضارته، فيقول: «لقد جئت إلي إنجلترا لأحاول التخلص من المؤتمرات التي احتواها القانون، والتي لم تجعل منه قانوناً للاتحاد، بل جعلته أكثر من هذا، قانوناً للفصل بين الأقلية وأغلبية شعب جنوب أفريقيا.. إن السكان الملونين حرموا من فرصة النهوض والتطور بشكل طبيعي، وهذا حق كل رجل حر، في أي بلد حر. أننا لانقيم حركتنا علي مبدأ المساواة بين جميع الرجال، بل علي مبدأ حق الحرية وتكافؤ الفرص.. إن مبادىء العدالة، التي امتلأت بها عقولنا مع بريطانيا العظمى وسياستها التقدمية، تتعارض تماماً مع قانون الاتحاد. إننا لا نحلم بالتصدى للاتحاد، إذا قررت بريطانيا العظمى إزالة هذا الظلم، الذى هو ظل بين إننا نعرف أن المشاعر تجاه الاتحاد، قوية لدرجة لا يجرؤ معها أى من الأحزاب علي اعتراض سبيله من أجل إزالة مظالم قاسية، يتعرض لها أناس من أصل غير أوربى[2].

ثم أضاف شراينر بأن الاتحاد مسألة هامة، ولاشك أن الحقوق الإنسانية مسألة أكثر أهمية، وإن مشكلة جنوب أفريقيا، حقاً هي تقسيمها إلي طبقة مميزة وطبقة وضيعة، علي أساس لون البشرة، رغم أن الجميع سكان أحرار[3]. أما صديقه ميريمان، السياسي الشهير، فقد أعلن معارضته لإهمال الحقوق السياسية الأفريقية، وقال إن القانون الجديد متخلف قرناً كاملاً علي الأقل[4].

---

(١) Blauston, Richard: Op. Cit., P. 209.
(٢) Thompson, :.M.: The Unification of South Africa, PP. 404-405.
(٣) Hanckock, W.K.: Op. Cit., P. 256.
(٤) Oliver, Roland And Atmore, Anthony: Op. Cit., P. 189.

لقد أدى عمل المبشرين الأفارقة، وبالذات في الترانسكي، حيث أكبر التجمعات الوطنية في مستعمرة الرأس إلي تحويل الأفارقة إلي المسيحية، وتمتع بعضهم بالملكية الفردية، واهتمامهم بالتعليم. وبدأ رزواد منهم في السفر إلى انجلترا لتلقى تعليمهم هناك ثم عادوا وقد صاروا أشد رغبة في المشاركة في الحياة السياسية للمستعمرة، لأنهم أكثر تعليماً من كثير من البيض، وينطبق عليهم الوصف القانوني المشترك للمشاركة السياسية، وهو «مسيحي متحضر»(١).

وإذا كانت نهضة القومية الأفريكانرية قد بدأت مع بداية الثمانينات، فإن اليقظة الأفريقية قد بدأت في نفس الفترة، تقريباً، ربما كرد فعل لتطرف الأفريكانريين تجاههم. وقد ارتبطت اليقظة الأفريقية ببعض الأسماء الكبيرة، إلا أن أكبرها وأولها هو اسم جون تنجوجابافو John tengo Jabavu، وكان جابافو مثالاً للأفارقة الذين ينتمون لطبقة متنامية العدد والتأثير من معتنقي الحضارة الغربية، وخريجي مدارس التبشير. وقد صار في عام ١٨٧٥ مدرساً بعد تخرجه من مدرسة البعثة التبشيرية الوسيلية في هيلدتاون. وقد بدأ في التدريس للأفارقة في مدينة سومرست الشرقية، حيث بدأ في مراسلة الصحف بمقالاته، وبدأ يلفت الأنظار إليه بالتالي. فدعاه د. جيمس ستيورات James Stawart مدير البعثة التبشيرية في لفدال ومحرر جريدتها التبشيرية السماه Xhosa Express، أي الموجهة للقبيلة الكبرى في مستعمرة الرأس، للاشتراك في تحرير الجريدة في ١٨٨١. وهناك تعلم جابافو أهمية الصحافة، وأدرك مدى تأثيرها.

(١) Karid. Thomas And Carter, Gwendolen M.: From Protest to Ch... enge. A doucumentary History of African Politics In South Africa. 1882-1946. Vol. 1 Protent And Hope, 1882-1934, U.S.A 1978. PP. 2. 4-5.

وقد واصل دراسته، في أثناء ذلك، حيث حصل علي شهادة الانتساب في عام ١٨٣، وكان أول أفريقى يحصل عليها[١].

وحوالى هذا الوقت طالب عدد من المتعلمين الأفارقة من بطون الاكسوزا المختلفة بتكوين منظمة سياسية تجمع بينهم، بغرض التعبير عن أنفسهم، باللغة الانجليزية أو باللغات المحلية، لاسيما لغة الاسكوزا الواسعة الإنتشار، تمهيداً لتحقيق الوحدة الأفريقية ومناقشة مصالح شعبهم، بغض النظر عن الاختلافات القلية. وفي عام ١٨٨٢ تم تكوين منظمة Imbumba Yama Afrike التي عقدت عدة مؤتمرات لبحث الشئون الأفريقية، ورفع مطالب من يمثلونهم إلى السلطات البيضاء[٢]. وكانت الامبومبا أول منظمة سياسية تطالب بالحقوق السياسية الأفريقية، لا الانقسام القبلى. وبعد ذلك بعامين أسس الأفارقة، في شرقي مستعمرة الرأس منظمتين جديدتين هما: الجمعية التعليمية الوطنية The Native Eduvation Association والجمعية الانتخابية الأفريقية The Native Electoral Association وقد طالبت كلتاهما بالحقوق السياسية الأفريقية. وكانت المنظمات الثلاث بداية النشاط السياسي الأفريقي وسط تفوق وسيطرة البيض[٣].

وفي عام ١٨٨٤ تولي جابافو العوة لجيمس روزانيز، كوكيل له عن فيكتوريا الشرقية، خلال الانتخبات العامة. وقد تعرف جابافو، عن قرب، علي الأحزاب السياسية وموقفها من الحقوق السياسية الأفريقية فرأى أن موقف الحزب

---

(١) Saunders, Christopher: Black Leaders, PP. 142-146.
And Roux, Eduward: Thime Longer than Rope, A History of the Balack Man's Struggle for Freedom In South Africa, U.S.A. 1966. P. 45.

(٢) Karis, Thomas And Carter Jwendolen M.: Op. Cit., Document I,
Statement By S.N. Mvambo the Purpose of Imbumba, December, 1883, Published In An Africn Bourgeoisie. By Leo Kuper. P. 12..

(٣) Ibid. PP. 2-5.

الممثل للمدن الساحلية رعين الإنجليز، في الإقليم الشرقي، بزعامة سيرغوردون سبريج، لا يقل تعصباً ضد الأفارقة عن الرابطة الأفريكانرية، وليس من خلاف بينهما سوى فى الأسلوب، أما حزب بقيادة اينز وسوير وميريمان وشراينر، والذي كان أضعف الأحزاب الثلاثة، فكان يقبل المشاركة الأفريقية في الحياة السياسية. ومن ثم ارتبطت ممارسات جابافو السياسية بتأييد الأحرار[١].

وفي نفس العام بدأت الصحافة السياسية الأفريقية، حين أسس جابافو في ١٨٨٤، جريدة امفودا بانتسوندو Iavo Zabantsundu أى الرأى العام البانتوي، وذلك في مدينة كنج ويليامزتاون، بمساعدة أحد الرأسماليين البيض، وكانت أولى مقالات جابافو تتضمن نقداً لاذعاً للأوضاع السيئة للأفارقة في ظل حكم الأقلية البيضاء[٢]، وانتقد جابافو معاناة الأفارقة من الضرائب في ظل مواسم الجفاف المتتالية، ومحاولة الحكومة لتخفيض أسعار الماشية الأفريقية، بشكل متعمد، لصالح المزارعين البيض، ثم مصادرة الأرض والماشية الأفريقية، كبديل عن الضرائب، التي لم تجمع لسبع سنوات، بسبب تعمية الحكومة لأوقات دفع الضرائب، ثم إرغام الأفارقة علي ترك مزارعهم للعمل في المزارع الأفريقية أو المناجم[٣].

بعد هذا صارت الحقوق السياسية هي محور المعارضة الزفريقية للحكم الأبيض، وكانت الوسيلة هي الصحافة. ولم يقتصر دور حابافو علي النشر في جريدته، بل إنه راسل جريدة كيب آرجوس إحدي كبريات الصحف في المستعمرة

(١) Roux, Edward: Op. Cit., P. 63.
(٢) Saunders, Christopher: Op. Cit., PP. 146-147.
(٣) Karis, Thomas: Document 2, Editorial On Textion In Imov Zabantsundu, Nov.. 10. 1884, PP. 12-13.

في هذا الصدد فنشرت[١]. وفي عام ١٨٨٧ قاد جابافو أول حركة أفريقية منظمة لمعارضة مشروع قانون ينظره البرلمان، وإن باءت الحركة بالفشل. كان مشروع القانون خاصاً بتسجيل ناخبي البرلمان Parliamentary Voters Registration Bill، والذي أنكر حق الناخبين الزفارقة الذين يملكون أرضاً علي النمط القبلي أي على المشاع، وقد طالب جابافو بإلغاء هذا المشروع لأنه مناقض للتقاليد البرطانية، ويهدف إلى ضرب الحقوق السياسية الزفريقية، وهو ما وصفته جريدة كيب تايمز بأنه محاولة غير عادلة، وجريدة كيب آرجوس بأنه إجراء غير شريف. وطبقاً لهذا القانون كان القائد العسكرى المحلى، الفيلد كورنت حق تسجيل الأفارقة، دون اتباع الإجراءات المتبعة مع البيض. وكان معنى هذا إدخال معاملة الأفارقة سياساً، داخل نطاق السلطة العسكرية البيضاء المتعصبة ضدهم، بقيادة رئيس الوزراء سبريج[٢].

وقد شاركت بعض القيادات الأفريقية جابافو في الإعتراض علي مشروع القانون فقد زعماء معزل أوكسكرال Oxkreal في إقليم كوينزتاون من الفنجو، عريضة اسموها العريضة المتواضعة إلى الملكة وقع عليها عشرة منهم، كان أحدهم فقط يجيد القراءة والكتابة، عدوا فيها مزايا الحكم البريطاني، التي يهددها قانون تسجيل الناخبين لأنه يضع السلطة في أيدى البوير، الذين لا يكنون للأفارقة أى حب، بحكم العادة. وعلي الرغم من أن الملكة لم تستجب لهم، فإن المحاولة أضاقت إلي التجربة الأفريقية[٣].

وفي عام ١٨٨٩ عارض جابافو، على رأس وفد من قادة الأفارقة في الأقليم الشرقي، اقتراحاً برلمانياً بمد تنظيمات قانون المرور، علي بعض الناخبين

---

(١) Roux, Edward: Op. Cit.. P. 54.

(٢) Karis, Thompas: Op. Cit., Document 3. Muzzling the Natives, Editorial In Imvo Zabantsundu, March 23. 1887. P. 13.

(٣) Ibid.. Document 4. Petition to the Queen Victorua from the Native Inhabitants of the Location of Oxkraal. July. Handwritten, 2 Pagges PP. 15-16.

المسجلين من الأفارقة. وقد سافر الوفد إلى كيب تاون، حيث قوبل بإحترام وعلى الرغم من أنه فشل في وقف إصدار قانون باعتبار هؤلاء متشردين Vagrancy Act، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذه كانت المرة الأولى التي ينجح فيها الأفارقة في تفويض عدد من الزعماء بتمثيل مصالحهم، باعتبارهم الصفوة الأفريقية المتعلمة(١).

وقد شن جابافو حملة تلو حملة، ضد مصادرة الزراضى القبلية ومنع حصول الأفارقة على الخمور بالمساواة مع البيض وعلي أساس أنه زحد مظاهر التمييز، التي توقع الأفارقة ضحية الخمور الفاسدة. ولكن معارضة جابافو لقانون وزارة رودس في عام ١٨٩٢ لم تكن ترضى زملاء الأفارقة، لقد كان هادئاً في معارضته، إرضاء لأصدقائه الأحرار سوير وورواينز، الذين ايدوا القانون، على اعتبار أنه رفع المبالغ المشترطة في الناخب، واشترط لتسجيله اختباراً تعليمياً، فيمتحن الناخب في القراءة والكتابة، وبذا حرم بعض البيض من التصويت(٢).

وفي عام ١٨٩٣، جرت الانتخابات العامة في مستعمرة الرأس. وحاول الأفارقة والملونون جميعاً التعاون فيها لأول مرة. وقد تجمع المسلمون والهنود وملونو الكيب والأفارقة حول اثنين من المرشحين هما الملون جميس كوري James، والتركى عطوان ماه افندى Attoan Mah Effendi . وكانت نتيجة هذه المحاولة الفشل الذريع، وتشديد البيض النكير علي الحقوق السياسية الأفريقية، والذي كان أبرز منجزاته قانون جلين جراى(٣).

---

(١) Ibid., Document 5, Article, on the Pass Law Deputation In Imvo Zabantsundu, July 25, 1889, PP. 16-17.
Roux, Edward: Op. Cit., PP. 60-61.

(٢) Roux, Edward: Op. Cit., P. 66.
And Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 149.

(٣) Roux, Edward: Op. Cit., P. 67..

في عام ١٩٨٣ صدر قانون جلين جراي الشهري، الذي حول حيازة الأرض القبلية إلى حيازة فردية، وأنشأ المجالس المحلية الأفريقية، ونزع من نظام الحيازة الجديد كل حقوق التصويت لبرلمان المستعمرة، وبذا أوجد نظماً برلمانية أفريقية مشتتة، ومنفصلة عن البرلمان في المستعمرة، الذى صار أبيضاً خالصاً[١]. وقد اجتهد جابافو في معارضة القانون، الذى وصفه بأنه تكريس لروح الرق والظلم. ودعا إلى تكتل الجموع الأفريقية لمناهضته، وتشكيل مؤتمرات ومنظمات في كل إقليم، والتعاون فيما بينها، لبحث شئون الأفارقة، وقد اثمرت دعوته هذه، وبدأت تجد لها صدى بين الأفارقة، وبدأت تنشط حركة إنشاء المنظمات وعقد المؤتمرات[٢]، ومما زاد من حماس الحركة السياسية نشأة وتطور الحركة الأثيوبية في الكنائس الأفريقية المختلفة[٣].

وقد استبان للمتعلمين الأفارقة، الذين بدأوا يعودون من أوكسفورد والجامعات الأمريكية المختلفة أنه لاجدوى من خط جابافو، المتحالف مع الأحرار، والذى يرجو الإصلاح وإفساح المجال، في وقت يمارس فيه البيض سياسة القمع والتضييق. ولكن، ولئن كان هؤلاء المتحمسون محقون في عدم جدوى الرجاء فإن جابافو كان أول من بدأ الحركة وقادها، ومهد بذلك الطريق لهم، ونجح بمهارة واقتدار في تنظيم القلة القليلة من الناخبين الأفريقيين، وربط حركتهم بحركة الملونين[٤].

وقد بدأ المعارضون لخط جابافو في الإستفادة العملية من قانون جلين جراى وكل قانون آخر، بشكل عملى. لقد بدأوا يدعون للاستفادة من عقد مجالس

(١) Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 149.

(٢) Karis, Thomas And Carter G.M.: Op. Cit., Document 6. "The future of the Bill", Editorial In Imyo Zabantsundu, August 15, 1894, P. 17

(٣) راجع هذه الحركة في الدين في الفصل السابع.

(٤) Saunders, Christopher: Op. Cit., PP. 153-154.

أفريقية محلية، ليس فقط في أمور مثل الطرق والزراعة والأعمال العامة، بل والنواحى السياسية. كان المجلس المحلي الأفريقي، في كل منطقة يتكون من ستة أعضاء، ينتخب ملاك الأرض ودافعوا الضرائب أربعة منهم، ويعين الحاكم الأبيض Magistrate ، والذي يقوم بدور قضائى أيضاً. الاثنين الآخرين، ثم يرأس هو المجلس. وفي بعض المناطق، مثل بوندولاند، عدلت مواد القانون بحيث يعين الحاكم أربعة وينتخب الأفارقة اثنين، أو يعين الزعيم الأعلى اثنين والحاكم الأبيض اثنين، وينتخب الأفارقة اثنين. وكانت هذه المجالس تتيح فرصة التدريب السياسي للأفارقة(١).

كانت البداية العملية للخط الوطني المخالف لجاباف، هي نشأة جريدة صوت الشعب الأفريقي Izwi Labantu في عام ١٨٩٨. وقد بدأ يتردد في أنحاء الجنوب الأفريقي كله صوت أفريقي يدعو إلى الإتحاد، بغض النظر عن القبلية والحدود التي اصطنعها البيض على السواء. وارتبطت الحركتان المدنية والسياسية معاً، فأنشئت أول مدرسة صناعية في زولولاند، يؤسسها الأفارقة(٢).

وخلال حرب البوير في ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ أيد الأفارقة، في الجنوب الأفريقي كله، في الغالب القوات البريطانية، آملين أن تتحسن أوضاعهم في ظل الحكم البريطاني، وأغلقت جريدة جابافو في أثناء الحرب، طبقاً لقوانين الأحكام العرفية(٣).

كانت قمة نجاح الخط المخالف لجابافو، هي تكوين المؤتمر الوطني الزفريقي لجنوب أفريقيا The South African Native Congress في عام ١٩٠٢،

---

(١) Rox Edward: Op. Cit., P. 70.
Karis, Thomas And Carter G.M.: Op. Cit., PP. 6-7.

(٢) Idid.

(٣) Saunders, Christopher: Op. Cit., P. 152.

للتنسيق بين الأنشطة والمجالس والجمعيات الأفريقية المختلفة في الإقليم الشرقى لمستعمرة الرأس وبخاصة في مسألة الحقوق الانتخابية. وقد استهل المؤتمر الوطني نشاطه تقديم تقرير مفصل عن أوضاع الأفارقة إلي وزير المستعمرات، تشمبرلين. فذكر أن المؤتمر الوطني ليس فقط لجنة تضم الناخبين الأفارقة، بل تضم الأفارقة باعتبارهم رعايا بريطانيين مخلصين، يشاركون كل مجالات الحياة، في المستعمرة، وطالبوا بالمساواة مع البيض في الكنيسة والحقوق التعليمية، التي يحاول الأفريكانريون إعاقتها، وفي المرتبات، فلا تختلف من مدرس أبيض إلي مدرس أسود، والقضاء، والتعيين للوظائف المدنية والردارة، والعمل دون إكراه، وحق عرض أنفسهم في سوق العمل دون قيد وتحري قوانين المرور والخمور والحكم الوطني، وختاماً لحقوق السياسية(١).

وعندما تشكلت لجنة الشئون الوطنية (١٩٠٣ - ١٩٠٥) ظهرت الزعامات الأفريقية بمظهر متماسك، حين طالبت جميعاً، بغض النظر عن قبائلها، وبغض النظر عن ولاءاتها واهتماماتها المحلية، بالمساواة في الحقوق الانتخابية بين جميع سكان المستعمرة، دون اعتبار لمسألة لون البشرة أو اختلاف الجنس. وكانت هذه اللجنة قد تشكلت في أعقاب حرب البوير، للوصول إلى اتفاق بين المستعمرات الأربع الرأس وناتال والأورنج والترنسفال حول المسائل الأفريقية(٢).

وقد أعقب تدهور لجنة الشئون الوطنية، تزايد مخاوف الوطنيين في كل المستعمرات من أن لا تستطيع بريطانيا، قيادة الاتحاد المنشود صوب مبادىء المساواة والعدالة. وكانت مخاوف الوطنيين في مستعمرة الرأس أكثر من مخاوف

---

(١) Karis, Thomas And Carter, H.M.: Op. Cit., Document 7 "Questions Affecting the Natives And the People Resident InBritish South Agrica, "Statement by the Executive of the South Africam Native Congress, 1903, Printed 11 Papers, PP. 18-29.

(٢) انظر عدد من شهادات الزعمات الوطنية أمام هذه اللجنة في:
Karis. Thomas And Carter G.M.: Op. Cit., Documents 8, A. B.C.D. PP. 29-42

الآخرين، فلديهم حق مبدئى يخشون أن يلغي، وإنكان المتمتعون بالحقوق السياسية قلة قليلة لا تزيد عن ٥٠٪ إطلاقاً من عدد الناخبين. وقد قدم المؤتمر الوطني الأفريقي، سواء في مستعمرة الرأس أم في المستعمرات الآخرى، كما قدم جابافو وانصاره، عرائض إلي المندوب السامي وإلى حكام المستعمرات وإلى الملك والبرلمان ورئيس الوزراء ووزير المستعمرات البريطاني، يطالبون بالمساواة وعدم تغيير المبادىء البريطانية، أمام عنف ضغط الأفريكانريين لأحراج الحكومة البريطانية، بتهديدها بإقرار التفرقة العنصرية، وحرمان الأفارقة من الحقوق السياسية، أو الثورة عليها، وطالب جابافو بالمحافظة علي دستور المستعمرة وعدم تعديله بما يلغى ممارسة الأفارقة للحقوق السياسية التي تمتعوا بها طويلاً(١).

وعندما أقر المؤتمر الوطني الحاجز اللوني اجتمع في بليمفونتين، عاصمة مستعمرة نهر الأورنج في أيام ٢٤ و٢٥و ٢٦ مارس ١٩٠٩ المؤتمر الوطني لأفارقة الجنوب الأفريقي، لمناقشة المواد المتعلقة بالوطنيين والملونين، من مشروع قانون اتحاد جنوب أفريقيا، ووجه المؤتمر اللوم إلى حكومة بريطانيا لتخليها عن التزاماتها الأساسية تجاه الأفارقة والملونين في جنوب أفريقيا، والمتمثلة في إقرار المساواة بينهم وبين الأوربيين، وسجل المؤتمر أقصى درجات الإحتجاج، علي إقرار الحاجز اللوني في دستور الاتحاد، باعتباره خاطئاً وغير عادل(٢).

وحاول مجلس الإقاليم الترانسكية أن ينقل إلي البرلمان البريطاني رأيه من القضية فلم يستطع(٣). ووجع شراينر والدكتور عبدالرحمن عن الملونين وجون تنجو جابافو عريضة إلى البرلمان البريطاني لإقناعة بعدم الموافقة علي مشروع

(١) Ibid., Documents 9-14.

(٢) Ibid., Ducument 15, PP. 53-4. Roux, Edward: Op. Cit., 77-80 .

(٣) Karis, Thomas And Carter, G.M.: Op. Cit., Document 16, Petition to the Governor of the Cape of Good Hope, from the Transkeian Territories General Council, June 21, 1909, PP. 54-55.

قانون جنوب أفريقيا، ما لم تلغ منه كل إشارة إلي الحاجز اللوني والتفرقة العنصرية[1].

لم تكن لكل الاحتجاجات والبيانات والعرائض والمطالبات أية فائدة. وأخيراً علي حد قول جابافو، وجهت الضربة، ووافقت الحكومة البريطانية وجلس العموم علي قانون دستور الاتحاد، دون تعديل. ولم تجد محاولة شراينر وقادة الملونين وقادة الأفارقة شيئاً، ولم تنجح في إنهاء مؤامرة الصمت التي اشترك فيها جميع الساسة والصحفيين في بريطانيا.. واتضح أن مرحلة جديدة في تاريخ جنوب أفريقيا قد بدأت، باتحاد البيض في المستعمرة، في ظل حكومتهم الأفريكانرية والسيادة البريطانية، ضد الأفارقة[2].

وقد بدأ الأفارقة المرحلة الجديدة بالاتحاد، هم أيضاً، لمواجهة حكم الأقلية، وقوانين التعنت والعنصرية، فكان انعقاد المؤتمر الوطني الأفريقي للوطنيين في جنوب أفريقيا، في عام ١٩١٢، دون كبير اعتبار للخلافات القبلية لبحث أوضاع الأفارقة في ظل الاتحاد، والمطالبة بإلغاء القوانين العنصرية، والقوانين التعسفية، في مجالات العمل والحية المختلفة، وإقرار المساواة بين البيض والسود[3].

---

(1) Ibid,m Document 17. Petition to the House of Commons From W.P. Schruener. A. Abdurahman, J.T. Jabavu And Pthers. July 1909.

(2) Ibid., Document 18, Latest Developments. Editorial In Imvo Zabantsundu. August 31. 1909, PP. 56-57.

(3) Roux. Edward: Op. Cit., PP. 71-73.
Ibid., PP. 73-76.

إن الفترة التاريخية قيد البحث غير منبتة الصلة عن الحاضر. فقد كانت مستعمرة الرأس خلالها تشهد سيطرة مطلقة على جل أمورها من بريطانيا والرابطة الافريكانرية. ولازالت جمهورية جنوب افريقيا المعاصرة شديدة الارتباط بالقوى العظمى فى عالم اليوم، ولازالت السيادة الكاملة فيها للعناصر الافريكانرية المشددة. وهكذا تكون الدورة التاريخية لصالح الافريكانريين مستمرة منذ عهد وزارة مولتينو، إلى وقتنا الراهن. وخلال هذه الدورة كان على الأفارقة أن يعانوا ضغوطاً جمة يندر أن يعانى مثلها شعب من الشعوب، اللهم إلا إذا استثنينا الشعب العربى الفلسطيني الذى يخضع اليوم للاستعمار الصهيونى، الذى لا يقل عنصرية عن الاستعمار الافريكانرى، سيما وقد أصل الأستعماران الافريكانرى والصهيونى فكرة الشعب المختار، التى بنيا عليها العنصرية البغيضة بالاستناد إلى اساس فكرى دينى مستقى من التوراة وهى منه بريئة.

وإذا كان المحور العنصرى المكون من الاسرائيليين فى المشرق العربى والبيض فى الجنوب الافريقى محوراً وثيق الارتباط اليوم، فقد كانت الفترة التى تعرض لها البحث بالدراسة تشهد مولد هذا المحور. لقد تكالب اليهود على المنطقة بعد كشف الماس. وكان اليهودى روتشيلد من أوائل الرأسماليين الدوليين مشاركة فى هذا التكالب. وكان بارنى بارناتو اليهودى الشرقى من أنجح الرأسماليين المحليين فى صناعة تعدين الماس. ولقد تركزت الصناعة الفنية للماس من استخراج وتقطيع وتلميع فى أيدى اليهود، واستمروا يسيطرون على هذه الصناعة الهامة حتى اليوم، ويتحكمون فى أسواقها الدولية، لاسيما فى لندن وكيمبرلى. وعلى الرغم من قلة أعداد اليهود فى المستعمرة، حيث لم يزيدوا

كثيراً عن ثلاثة آلاف نسمة، فإنهم لم يكونوا غثاء ذاب فى الافريكانريين أو البريطانيين، مثلما حدث للألمان والفرنسيين والايطاليين والروس وغيرهم، بل تركزوا فى هذه الصناعة الهامة فصاروا علماً عليها وصارت علماً عليهم.

وهذا الارتباط بين العنصريين الإسرائيليين والافريكانريين ليس محض مصادفة، لقد استفاد الصهيونيون فائدة لا حدود لها من التجربة الافريكانرية، وليس بعيداً عن الحقيقة أن أقرر أن الإسرائيليين تعاملوا مع العرب بنفس اسلوب تعامل الافريكانريين مع الأفارقة. إننى أكاد أرى سيسل رودس يتكلم بلسان مناحم بيجن عن سياسة ضم الأرض لا السكان. وما أشبه اليوم بالبارحة، حين يتحدث بيجن نفس حديث رودس عن الحكم الذاتى للسكان وليس للأرض.

وقد زعمت بريطانيا أن سياسة مستعمرة الرأس ازاء الوطنيين الأفارقة تختلف عن سياسة دولتى البوير فى الترنسفال والأورنج تجاههم. غير أننى لم أجد هذا الاختلاف المزعوم بين دولة الترنسفال ومستعمرة الرأس البريطانية فى سياسة كل منهما تجاه الأغلبية الافريقية. أن هذا الاختلاف ينقيه تطابق قوانين المرور والعمل والتشرد والأحكام العرفية والحملات العسكرية وسياسة المعازل والفصل العنصرى فى الترنسفال البويرية ومستعمرة الرأس عنها فى جمهورية الترنسفال لمجرد وجود نص قانونى بالمساواة بين جميع السكان فى دستور مستعمرة الرأس، أو منع حق التصويت لعدد محدود من الأفارقة، كان أقل من ٥٪ من مجموع السكان، على الرغم من أن عدد الأفارقة كان يبلغ أربعة أضعاف عدد الأوربيين. ثم إن هذا العدد المحدود من الأفارقة المتمتعين بالحقوق السياسية كان يتناقص يوماً بعد يوم، بحيث بقيت مستعمرة الرأس متميزة عن دولة الترنسفال فى مجال الحقوق السياسية الافريقية بشىء واحد فقط هو النص القانونى على المساواة بين جميع السكان.

ولم يكن للنص القانونى على المساواة أن يحجب الحقائق الواضحة التى جملتها الرسالة. لقد دابت بريطانيا على اتهام الترنسفال باسترقاق الأفارقة فى حين أن كبرى مستعمراتها فى جنوب افريقيا، وهى مستعمرة الرأس، وأحد وأبرز حكامها فى تاريخ المستعمرة، وهو سير جورج جراى، قد اختطا الخطط لأعادة توزيع السكان الأفارقة فى السمتعمرة، بما يخدم الاستيطان الأبيض، بحيث فقد هؤلاء السكان كل صلة لهم بالوطن الذى نشأوا فيه، وعاشوا يتحرقون شوقاً إليه، وبحيث عاشوا فى مناطقهم الجديدة مضغوطين لا يجدون مرعى لماشيتهم ولا ماء يروون به مزارعهم، فكان عليهم أن يعملوا فى المزارع التى استولى عليها البيض بالأمس القريب. وليس أدل على مدى عنف هذه السياسة وعمق إحساس الأفارقة بالظلم، مع عجزهم عن مقاومته، من استسلامهم لنبوءة ننكواز فى عام ١٨٧٥ على أمل أن يحققوا فى عالم الغيب ما عاجزوا عن تحقيقة فى عالم الواقع. فكانت كارثة أتت على الأخضر اليابس فى معازلهم وأبقتهم بعدها شعباً محصوراً عاجزاً يائساً.

وبدلاً من أن يجنح الحكم البريطانى بُعد هذه الكارثة الرهيبة إلى الرحمة عمد إلى الاستفادة منها، واغتنامها لتحقيق مزيد من السيطرة العسكرية بما يكفل الاستراحة النهائية من كل احتمال لتجدد الثورات الافريقية فى مستعمرة الرأس، وبما يكفل استرضاء المستوطنين البيض، بمنحهم مزيداً من الأراض الافريقية.

ولقد كانت السياسة البريطانية فى مستعمرة الرأس وثيقة الأرتباط برغبة بريطانيا فى دعم موقفها الاستراتيجى فى العالم ورغبتها فى خفض الانفاق فى نفس الوقت. وبين هاتين الرغبتين ترددت السياسة البريطانية. فمع كل تهديد لهذا الموقف الاستراتيجى كانت بريطانيا تمارس سياسة توسعية نشيطة، مثلما

حدث فى ضم باسوتولاند وبتشوانالاند جاليكا لاند وتيمبولاند وغيرها. وبعد ضمان ثبات هذا الموقف الاستراتيجى فى المستعمرة تبدأ بريطانيا فى تخفيض الانفاق وسحب جزء من حاميتها، وتحمل مستعمرة الرأس مسئوليات إدارة المناطق التى ضمتها بريطانيا والإنفاق عليها. وكان هذا يعنى أيضاً منح المستعمرة مزيداً من الصلاحيات والسلطات التى تكفل لها حمل هذه المسئوليات. وفى غضون ضم كافراريا والانسحاب من الترنسفال والأورنج منحت مستعمرة الرأس الحكم النيابى. وفى غضون ضم باسوتولاند وجريكوالاند الغربية منحت المستعمرة الحكم الذاتى. حتى قيل فى هذا الصدد بأن رغبة بريطانيا فى تسليم مسئولية الإدارة الداخلية فى المستعمرة للمستوطنين كانت أشد من رغبة المستوطنين فى التمتع بحرية إدارة شئونهم فقد كانوا فى حاجة ماسة إلى تأييد الحامية البريطانية لهم ضد الإفارقة.

وأما العلاقات بين عنصرى البيض فى المستعمرة من بريطانيين وافريكانريين، فقد كانت تحكمها عدة اعتبارات أهمها دعم بريطانيا للعنصر البريطانى باستمرار، وقوة الافريكانريين وحسن تنظيمهم، والمصالح المشتركة بين الطرفين لاسيما الأقتصادية والأمنية والتى حاولوا دعمها على حساب الافارقة. كان الافريكانريون يستلهمون الكتاب المقدس فى كل كبيرة وصغيرة من حياتهم، ويعتبرون أنفسهم شعباً مختاراً مكلفاً برسالة مقدسة فى الجنوب الافريقى، وكانوا رعاة وزراعاً. وكان البريطانيون رعاياً أكبر امبراطورية فى العالم وذوى مقدرة فترة فى عالم المال والصناعة. هذه الحقيقة تتضح من أن دوتويت مؤسس الرابطة الافريكانرية كان رجل دين متعصب وأن سيسل رودس ممثل العنصر البريطانى كان رأسمالياً كبيراً يسخر ماله لمشروعات استعمار القارة الافريقية. وقد التقى الطرفان البريطانى والافريكانرى فى تحالف سياسى عمل على تنسيق

المصالح بينهما. فمنحت المنتجات الزراعية الافريكانرية الحماية الجمركية، ومنحت الرأسمالية البريطانية فرص التوسع الاستثمارى فى مناجم الماس ووسط القارة. ولم يكن الطرفان البريطانى والافريكانرى ليختلفا فى المسائل المتعلقة بالأفارقة. لقد كان على روز اينز، زعيم الحزب الليبرالى فى المستعمرة البريطانى الأصل، أن يعلن بوصفة نائباً للمشرف العام على الشئون الوطنية عن توفر العمالة الافريقية، بعد نقل أحد المعازل أو بعد إخماد إحدى الانتفاضات الافريقية اليائسة. أماسيسل رودس فهو بطل قانون جلين جراى الشهير الذى حرم مزيداً من الأفارقة من حقوقهم السياسية، وأدخل العنصرية فى مجال ممارستها، فصارت للبيض دوائرهم الإنتخابية وللسود دوائرهم. وصار للأفارقة مجالس تشريعية محدودة يسيطر عليها البيض، وبقى للبيض كل شئ، المستعمرة وحكومتها وبرلمانها. أما الرابطة الافريكانريه القوية - فقد - كان موقفها من الوضوح فى هذه المسألة بحيث كانت تلمح إلى اتجاهها السياسى فى هذا الصدد، ضد آمال الأغلبية الافريقية، فتضاع لها هيئات المستعمرة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

على أن المصالح المتبادلة بين عنصرى البيض من بريطانيين وأفريكانريين لم تكن تعنى أن الأفريكانريين قد نسوا قوميتهم الوليدة وعلاقاتهم بين عمومتهم في دولتي الترنسفال والأورنج. لقد كانوا يهبون للاعتراض على الحكومة البريطانية في كل مرة تعرضت الدولتان فيها للضغط البريطاني. ويمكن لنا أن ندلل على هذا بنشوء الرابطة الأفريكانرية إبان ضم بريطانيا للترنسفال، ورفض برلمان مستعمرة الرأس ضم جريكوالاند الغربية اليها حتى لا يغضب دولة الأورنج الحرة، وغضبة أفريكانريى مستعمرة الرأس بعد غارة جيمسون، ثم تمردهم في أثناء حرب البوير.

وإذا كانت بريطانيا هي القوة الأولى والعظمى في المستعمرة، وصاحبة السيادة عليها، فإن الرابطة الأفريكانرية كانت صاحبة السلطة الفعلية على أمور المستعمرة الداخلية. وعلي الرغم من عنف بعض الحكام في محاربتها لاسيما ميلنر، فقد تمكنت بعد رحيله من تلوء قمة السلطة السياسية في المستعمرة. وفي ظل سيطرة الأفريكانرين في مستعمرات الرأس والترنسفال والأورنج نشأ اتحاد جنوب أفريقيا. وبسيطرة الأفريكانرين علي الإتحاد سادت سياسة التفرقة العنصرية وقد أقر البرلمان البريطاني ذلك، معلنا تنكر بريطانيا لكل المبادىء التي زعمت أنها تحمل لواءها، فهذه المبادىء لا مكان لها إذا ما تعارضت مع المصالح الاستراتيجية البريطانية.

ومن هنا يأتي قولنا بأن الدورة التاريخية لصالح الأفريكانرين مستمرة منذ وزارة مولتينو في سبعينات القرن التاسع عشر، إلى وقتنا الراهن في ثمانينات القرن العشرين. وعلي الرغم من أن الأفارقة بدأوا في إدراك مدي فداحة ما يعانون من ظلم منذ ثمانينات القرن التاسع عشر إدراكاً واسعاً، فإنهم ما يزالون يجاهدون للوصول إلى الحد الأدنى الذى يقبله إنسان من معاملة أخيه الإنسان له، وهو اعتباره بشرا حيا له حس ومشاعر وله حقوق، مثلما يؤدى واجباته في العمل الشاق في المناجم والحقول، ويدفع ضرائبه كاملة غير منقوصة للحكومة. ولعل الربع الأخير من القرن العشرين يشهد ارتداد التفوق الأبيض، وبداية امتلاك الأفريقيين لزمام الحدث التاريخي. ولا أظنها مفاجأة إن تطورت الأمور في الجنوب الأفريقي، بحيث يمتلك الأفريقيون ناصية الأمور في تسعينات القرن العشرين، في إطار تسوية سياسية علي غرار التسوية الروديسية - زيمبابوي.

وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية الافريقية لم تطالب بطرد الرجل الأبيض من المستعمرة أو حتى استرداد الأرض التى استولى عليها، فإنها قد تعرضت لكل درجات التشوّيه والإخماد والملاحقة.

وفى ظل ظروف كهذه يمكن أن نتصور كيف كانت حياة عناصر السكان فى المستعمرة من بريطانيين وافريكانريين وملونين وآسيويين، وموقف كل عنصر من الآخرين. فالبريطانيون هم سادة المدن فى المستعمرة، والافريكانريون هم سادة الريف ولهم مركز مرموق فى كيب تاون بحكم أغلبيتهم فيها وتجمع العائلات الكبرى من الأفريكانريين فيها منذ أمد بعيد. وقد أنزل الطرفان البريطانى المدنى والافريكانرى القروى الغالبية الافريقية منزلاً لا يرضونه فى المناجم والحقول. عاش الأفارقة حياة الخسف والكد، وتعرضوا للاغتراب بعيداً عن أهلهم. وتفتت القبائل الافريقية، أو على أقل تقدير تغيرت عاداتها وتقاليدها نتيجة لذلك. وتحورت مفاهيم الولاء للزعيم وضعف الخضوع للكهنه وادخلت الجيوش القبليه، وصار على الافريقى أن يواجه الحكم الابيض منفرداً وحيداً. وعلى الرغم من جسامة التحدى فقد بدأ بعض الأفارقة فى بناء حياتهم وفق ما اقتنعوا به من أساليب الحياة الأوربية. وبدأ المتعلمون من أبناء هؤلاء ينظمون جموع العمال فى مناجم الماس ويدافعون عن مصالحهم ويدفعونهم إلى التآخى فى مواجهة صاحب العمل الأبيض الذى يمتص جهدهم دون النظر إلى الاختلافات القبلية والصراعات المحلية واختلاف اللغات واللهجات. وهكذا التقى الفنجو والجايكا رغم ما بينهما من عداء تقليدى، مثلما التقى الافريكانرى والانجليزى رغم اختلافهما. وفى أعقاب صدور قانون جلين جراى ازداد التلاحم بين قادة المثقفين الأفارقة حتى انعقد المؤتمر الوطنى الافريقى، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة فى حياة التحدى الافريقى للوجود الاستيطانى الأبيض ولهذا يمكن القول بأن مجابهة الأفارقة للحكم الأبيض فى خلال الفترة التى تعرض لها البحث بالدراسة لم تكن قد بلغت مرحلة النضج بعد.

ولئن كانت الأغلبية الافريقية قد عانت صنوف الإذلال والقسوة فى ظل

الظروف المحلية بالغة التعقيد فى المستعمرة، فإن المتغيرات الدولية فى عالم اليوم تجعل حصول الأفارقة على حقوقهم قريب المنال. ذلك لأن المجتمع الدولى كله يدين التفرقة العنصرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السند الأدبى الذى كانت المجتمعات العنصرية فى جنوب افريقيا تستند إليه والقائم على تقدم ورقى كل ما هو أبيض مسيحى وتخلف وبربرية كل ما هو أسود وثنى قد اهتز بعنف حتى تمزقه، بفضل اعتناق معظم الأفارقة للديانات السماويه المختلفة وبفضل النجاحات العظيمة التى يحققها أبناء الأفارقة المتعلمون، على الرغم من الظروف الرهيبة التى يحيون فى ظلها.

لقد أغدق الله على البيض من الثروات المعدنية ما كان خليقاً بهم أن يقابلوه بالتوسعة على الأفارقة والرحمة بهم. فلم يعد هناك من يقبل ما روجوه من أن الصراع بين البيض والسود أمر حتمى طالما أن الطرفين يتنازعان السيطرة على المراعى الخضراء. لقد عم الرخاء فى المستعمرة، وصار البيض يرفلون فى النعيم بأقل جهد. ولكنهم استمروا فى جشعهم ورغبتهم فى المزيد. وبدلاً من أن يردوا جزء من هذا النعيم على أصحاب الأرض الحقيقيين راحوا يبيتون للنكاية بهم واستغلالهم.

وهكذا كانت أوضاع الأفارقة وهم السواد الأعظم من سكان المستعمرة. أما عن الأقليات الآسيوية والاسلامية، فالهنود غير مرحب بهم ولكنهم لا يلقون عنتاً مبالغاً فيه مراعاة لخضوعهم للحكم البريطانى. وأما المسلمون فى المستعمرة فقد كان عليهم أن يعانوا مصاعب مزدوجة لأنهم أولاً مسلمون وثانياً مالايويون يصنفون بين الملونين.

أما اليهود فقد كانت الأمور بالنسبة لهم أخف وطأة لانهم بيض ولأنهم

ينتمون فكرياً لنفس الأصول التى ينتمى اليها الافريكانريون لاسيما دعاية الشعب المختار والتمسك بالتوراة. ثم إن عددهم الصغير وامتهانهم صناعات الماس الدقيقة جعل فرص الاحتكاك قليلة بينهم وبين الافريكانريين وجعل لهم مكانة سامية.

أما العنصر الذى عانى عناء لا يصدق فهو عنصر ملونى الكيب. فقد تنكر له الافريكانريين على الرغم من إنه من دمائهم ويتحدث لغتهم، ويؤمن بعقيدتهم ويعتبر نفسه من الافريكانريين.

وكان التبشير بالغ الخطورة فى تاريخ المستعمرة. فقد مهد المبشرون الطريق للجنود البريطانيين وللاستيطان الأبيض، وتولوا تحطيم العقائد الوثنيه الافريقية. كما أدى المبشرون جهوداً طيبة فى مجالات الصحة والتعليم. وكان اخلص الجهود فى ذلك ما قام به المبشرون الفرنسيون والألمان، والكنيسة البروتستينية الانجليزية. ولكن التبشير عابته عدة أمور اهمها إنشغال بعض المبشرين بالتجارة ومعاونة بعضهم للاستعمار، واهتمام البعض الآخر بقضايا العنصرية ويجدر توضيح ملاحظة هامة وهى أن كبرى الكنائس فى المستعمرة وهى الكنيسة الهولندية المستصلحة لم تكن تؤيد نشر المسيحية بين الأفارقة لانه سيؤدى بالتدريج إلى تنصيرهم وتقليل الفروق بينهم وبين الأوربيين، فيقل التمايز المنشود بين الطرفين باعتبار الافريقى اسود وثنياً متخلفاً والأوروبى أبيض مسيحياً متحضراً.

وفى السياسة الداخلية للمستعمرة يبرز دور الرابطة الافريكانرية وحزب سبريج الصغير وحزب رودس الذى لم يكن له من الأهمية السياسية إلا بمقدار ما يدفع رودس لأعضاءه. وأقل الأحزاب أهمية هو الحزب الحر أو التقدمى فيما بعد،

والذى ضم قلة قليلة من السياسيين على رأسهم شراينر وميريمان وسوير وروزاينر. ولا يمكن إغفال الدور السياسى الخطير الذى لعبه شراينر خلال حرب البوير. أما برلمان المستعمرة وهو أول هيئة تشريعية لمستعمرة بريطانية فى افريقيا، فقد كان بمثابة الاطار لكل الممارسات السياسية فى المستعمرة. وقد نجح المستوطنون من خلاله فى إقرار مصالحهم فى مواجهة الحكم البريطانى والأغلبية الافريقية ونجح البرلمان فى التصدى للسياسة الديكتاتورية لبعض الحكام، وعلى الأخص سير فيلب وودهاوس. لقد كان البرلمان محور الحياة السياسية، وبفضل تمتع الرابطة الافريكانرية بالأغلبية داخله كان لها النصيب الأوفر فى توجيه هذا المحور الوجهة التى تبتغيها. ولم يكن رؤساء الوزرات الذين تعاقبوا على السلطة إلا الواجهة التى رأى هوفماير زعيم الرابطة أن يخفى بها سيطرته على الحياة السياسية، حتى لا يثير حفيظه العنصر البريطانى إن تولت الرابطة الأمور بنفسها. وهذه الدرجة من النفاق السياسى كانت وراء استمرار سيطرة الرابطة على البرلمان وسيطرة البرلمان على الحكومة. ويكفى أن نذكر أن ابنجتون وسكانلين، اللذين اجلسهما هوفماير على كرسى الوزارة لم يكن لهما أى نشاط سياسى ذو بال بعد أن أطاح بهما.

بل إن رئيس وزراء المستعمرة القوى، رودس كان يعلم أنه لم يكن ليبقى فى كرسى الوزراء يوماً واحداً إذا ما خسر صداقته لجان هوفماير. إما سبريج الذى كان أكثر سياسى فى المستعمرة تولى رئاسة الوزارة، رغم ضعف حزبه، فكان البديل المناسب الذى يكفل للمستعمرة تخطى الأزمات السياسية واسترضاء جميع الأطراف. وكان هذا لسببين هامين أولهما أن البريطانيين لن يعترضوا عليه لأنه بريطانى مثلهم، وثانيهما أن الافريكانريين لا يرفضونه بشدة لأنه مزارع مثلهم يرعى مصالح المزارعين قبل أى شئ آخر.

وأما عن اتحاد جنوب افريقيا فقد كان حلم البيض فى كل الوحدات السياسية الأوروبية فى جنوب افريقيا. ومنذ تمزق وحدة البيض، وتشتت وجودهم فى مستعمرة الرأس وانطلاقهم فى جنوب افريقيا مكونين دويلات مختلفه، لم يكفوا أبداً عن التفكير فى الاتحاد من جديد. وعندما تركز وجودهم فى دولتى الترنسفال والأورنج صار الأنقسام واضحاً بينهما وبين المستعمرات البريطانية. وقد استتبع هذا بالضرورة وجود عقبات قوية فى مواجهة الاتحاد المقترح وهى عقبات زادتها الخلافات الاقتصادية عنفاً على عنف. وإذا كانت محاولات بريطانيا لتوحيد جنوب افريقيا خلال السبعينات قد فشلت رغم جهود بريطانيا القوية فى هذا الصدد، فإن حرب البوير وضعت جنوب افريقيا كلية تحت السيطرة البريطانية، فصار الاتحاد حتمياً. ولكن إذا كانت بريطانيا قد فرضت إرادتها فقد كان عليها أن تعترف بإستحالة قيام الاتحاد. دون سيطرة الافريكانريين عليه. وهكذا كان للاتحاد موقفه من الأفارقة وهو موقف بالغ الخطورة لأنه يقوم على العنصرية وما تمثله من مظالم اجتماعية.

أولاً وثائق وزارة المستعمرات البريطانية غير المنشورة.

١- C.O. 48.440

٢- C.O. 48.441

٣- C.O. 48.422

٤- C.O. 48.443

٥- C.O. 48.444

٦- C.O. 48.512

٧- C.O. 48.513

٨- C.O. 772.48.532

٩- C.O. 772.48.533

١٠- C.O. 772.48.534

١١- C.O. 772.48.535

١٢- C.O. 879.45

١٣- C.O. 897.46

ثانياً - وثائق منشورة:

١- Bell, Kenneth N. and Morrell, W.P.:

Select Documents on British Colonial Polioy

(1830 - 1860). Oxford, 1928.

٢- Benson. Arther Christopher And Viscount Esher:The Letters of Queen Victoris. Vol. 2 (1884 - 1853).

٣- Bettey. J.H.: English Historical Dovuments. (1906 - 1939). London. 1976.

٤- Wood. Sir Evelyn: Winnowed Memories. London. 19180.

٥- Wrench. John Evelyn: Alfred Lord Milner. The Man of No Iii usions, 1854 - 1925, Lodnon, 1958.

رابعاً – الدوريات :

١- Blausten; Richard: Foreign Investiment In The Black Homelands of South Africa (Afrian Affairs, The Journal of The Royal African Society, Vol. 75 No.299 April1976.

٢- Bundy, Colin: The Emergenve And Decline of A South African Peasantry (African Affairs, The Journal of The Royal African Society, Vol. No. 285. October 1972.

٣- Hexham. Irving: The Dutch Calvinism And the Development of Afrikaner Nationalism (African Affaris. The Journal of the Royal African Society.Vol.79.No. 315 April 1980.

٤- Hirson, Baruch: Language In Control And Resistance In South Africa (African Affairs, The Journal of the Royal African Socitety, Vol. 80. No. 319. April 1981.

٥- Denoon, J.N. : The Transvaal Labour Crisis, 1901-6. (Journal of African History, Vol. VI II, 1967. No. 3.

٦- Karis, Thomas And Carter Gwendolen M.: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Prolitics In South Africa, 1882 - 1964. Vol. I. Protest And Hope, 1882 - 1934. U.S.A. 1978.

ثانياً - المراجع :

١- Anene, Joseph C. And Brown, Godefrey N.: Africa In The Nineteenth And Twentieth centuries, Ibadan, 1968.

٢- Arnold. Dacid : Britain. Europe And the World. 1871-1971. Second Edition. London. 1975.

٣- Atmore. Anthony: The Passing of Sotho Independence 1865-70 (Thompson. Leonard: African Societies In Southern Africa).

٤- Aydelotte, William O. :
The History of Paliamentary Vehavior. New York, 1977.

٥- Batten, T.R.: Tropical Africa In Worlk History. Book three: Africa In Modern History After 1800. Second Edition, Oxford University Press 1957.

٦- Betts, Raymond F.: The Scramble for Africa, Causes And Dimensions of Empire, Boston, 1966.

٧- Bley, Helmut: South - West Africa, Under German Rule 1894 - 1914, London,1971.

٨- Bodelsen C.A.: Studies In Mid - Victorian Imperialism, London , 1960.

٩- Brett, S. Reed: A History of the British Empire And Commonwealth. London, 1961.

١٠- Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War. Why Was It fought? Who Was Responsible? Massachusetts. U.S.A. 19868.

١١- Cartey, Wilfred And Kilson, Marten: Colonial Afroca. New York. 1970.

١٢- Cloets Stuart: African Portraits. A Biography of Paul Kruger. Cecil Rhodes And Lobebnguls, Last King of the Matabele. London, 1946.

١٣- Cook, E.T. A far Ranging Boer Vonspiracy. (Caldwell. Theodore C.: The Anglo-Boer War), Massachusettes, 1968.

١٤- Cope, John: South Africa. London, 1965.

١٥- Cory, Sir George: The British Settlers of 1820, (C.H.B.E. Vol. 8.).

١٦- Crowe, Sybil E.: The Scramble And the Berlin West African Conference (Betts, Raymond F.: The Scrambe for Africa, Boston 1966).

١٧- Curtin, Philip & Feirman, Steven & Thompson, Leonard & Vansina, Jan: African History, London, 1978.

١٨- Davenport, T.R.H.: South Africa, A Modern History, London, 1978.

١٩- Davidson, Basil: Africa In History, London, 1968.

٢٠- Davis, Richard W.: Disraeli Boston, 1976.

٢١- De Kiewiet, C.W. : A History of South Africa, Social And Economic, London, 1957.

٢٢- De Kiewiet, C.W. : The Imperial Factor In South Africa, A Study In Politics And Economics London, 1965.

٢٣- De Kiewiet, C.W. : The Establishment of Responsible Government In Cape Colony 1870-1872. (C.H.B.E. Vol.8).

٢٤- De Kiewiet, C.W. : The Period of Transition In South Africa, 1854-4870. (C.H.B.E. Vol.8).

٢٥- De Kiewiet, C.W. : Britain's Goal-A United South Africa, (Caldwell, Theodore C.: The Angle-Boer War, Massachusetts, 1968).

٢٦- De Klerk, W.A.: The puritans In Africa, A Story of Afrikanderdom, London, 1978.

٢٧- Drus, Etgek: British Officials Were Guilty (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War, Massachustts, 1958).

٢٨- Duignan, P. And Gann, L.H.: White Settlers In Tropical Africa, Great Britain, 1962.

٢٩- Duminy, A.H. And Guest, W.R.: Fitzpatrick South African Politivan Selected papers, 1888-1906, New York, 1976.

٣٠- Ensor, R.C.K.: Chamberlain Did not Foreknow The Raid (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War.

٣١- Ensor, R.C.K.: The Whole Future of the Dominions Was Concerned (Caldwell, Theodore C.: The Anglo Boer War.

٣٢- Fage, J.E.:AHistory of Africa,London,1978.

٣٣- Fitzpatrick, J.P.: The Transvaal from Within A Private-Record of Public Affairs. London, 1899.

٣٤- Flint, John: Cecil Rhodes, London, 1976.

٣٥- Gann, L.H. And Duighnan, Peter: Colonialism In Africa, 1870-1960. Vol. I The History And Politics of Colonialism, 1870-1914, Gambridge, 1969.

٣٦- Garvin, J.L.: Chamberlain - A Wise And Resourceful Statesman? (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War.

٣٧- Greswell, William Parr: The Growth And Administration of the British Colonies 1837 - 1897. London, 1898.

٣٨- Hammond - Tooke, David "The Other Side" of Frontier History, A model of Vape Nguni Political Process, (Thompson, Leonard: African Societies In Southern Africa).

٣٩- Hammond, John Hays: Which Rider In the Saddle,Uitlander or Boer? (Caldwell

Theodore C.: The Anglo-Boer War. Massachusetts. 1968.

-٤٠ Hancock. W.K.: Smuts. The Sanguine Years; 1870-1917. Cambridge. 1962.

-٤١ Hartz, Louis: The Founding of New Societies Studies In the History of the United States, Latin America. South Africa. Canda And Australis. New York. 1964.

-٤٢ Hartch, John: A History of Postwar Africa. London, 1967.

-٤٣ Headlam, Cecil: The Failure of Confederation 1871-1881.(C.H.B.E. Vol.8).

-٤٤ Headlam, Cecil: The Race for the Interior 1881-1895. (C.H.B.E. Vol.8).

-٤٥ Headlam, Cecil: The Problem of Coperation, 1886-1955, (B) The Jameson Raid. (C.H.B.E. Vol.8).

-٤٦ Hoagland, Jim: South Africa, Civilization In Conflict, London, 1972.

٤٧- Hobson, J.A.: The War In South Africa, its Causes and Effects, New York, 1969.

٤٨- Hobson, J.A.: The Forces of Press, Platform and pulpit (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War).

٤٩- Honson, J.A.: A small Confederacy of International Mine-Owners (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War).

٥٠- Hofemeyer, J.H.: Political Development, 1872-1886, 50.H.B.E. Vol. 8).

٥١- Hofemeyer, J.H.: The Problem of Co-operation, 1886-1895 (A) Railway, Customs And the Non-European Question (C.H.B.E. Vol.8).

٥٢- Johnston, Harry H.: A History of the Volonization of Africa by Alien Races, Cambridge, 1913.

٥٣- Joshi, P.S.: Verdict on South Africa (The Tyranny of Colour) Bombay, 1945.

٥٤- Jr., William Henry Vatcher: White Laager. The Rise of Afrikaner Nationalism. London. 1965.

٥٥- July. Robert W.: A History of the African People. London. 1970.

٥٦- Keppel - Jones, Arther: South Africa. A Short History. Fifth Edition, 1975.

٥٧- Keppel - Jones, Arther: A test Case for protection by the Mother Country (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War.).

٥٨- Kingsnorth, G.W.: Africa South of the Sahara Cambridge 1966.

٥٩- Kryger, Paul: The Memories of Paul Kryger, Four Times President of the South African Republic, Vol. 1. London, 1902.

٦٠- Kruger, D.W.: The British Imperial Factor In South Africa From 1870 to 1910. (Gann, L.H. And Duignan. Peter: Colonialism In Aftica 1870-1960, Vol. 1 (1870-1914). Cambridge, 1969.

٦١- Langer, William L.: The Blunders of Imperial Diplomacy. (Caldwell, Theodore C.: The Anglo-Boer War.

٦٢- Leconfield, Lord: The Formation of the Union, 1901-1910. (C.H.B.E. Vol. 8).

٦٣- Legum, Colin: Nationalism In South Africa (Anene, Joseph C. And Brown, Godefrey N. Africa In the Nineteenth and Twentieth Centuries Ibadan, 1968).

٦٤- Le May, G.H.L.: British supremacy In South Africa, 1899-1907. Oxford; 1965.

٦٥- Leonard, Charles: Papers on the political Situation In South Africa, 1885-1895. London, 1903.

٦٦- Lockhart, J.C. And Woodhouse, C.M.: Cecil Rhodes The Colossus of Southern Africa, New York, 1963.

٦٧- Lumb, S.V. : A Short History of Central And Southern Africa. Third Edition, Cambridge, 1969.

٦٨- Macmillan. W.M.: The Road of Self-Rule. A Study In Colonial Evolution. London. 1959. Bantu. Boer And Briton. The Making of the South African Native Problem. Oxford. 1963.

٦٩- Macmillan. W.M.: The Frontier And Kaffir Wars. 1792 - 1863. (C.H.B.E. Vol. 8).

٧٠- Malams. Paui: Rhodes. The tswana And the British Colonialism, Collaboration And The Vonflict In the Bechuanaland Protectorate, 1885-1899. U.S.A. 1980.

٧١- Malan, F.S.: South Africa After the Union, 1910-1921 (C.H.B.E. Vol. 8).

٧٢- Mandelbrote, H.J.: Constitutional Development, 1834-1858.(C.H.B.E. Vol. 8)

٧٣- Marais, J.S. : The Cape Coloured People, 1652-1937, Johannesberg, 1962.

٧٤- Marais, J.S. : The Fall of Krger's Republic, Oxford, 1961.

٧٥- Marais, J.S. : The Threat of An Independent

South Africa (Caldwell. Theodore C.: The Anglo-Boer War).

-٧٦ Marlowe. John: Cecil Rhodes the Anatomy of Empire. London. 1972.

-٧٧ Marquard. Leo: The Story of South Africa. London. 1973.

-٧٨ Marquard. Leo: A Federation of South Africa. London. 1971.

-٧٩ Marten, C.H.K.: The Groundwork of British History. Part II.

-٨٠ Milner, Alfred: Reform In the Transvall or War Caldwell, Theodore C.: The ،Anglo-BoerWar).

-٨١ Mphahlele, Ezekiel: The African Umage. London. 1962.

-٨٢ Neame, L.E. : The History of Apartheid, The Story of the Colour War In South Africa, London, 1962.

-٨٣ Oliver, Roland And Atmore, Anthony: Africa Since 1800. Cambridge, 1967.

٨٤- Omer-Cooper, J.D.: South Africa From the Great Trek to the Unification (Anene, Joseph C., And Brown, Godefrey N.: Africa In The Nineteenth And Twentieth Centuries).

٨٥- Pakenham, Thomas: The Boer War. New York, 1979.

٨٦- Palmer, Robin And Parrson, Neil: The Roots of Rural Poverty In Central And Southern Africa.

٨٧- Parrinder, Geoffrey: Withchoraft. London; 1958.

٨٨- Paton, Alan: Hope for South Africa. Great Britian, 1958.

٨٩- Patterson, Sheila: The Last Trek, A Srudy of the Boer People And th eafrikaner Nation. London, 1957

٩٠- Pembeston, W. Baring: Battles of the Boer War, London. 1964.

٩١- Perham. Margery: Ten AFricans. London. 1963.

٩٢- Porter. A.N.: The Origins of th South African War. Joseph Chamberlain And The Diplomacy of Imperialism. 1895-99. Mew York. 1980.

٩٣- Reader. D.H.: The Black Man's Portion. History. Demoraphy And Living Conditions In The Native Locations of East London. Cape Province.

٩٤- Robinson. Roland And Callagher. John: Africa And The Victorians. New York 1968.

٩٥- Robinson, Roland & Gallagher. And Denny Alice: Sooth Africa Another Canada Or Another United States? (Caldewll. Theodore C.: The Anglo-Boer War. Massachusetts. 1960.

٩٦- Ross, Robert: Adam Kok's Griquas, A Study In the Development of Stratification In South Africa, 1976.

٩٧- Roux, Edward: Time Longer Than Rope. A History of the Black Man's Struggle for Freedom In South Africa. U.S.A 1966.

٩٨- Sachs, Albie: Jistice In Soth Afeica. London., 1973.

٩٩- Sallery A.: The Bechuanaland Protectorate. Oxford. Cape town, 1952.

١٠١- Schreuder. D.M.: Gladstone And Kruger. Liberal Government And Colonial "Home Rule". 18800--85. London. 1969.

١٠٢- Serton,. P.: The Geofraphical Environment. (C.H.B.E. Vol.8)).

١٠٣- Sik, Endre: The Scrable as A Necessary Phase In European Capitalistic Exploitation (Betts, Raymond F.: The Scramble for Africa. Boston. 1960.

١٠٤- Smuts. J.C.: Jan Christian Smuts. London. 1952.

١٠٥- Southgate, George W.: The British Empire And Commonwealth. London. 1972.

-١٠٦ Sowden. Lewis: The Union of Soth Africa. New York 1943.

-١٠٧ Stead. W.T. How The British Government Caused The War (Caldwell. Theodore C.: The Anglo-Boer War. Massachustts. 1968.

-١٠٨ Thea: History of South Africa. From 1975-1872. Vol. III. London Fourth Edition. 1927.

-١٠٩ Progress of Soth Africa In the Century. London. 1902.

-١١٠ Thompson. L.M.: The Unification of Soth Africa. 1920-1910. 1960.

-١١١ Thompson, Leonard: African Societies In Sotthern Africca Hisotrical Studies. London. 1972.

-١١٢ Thompson, Leonard: The forgotten Factor In Southern Afican History (Thmpson Leonard: African Societies In Southern Africa).

-١١٣ Yondall, P.E.N.: A History of Central Africa. London. 1971.

-١١٤ Van der Peol, Jean: Raking Up the Raid (Caldwell, Theodore C.: The Anglo Boer War.

-١١٥ Walker, Eric A.: A History of South Africa. London. 1941.

-١١٦ - The Cambrifge History of the British Empire (C.H.B.E.) Vol. 8. South Africa. Cambridge, 1963.

-١١٧ -- The Formation of New States, 1835-1954 (C.H.B.E. Vol.8).

-١١٨ P-- The Struggle for Suppermacy, 1896-19002 (C.H.B.E. Vol. 8)).

-١١٩ Ward. W.E.F.: A History of Afric, Book One, London, 1960.

-١٢٠ Williamson, James A.: The Foundation And Growth of the British Empire, London, 19566.

-١٢١ Wilson. Derek: A History of South And Central Africa.Camridge. 1975.

-١٢٢ Wilson. Monica And Thompson. Leonard: The Oxford Hisory of South Africa. Vol. I. South Africa to 1870. Oxford. 1070.

-١٢٣ Wilson. Monica: Changes In Social Structure In Southern Africa: The Relevance of Kinship Studies to the Historian. (Thompson. Leonard: (African Societies In Southern Africa).

-١٢٤ Etherington. Norman A.: Labour Supply and the Genenis of South African confederation, In teh 1870 S (JKKournal of African History, Vol. 200. 19789. No. 2).

-١٢٥ Peires, J.B.: Nxele, Ntsikana And The Origins of The Xhosa Religious Reaction (Journal of African History, Vol. 200. 1979. No. 1.

-١٢٦ Phimistern I.R.: Alluvial Gold Mining And Trade In the Nineteenth-Century South Central Africa, Journal of African History, Vol. XV, 1974. No. 3.

Ross, Robert: The Ikora Wars on the Orange -۲۷
er, 1830-180. (Journal of African History Vol. XVI., 1975, No. 4.).

Swanson, Maynard W.:The Sanitation Syndrome Bubonic Plague And Urban Native Poliicy In the Cape Colony, 19000--1909. (Journal of African History, Vol. XVIII, 1977, No. 3)). -۱۲۸

خامسا - رسائل جامعية:

- السيد على أحمد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا ۱۸۵۷-۱۹۰۲، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية / جامعة القاهرة ۱۹۸۰.

المحتويـــات

الفصل الثانى

المستعمرة فى ظل الحكم الذاتى ووزارة مولتينو

١٨٧٢ ــ ١٨٧٨

الفصل الثالث

نهضة القومية الافريكانرية.

وزارات رودس.

حرب السكك الحديدية بين المستعمرة والترنسفال.

الفصل الرابع

الصراع بين البريطانيين والافريكانرز وقيام اتحاد جنوب افريقيا.

١٨٩٦ ــ ١٩١٠

- الحكومة البريطانية والرابطة الافريكانرية بعد غارة جميون
- سياسة المندوب السامي سير الفريد ميلنر
- رابطة الافريكانرز والوساطة بين بريطانيا والترنسفال

وزارة سبريج ومعاقبة المتمردين

سياسة ميلنر بعد حرب البوير.

- التفوق السياسي الافريكانري بعد رحيل ميلنر
- الحركة الاتحادية
- المؤتمر الوطني واتحاد جنوب افريقيا.

الفصل الخامس

الإفريقيون فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح

بين نظرة النظام والحقوق السياسية

أولاً - الافريقيون والسلطة التنفيذية.

ثانياً : الأفريقيون والسلطة التشريعية

شركة
ناس للطباعة
٢٣ ش رشدي - عابدين
ت: ٣٩٢٥٢٧٦ - ٣٩٥٢٢٣١